Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

الجزء الثاني

Bibliotheca Alexandrina
0168895

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

الجزء الثاني

الديمقراطية والأحزاب

الصحافة والرقابة . وادى النيل

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٣

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المبحث الأول

الخلفية التاريخية

الجزء الثانى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب السابع

الديمقراطية والأحزاب

مجلس المشورة

منذ «البولا» وهو برلمان الاسكندرية فى العصر اليونانى الرومانى ، كان البرلمان الذى أنشأه بونابرت فى القاهرة فى ١٧٩٨ باسم «الديوان العمومى» ثم «الديوان العام» أول برلمان أو مجلس نيابى (عرفته مصر عبر تاريخها الوسيط والحديث) .

وقد انتهت هذه التجربة الديمقراطية بانتهاء الحملة الفرنسية فى ١٨٠١ ، وعادت اداريا الى فوضى العصر التركى ـ المملوكى ، حتى تولى محمد على فى ١٨٠٥ وقضى صدر عهده فى مقاومة المماليك والترك والانجليز الى أن استتب له الحكم نهائيا بعد مذبحة القلعة فى أول مارس ١٨١١ . وعندئذ بدأ يضع نظام الحكم فى مصر اداريا وفنيا وماليا بما يمكنه من السيطرة والاستقرار لتنفيذ مشروعاته الكثيرة الخطيرة .

وكان هذا التنظيم الادارى والفنى والمالى هو نواة الحكومة المصرية بالمعنى الحديث .

ألف محمد على باشا فى قمة الجهاز الحكومى «الديوان العالى» ، وهو مجلس الوزراء ، وكان يجتمع بالقلعة تحت رئاسة وكيل الباشا أو نائبه الذى يحمل لقب كتخدا بك أو كتخدا باشا بحسب الحالة ، وكان رئيس وزراء مصر فى عهد محمد على هو لاظ أوغلى .

وكان «الديوان العالى» أو مجلس الوزراء يسمى أيضا «ديوان الخديو» وفى مرحلة ما يسمى «ديوان المعاونة» . وكان مجلس الوزراء أو الديوان العالى يتفرع الى جملة وزارات أو «دواوين» متخصصة هى «ديوان الجهادية» (الحربية) و«وديوان البحرية» و«ديوان التجارة» و«ديوان الخارجية» و«ديوان المدارس» و«ديوان المبانى» و«ديوان الاشغال» . فكأن مجلس الوزراء فى عهد محمد على كان يضم سبع وزارات هى وزارات الحربية والبحرية والتجارة والخارجية والتعليم والتشييد والأشغال . وكانت هذه الوزارات تمثل السلطة التنفيذية فى مصر .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن العبث أن نحاول تصوير محمد على فى صورة الحاكم الديمقراطى فقد كان نموذجا رائعا للحاكم الاوتوقراطى أو المطلق الذى اجتمعت فى يده كل السلطات . ولكنه فى مرحلة ما من حكمه بعد انتصاره على الوهابيين وفتحه السودان رأى أن يشرك معه الشعب المصرى بصورة ما فى حكم البلاد ، والارجح أنه بدأ يفعل ذلك عندما كان يعد العدة للمواجهة الكبرى مع تركيا تمهيدا للاستقلال عنها رسميا حتى يحمى ظهره « بارادة الشعب المصرى » ، كما سبق أن فعل قبل ١٨٠٥ حين استمال واجهة من علماء الأزهر ممثلى الشعب المصرى ، بقيادة السيد عمر مكرم للضغط على الباب العالى حتى يستصدر منه فرمان تعيينه واليا على مصر وبذلك يكتسب « الشرعية » . ثم سرعان ما اختلف محمد على مع علماء الأزهر ووجدهم كالشريك المخالف بعد تأميمه الأراضى الزراعية فى مصر ، ومصادرته الرزق الاحباسية (الاوقاف) التى كانوا ينعمون بخيراتها . وفى ١٨٢٩ الف محمد على برلمانا يسمى « مجلس المشورة » برئاسة ابراهيم باشا وكان يضم ١٥٦ عضوا منهم ٩٩ من أعيان البلاد و ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و٢٤ من مأمورى الاقاليم – وكان « مجلس المشورة » مجلسا استشاريا غير ملزم للسلطة التنفيذية وكانت مشورته لا تتعرض لسياسة الدولة وانما كانت مقصورة على مسائل الادارة والتعليم والاشغال العمومية والقضاء والعمالة كما كان ينظر فيما يقدم اليه من شكاوى وكان يجتمع مرة واحدة فى السنة لعدة جلسات كل مره ثم يرفض ، وقد انعقد « مجلس المشورة » لأول مرة فى ٢ سبتمبر ١٨٢٩ فى قصر ابراهيم باشا (القصر العالى) ومكانه شارع كورنيش النيل من جهة السفارة البريطانية . وقد ظل حتى ثورة ١٩٥٢ يسمى «شارع القصر العالى » .

ومن نشاط هذا البرلمان الذى يتكون ثلثاه من نواب الأمة وثلثه من صدور الدولة وكبار الموظفين نستطيع أن نستخلص أن فكرة محمد على من انشاء هذا المجلس التشريعى المختلط من ممثلى السلطة التنفيذية ومن نواب الأمة ، أن ممثلى السلطة التنفيذية كانوا يدخلون على المجلس سنويا بمشروعاتهم لدراستها والبت فيها قبل اقرارها من الحكومة أو محمد على ، فهو فى الواقع ليس سلطة تشريعية ولكن غرفة مشورة للسلطة التنفيذية تقيها من التعثر والارتجال . وقد ذكر لينان دى بلفون باشا كبير مهندسى محمد على فى كتابه عن المشروعات العامة فى عهد محمد على أنه عرض على « مجلس المشورة » مشروعه ببناء القناطر الخيرية فطالبه المجلس بتقديم ميزانية المشروع فقدم له ميزانية تقديرية ، ومن اعداد « الوقائع المصرية » نعرف أن مجلس المشورة قرر تنظيم السخرة فى عصره باستثناء عمال المصانع من السخرة وبحيث لا يقع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العبء كله على منطقة ريفية دون أخرى ، بل تتناوب القرى اسبوعيا العمل الاجبارى فى تطهير الترع واصلاح الجسور وبناء القناطر ، على أن تقتصر السخرة على شهور توت وبابه وكيهك وطوبه وأمشير وبرمهات وبؤونة وهى الشهور التى لا يشتغل فيها الفلاحون بالزراعة والحصاد وجنى القطن . وقد اتخذ هذا القرار بناء على اقتراح مأمور السنبلاوين كذلك قرر مجلس المشورة توحيد زى الموظفين المدنيين مع زى العسكريين بناء على اقتراح الدفتردار (مدير الشئون المالية) .

كذلك قرر مجلس المشورة جمع ١٠٠٠ غلام من الصبية المتشردين فى القاهرة لتدريبهم بالاجرة فى مصانع الحكومة وكذلك جمع الشحاذين الاصحاء لنفس الغرض ثم تشغيلهم بعد أن يتعلموا حرفة .

ومن قرارات « مجلس المشورة » الزام الموظفين ومشايخ البلاد (أى العمد كما كانوا يسمون أيام محمد على) المرتشين والنهابين برد (البراطيل) والمسلوبات مع توقيع العقوبات المشددة عليهم .

وقد كانت هذه القرارات أو على الأصح التوصيات ترفع الى مجلس الوزراء (الديوان العالى) لتنفيذها اذا رأت الوزارة ذلك . فمجلس المشورة اذن كان مجلسا لمناقشة مشروعات الحكومة وتقديم توصيات بشأنها ، وهو جزء لا يتجزأ من اختصاصات المجالس النيابية ولكن تنقصه أولا صفة الالزام ، واقتصار حق الاقتراح على ممثلى الحكومة وحظر مناقشة السياسة العامة وأمهات القوانين كما أن طريقة انتخاب « ممثلى الأمة » لم تكن واضحة .

وعلى كل فمن افضال عبد الرحمن الرافعى على تدوين تاريخ مصر الحديث انه عنى بايراد أسماء أعضاء هذه المجالس الشورية والمجالس التشريعية عبر القرن التاسع عشر . (وقد اعتمد الرافعى كثيرا على كتاب « مصر للمصريين » لسليم نقاش) ، وهو ما يمكننا إلى حد ما من بناء تصور للطبقة الحاكمة فى مصر فى عصرها الحديث وتتبع عنصر الاستمرار فيها إلى حد كبير ، وهذه قائمته الخاصة باعضاء « مجلس المشورة » فى عصر محمد على من أعيان البلاد الممثلين للأمة (عن « عصر محمد على » ص ٦١٠ ـ ٦١١) .

(الجيزة) الشيخ حسن ، الشيخ عبد الواحد .

(السنبلاوين) الشيخ اسماعيل ابو جاد ، الشيخ خضر ، الشيخ عبد الرحيم سلامى ، الشيخ حسين سالم ، الشيخ احمد سعدى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(ميت غمر) الشيخ رزق الله ، الشيخ الحاج شريف ، الشيخ محمد خليل ، الشيخ عبدالله هلال ، الشيخ حنفي شرف الدين ، الشيخ على غندور ، الشيخ الحاج منصور ، الشيخ همام حبيب ، الشيخ عيسى سالم ، الشيخ قاسم طه ، الشيخ محمد المغربى ، الشيخ سليمان حجاب ، الشيخ سليمان منصور .

(الفيوم) الشيخ نصر عثمان ، الشيخ محمد الشبكى

(زفتى) الشيخ محمد فتيح ، الشيخ على سالم

(اشمون جريس) الشيخ محمد عبيد

(ابو كبير) الشيخ ايوب عيسوى ، الشيخ عبد الغالب سالم ، الشيخ صالح ، الشيخ منصور ، الشيخ على المكاوى ، الشيخ مصطفى على .

(منوف) الشيخ ابراهيم شحاته

(شبيه شرقية) الشيخ حسن اباظة ، الشيخ غيث ، والشيخ بغدادى أباظة .

(مليج) الشيخ محمد ابو عامر ، الشيخ ابو عمارة

(ابيار) الشيخ خاجى سليمان ، الشيخ خاجى أحمد .

(غربية) الشيخ ابراهيم ابو دربالة ، الشيخ على ابو أحمد

(ههيا) الشيخ احمد دربية .

(قسم أول شرقية) الشيخ ابراهيم سالم ، الشيخ محمد خضر ، الشيخ محمد عليوه .

(المنيا) الشيخ فرج ، الشيخ عبد الهادى

(الفشن) الشيخ على شريعى ، الشيخ حبيب

(شرق اطفيح) الشيخ حسين ابو على ، الشيخ حماد .

(بنى سويف) الشيخ بكر بدر ، الشيخ محمد الخولى ، الشيخ عبد الرحمن ابو زيت .

(سمنود) الخواجة على .

(بشبيش) الشيخ ابو يوسف ، الشيخ احمد سرحان ، الشيخ حسن ابو زيت .

(نبروه) الشيخ على كرفوز ، الشيخ فوده ، الشيخ احمد ابو اسماعيل ، الشيخ غانم محمد ، الشيخ اسماعيل رضوان ، الشيخ محمد ابو على

(المحلة الكبرى) الشيخ حبيب جاويش ، الشيخ مطاوع دهلان ، الشيخ مصطفى ، الشيخ عيسوى خضر ، الشيخ على ابو عامر .

(الشباسات) الشيخ يونس ، الشيخ عبد الرحمن ، الشيخ شمس الدين ، الشيخ اسماعيل .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(كفر الشيخ) الشيخ محمد ابو صادر ، الشيخ عمر ، الشيخ ابراهيم سليمان .
(فوه) الشيخ يوسف رجب .
(طنطا) الشيخ أحمد المنشاوى ، الشيخ أحمد ربيع ، الشيخ على ابو عائد
(العزيز تيما) الشيخ موسى ، الشيخ محمد عبدالله ، الشيخ ابراهيم الشيخ ابو نصير .
(المحلة) الشيخ يوسف سماح ، الشيخ الخولى عبيد
(دمنهور) الشيخ دسوقى خيرالله
(الرحمانية) الشيخ محمد
(النجيلة) الشيخ مصطفى .
(كفر الزيات) الشيخ حسن سليمان .
(القليوبية) الشيخ محمد القاضى ، الشيخ خضر ، الشيخ محمد الشوارنى ، الشيخ جمعه منصور ، شيخ العرب أحمد حبيب .

ويلاحظ فى قائمة اعيان البلاد اقتصارها على تمثيل الوجه البحرى ومصر الوسطى ، فليس فيها ممثلون للشعب المصرى جنوب المنيا . كذلك يلاحظ فيها غزارة التمثيل فى بعض البلاد من دون بعضها الآخر ، فبيت غمر وحدها كان بها ١٣ ممثلا والسنبلاوين ٨ ممثلين بينما بلاد كالمنيا لم يكن لها الا ممثلان وطنطا لم يكن لها الا ثلاثة ممثلين ، فهل كان المقاييس غزارة السكان أو نصاب الملكية ، أو الولاء للحاكم أو مزيجا من هذه الشروط . وعلى كل فلقب «الشيخ» فى هذه القائمة هو اختصار لوظيفة «شيخ البلد» أى «العمدة» بلغة عصر محمد على .

أما قائمة كبار رجال الدولة والموظفين فتضم عباس باشا (عباس الاول فيما بعد وحفيد محمد على) والسيد البكرى نقيب الاشراف والسيد السادات والشيخ الامير مفتى المالكية ، والشيخ محمد المهدى مفتى الحنفية الى جانب مدير المهمات والمصانع الحربية وعموم الفابريقات (المصانع) ومدير خزانة الحربية ، ومدير الترسانات ومدير الغلال ومدير مصانع الجلود ومدير مصانع المنسوجات ومدير المبانى الأميرية ومدير الركائب الأميرية ومدير مبيعات الحكومة وغيرهم . وقد كان معهم ثلاثة من الصحفيين هم عرفى افندى معاون جورنال المحروسه وسامى افندى محرر الوقائع المصرية وكاشف افندى باشكاتب الوقائع المصرية وكذلك الكتخدا (نائب الوالى) شريف بك (مأمور ـ مدير ـ أو محافظ) الصعيد الأعلى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومحمد على خسرو بك مأمور (مدير أو محافظ) الجيزة والمنوفية والبحيرة وأحمد باشا (مأمور مصر الوسطى) ، والكتخدا والى جدة .

وأما قائمة كبار رجال الادارة فقد كانت تضم مأمور (أى مدير أو محافظ) دمياط والجعفرية وزفتى والفيوم ونصفى البهنسا والجيزة ونصفى المنوفية ونصفى البحيرة ونصفى الشرقية والقليوبية والمنيا واسيوط ونبروه وطنطا وفوه وميت غمر والسنبلاوين ومنفلوط وشرق اطفيح ومحله دفنه ، وهم فى التقسيم الادارى أقل درجة من الكتخدات أو نواب الوالى .

وارجو مستقبلا ان أوضح اسماء أعيان البلاد الذين ظلت اسماء عائلاتهم ذات سطوة ونفوذ حتى ثورة ١٩٥٢ ، وكان لها دور فى الثورة العرابية سواء فى جانب الخديو توفيق أو فى جانب عرابى ، ثم فى ثورة ١٩١٩ ـ سواء فى جانب سعد زغلول أو فى جانب عدلى يكن ، وفيما بين هذه التواريخ من برلمانات . ورصد هذه الأسماء يساعدنا على تبين نشأة الاقطاع المصرى والارستقراطية المصرية وتطورها وموقفها من الحركة الوطنية ومن الحركة الديمقراطية فى تاريخ مصر الحديث ، وأهم هذه الأسر هى عائلات اباظة فى الشرقية والشريعى فى المنيا والمنشاوى فى الغربية والشواربى فى الدقهلية . إلى جانب عائلات البكرى والسادات والأمير والمهدى وقد غلبت على تاريخها الصفة الدينية .

وتاريخها يرجع على الاقل الى عصر محمد على ، ومنها ما يرجع الى عصر الحملة الفرنسية ومنها ما كان ذا سطوة على الاقل فى أواخر القرن الثامن عشر عندما جاء بونابرت الى مصر .

هذا رصد لأسماء «أعيان الريف» المصرى الذين شاركوا فى الحياة العامة فى عصر محمد على عن طريق عضويتهم فى «مجلس المشورة» ، ولن تكتمل الصورة لنا إلا إذا قمنا بحصر «أعيان المدينة» الذين كان لهم شأن فى عصر محمد على سواء من طبقة التجار أو من طبقة المثقفين .

ويبدو أن طبقة كبار التجار قد ضمرت فى عصر محمد على نظرا لاحتكار الباشا لتجارة مصر الداخلية والخارجية أكثر فترة حكمه ، فلنركز على طبقة المثقفين ولاسيما التكنوقرطيين والمهنيين التى كان لها شأن كبير فى زمن محمد على بسبب اهتمامه ببناء العسكرية والصناعة والزراعة وانشاءات الهندسة المدنية فى مصر واهتمامه بالطب والطب البيطرى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فقد كانت هذه الطبقة هى قوام البورجوازية المصرية فى ذلك العصر وما تلاه ثم اندمجت كالعادة فى مصر فى الارستقراطية المصرية بالتوسع فى اقتناء الأطيان. وربما كان أقصر طريق لحصر أعلام هذه الطبقة الذين أصبحت لهم سطوة عظيمة فيما تلا ذلك من اجيال حتى ١٩٥٢ وتكونت منهم الطبقة الحاكمة المصرية سواء فى السلطة التنفيذية أو فى السلطة التشريعية أو فى السلطة القضائية أو فى دولة المال والاستثمار الخاص ، هو الرجوع الى قوائم البعثات التى أوفدها محمد على بين ١٨١٣ و١٨٤٧ وعددها ٣١٩ عضوا لنرى كم منهم ومن بينهم شاركوا فى حكم مصر بطريقة أو بأخرى وفى تعميرها أو فى تخريبها بطريقة أو بأخرى . ومن هذه الاسماء التى اسست اسرا تكونت منها الطبقة الحاكمة اجيالا وأجيالا ، غير افراد الاسرة المالكة :

١ ـ الباشوات :

عبده شكرى باشا	(الادارة والحقوق)
حسن باشا الاسكندرانى	(العلوم البحرية)
محمد مظهر باشا	(الهندسة الحربية)
مصطفى بهجت باشا	(هندسة الرى)
	(وكان اسمه اصلا مصطفى محرمجى افندى)
احمد فايد باشا	(الهندسة والرياضيات)
محمد على البقلى باشا	(الطب)
محمد شريف باشا	(العلوم العسكرية)
على مبارك باشا	(العلوم العسكرية)
على ابراهيم باشا	(العلوم العسكرية)
حماد عبد العاطى باشا	(العلوم العسكرية)
حسن افلاطون باشا	(العلوم العسكرية)
عثمان صبرى باشا	(العلوم العسكرية)
على شريف باشا	(العلوم العسكرية)
اباظة مراد حلمى باشا	(العلوم العسكرية)
محمد عارف باشا	(العلوم العسكرية)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

محمد راشد باشا	(العلوم العسكرية)
حسين باشا نجيب	(العلوم العسكرية)
سعيد نصر باشا	(العلوم العسكرية)
عبد العزيز الهراوى باشا	(الطب والطبيعيات)
حسين تمسوف باشا	(طب العيون)
محمد صادق باشا	(غير محدد البعثة)
على صادق باشا	(الميكانيكا)
ابراهيم سامى باشا	(الميكانيكا)

٢ ـ البكوات :

رفاعه الطهطاوى بك	(اللغات والأدب)
ارتين بك	(الادارة والحقوق)
مصطفى مختار بك	(العلوم العسكرية)
احمد بك	(العلوم العسكرية)
اسطفان بك	(العلوم السياسية)
محمود ناجى بك	(العلوم البحرية)
محمد شنان بك	(العلوم البحرية)
امين الكرجى بك	(الصناعات الحربية)
ابراهيم رمضان بك	(الهندسة والرياضيات)
عبد الحميد رمضان بك	(الهندسة والرياضيات)
عبد الحميد الدياربكرى بك	(العلوم البحرية)
محمد راغب بك	(بناء السفن)
يوسف حككيان بك	(الهندسة)
ابراهيم النبراوى بك	(الطب)
محمد الشافعى بك	(الطب)
محمد الشهابى بك	(الطب)
مصطفى السبكى بك	(الطب)

أحمد حسن الرشيدى بك	(الطب)
حسن نور الدين بك	(العلوم العسكرية)
سليمان نجاتى بك	(العلوم العسكرية)
ولى حلمى بك	(العلوم العسكرية)
احمد عجيله بك	(العلوم العسكرية)
شافعى رحمى بك	(العلوم العسكرية)
احمد راسخ بك	(العلوم العسكرية)
حنفى هند بك	(العلوم العسكرية)
شحاته عيسى بك	(العلوم العسكرية)
محمد خفاجى بك	(العلوم العسكرية)
احمد السبكى بك	(العلوم العسكرية)
على فهمى بك	(العلوم العسكرية)
أحمد خيرالله بك	(العلوم العسكرية)
احمد ندا بك	(الطب والطبيعيات)
عبد الرحمن الهراوى بك	(الطب والطبيعيات)
مصطفى الواطى بك	(الطب والطبيعيات)
حسن هاشم بك	(الطب والطبيعيات)
ابراهيم جركس بك	(الطب والطبيعيات)
عبدالله السيد بك	(غير محدد البعثه)
مصطفى مجدلى بك	(الكيمياء الصناعية)
سليمان موسى بك	(الميكانيكا)
عثمان ذكرورى بك	(الميكانيكا)
جوده عوض بك	(الميكانيكا)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد استبعدت نحو ٢٥٠ من أعضاء بعثات محمد على من الأفندية الذين لم يصيبوا توفيقا فى الحياة العامة يؤهلهم للوصول إلى رتبة الباشوية أو رتبة البكوية اللتين كانتا لا تمنحان فى العادة الا للأمراء ولوجوه الدولة وللعسكريين من رتبة لواء (باشا) وأميرالاى (بك) ولكبار الموظفين من طبقة المحافظين والمديرين ووكلاء الوزارات ومن فى حكمهم . ومع ذلك فنحن نعلن أن بعض هؤلاء الأفندية شغلوا مناصب قياديه مثل عبد الهادى اسماعيل افندى ناظر مدرسة الطب البيطرى (أى عميد الكلية) الخ ... ولا شك أن بعضهم ممن لم يصب لقبا أصاب مالا جعله من أهل الحيثية فى المجتمع المصرى .

وليس معنى التخصص فى العلوم العسكرية مثلا أن المتخصص لزم تخصصه فمن هؤلاء المتخصصين فى العلوم العسكرية من صار رئيسا للوزراء مثل محمد شريف باشا أو وزيرا للمالية مثل على صادق باشا أو رئيسا للمحكمة المختلطة مثل عثمان صبرى باشا أو رئيسا لمجلس شورى القوانين مثل على شريف باشا أو مديرا للوقائع المصرية مثل أحمد راسخ بك . وأكثر هؤلاء المبعوثين بلغوا قمة نفوذهم فى عهد اسماعيل وعهد توفيق لانهم كانوا شبابا فى عهد محمد على . كذلك يضاف الى قوائم الطبقة الحاكمة مئات من الفنيين والمهنيين الذين تعلموا فى المدارس العليا الكثيرة التى أسسها محمد على كمدرسة الالسن ومدرسة الطب ومدرسة المهندسخانة . وقد نال عدد كبير منهم رتبة الباشوية أو البكوية مثل صالح بك مجدى وابراهيم بك مرزوق ومصطفى بك السراج ومحمد بك رشدى ومحمد عثمان جلال بك ومحمد بك وحسن بك شيمى وفهمى المصرى بك وعبد الجليل بك وعثمان فوزى باشا ومحمد قدرى باشا وكلهم من خريجى مدرسة الألسن ، وقد شغلوا جميعا مناصب هامة فى عصر اسماعيل .

وبعد « مجلس المشورة » الذى أنشأه محمد على فى ١٨٢٩ ، أنشأ فى ١٨٣٤ مجلسا يسمى « المجلس العالى » ويتألف من الوزراء (نظار الدواوين) ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر واثنين من التجار يختارهما كبير تجار القاهرة واثنين من المتخصصين فى الحسابات واثنين من الأعيان ينوبان عن كل مديرية (محافظة) وينتخبان من الأهالى ، وعين عبدى شكرى بك رئيسا ، « للمجلس العالى » . وهذا المجلس العالى مثل « مجلس المشورة » مجلس مختلط من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية غير أنه أكثر تمثيلا للمصالح الطبقية منه بسبب تمثيل رجال الدين والتجار مع بقاء الأغلبية فى يد كبار الملاك الزراعيين ، كما أنه كان أعدل فى تمثيل مختلف محافظات مصر من « مجلس المشورة » الذى كان يتميز

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

باختلال التوازن فى التمثيل . والجديد فى هذا « المجلس العالى » انه أقام تمثيل الريف المصرى على مبدأ الانتخاب وليس على مبدأ الاختيار ، فكانت هذه خطوة الى الامام . وغير واضح أن كان (المجلس العالى) قد قصد به أن يحل محل « مجلس المشورة » أم أن يتوازى معه كما يتوازى مجلس النواب مع مجلس الشيوخ .

وفى اسم هذا المجلس ما يدل على انه لم يكن مجرد غرفة مشورة للوزراء أو المديرين بل كانت له قوة مماثلة لان مقابلة « الديوان العالى » بهيئة « المجلس العالى » توحى على الاقل بالتساوى فى القوة ، وفى هذه الحالة يكون الباشا قد جعل نفسه حكما بينهما . وقد ذكر كلوت بك أن هذه المجالس مضطربة فى اراثها وعملها . كذلك نفهم من قول لينان دى بلفون عن « مجلس المشورة » انه « مؤلف من مشايخ الاقاليم الذين كان المراد أن يحلوا محل الترك فى الحكم ، ولكنه لم يدم طويلا » أن « المجلس العالى » قد قام على انقاض « مجلس المشورة » وأن محمد على قد سار فى اتجاه بونابرت نحو تمصير الحكم المصرى باحلال المصريين محل الاتراك فى المسئوليات العامة .

وفى ١٨٣٧ وضع محمد على لمصر قانونا اساسيا أى دستورا عرف باسم « سياستنامه » أى « كتاب السياسة » وليس فى هذا الدستور ذكر المبادئ العامة لنظام الحكم فى مصر أو بيان لفلسفته وانما هو مجرد تحديد لهيكل الحكومة وبيان لاختصاصاتها .

وهو يقسم الحكومة الى سبعة دواوين أو وزارات هى :

١ ــ الديوان الخديو وهو شبيه بوزارة القصر وبوزارة الداخلية معا ، فقد كانت له سلطات قضائية على الجنايات والجنح حتى أنشئت جميعة الحقانية أى وزارة الحقانية (العدل) فى ١٨٤٢ وكانت بمثابة محكمة عليا ولذا سميت « مجلس الاحكام » منذ ١٨٤٩ أما الدعاوى الشرعية فكان الديوان الخديوى يحيلها الى المحاكم الشرعية .

وكان الديوان الخديوى يختص بشئون الحكومة الداخلية العامة وبالأمن العام فى القاهرة وبالفصل فى الشكاوى المقدمة إليه ، وله الاشراف على مصلحة المبانى والمخبز الملكى والكرار العامر ومصلحة المواشى والسلخانة والقرائف وترسانه بولاق والمستشفيات الملكية والروزنامه . (ادارة الاموال الأميرية) ، وبيت المال والاوقاف والمحاجر والبريد وغير ذلك .

٢ ــ ديوان الايرادات وهو شبيه بوزارة المالية وتتبعه الضرائب والجمارك .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ ـ ديوان الجهادية وهو وزارة الحربية .

٤ ـ ديوان البحرية ويتبعها الأسطول والترسانات وكل ما له علاقة بالبحرية المصرية .

٥ ـ ديوان المدارس وهو وزارة التعليم . وكانت تتبعه الى جانب دور العلم والمعامل الكتبخانات والوقائع المصرية ومطبعة بولاق والاسطبلات الكبرى بشبرا .

٦ ـ ديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية وهو مقابل وزارة التجارة الخارجية والداخلية .

٧ ـ ديوان الفابريقات وهو يقابل وزارة الصناعة وكانت تتبعه كافة المصانع فى القطر المصرى .

وفى ١٨٤٧ أنشأ محمد على مجلسين جديدين أحدهما هو المجلس الخصوصى والاخر هو المجلس العمومى . أما المجلس الخصوصى فقد كان يرأسه ابراهيم باشا واعضاؤه هم عباس باشا (فيما بعد عباس الأول حفيد محمد على وكان يحمل لقب كتخدا باشا ، اى نائب الوالى) ، واحمد باشا يكن ، وهو من اسرة زوجة محمد على وحسين بك رئيس جمعية الحقانية (أى وزير العدل) وبرهان بك .

ويبدو ان هذا كان مجلس وصاية أو مجلس بلاط أو شىء قريب من المجلس الخاص Privy Council فى البلاط الانجليزى ، وان الداعى لانشائه هو تدهور حالة محمد على العقليه فى آخر أيامه حين اصيب بالجنون . وكانت مهمة هذا المجلس الاشراف على الحكومة وأصدار القوانين وبه انتقلت السلطة الحقيقية فى البلاد من محمد على الى ابراهيم باشا .

وكان عباس باشا ولى العهد بعد ابراهيم ، وربما كان فى موت ابراهيم باشا المبكر فى ١٨٤٨ فى سن ٥٩ سنة ، ثم مقتل عباس باشا الغامض فى ١٨٥٤ ولما يحكم غير خمس سنوات (٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ ـ ١٤ يوليو ١٨٥٤) ، قيل بتدبير من عمته فى استانبول ، ظلال من دسائس القصر بسبب نظام الوراثة العثمانى للاستيلاء على عرش مصر وربما تغيير اتجاه سياستها الخارجية بين اطراف المثلث التقليدى : تركيا ـ انجلترا ـ فرنسا . أما المجلس العمومى الذى انشأه محمد على أو «الجمعية العمومية» فقد كان مكونا من مديرى الحكومة : مدير المالية ووكيل الديوان الخديوى ومدير المدارس (ادهم بك) ومدير الفابريقات (لطيف بك) ومفتش الشفالك اى املاك الوالى (حافظ بك) ورؤساء المصالح فى دووانى الحكومة . وكان ينظر فى شئون الحكومة ويرسل قراراته الى «المجلس الخصوصى» ، فاذا وافق عليها أمر محمد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

على بتنفيذها أى صدرت بها المراسيم والاوامر السنية وكان للمجلس العمومى فرع فى الاسكندرية .

فلما تولى عباس الاول عرش مصر فى ١٨٤٨ بعد موت ابراهيم باشا جمع فى يديه السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وادار البلاد ادارة شخصية ، وقد ساعده على ذلك ضمور دور الحكومة ، بل ضمور الحياة نفسها فى عهده بسبب تصفيته كافة مقومات التقدم والعمران التى ورثها عن عهد محمد على : الجيش والمصانع والمدارس الخ .. واكتفى عباس الأول بالمجلس الخصوصى بعد ان أعاد تأليفه وجعله يقوم مقام مجلس الوزراء .

فلما تولى سعيد باشا فى ١٨٥٤ أعاد تنظيم جهاز الحكم وعاد الى نظام الدواوين أو الوزارات ، فجعل منها اربعا هى الداخلية وقد تولاها الامير احمد رفعت ، والمالية وقد تولاها الامير مصطفى فاضل ، والحربية وقد تولاها الامير محمد عبد الحليم ، والخارجية وقد تولاها اسطفان بك . وبهذا اصبح مجلس الوزراء اشبه شىء بالمجلس العائلى وعادت مصر من جديد الى ادماج مجلس البلاط ومجلس الوزراء فكان هذا تقنينا للحكم المطلق ، ولكن بغير قيادة ربان عظيم مثل محمد على . ولم يبق من مظاهر فصل السلطات فى عهد سعيد إلا وجود مجلس الأحكام الذى انشأه محمد على فى ١٨٤٢ باسم «جمعية الحقانية» ليكون بمثابة هيئة قضائية عليا كانت نواة وزارة الحقانية او وزارة العدل ، وقد سميت فى ١٨٤٩ «مجلس الأحكام» ، وكان «مجلس الاحكام» يتألف من أحد عشر عضوا احدهم عالم حنفى والاخر عالم شافعى والتسعة الباقون من كبار رجال الدولة ، وكان يشارك «المجلس الخصوصى» فى السلطة التشريعية ، وبذلك كانت له صفة «مجلس الدولة» . وقد اصطدم سعيد باشا بمجلس الاحكام فى ١٨٥٥ فالغاه وحول اختصاصاته الى الامير اسماعيل (الخديو اسماعيل فيما بعد) ، ثم أعاد تشكيله فى ١٨٥٦ برئاسة الامير اسماعيل على أساس موسع من عشرين عضوا منهم ١١ من الأعيان و ٩ من الذوات . ويلاحظ أهمية هذه التفرقة فى تاريخ الحكم المصرى بين الأعيان والذوات لأن «الذوات» كانوا من أعضاء الاسرة المالكة واقربائها أما الأعيان فقد كانوا من كبار الملاك المصريين .... فالأغلبية (نسبة ٥١ ٪) كانت اذن فى يد الأعيان المصريين ، ومع ذلك فاهتمام سعيد بتمثيل الارستقراطية المنحدرة من أصل تركى بهذه الغزارة كان ذا مغزى خاص . ونظرا لما عرف عن سعيد من تشيعه الشديد للقومية المصرية ورغبته فى الحد من نفوذ تركيا فى مصر ، يجب ان نستخلص من هذا التنظيم انه كان يخفى وراءه صراعا قويا بين سلطات «العرش» وسلطات الأمة ، فهو صراع ديمقراطى بحت وليس صراعا قوميا ،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كذلك الصراع الذى خامر الحياة السياسية المصرية فى عهد عباس الأول وفى عهد الخديو توفيق ونستطيع ان نلمس فيه بدايات ذلك الصراع بين الارستقراطية المصرية (الأعيان) الذين تكونت منهم طبقة العمد او بين العشوريين من اصحاب الابعاديات والشفالك والتفاتيش والخراجيين من اصحاب الاوسيات والعزب ، بلغة الاقتصاد ، وهو الصراع الذى ازداد عمقا فى عهد الخديو اسماعيل ثم تفجر بين ١٨٨١ و١٨٨٢ فى الثورة العرابية أيام الخديو توفيق فى «ثورة الفلاحين» . وقد ظل (مجلس الأحكام) يعمل بتكوينه الجديد سنتين ثم اصطدم بسعيد باشا من جديد فقرر الغاءه فى ١٨٦٠ . وكان سعيد باشا فى كل مره يلغى فيها «مجلس الاحكام» يتهم أعضاءه بالارتشاء وعدم الاستقامة ، كذلك ألغى سعيد باشا «مجالس الاقاليم» مع «مجلس الأحكام» فى ١٨٦٠ ثم أعاد «مجلس الأحكام» برئاسة شريف باشا فى ١٨٦١ وأعاد «مجالس الاقاليم» فى نفس السنة مكتفيا بمجلسين : مجلس طنطا لنظر قضايا الوجه البحرى ومجلس أسيوط لنظر قضايا الوجه القبلى ، وقد كانت من قبل خمسة فى سمنود للشرقية والدقهلية والقليوبية وفى الفشن للجيزة وبنى سويف والفيوم والبحيرة والمنيا وفى جرجا لاسيوط واسنا وقنا وفى طنطا للغربية والمنوفية وفى الخرطوم للسودان كله .

وكان اختصاص «مجالس الاقاليم» النظر فى المنازعات والحكم فيها ابتدائيا أما مجلس الاحكام فكان اختصاصه النظر فى المنازعات المستأنفه والحكم نهائيا ويدل اختصار سعيد باشا لمجالس الأقاليم الى مجلسين على ضيقه باية سلطات لا مركزية وتمسكه بالحكم الاوتوقراطى ، فهو ايضا وجه من وجوه الصراع بين الاوتوقراطية والديمقراطية فى تاريخ مصر الحديث . ويبدو ان احلال شريف باشا محل الخديو اسماعيل فى رئاسة «مجلس الاحكام» كان مظهرا آخر من مظاهر هذا الصراع ، فقد كان شريف قائد الكفاح الدستورى فى الحياة السياسية المصرية خلال عهدى اسماعيل وتوفيق ، فى حدود طبقته ، طبقة الاعيان . وقد تمثلت دراما انفصال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فى مصر فى انتقال الولاية على القضاء من «ديوان الخديوى» الذى كانت له اختصاصات وزارة الداخلية فى عهد محمد على الى «جمعية الحقانية» اى «مجلس الاحكام» فى ١٨٤٢ والى «مجالس الاقاليم» ، وقد كان مجلس الاحكام عند انشائه يتألف من رئيس وستة اعضاء منهم عضوان من قواد الجيش وعضوان من امراء البحرية وعضوان من كبار ضباط البوليس فكان اشبه شىء بمحكمة عسكرية عليا تحاكم كبار الموظفين المنحرفين وتنظر فى الجنايات والجنح ، واحلال الاعيان و«الذوات» فى تشكيل مجلس الأحكام محل العسكريين يعد أيضا نصرا ديمقراطيا لأن معناه كان احلال القضاء المدنى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يحل القضاء العسكرى .

وكان محمد على قد أنشأ محاكم تجارية متخصصة ، محكمة فى القاهرة وأخرى فى الاسكندرية ، للنظر فى المنازعات التجارية بين المصريين وبين المصريين والاجانب ، وكانت نوعا من القضاء الشعبى ، فقد كانت مكونة من رئيس مصرى وثمانية أعضاء من التجار ، منهم ٥ من المصريين و ٣ من الأجانب . وكانت هذه المحاكم التجارية تسمى « مجالس التجار » وقد استمر العمل بها فى عهد سعيد واسماعيل . وقد أدت كثرة نزوح الاجانب الى مصر منذ عهد سعيد الى انشاء محكمة خاصة فى ١٨٦١ تسمى « قومسيون مصر » أو « مجلس القومسيون » ويتألف من رئيس مصرى وستة اعضاء منهم عضوان مصريان وعضو أوربى وعضو يونانى وعضوا اسرائيلى وعضو ارمنى . وهذا التخصيص فى تحديد الجنسيات يدل على توزيع نسبة الأجانب النازحين الى مصر . وكان هذا « القومسيون » أى « اللجنة » يختص بنظر الدعاوى التى يقيمها الاجانب على المصريين ، وكان للقنصليات الحق فى ايفاد مندوب لحضور الجلسات .

أما المنازعات بين الأجانب والأجانب فكانت تفصل فيها المحاكم القنصلية ويطبق فيها قانون الدولة التى يتبعها المجنى عليه او صاحب الدعوى .

وقد كانت هذه بداية الامتيازات الأجنبية : ان يحاكم الأجانب أمام قنصلياتهم وليس أمام المحاكم الوطنية وكأنهم دولة داخل الدولة . ولكن سعيد باشا لم يكن مسئولا عن هذا الوضع لأنه كان محددا بالفرمانات العثمانية التى منحت الامتيازات الأجنبية للرعايا الأجانب المقيمين داخل الامبراطورية العثمانية نظرا لاختلاف القوانين . ولكن نظر المنازعات بين الاجانب والمصريين أمام « مجالس التجار » المختلطة أيام محمد على وأمام « مجلس القومسيون » أيام سعيد كان تدهورا فى القضاء المصرى ، لان ، المجالس التجارية أيام محمد على كانت الأغلبية فيها للمصريين (٦ مصريين و٣ اجانب) ، أما فى عهد سعيد فقد انتقلت الاغلبية للاجانب (٤ اجانب و ٣ مصريين) . وكانت احكام القومسيون ابتدائية تستأنف أمام « مجلس الاحكام » فكان فى هذا بعض الضمان لتصير القضاء . وكان هناك ضمان اخر وهو ان المنازعات على العقارات (الاطيان والمبانى والاراضى بصفة عامة) بين الاجانب والمصريين كانت تنظر امام المحاكم الشرعية .

وقد كان لمصر كفاح رائع للتخفيف من الامتيازات الاجنبية ثم لالغائها امتد من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نضال الخديو اسماعيل حتى نضال مصطفى النحاس باشا الذى الغى القضاء القنصلى والقضاء المختلط وكافة الامتيازات الاجنبية بمعاهدة مونتريه عام ١٩٣٧ .

وقد كان لسعيد باشا فضلان على القضاء المصرى اولهما تحويل مجلس الأحكام من محكمة عسكرية الى محكمة مدنية ، وثانيهما انه استخلص من سلطان تركيا فرمانا يعطى والى مصر حق تعيين القضاة فى مصر بعد ان كان قاضى القضاة التركى المعين لمصر من استانبول هو الذى يختار القضاة للمحاكم المصرية . اما توسعه فى تمثيل الاجانب فى «قومسيون مصر» أو «مجلس القومسيون» فقد كان مرده فى المقام الاول انفتاح مصر منذ عهده للاستثمارات الاجنبية ولهجرة الاجانب ، وعدم وجود قوانين مصرية عصرية يمكن ان يقبلها الأجانب ورأس المال الاجنبى فى التعامل على ارض مصر ، غير ما ورثته البلاد من احكام الشريعة ومن اللوائح العثمانية ومن تقاليد الحكم الشخصى والحكم الفردى . وقد كانت عظمة اسماعيل فى انه زود مصر بمجموعة القوانين العصرية التى مكنت مصر من اقامة قضائها الوطنى على اساس متين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الديمقراطية والأحزاب (٢)

البرلمان الأول

الشائع بين المؤرخين ان الخديو اسماعيل حين استحدث فى مصر الحياة النيابية فأنشأ اول برلمان مصرى باسم «مجلس شورى النواب» فى ١٨٦٦ ، انما فعل ذلك تحقيقا لسياسته العامة وهى ان يجعل من مصر قطعة من أوروبا . وبهذا تكون الحياة النيابية فى مصر «منحة» من الخديو ، وليست ثمرة كفاح ديمقراطى او مطالبة شعبية ، مما يغض من اهلية الشعب المصرى للحياة الديمقراطية . وهو رأى لم يسأم الاستعمار البريطانى من ترديده ليس فقط فى عصر اسماعيل ، ولكن طوال فترة الاحتلال البريطانى من ١٨٨٢ الى ١٩٥٦ . وقد شارك الاستعمار الاوروبى الاستعمار البريطانى هذا الرأى الذى تبناه الاستعمار الامريكى ايضا بعد خروج امريكا من الحرب العالمية الثانية الدولة الاعظم بين الدول العظمى . وقد كان طبيعيا ان يتبنى الاستعمار هذا الرأى ليتسنى له حكم مصر بالحديد والنار مباشرة او من خلال الاتوقراطية المصرية المستبدة لكى يقمع ارادته ويعرقل تقدمه ويحول دون خروجه من ظلمات العصور الوسطى الى نور العصر الحديث ، فيضمن بذلك تبعيته وييسر نهبه .

وقد وقع فى هذا الفخ مؤرخ كبير مثل عبد الرحمن الرافعى حيث يقول فى الجزء الثانى من كتابه «عصر اسماعيل» (ص ٨١) : «ثم أن تأسيس هذا المجلس من غير ان تتبعه حركة مطالبة من الامة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ونفوذه يكاد يكون شكليا : ومن جهة اخرى فنظام الانتخاب كان له اثر بالى فى تكوين المجلس ، ذلك ان حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ اسفر عن انتخاب معظم النواب من بين العمد واعيان البلاد ، حتى صار جديرا بان يسمى (مجلس الاعيان)» . وهو يقول : «ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شئون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب والقروض ، لبعث فيه روحا من الحياة والنهضة ولامكن ان تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فان تصرفات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحكومة المالية كانت فى حاجة الى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية . ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حدا للقروض الجسيمة التى تلاحقت فى عصر اسماعيل وافضت الى التدخل الاجنبى فى شئون مصر» .

وفى تقديرى ان المثاليين من طلاب الكمال دفعة واحدة ينتظرون من كل شىء ان يكون كالسيد البدوى ، يولد باسنانه كاملة ، ويريدون من الطفل ان يمشى دون ان يحبو ويتعجلون ان يروا فى مصر مجلس العموم البريطانى او البرلمان الفرنسى دون ثورات او فلسفات ثورية سابقة . ومع ذلك فهم يعلمون ان ٨٠٠ سنة من التاريخ الانجليزى والتشنجات الشعبية الانجليزية تفصل الماجنا كارتا Magna Charta (١٢١٥) ايام الملك جون King John عن البرلمان الانجليزى اليوم ، وان قرونا دمويه تفصل «مجلس الطبقات» Etats Généraux (١٣٠٢) أيام الملك فيليب الرابع Pbilippe IV عن البرلمان الفرنسى اليوم . ومع ذلك فهم يعلمون انّ البرلمان الانجليزى احتاج الى حرب اهلية امتدت خمس سنوات من ١٦٤٠ الى ١٦٤٥ والى اعدام ملك هو شارل الأول ليقرر مبدأ ان التاج الانجليزى لا يحق له فرض الضرائب دون موافقة البرلمان أى بعد اربعة قرون من الماجنا كارتا ، تاريخ بدء الحياة الدستورية فى انجلترا .

وهم يعلمون انه حتى صدور قانون التصويت العام فى انجلترا عام ١٨٦٠ كان حق انتخاب اعضاء البرلمان الانجليزى محصورا فيمن يدفعون للدولة ضريبة قدرها ٥٠ جنيها سنويا ، وان هذا النصاب كان قبل قانون الاصلاح الاعظم فى ١٨٣٢ مائة جنيه سنويا

وفى فرنسا تقرر مبدأ التصويت العام فى دستور ثورة ١٨٤٨ فأى عجب ان تبدأ مصر حياتها النيابية عام ١٨٦٦ بمبدأ «حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ» ، وأى عجب فى أن تبدأ مصر حياتها النيابية باصرار التاج المصرى على الاستئثار بحق فرض الضرائب وعقد القروض بدون موافقة ممثلى الامة ؟

وليس صحيحا ما يفترضه الرافعى واللورد كرومر من ان اسماعيل انشأ «مجلس شورى النواب» منحة منه ومنة على الامة المصرية ليزيد من «رونق الحكم وبهائه» بلغة الرافعى او كمجرد «ديكور» بلغة اللورد كرومر ، «من غير ان تسبقة حركة مطالبة من الامة» . فمن يتأمل تحول «مجلس الاحكام» من هيئة عسكرية بحته فى عهد محمد على وعباس الاول الى هيئة مدنية تضم اعيان البلاد المصريين وذواتها الاتراك المتمصرين . ومن يتأمل انتقال الاغلبية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فى مجلس الاحكام الى ايدى الاعيان المصريين ، ومن يتأمل كثرة صراعات سعيد باشا مع « مجلس الاحكام » الى حد البطش به مرتين خلال عهده القصير ، ومن يتأمل انتقال رئاسة مجلس الاحكام من احد امراء البيت المالك وهو الامير اسماعيل الى شريف باشا ، يستطيع ان يرى بجلاء ان الملوك لا يمنحون وانما يرضخون صاغرين ، ويستطيع ان يرى بجلاء ان سعيد باشا « صديق الفلاح » لم يكن صديق الفلاح لمجرد طيب النوايا وحسن السجايا وانما صادق الفلاح تحت ضغط اجتماعى قوى نشأ من استفحال طبقة جديدة تكونت فى مصر من اوساط الملاك الزراعيين وغير الزراعيين المصريين هى طبقة المشايخ والعمد ، ويستطيع ان يرى بجلاء ان كل حاكم مصرى استقلالى النزعة وقع فى تناقض أساسى مع الاستعمار العثمانى ـ بل وأى استعمار على اطلاق القول ـ وقع نتيجة لذلك فى مأزق الاختيار بين ارضاء سيده التركى وارضاء رعاياه المصريين ، فأثر ارضاء الرعايا لانهم فى نهاية الأمر رجاله وسنده فى تحطيم التبعية على ارضاء سيده الذى لا يكتفى بشىء اقل من التبعية . فلا محمد على حين انشأ مجلس المشورة فى ١٨٢٩ من ٩٩ من الاعيان المصريين الى جانب ٥٧ من علماء الدين و« رجال الادارة » ولا سعيد حين اعاد انشاء « مجلس الاحكام » من ١١ عضوا من الاعيان المصريين الى جانب اعضائه من الذوات ، ولا اسماعيل حين انشاء « مجلس شورى النواب » بمرسوم ٢٢ اكتوبر ١٨٦٦ من ٧٥ عضوا ينتخبهم لمدة ثلاث سنوات عمد البلاد ومشايخها واعيان القاهرة والاسكندرية ودمياط ، لا هذا ولا ذاك ولا الثالث كان يمنح الامة المصرية « منحة » الحكم النيابى ، وانما كان يتجاوب مع ضغط الطبقات المصرية الجديدة فى الريف والحضر التى بدأت تتخلق فى مصر درجة درجة منذ ان صفى بونابرت نفوذ المماليك واملاكهم ومصر الحكم المصرى حتى تحولت الى طبقات قادرة على الحركة الاجتماعية والسياسية وعلى الفكر الاجتماعى والسياسى ، بعد ان اصبحت قادرة على الحركة الاقتصادية .

وقد سار محمد على وسعيد واسماعيل فى نفس اتجاه التصير والتجاوب مع الضغط المصرى للمشاركة فى الحكم والادارة ، فواجهوه بهذه المجالس النيابية لاحبا منهم فى الديمقراطية ، فقد كانوا جميعا اوتوقراطيين ، ولكن تحالفا مع المصريين فى مواجهة الباب العالى . وقد كان طبيعيا جدا منهم ان يجعلوا من هذه المجالس النيابية مجالس « مشورة » لا مجالس تشريع حتى لا تنتقل السلطة الفعلية من ايديهم الى ايدى الطبقات الجديدة . وماتاريخ الديمقراطية المصرية الا تاريخ هذا الصراع على السلطة بين « العرش » و« الامة » ثم بين « العرش » و « الشعب » وكان محور هذا الصراع هو اسس الدستور والبرلمان ، اما ملوك مصر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الذين قبلوا التبعية للباب العالى (عباس الاول وتوفيق وعباس الثانى) ، او قبلوا التبعية لانجلترا (السلطان حسين والملك فؤاد) فقد دخلوا فى صراع رهيب مع حركة الديمقراطية المصرية ، وحلوا ازمة الاختيار بين السيد الاجنبى ورعاياهم المصريين بالتحالف مع السيد الاجنبى لتجميد ارادة الامة المصرية .

فاسماعيل الذى كان يعد العدة لاعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية فى ١٨٦٩ مع افتتاح قناة السويس انشأ تمهيدا لذلك «مجلس شورى النواب» منتخبا من اعيان المصريين ليواجه ارادة تركيا بارادة مصر . وقد اكد هذا معنى خطيرا فى التاريخ المصرى وهو ان تاريخ الديمقراطية المصرية كان دائما الوجه الاخر من تاريخ القومية المصرية ومن دعوة «مصر للمصريين» فى جميع المجالات ، ومن تاريخ الكفاح من اجل استقلال مصر . فخريطة مصر السياسية عبر قرنين من الزمان تسجل بصورة رتيبه ان كل عهد بطش بالديمقراطية المصرية كان يقترن دائما بمحاولة نسف القومية المصرية وتذويبها فى ولاءات واطارات روحية او ثقافية أو حضارية اشمل منها ولا سيطرة لمصر عليها تحت شعار وحدة العالم العثمانى او وحدة العالم الاسلامى او وحدة العالم العربى او وحدة مصر والغرب أو الشرق .

وقد وضع الخديو اسماعيل «لمجلس شورى النواب» لائحة اساسية ولائحة تنظيمية (نظامنامة) أهم اركانها .

١ ـ ان «مجلس شورى النواب» مؤلف من ٧٤ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات (المحافظات) ، واعيان القاهرة وينتخبون ٣ نواب والاسكندرية وينتخبون نائبين ، ودمياط وينتخبون نائبا واحدا ، على ان يكون التمثيل بحسب تعداد كل منطقة .

٢ ـ ان المجلس يختص بنظر المسائل «التى تراها الحكومة من خصائصه» او فى الاقتراحات التى يتقدم بها الاعضاء ، وفى الحالين بحيث ان تكون من المسائل المتعلقة «بالمنافع الداخلية» أى ان المجلس غير مختص بالنظر فى السياسة الخارجية .

٣ ـ يشترط فيمن ينتخب عضوا ان يكون مصريا ولا يقل سنه عن ٢٥ سنة وان لا يكون قد صدر ضده حكم فى جناية او حكم بالافلاس او حكم بالفصل من الحكومة من هيئة تأديبية ، وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع اى بعد ١٨ سنة من تأسيس النظام النيابى . اما الناخبون فقد اشترط فيهم الالمام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحادى عشر اى بعد ٣٠ سنة من تأسيس النظام النيابى ومعنى هذا ان الخديو اسماعيل كان يخطط لمحو الامية فى مصر خلال ٣٠ سنة .

٤ ـ يعين الخديو رئيس « مجلس شورى النواب » ووكيله دون ترشيح من المجلس .

٥ ـ يفتتح الخديو المجلس « بمقال الافتتاح » (خطبة العرش) ويرد عليها المجلس دون ابداء رأى قاطع فيما ورد فيها .

٦ ـ يعمل المجلس من خلال لجان (اقلام) يشكلها من بين اعضائه .

٧ ـ يتمتع اعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية اثناء انعقاده الا فى جرائم القتل .

٨ ـ لا يجوز لعضو ان يتكلم الا باذن من رئيس المجلس ، وعلى المجلس احترام رأى الاقلية والاصغاء لاقوالها وملاحظاتها ويكون التصويت علنيا والقرارات تتخذ بالاغلبية ، ولا يجوز لعضو طبع او نشر مناقشات المجلس الا باذن من رئيس المجلس .

٩ ـ جميع قرارات المجلس استشارية فهى بمثابة توصيات للخديو يفعل بها ما يشاء .

١٠ ـ للخديو الحق فى دعوة المجلس للانعقاد وفى مد دورته او تأجيلها وفى حل المجلس وتبديل اعضائه باجراء انتخابات جديدة .

١١ ـ ينعقد المجلس شهرين كل سنة من ١٥ كهيك الى ١٥ امشير (منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة وجلساته سرية ، وللدورة الاولى نظام خاص ، لان الخديو اسماعيل رأى ان يوافق افتتاح اول برلمان عيد ميلاده .

وقد اجريت الانتخابات الاولى وانعقد « مجلس شورى النواب » فى ١٠ هاتور (٢٥ نوفمبر ١٨٦٦) فى القلعة برياسة اسماعيل باشا راغب وارفضت دورته فى ١٠ طوبه (يناير ١٨٦٧) وقد اسفرت الانتخابات عن النتائج التالية :

(الرافعى « عصر اسماعيل » ج٢ ص ٨٢ ـ ٨٤) ، وتلاحظ اسماء الاعضاء الذين استمرت اسرهم تشترك فى الحياة العامة وفى حكم البلاد حتى ثورة ١٩٥٢ مرورا بالثورة العرابية وبحركة الحزب الوطنى الخديوى وبثورة ١٩١٩ :

القاهرة

موسى بك العقاد ، الحاج يوسف عبد الفتاح ، السيد محمود العطار

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاسكندرية

الشيخ مصطفى جميعى ، السيد عبد الرازق الشوربجى ..

دمياط

على بك خفاجى

الغربية

اترى بك ابو العز ، على كامل عمدة القصرية ، الحاج شتا يوسف عمدة ابو منذور ، محمد حموده عمدة برما ، سيد احمد رمضان عمدة قسطا ، عبد الحميد زهرة عمدة حانوتس ، على ابو سالم دنيا عمدة مسهلة ، سليمان الملوانى عمدة ميت جيش القبلية ، احمد الشريف عمدة ابيار .

المنوفية

الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم ، محمد افندى شعير عمدة كفر عشما ، موسى افندى الجندى عمدة منوف ، احمد ابو الحسن عمدة كفر ربيع ، حماد ابو عامر عمدة جنزور ، على ابو عمارة عمدة مليج . محمد الانبابى عمدة جزى .

البحيرة

الشيخ محمد الصيرفى عمدة قيلشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد موسى عمدة نكلة العنب ، الحاج على عمار عمدة بيبان ، الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط .

الشرقية والقليوبية :

الحاج نصر الشوارنى من قليوب ، محمد الشوارنى من قليوب ، احمد افندى اباظة من منيا القمح ، الامام الشافعى ابو شنب عمدة الخانكة ، على حسن حجاج عمدة الرملة الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصفافين ، المعلم سليمان سيدهم عمدة بنفس ، بركات الديب عمدة القرين ، محمد افندى عفيفى عمدة الزوامل ، عبد الله عياد عمدة كفر عياد .

الدقهلية :

هلال بك ، سيد احمد افندى نافع عمدة دنديط ، محمد بك سعيد من نوسا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البحر ، اسماعيل افندى حسن عمدة تمى الامديد ، الشيخ محرم على عمدة السنبلاوين ، الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

الجيزة :

عامر افندى الزمر عمدة ناهية ، ابراهيم احمد المنشاوى عمدة زاوية دهشور ، عبد الباقى عزوز عمدة الرقق (الرقة) .

الفيوم وبنى سويف

حزين الجاحد عمدة العجميين ، على سيد احمد عمدة الزربى ، زايد هندى عمدة جزيرة ببا ، محمد حسن كساب عمدة النويره ، جرجس برسوم عمدة بنى سلامة .

المنيا وبنى مزار :

ابراهيم افندى الشريعى عمدة سمالوط ، حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة ، اسماعيل احمد عمدة بنى احمد ، احمد على عمدة الزاوية ، احمد حبيب عمدة القنت ، ميخائيل اثنا سيوس عمدة اشروبة .

اسيوط

سليمان افندى عبد العال من ساحل سليم (ابو محمود سليمان باشا وجد محمد محمود باشا) ، عثمان محمود غزالى عمدة بنى رازع ، يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تمى ، رميح شحاته عمدة القوصية ، عمر حمد عمدة الشغبة ، عبد العال موسى عمدة دروة .

جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفورة ، حميد ابو ستيت من اولاد عليوه ، عبد الرحمن حمد الله عمدة الجبيرات ، عثمان ابو ليله من الكتكاته ، عطية مهران من ناحية نزه ، احمد سلطان عمدة بندار .

قنا واسوان :

عمر افندى ابو يحيى عمدة ابو مناع ، محمد سحلى عمدة فرشوط ، على ابراهيم عمدة حجازة ، احمد افندى عبد الصادق من اسوان ، احمد على اسماعيل عمدة السليمية .

ومن هذه القائمة يتبين ان العائلات التى استمرت سطوتها فى الحياة العامة المصرية منذ

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

برلمان الخديو اسماعيل الاول حتى ثورة ١٩٥٢ كانت عائلات : العقاد والعطار من القاهرة (ليس بالضرورة اصلا او ملاكا) وجميعى والشوربجى من الاسكندرية والشوارنى من القليوبية واباظة من الشرقية وابو العز والشريف من الغربية والجزار وشعير والجندى وابو حسين من المنوفية والوكيل من البحيرة والزمر من الجيزة والشريعى وشعراوى من المنيا وسليمان من اسيوط وابو ستيت من جرجا وابو سحلى من قنا وليس معنى ذلك ان كل الباقين لم يكن لهم او لنسلهم دور فى الحياة العامة او انهم انقرضوا كعائلات فمنهم من كانت لهم سطوة الملكية ، دون ان يشتغلوا مباشرة بالسياسة ومنهم من لا تزال اسماء عائلاتهم دارجة حتى اليوم دون ان يكون لهم دور بارز فى الحياة العامة مثل عائلات الصيرفى وابو شنب وعياد ودنيا وكساب ودبوس وهلال الخ ...

ولكن المهم فى كل ذلك ان اعضاء «مجلس شورى» النواب فى عهد اسماعيل حتى من انقرضت اسماؤهم ، كانوا فى عصرهم وعددهم ٧٥ عضوا قوة حقيقية فى البلاد لأنهم كانوا يمثلون طبقة عريضة من العمد والمشايخ فى البلاد تبلغ الالاف عددا وبذلك يمثلون أصحاب المصالح الحقيقية فى الريف المصرى .

وقد حضر الخديو إسماعيل افتتاح مجلس شورى النواب الذى القيت فيه خطبة العرش وحضر معه وزراؤه : شريف باشا (الداخلية) ـ وحافظ باشا (المالية) وعبد الله عزت (باشا رئيس مجلس الأحكام) وإسماعيل باشا صديق (مفتش الأقاليم) ورياض باشا (المعتمد أى حامل أختام الخديو) وأحمد خيرى بك (كاتب الخديو) .

ولخطبة العرش التى تليت فى الافتتاح الأول «لمجلس شورى النواب» أهمية خاصة لأنها توضح الخطوط العريضة فى سياسة الخديو إسماعيل ، وهذا نص الخطاب :

«من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار ، ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدن البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حين وفقه الله تعالى لما أراده من تأسيس عماريه الأقطار المصرية . وكان والدى عونا له ونصيرا فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه فى اتمام تلك المساعى الجليلة بكمال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده لكملها على أحسن نظام . ثم إنقلبت أحوال مصر بعدهما إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدى . ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيتم دوام سعيى واجتهادى فى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية بتكثير أسباب العمارية والمدنية ، أعانني الله على ذلك . وكثيرا ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية كما هو مرعي في أكثر الجهات . ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى : «وشاورهم في الامر» وبقوله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» . فلذا استحسنت افتتاح ذلك المجلس بمصر : تتذاكر فيه المنافع الداخلية وتبدي فيه الآراء السديدة ، وتكون اعضاؤه مركبه من منتخبي الأهالي ، فيعقد بمصر في كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه في هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذي انتم فيه منتخبون من طرف الاهالي . واني اشكر الله على ما وفقني لهذا الامر المبرور وواثق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة في المنافع الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد في كل الامور .» (الرافعي : «عصر اسماعيل» ج٢ ص ٨٥) .

واهم المعاني التي قصد الخديو اسماعيل ايصالها للاعضاء ليس مجرد التباهي بما اداه جده محمد علي وابوه ابراهيم باشا لمصر من خدمات وانما اعلانه بانه يعد عهده امتدادا واستكمالا لعهد محمد علي وابراهيم باشا وادانته صراحة لعهد عباس الاول وسعيد باشا الذي عده انقطاعا بل وانقلابا في تاريخ مصر الحديث .

(ثم انقلبت احوال مصر بعدهما) . وهذا بمثابة اعلان من جانب اسماعيل ان سياسته مبنية على ما يأتي :

١ ـ بناء الدولة العصرية بكافة مقوماتها المادية والمعنوية على أرض مصر .

٢ ـ اتباع سياسة أستقلالية عن الباب العالي على عكس عباس الاول وعن الدول الاوروبية على عكس سعيد .

٣ ـ تدعيم روابط مصر باوروبا لبناء الدولة العصرية على غرار ما فعل محمد علي وابراهيم باشا بمنطق تعامل الند مع الند . اما المعنى الثاني الهام الذي اراد الخديو اسماعيل ايصاله لاعضاء برلمانه الاول فهو ان حدود اختصاصهم تقف عند السياسة الداخلية وليس لهم ان يتدخلوا في السياسة الخارجية . واما المعنى الثالث الهام الذي اهتم الخديو اسماعيل بابرازه فهو انه مقيد فقط بحدود الشورى التي قالت بها الشريعة الاسلامية فالمجلس اذن مجرد مجلس استشاري ، وليس له ان يتصور انه سلطة شعبية داخل الدولة يمكن ان تملي ارادتها على العرش او على السلطة التنفيذية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد وصف الرافعي رد «مجلس شورى النواب» وصفا مليئا بالزراية فرأى فيه نموذجا لروح العبودية التي لا تتفق مع الروح النيابية الصحيحة وفي اعتقادي ان الرافعي اخطأ الفهم لانه وقف عند الحرف ولم يتغلغل في باطن المعاني . بل اني أرى ان الرد على خطبة العرش نموذج مجدد من خطبة الفلاح الفصيح الذي غلف مطالبه في معسول الكلام وعبر عن مراده بالأدب المصري التقليدي الذي يحسبه من لا يفهم المصريين نفاقا ورياء .

وهذا نص الرد على خطبة العرش :

«بعد ما تشرفنا بالاصغاء للمقالة الجليلة ، الجامعة جوامع الكلم الجليلة ، نبادر الى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح وكمال الارتياح . ونقول : ان ما قطفناه من زواهر الاخبار التاريخية وعرفناه من سوالف اثار الديار المصرية ، انها كانت في الاعصار الخالية رافلة في حلل المفاخر الحالية ، وان بقية الاقطار كانت تستمد من نبل معارفها الوافر ، معترفة بانها مغترفة في الاصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول ايدي من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين ، تناوبتها نوائب الزمن ، وتناولتها ايدي المحن ، حينا بعد حين ، فاندرست معالمها الباهرة وانطمست اثار مفاخرها الزاهرة ، ولعبت بها ايدي الدهور وتكاثرت فيها الحروب والشرور حتى رجعت القهقرى واصبح غيرها من الممالك في انواع التمدن متقدما وملكها متأخرا وقاسى أهلها من الذلة والمسكنه مما صاروا به في غاية الحقارة والمهانة ، الى ان اراد الله تعالى ان يعيد شبابها بعد الهرم ، ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم وينقذ اهلها من هذه المهالك ، وينظمها في سلك احاسن الممالك : فشرفها بجد العزيز جنتمكان محمد علي باشا ، فاعاد لها من العمارية ومحاسن الاثار الاصلية ما كان قد تلاشى ، وافرغ قلبه وقالبه في اصلاح حالها ، وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه في اعادة جمالها وكمالها . حتى ازاح عنها تلك الوخامة والبسها حلل البشهامة والفخامة واحكم معالم الاحكام واقام بها دعائم العدل بين الانام ، ودون فيها دواوين المعارف المتسقة ، وجمع بها اصناف المآثر المفترقة . وجدد فيها القوانين العسكرية وانشأ دوارس المدارس العلمية والحكمية حتى ظهرت بعد الخفا وازهرت اثنتها بزهور الصفا ، وعاد اليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته في سالف الايام ، وانتظمت مصالحها الاهلية والملكية بحسن تدبيره احسن نظام ، مع مافازت به من غرائب الصنائع الفائقة ، وعجائب الاثار الرائقة ، مما شوهد لنا جميعا ، وتبوأنا به بيتا من العز رفيعا فضلا عما اورثها من الغنى الاتم والفخار الاعم من الاستحكامات الملكية واحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار وصرنا بحمد الله متقدمين في

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

درجات العمار . وقد كان والد العزيز الاكرم عونا لوالده ، وهو الجد الامجد من حال حياته ممضيا الطرق الموصلة الى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت اليه الحكومة سلك سبيل ابيه ، وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه ، واخذ ينشىء ما يكمل به رونق الوطن ، ويجدد من العمارية والاثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن : من انشاء المجالس الحقانية وتكثير الرجال الحربية والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، واضمرته طويته فحسدتنا الأيام عليه فلم نتمتع بنافع حكومته الا قليلا حتى نقله الله اليه . ثم تولى على الاقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة الى ان نفحتنا النفحات الالهية ، واسعفتنا العناية الربانية بالحضرة الاسماعيلية ، واعطى القوس باريها لطفا من الله بهذه الديار ومن فيها وتولاها العزيز بن العزيز ذلك الجانب الافخم ، والدوارى الاكرم فقام فى تنظيم امورها على ساق وقدم وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد فى تجديد ما انهدم واحياء ما انعدم واخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تخلل بعد ابيه من الخلل وسعى فى مقاصد ابيه وجده باذلا فى موجهات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده شاغلا باله باقصى انواع العمارية مديرا فكره فيما يستدعى لهذه الاقطار كمال الرفاهية فابدى من ذلك ما لم يكن فى الحساب وأرها من البهجة واسباب الثروة مالم تره فى سالف الاحقاب ورتب ملكها احسن ترتيب ونظم عقده فى سلك غريب باسلوب عجيب . ومن تمام عناية رب العالمين ان الهم سلطاننا الاعظم ، ولا غرو لان الملوك من الملهمين ، حصر وراثة الحكومة على التأبيد فى نسل اسماعيل بان يتولاها اكبر اولاده بعد عمره المديد : فيالها من فكرة جليلة رائقة اسست فى هذه الديار من دواعى العمار الاسباب الفائقة ، واستلزمت تحسينا لاحوالها وتأمينا لحالها واستقبالها اطال الله عمر سلطاننا المهاب ، وذلك دعا ان شاء الله مستجاب . ثم ازدادت الهمم الاسماعيلية بصرف افكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر الوطن ، ويرقى انتظام حاله على اسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتمام رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتمام رفاهيتهم ، اقتضت ارادته العلية انشاء مجلس شورى اهلية وطنية ، لما يعلمه من ان جمع الاراء فى امور العالمين ، والمداولة فى مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين من مقتضيات حسن النظام وموجهات كمال الالتئام ، وتمام راحة الانام . وفوض اعضاء ذلك المجلس لعموم الاهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الامور بواقع مالوفهم وعرض جميع ذلك الى حضرة الوالى تبرؤا من غوائل المغدورية ، وتوفيرًا لدواعى العدالة العمومية . فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادقين بموسم دولة الحضرة الخديوية بأمر الأوقاف .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واذا كان انشاء هذا المجلس الانيق من أجل المساعى الحميدة ، واتم نعمة اسداها وفوض ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الاهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية . ورفع اكفنا اناء الليل وأطراف النهار بالدعوات فى اجل الاوقات وسائر الحالات ان يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود افندينا الافخم وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الاعز افكارهم بجاه خاتم الرسل الكرام عليه افضل الصلاة واتم السلام » . (الرافعى : «عصر اسماعيل» ج٢ ص ٨٦ ـ ٨٨) .

والاعتراض الوحيد على هذا الرد الذى وضعته لجنة الرد على خطاب العرش هو اسلوبه السقيم القائم على الاسراف فى الكليشيهات اللغوية والجناس وبقية زخارف المقامات[1] وقد كانت خطبة العرش ارقى اسلوبا واشد تركيزا من رد النواب . ومع ذلك فلا ينبغى ان يصرفنا ذلك عن تأمل المعانى التى تضمنها هذا الرد . .

وأهم ما جاء فيه انه يبدأ بتصحيح كلام اسماعيل فى أدب شديد . اسماعيل يقول ان جده محمد على انتشل الشعب المصرى من العدم والانحطاط فجعل لمصر كيانا ونشر المدنية فيها ، فيجيبه النواب بان مصر لم تكن دائما زرية ولا منحطة وانما كل من يدرس «الاخبار التاريخية» و «سوالف اثار الديار المصرية» يعرف ان مصر كانت فى تاريخها القديم ام المدنية والعمران وينبوع العلوم والفنون والاداب الذى ارتوت منه كل الحضارات الاخرى باختصار : لا تباهينا بجدك العظيم فنحن ايضا لنا جدود اعظم . والمبدأ الثانى الهام الذى اوضحه نواب البلاد هو أن انحطاط الامة المصرية بعد مجدها القديم لم يكن من انحطاط المصريين انفسهم ولكن من انحطاط ملوكهم : «لكن لتداول ايدى من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السابقين ، تناوبتها نوائب الزمن» . والشاهد على ذلك يامولاى ان ملكين من اسرتك ، عباس وسعيد ، خربا كل آيات المدنية والعمران التى اقامها الملكان الاخران محمد على وابراهيم باشا ، على ارض مصر . واعلان مبدأ ان فساد الامم من فساد ملوكها ، اعلان خطير لان فيه تحميلا ضمنيا لاسماعيل نفسه للمسئولية عن عمار مصر او خرابها . والمبدأ الثالث الهام الذى اعلنه النواب يشبه ان يكون برنامجا للعمل رسمه النواب للخديو اسماعيل فخطبة العرش غامضة ليس فيها تفصيل واحد عما ينتوى الخديو ان يفعله لمصر غير قوله انه سعيد بأنه

(١) كانت اللجنة مكونة من عشرة اعضاءهم : اتربى ابو العز (الغربية) هلال بك (الدقهلية) محمد افندى عفيفى (الشرقية) محمد افندى شعير (المنوفية) الشيخ محمد الصيرفى (البحيرة) سليمان افندى عبد العال (اسيوط) ابراهيم الشريعى (المنيا) عمر افندى ابو يحيى (قنا) حسن افندى شعراوى (المنيا) الشيخ على سيد احمد (الفيوم) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سيستكمل ما بدأه محمد علي وابراهيم باشا من المدنية والعمران . أما النواب فيحددون له ان محمد علي وابراهيم باشا لم يجددوا مجد مصر القديم إلا بالعمل على ازالة الفساد والفوضى المملوكية بازاحة «الوخامة»[٢] وعلى اقرار الاحكام واقامة «دعائم العدل بين الانام» وعلى نشر التعليم «وانشاء دوارس المدارس العلمية والحكمية» ، اى انشاء مدارس العلوم والاداب وعلى بناء قوة مصر العسكرية «من الاستحكامات الملكية ، واحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار» وتألبت على محمد على وحطمته .

والمبدأ الرابع الذى اعلنه الرد على خطاب العرش هو ادانته لعهد عباس وسعيد بوصفه عهدا مخربا للمدنية «ثم تولى على الاقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة» . اما المبدأ الخامس الذى اعلنه النواب فى الرد على خطاب العرش فهو ان المصريين يعدون نجاح اسماعيل فى تغيير فرمان وراثة العرش فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ عملا حضاريا خطيرا ، لان نظام الوراثة العثمانى الذى كان يحصر وراثة العرش فى أرشد اعضاء البيت الملك ملأ القصر الملكى بدسائس الامراء الطامعين ورجال البلاط فخرب الحياة السياسية المصرية وحال دون استقرار البلاد .

ومن أهم ما ورد فى الرد على خطبة العرش اصرار النواب على تلقيب الخديو اسماعيل آنا «بعزيز مصر» (وتولاها العزيز بن العزيز) وآنا اخر «بسلطان مصر» (اطال الله عمر سلطاننا المهاب) ، رغم علمهم بأن الباب العالى رفض تغيير لقب اسماعيل الى «عزيز مصر» حتى لا يصبح السلطان عبد العزيز عبد العزيز ، كما رفض تغيير لقبه الى «السلطان اسماعيل» لان لقب «السلطان يضع والى مصر التابع على قدم المساواة مع سلطان تركيا المتبوع» ، فتم التراضى على ان يحمل اسماعيل لقب «الخديو» التى يقال انها تعنى شيئا قريبا من «الالهى» باللغة الفارسية واصرار النواب على التمسك بلقب «العزيز» او بلقب «السلطان» يحمل معنى التحدى للباب العالى والنزوع الى الاستقلال عن الدولة العثمانية .

وقد اورد الرافعى بعض الاقتراحات الهامة التى ناقشها «مجلس شورى النواب» فى دورته الاولى وصدرت بها قوانين او رفضتها الحكومة مما يدل على ان هذا المجلس لم يكن مجرد مجلس صورى :

١ ـ اقتراح من هلال بك (الدقهلية) بتخفيف نظام السخرة وتوزيع عبئها بالعدل بين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المواطنين . وقد تمسكت الحكومة بان نظام السخرة مرتبط بمشروعات الرى والهندسة فوافق المجلس على ان السخرة (ا) قاصرة على المنافع العامة . (ب)توزع على أساس المساواة بين المواطنين بين ١٥ سنة و٥٠ سنة فيؤخذ الانفار للسخرة بالدور على أن يجرى احصاء للانفس يحصر جميع الخاضعين للسخرة . وكان يمثل الحكومة فى بحث هذا الموضوع فى لجان المجلس اسماعيل باشا صديق (المفتش) والمهندس سلامة بك ابراهيم وثاقب باشا وعلى بك مبارك لارتباط هذا الموضوع بمشروعات الرى والهندسة وبمالية الدولة واملاكها .

٢ ـ اقتراح من ابراهيم افندى الشريعى (المنيا) بتقسيط الاموال الاميرية (الضرائب على الاطيان الزراعية) وتحديد مواعيد تحصيلها منعا للفوضى ولارهاق المواطنين . وقد اقترحت اللجنة البرلمانية المكلفة ببحث الموضوع تحديد مواعيد السداد باوقات جنى المحاصيل . وكان يمثل الحكومة حافظ باشا وزير المالية فوافق على هذا النظام من حيث المبدأ ولكنه طلب تأجيل النظر فى هذا الموضوع الى السنة التالية نظرا لان تعديل مواعيد الضرائب مرتبط بدفع الحكومة فوائد ديونها الاجنبية فى المواعيد المحددة لسداد الاموال الاميرية على ان يبحث المجلس مستقبلا موضوع الديون وموضوع الضرائب وتقسيطها فى وقت واحد ، فاقر المجلس وجهة نظر الحكومة .

٣ ـ اقتراح من اترابى بك ابو العز (الغربية) بتعميم التعليم الابتدائى المجانى بانشاء مدرسة ابتدائية مجانية فى كل مديرية وكل محافظة ووافق المجلس على ذلك . وكان ممثل الحكومة محمد شريف باشا رئيس مجلس الاحكام فوافق على تقرير اللجنة واعلن على المجلس ان الخديو اسماعيل وقف جميع اطيان تفتيش الوادى على المدارس ولكنه طلب تأجيل انشاء المدارس فى العريش والسويس والقصير (البلاد النائية) حتى يتم انشاء المدارس فى المديريات والمحافظات الاخرى . فوافق المجلس على طلب الحكومة .

٤ ـ اقتراح من ميخائيل افندى اثناسيوس (المنيا) بالغاء نظام العهدة الذى تخلف من اواخر عهد محمد على ، وكان محمد على بسبب حروبه الكثيرة قد اعجز الكثيرين من الفلاحين عن زراعة الحيازات الصغيرة (٢ الى ٥ افدنة) الموزعة عليهم لاستثمارها مقابل سداد الاموال الاميرية ، او اعجزهم عن سداد الضرائب المستحقة عليها . فوزع محمد على زمام بلاد باكملها من العاجزين عن السداد على بعض الاعيان والمأمورين والعسكريين بصفة عهدة على ان يتكفلوا بسداد الضرائب من مالهم الخاص مقابل تفويضهم فى جباية الضرائب من الفلاحين . فكان هذا اشبه بالعودة الى نظام الالتزام او الاقطاع فى عهد المماليك . وبالفعل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

استغل المتعهدون قانون العهدة فعربدوا فى ارهاق الفلاحين باغتصاب اكثر محاصيلهم باسم سداد الضرائب وفى تشغيلهم بالسخرة على املاكهم الخاصة . وقد الغت الحكومة هذا النظام فى ١٨٥٠ واسترجعت البلاد من المتعهدين ولكن اسماعيل اعاد نظام العهدة لحاجته الماسة الى المال الحاضر . وقد وافق المجلس فى ١٦ شعبان ١٢٨٣ ، على فك جميع العهد ابتداء من العام التالى ١٢٨٤هـ (١٨٦٧) وقد وافقت الحكومة على قرار المجلس . ويعد قرار الغاء نظام العهد من اخطر الانتصارات الديمقراطية التى احرزها الفلاحون لانه كان فيه الغاء للنظام عهد عباس الاول فى (١٨٥٠) ومرة فى عهد اسماعيل (فى ١٨٦٦) . وبهذا تقرر اعادة الاطيان المجمعة فى زمام كل عهدة الى اصحابها من صغار الملاك .

٥ ـ اقتراح من محمد افندى حمادى (جرجا) بوضع نظام متقدم لقيد تحصيلات الاموال الاميرية لوضع حد لعبث الصرافين ومايترتب عليه من «لخبطة ومغشوشية فى الايراد» ، فقد جرت العادة ان يدفع الاهالى الضرائب ليد «الشاهد» مقابل ايصال شخصى حتى يحضر الصراف فى آخر الشهر ، وقد نجم عن ذلك عدم قيد كثير من الضرائب المدفوعة بالفعل فى الدفاتر الرسمية ومطالبة الحكومة بها مرة اخرى . فوعد اسماعيل باشا صديق ممثل الحكومة باصلاح نظام التحصيل حتى يعرف كل ممول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق .

٦ ـ اقتراح من سليمان افندى الملوانى (الغربية) بعدم توقيع عقوبة الضرب على العمد ، عدله الشيخ محمد الشواربى باقتراح بعدم توقيع عقوبة الضرب على العمد وعلى جميع الافراد . وقد اعلن رئيس المجلس ان الحكومة تضع وقتئذ قانونا ينص على الغاء عقوبة الضرب فاكتفى المجلس بذلك .

٧ ـ اقتراح من هلال بك (الغربية) بضم الاراضى الصالحة للزراعة والاراضى البور الناشئة عن الزيادة فى المساحة واضافتها بالمال الى اصحاب الاطيان المتداخلة فيها او الملاصقة لها . وكان ممثل الحكومة هو اسماعيل باشا المفتش ، ووافق المجلس والحكومة على مايلى :

(ا) ضم اطيان الجزائر على ما يساوى قيمة ايجارها عن ثلاث سنوات على ان يربط عليها مال المثل ، وكذلك اطيان الحيضان

(ب) الاراضى البور اى اراضى الاستصلاح ، تعطى للمستصلحين بلا ثمن على ان يدفعوا المال عنها بعد ثلاث سنوات .

(جـ) اطيان الاخراس والمستجرة والمالحة تعطى للمستصلحين بلا ثمن على ان تدفع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عنها ضريبة المثل بعد انقضاء ست سنوات

(د) اطيان البرارى تعطى للمستصلحين بلا ثمن مع اعفائها من الضرائب عشر سنوات ثم تربط عليها الضريبة العشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات من بعدها تربط عليها ضريبة المثل . وقد وافقت الحكومة على كل ذلك على الا يطبق على اراضى الضواحى والبنادر القابلة للبناء . وقد رفع الخديو اسماعيل فترة الاعفاء من الضريبة الى ١٤ سنة رغبة منه فى تشجيع حركة استصلاح الاراضى .

وهذا القانون يبدو فى ظاهره قانونا لخدمة كبار الملاك ، وهو كذلك ، ومنطقه واضح وهو ان صغار الملاك لا قبل لهم بتكاليف الاستصلاح . ولكنه فى الوقت نفسه كان خطوة الى الامام لانه كان اشراكا للاعيان المصريين فى نظام الابعاديات الذى كان قاصرا منذ ايام محمد على او يكاد ان يكون قاصرا على الامراء (الدوات) والعسكريين الاتراك الذين كان محمد على واخلافه يهبونهم الابعاديات الشاسعة لاستصلاحها مقابل خدماتهم له او للدولة وقد كان ذلك من أسباب نشوء الملكيات الكبيرة بين المصريين كذلك كان تقدما ان تصبح اراضى الناس . وقد ابلغ ممثل الحكومة اسماعيل باشا المفتش المجلس بان هناك لجنة يرأسها رئيس المجلس ، اسماعيل باشا راغب ، تعمل على سن قانون خاص بالرهون والمعاملات فاكتفى المجلس بذلك . وأحالة هذا الاقتراح على لجنة التقسيط تدل على ان جد محمد باشا محمود فى ساحل سليم كان حريصا على ضمان ديونه على الفلاحين ولاسيما بعد الغاء نظام العهد .

وهناك اقتراحات عديدة بطلبات محلية تقدم بها بعض النواب خدمة لدوائرهم الانتخابية كمد الترع وفتح القناطر وحفر المصارف الخ ... ولا داعى لتفصيل هذه الاقترحات الجزئية التى لا تشكل مبادىء عامة .

وقد اعترف الرافعى فى النهاية بجدوى «مجلس شورى النواب» حيث قال : «وصفوة اعماله ومباحثه تدل على مستوى برلمانى لا بأس به من اعضاء اول هيئة نيابية ظهرت فى عهد اسماعيل» وقد ختم المجلس اعمال دورته الاولى فى ٢٤ يناير ١٨٦٧ .

وتأجلت الدورة الثانية بسبب مرض اسماعيل فلم تفتتح فى القلعة الا فى ١٦ مارس ١٨٦٨ ، وحضر الافتتاح مع الخديو اسماعيل شريف باشا رئيس «مجلس الاحكام» وشاهين باشا وزير الحربية واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وذو الفقار باشا وزير الخارجية وراتب باشا وزير الاوقاف واحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا امين بيت المال ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو واحمد خيرى بك المهردار . وعين عبد الله عزت باشا رئيسا لمجلس شورى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

النواب . وتلا احمد خيرى بك خطبة العرش التى استعرضت الحكومة فيها قرارات العام الماضى وبينت ما نفذته من القرارات وما لم تنفذه وكانت الحصيلة العامة ان الحكومة انشأت مدرستين احداهما فى بنها والاخرى فى اسيوط «والباقى تحت الاجراء» وانها فكت العهد واضافت الاطيان الزائدة فى المساحة ووزعت اراضى الاستصلاح للراغبين فيها ونفذت معظم مقترحات الرى ، وانها لاتزال تدرس قانون الرهون لتأمين سندات المعاملة .

أما بالنسبة لتعديل مواعيد اقساط الاموال الاميرية فقد اعلنت الحكومة انها ستبين للمجلس الصعوبات التى تحول دون تنفيذه ودعت المجلس لمزيد من دراسته .

أما بالنسبة لمشروعات الدورة الثانية فقد اعلنت الحكومة عزمها على «تكثير المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة» باتمام الرياحات كما وعدت بالعناية بالزراعة وبالصحة العامة . وفى هذه الدورة قرر المجلس طائفة من القرارات منها انشاء «مجلس تنظيم الزراعة» فى كل مديرية ينتخبه عمد البلاد وانشاء حقول للتجارب الزراعية واجراء تعداد لتنظيم السخرة واتمام الرياحات الكبرى وغيرها من مشروعات الرى ، وردم البرك والمستنقعات وتعميم التطعيم ضد الجدرى وانشاء بعض المستشفيات وتعديل فئات الضرائب على الاطيان بحسب ما تقرره لجان فى كل مديرية من مندوبى الحكومة والعمد والاعيان .

وفى خلال هذه الدورة عين اسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وزيرا للمالية مع احتفاظه بمنصبه الاصلى وبدأت العواصف تتجمع فى مجلس شورى النواب نظرا لتكدس ديون البلاد الخارجية التى كانت الحكومة اى الخديو اسماعيل يعقدها دون ان يرجع الى مجلس شورى النواب ويطلعه على حقيقة الحالة المالية فى البلاد .

وكان اسماعيل قد ورث عن سعيد دينا قوامه ١١ مليون جنيه على الاقل ، كان يدفع فوائده سنويا دون محاولة سداد اقساط الدين نفسه رغم ما رأته مصر من ازدهار فى الدخل القومى فى بداية عهد اسماعيل بسبب رواج القطن المصرى نتيجة للحرب الاهلية الامريكية ، ثم انقطع الرواج بانتهاء الحرب فى ١٨٦٥ .

وكانت سياسة اسماعيل تقوم على الاستدانة من الخارج لتجاوز مشروعاته العمرانية والحضارية ومشروعاته العسكرية ومشروعاته الاستقلالية حصيلة ايرادات الدولة التى قدرت فى ميزانيات اسماعيل باشا المفتش المرية بمبلغ ٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه سنويا .

وكانت اكثر مشروعات اسماعيل التى كان ينفذها بسرعة محمومة لاهثة وكأنه يسابق الموت او يريد ان يسطع مجده فى السماكين باسرع مما سطع مجد محمد على ، مشروعات استثمارية طويلة المدى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لا تدر عائدا فوريا ، ولذا انتفع بها من جاء بعده ولم يصب هو منها الا الارتباك المالى ، ومثلها حفر الترعة الاسماعيلية وحفر الترعة الابراهيمية وحفر الرياحات ومد السكك الحديدية وخطوط التلغراف وتوسيع الموانى الخ ... او مشروعات خدمات مدنية وحضارية بلا عائد مادى مباشر مثل نشر التعليم وانشاء الكبارى وبناء الاوبرا والعناية بالصحة العامة ورصف الطرق وتجميلها او مشروعات وطنية تحسب بحساب المجازفة كبناء قوة مصر العسكرية والتغلغل فى افريقيا ، ومشروعات لشراء سيادة مصر بالمال وهذه يصعب تقييمها .

وفى ١٨٦٤ استدان اسماعيل ٥٫٧٠٤٫٠٠٠ جنيه من بنك فرولنج ـ جوشن

(لم تتسلم مصر منها الا ٤٫٨٦٤٫٠٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٥ اقترض اسماعيل من بنك الانجلو ايجيبشيان Anglo-Egyptian ٣٫٣٨٧٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٦ اقترض اسماعيل من بنك فرولنج ـ جوشن ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ٢٫٦٤٠٫٠٠ جنيه) وفى ١٨٦٧ اقترض اسماعيل من البنك الامبراطورى العثمانى ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منها الا ١٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه) . فكان مجموع ما اقترضه اسماعيل حتى دورة ١٨٦٧ لمجلس شورى النواب ١٤٫١٧١٫٠٠٠ جنيه لم تتسلم مصر منها الا ١١٫٩٥٤٫٠٠ جنيه ، وقد ضاع الفرق وهو ٢٫٢١٧٫٠٠٠ جنيه بين سعر الدين (خصم القيمة الفعلية من القيمة الاسمية) والعمولات والسمسرات والمصاريف . وقد كان اسماعيل محوطا ببعض وسطاء من الاجانب ورجال الدولة خربى الذمة ، كل ينهش لنفسه شريحة من هذا المال السائب ، سواء فى عمليات عقد القروض او فى تنفيذ المشروعات العامة ، كما ان اسماعيل نفسه كان ذا ذوق مكلف ، ذلك الذى يسميه المؤرخون الاسراف والاتلاف . وهكذا تكدست على مصر فى ١٨٦٧ نحو ١٤ مليون جنيه من القروض الاجنبية الى جانب نحو ١٠ ملايين من الديون السائرة والى جانب دين سعيد وهو نحو ١١ مليون جنيه (المجموع ٣٥ مليون جنيه) .

وفى دور الانعقاد الاول لم يفتح احد من النواب موضوع بحث حالة مصر المالية . ولكن مجلس شورى النواب اثار الموضوع فى الدورة الثانية (١٨٦٧) ، والف لجنة من اعضائه لدراسته وتقديم بيان عنه للمجلس . واطلع اعضاء اللجنة على دفاتر وزارة المالية والبيانات الملفقة التى زودها بها اسماعيل باشا المفتش . وعادت اللجنة الى المجلس لتعلن ان ما تبقى من مديونية مصر هو سبعة ملايين جنيه فقط وان الحكومة تفكر فى عقد قرض جديد وان ايرادات الحكومة (٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه) تزيد على مصروفاتها (٤٫٣٠٦٫٠٠٠ جنيه) بمبلغ ٢٫٥٨٤٫٠٠ جنيه . والحقيقة ان مصروفات الحكومة زادت على ايراداتها بنحو ١٠ ملايين جنيه غطتها الحكومة من قروضها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد كان اضطراب الحالة المالية واضحا لان الحكومة اوعزت للجنة ان تقترح على المجلس زيادة الضرائب على الاطيان بنسبة السدس وعقد قرض داخلى قدره خمسة ملايين وبالفعل حصل اسماعيل باشا صديق على موافقة المجلس على الامرين . ولكن الحكومة بدلا من ان تعقد القرض الداخلى عقدت مع بنك اوبنهايم Oppenheim فى ١٨٦٨ قرضا بمبلغ ٠٠٠ر٨٩٠ر١١ جنية (لم تتسلم منه مصر الا ٠٠٠ر١٩٤ر٧ جنيه) وبذلك بلغ مجموع الديون التى اقترضها اسماعيل حتى ١٨٦٨ ٠٠٠ر٠٦١ر٢٦ جنيه يضاف اليها ديون سعيد حتى ١٨٦٣ .

وقد انتهت الدورة الثانية لمجلس شورى النواب فى ٢٣ مايو ١٨٦٨ . وبالرغم من قتامة هذه الصورة فان قبول الخديو فى ان يحصل على موافقة المجلس لزيادة الضرائب بعد ان كان فرض الضرائب وقفا على الارادة الخديوية يعد تقدما برلمانيا ، كما ان قبول الحكومة ان يناقش المجلس اوضاع البلاد المالية وان تفتح دفاترها المزيفة للجنة البرلمانية يعد ايضا تقدما فى تاريخ الحياة النيابية .

أما الدورة البرلمانية الثالثة فقد انعقدت فى القلعة من ٢٨ يناير ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس ١٨٦٩ برئاسة عبد الله عزت باشا . وحضر الخديو اسماعيل افتتاح الدورة بصحبة وزرائه

شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الاحكام ، وذو الفقار باشا وزير الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الاقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، واحمد خيرى بك حامل الاختام .

وفى خطبة العرش اعلنت الحكومة ان المالية قد توازنت بفضل اقتصاد المصروفات وبحكم السلفة الاخيرة ، وسددت جانبا كبيرا من الديون التى كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه ، وصار الباقى الان من الديون ١٧ مليون جنيه تقريبا بما فى ذلك القرض الجديد . (وهو غير الرقم المعروف عن ديون سعيد ، وفى كرومر انه لم يتجاوز ٣ ملايين جنيه ، ولكن الحسابات الاخرى تقدره بمبلغ ١١ مليون جنيه) . وفى خطبة العرش الثالثة استعرض اسماعيل ما تم منذ توليه حتى يناير ١٨٦٩ من اعمال عمرانية اهمها : ٨٥٠ ميلا من السكك الحديدية وستة كبارى هى كوبرى ترعة الوادى وكوبرى على ترعة المحمودية وثلاثة كبارى فى الوجه القبلى ، ومائة قنطرة فى الوجهين غير ٢٠٧ قنطرة فى اعمال الرى و ٤٠ ترعة ومصرفا و٥ هويسات و ٢٠ بابا للهويسات و ٤ ارصفة من الحجر و٢٥ من البدالات والسحارات الى جانب اصلاح ميناء السويس ، وان الحكومة استصلحت ٤٥٨ر٣٢٢ فدانا وانها زادت قوة مصر العسكرية والبحرية ، وان ديوان المدارس (وزارة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المعارف) انشأ ١٢ مدرسة ابتدائية وثانوية ومتوسطة وعليا منها مدرسة المهندسخانة (كلية الهندسة) ومدرسة الادارة والالسن (كلية الحقوق) ومدارس المساحة والمحاسبة ، والرسم والعمليات (الفنون والصنائع) ، والمدرسة البحرية فى الاسكندرية ، وان ديوان الجهادية (وزارة الحربية) انشاء ١٠ مدارس هى مدرسة الطوبجية (المدفعية) ومدرسة الفرسان ومدرسة البيادة ومدرسة الطب البيطرى ، ومدرسة الشيش ، ومدرسة الجبخانجية (صناع الذخيرة) ، ومدرسة اركان حرب ، ومدرسة العمليات ، ومدرسة المحاسبة ومدرسة الزراعة كل ذلك الى جانب انتشار التعليم الاهلى .

أعلنت خطبة العرش ان الخديو اسماعيل قد رتب لنفسه ولاسرته مرتبات ثابتة بدلا من الانفاق دون تخصيص من ميزانية الدولة ، وحددت مخصصات الخديو بمبلغ ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه ومخصصات العائلة الخديوية بمبلغ ١١٠ر٧٢٥ جنيها .

وقد خفضت فيما بعد بسبب الارتباك المالى . وذكرت خطبة العرش ان العمل اوشك ان ينتهى فى انشاء خطوط تلغراف الى الخرطوم والى مصوع ، وبذلك ظهر السودان فى بيان الحكومة كجزء من ممتلكات مصر . واشارت خطبة العرش الى المفاوضات الجارية مع الدول الاوروبية لاصلاح القضاء المصرى بانشاء المحاكم المختلطة ، واعلنت ان الخديو اسماعيل قد نجح فى تحقيق القسم الاكبر من المبادىء الخمسة فى البرنامج الذى ارتبط به فى خطبته امام قناصل الدول يوم توليه حكم مصر وهى :

١ ـ الغاء السخرة .

٢ ـ تنمية الزراعة والتجارة .

٣ ـ نشر التعليم العام .

٤ ـ تحديد مخصصات سنوية للمصروفات الخديوية .

٥ ـ تنظيم المحاكم .

وأخيرا فقد قدم وزير المالية لمجلس شورى النواب ميزانية ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠ فكان ذلك بداية التقليد الذى اقترن بحياة مصر النيابية .

وفى الدورة الثالثة قرر «مجلس شورى النواب » قرارين هامين ، اولهما ان يكون تنصيب مشايخ البلاد وفقا لرغبة الاهالى والا يعزل احد منهم الا اذا حكم عليه فى جنحة . ومن هذا القرار الديمقراطى تطور قانون انتخاب العمد وتحصينهم ضد الفصل التعسفى من المديرين او من السلطة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التنفيذية بصفة عامة . اما القرار الثانى فقد كان قرارا منافيا للديمقراطية رغم فائدته الاقتصادية العامة . فاللائحة السعيدية (١٨٥٨) التى اصدرها سعيد باشا «صديق الفلاح» خولت الحق لكل وارث فى فرز نصيبه من الميراث مما ادى الى تفتيت الملكيات الكبيرة الى ملكيات صغيرة والملكيات الصغيرة الى شظايا من القراريط والاسهم . وقد قرر برلمان اسماعيل الاول تجميع الملكيات بدلا من تفتيتها فالغى المادة الثامنة من «لائحة الاطيان» المعروفة «باللائحة السعيدية» وحظر فرز الأنصبة فى المواريث اى تقسيم كل ميراث على ورثته وجعل التكليف باسم اكبر اولاد المتوفى وخول اكبر الاولاد حق ادارة الملك المشترك وتقسيم صافى الريع على الورثة وهو ما يسمى فى تاريخ القانون «حق الابن الأكبر» .

وقد بنى المجلس قراره على وجوب ، (استمرار فتح البيوت ذوى العائلات» .

وقد كان صدور هذا القانون بتوصية مجلس شورى النواب ، دليلا دامغا على ان الاعيان المصريين قد تبلور فيهم الاحساس الطبقى فعملوا على انشاء ارستقراطية مصرية بحماية انفسهم وعائلاتهم من مضار تفتيت الملكية الزراعية . ورغم منافاة هذا القانون للعدالة الاجتماعية ، فقد كان من الناحية الاقتصادية افضل من تفتيت الملكية ، كما انه كان كفيلا بتكوين ارستقراطية مصرية واضحة المعالم فى مواجهة الارستقراطية التركية الواضحة المعالم . وهذا مفتاح عصر اسماعيل :

لقد كان اسماعيل قائد الارستقراطية المصرية والمتمصرة ولكن كان مثله الاعلى «المستبد المستنير» Enlightened Despot الذى كان يدعو اليه «الفلاسفة» les philosophes بقيادة فولتير Voltaire قبيل الثورة الفرنسية لكى يجنبوا فرنسا بالملكية الرشيدة حكم الغوغاء (يقصدون الجماهير) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التاج والبرلمان .

المواجهة الأولى

وفى أوائل ١٨٧٠ أجريت الانتخابات الثانية التى خرج منها البرلمان الثانى فى عهد الخديو اسماعيل . وقد اسفرت الانتخابات عن تكوين «مجلس شورى النواب» على الوجه التالى :

القاهرة :

السيد حسن موسى العقاد (الذى خلف أباه بعد وفاته ، السيد أمين الدنف ، السيد يوسف العقبى .

الاسكندرية :

الشيخ مصطفى خليل جميعى ، السيد ابراهيم على جميعى .

دمياط :

على بك خفاجى .

الغربية :

أبو النجا دنيا من مسهلة ، سعد الجزار من دمياط ، الشيخ سليمان العبد عمدة شبرا النملة ، **السيد عيسوى الشريف** ، من ابيار ، محمد ابو حمد عمدة جليس ، أحمد الديب عمدة ميت بدر حلاوة ، سيد أحمد القاضى عمدة مطوبس ، ابراهيم عامر عمدة قطاى .

المنوفية :

على أفندى شعير عمدة كفر عشما ، **السيد الفقى** عمدة كمشيش ، شاهين احمد الجنزورى عمدة بلمشط ، رضوان ابراهيم بلال عمدة طوخ ، **الشيخ احمد عبد الغفار** عمدة تلا ، على محمود عمدة المصيلحة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البحيرة :

الشيخ حسين امين عمدة شابور ، **الشيخ على مهنا** عمدة كفر سلامون ، الشيخ أحمد على محمود عمدة الرحمانية ، الشيخ عبدالله ناصر عمدة محلة بشر ، الشيخ محمد الانصارى عمدة ادفينا .

الشرقية :

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال ، الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى ، الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلمون ، حسن عامر حسن غيث عمدة العزيزية ، المعلم موسى خليل عمدة كفر الدير ، الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل ، محمد ايوب سليمان عمدة كفر أيوب سليمان ، **الشيخ محمد صالح الحوت** عمدة الصالحية .

القليوبية :

الحاج سالم الشوارنى عمدة قليوب ، بيومى عابد عمدة كفر عابد ، الحاج قاسم منصور عمدة كفر شبين ، محمد زغلول عمدة ميت كنانة .

الدقهلية :

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت الصغرى ، **محمد الاترنى** عمدة اخطاب ، **الامام العشماوى** عمدة الطرحة ، **أحمد ابو سعدة** عمدة بدواى ، الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الاقلام .

الجيزة :

حسنين افندى الزمر عمدة دناش ، مراد افندى السعودى عمدة المحرقة ، سالم افندى حماد عمدة حلوان .

الفيوم :

على اليمانى عمدة مطرطارس ، محمد الدهشان عمدة اهريت غريبة .

بنى سويف :

محمد ابو المكارم عمدة طنا بنى مالو ، حنفى العريف عمدة بوش ، ابو زيد عبد الله الوكيل عمدة الميمسون .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المنيا وبنى مزار :

عبد الله مصطفى عمدة الفشن ، **حسن افندى عبد الرازق** عمدة ابو جرج ، **بدينى افندى الشريعى** عمدة سمالوط ، حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين ، اسماعيل افندى سليمان عمدة ماقوسة ، خليفة مرزوق عمدة بنى أحمد .

أسيوط :

حسنين النجدى عمدة المشايعة ، حسن ابراهيم من بنى رزاح ابنوب ، مهنى يوسف عمر عمدة الشيخ تمى ، المعلم فرج ابراهيم عمدة دير مواس ، **الشيخ محفوظ رشوان** عمدة الحواتكه ، محمد جابر عمدة صنبو .

جرجا :

احمد حسين عمدة البلينا ، حميد حمد عمدة ونينه ، ضيفالله حسن عمدة شندويل ، عبد الرحمن همام عمدة اولاد اسماعيل ، الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه ، السيد رفاعه عنبر من (طهطا) .

اسنا :

منصور حماد عمدة تجار اسوان ، عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنه .

قنا :

خليفة ابراهيم عمدة ابو مناع بجرى ، أحمد افندى حسن عمدة حجازه ، أحمد خلفالله عمدة هو .

وبمقارنة هذه القائمة بقائمة برلمان ١٨٦٦ ـ ١٨٦٩ نجد أن العائلات الكبيرة التى استمرت فى تمثيل مناطقها نيابيا هى :

القاهرة : العقاد
الاسكندرية : جميعى
دمياط : خفاجى
الغربية : الشريف ودنيا
المنوفية : شعير
البحيرة : لا أحد
الشرقية : لا أحد
الجيزة : الزمر
الفيوم : لا أحد
المنيا : الشريعى
اسيوط : ابو عمر
اسنا وقنا واسوان : لا أحد .
القليوبية : الشوارنى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى الوقت نفسه توارت مؤقتا فى هذا البرلمان الثانى اسماء عائلات كبيرة اهمها هى عائلات العطار فى القاهرة ، والشوربجى فى الاسكندرية وابو العز فى الغربية والجزار والجندى وابو حسين فى المنوفية والوكيل فى البحيرة وهلال فى الدقهلية وشعراوى فى المنيا وسليمان فى اسيوط وابو ستيت فى جرجا وابو سحلى فى قنا . اقول توارت مؤقتا لأن اسماء العائلات ستعود الى الظهور فى الحياة العامة . وفى الوقت نفسه ظهرت فى البرلمان الثانى اسماء عائلات كبيرة منافسة اهمها عائلات الفقى وعبد الغفار فى المنوفية ومهنا فى البحيرة والاتربى والعشماوى فى الدقهلية وعبد الرازق فى المنيا ورشوان فى اسيوط . وقد اكتفيت باسماء العائلات التى قامت بدور هام فى السياسة المصرية وفى حكم مصر أو فى السياسة المصرية فى المائة سنة التالية أو على الاصح حتى ثورة ١٩٥٢ .

وقد افتتح الخديو اسماعيل الدورة الأولى من برلمان مصر الثانى بالقلعة فى أول فبراير ١٨٧٠ وكان يصحبه شريف باشا وزير الداخلية وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الاقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والاشغال والمواصلات وأحمد خيرى بك المهردار . وكان رئيس مجلس شورى النواب فى هذه الدورة هو عبدالله عزت باشا .

ولسبب ما كانت خطبة العرش هذه المرة شديدة الايجاز قاصرة على الترحيب خالية من كل اشارة الى مشروعات الحكومة والى الدين العام . وكل ما ذكرته أن الزراعة فى العام السابق كانت مزدهرة . وقد احالت خطبة العرش «مجلس شورى النواب» الى الوزراء لمعرفة مشروعات الحكومة : «وأما ادارة الحكومة فى ظرف هذه السنة فما تريدون معرفته من اجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار» . وجاء الرد على خطبة العرش خاليا ايضا من الاشارة الى المشروعات والديون غالبا مراعاة للبروتوكول ، فاقتصر الرد على مجاملة الخديو ، أما فى خلال الدورة فقد كان أهم قرارات المجلس يتصل بالتوسع فى مشروعات الرى والصرف والجسور وبمضاعفة عدد المحاكم فى البلاد . وقدر اسماعيل باشا المفتش الميزانية فاذا بها قريبة الشبه من سابقتها : الايرادات ٧٫٣٤٧٫٠٠٠ جنيه والمصروفات ٣٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه واقساط الديون ٢٫٤٨٥٫٠٠٠ جنيه فالوفر اذن هو ١٫٤٦٢٫٠٠٠ جنيه ولم يناقش أحد شيئا ذا بال أو خاض فى موضوع دين مصر أو القرض الأخير كيف انفق . وانتهت الدورة فى ٣١ مارس ١٨٧٠ .

وتكرر نفس الأمر بالنسبة للدورة الثانية فى البرلمان الثانى التى افتتحها اسماعيل فى ١٠ يونيو ١٨٧١ وكانت برئاسة السيد ابو بكر راتب باشا فخلت خطبة العرش الا من عبارات الترحيب ، وبالمثل خلا الرد على خطبة العرش الا من عبارات المجاملة وشكر الحكومة على يقظتها فى نشر التعليم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى مواجهة الفيضان العالى الذى اتلف مليونى قنطار من القطن ومع ذلك نجت البلاد من الكارثة . قدم اسماعيل باشا المفتش الميزانية الشكلية المألوفة حيث الايرادات تزيد دائما على المصروفات وكانت أكثر قرارات المجلس خاصة بالخدمات الزراعية والخدمات القضائية . وانتهت الدورة فى ٦ اغسطس ١٨٧١ . نفس المهزلة تكررت بالنسبة للدورة الثالثة من البرلمان الثانى التى دعيت للانعقاد بعد أكثر من عام كامل فى ٢٦ يناير ١٨٧٣ وانفضت فى ٢٤ مارس ١٨٧٣ . لا شئ فى خطبة العرش أو الرد عليها .

وبين الدورة الثانية والدورة الثالثة كانت الحكومة قد عقدت قرض ١٨٧٠ من بنك بيشوفسهايم Bishoffsheim بمبلغ ٧٫١٤٣٫٠٠٠ جنيه (لم تتسلم مصر منه الا ٥ ملايين) وكانت قد اصدرت قانون المقابلة فى ٣٠ اغسطس ١٨٧١ بمجرد انفضاض الدورة الثانية دون أن تفاتح المجلس فيه : الحكومة بحاجة الى مال عاجل لمواجهة اقساط الدين العام والحل هو جمع الضرائب مقدما من المواطنين مقابل تنازلات ضريبية مستقبلة وعدت بها الحكومة ولم تف بها .

هذه هى «المقابلة» التى جمع بها الخديو اسماعيل ، أو على الأصح اسماعيل باشا المفتش ، بالاكراه سبعة ملايين جنيه . لقد بلغت ديون مصر الخارجية حتى نهاية البرلمان الثانى ٣٦٫٤٩٧٫٠٠٠ جنيه الى جانب دين سعيد باشا بالاضافة الى الديون الداخلية وفوائد الديون .

فما معنى كل هذا ؟ بداية طيبة للبرلمان الأول (١٨٦٦ ـ ١٨٦٩) يتصرف فيها الخديو كملك شبه دستورى ، على الاقل من ناحية الشكل ، فيقدم فى خطبة العرش لمجلس شورى النواب سنويا برنامج حكومته ويبين ما نفذته من قرارات المجلس السابقة ثم اهمال تام للبرلمان الثانى (١٨٧٠ ـ ١٨٧٣) بلغ مبلغ الاحتقار بخلو خطبة العرش من كل اشارة الى ما حققته الحكومة وما ستحققه الحكومة من مشروعات وكأنها غير مسئولة امام المجلس فى أمر من الأمور .

أليس هذا دليلا على أن دورات البرلمان الأول قد انتهت بأزمة حادة بين العرش والبرلمان ؟ البلاد سائرة الى الخراب ولا أحد يسأل أين تنفق كل هذه الأموال التى يقترضها اسماعيل من الخارج والداخل .

هذه هى الصورة التى ترسمها المضابط المنشورة من الوقائع المصرية بين ١٨٦٦ ـ ١٨٦٩ . ولكن يبدو أن المضابط المصرية لا تدون كل شئ ، وانما تدون فقط ما يجوز للناس أن يقولوه على مسامع الحاكم . والتفسير المنطقى الوحيد لتجاهل اسماعيل المفاجىء لبرلمانه الثانى هو اللغط بالحق وبالباطل حول سوء وضع البلاد المالى ولاسيما فى ١٨٦٩ عام افتتاح قناة السويس : بالحق وبالباطل لأن انجلترا وتركيا قد اقامتا فى مصر والخارج مراكز دعاية لا تهدأ ضد اسماعيل واسرافه وفساد الحكم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المصرى بسبب تبنى اسماعيل الكامل لمشروع قناة السويس الذى عدته انجلترا اخطر شئ على مواصلاتها الامبراطورية. ولم تهدأ حتى احتلت القناة ، وبسبب تقارب اسماعيل مع فرنسا وبسبب نزوح اسماعيل لاعلان استقلال مصر عن تركيا وهذا هو المعنى الحقيقى لخطبة العرش التفصيلية التى قدمها اسماعيل فى آخر دورة من برلمانه الأول ٢٨ فبراير ١٨٦٩ وهى تعدد ما قام به منذ ولايته من آيات العمران ولسان حاله يقول للنواب : انتم تتهمونى كما يتهمنى الانجليز والاتراك بانى بددت وابدد اموال البلاد ، وهذا ما أنشأت يداى منذ أن وليت الحكم . أنا لا اقدم حسابات لأنى لست وزير مالية ، فالحسابات فى ومع ذلك فانتم تسألوننى وآباؤكم لم يسائلوه . وقد كان اسماعيل صادقا فى غضبه لأن مشروعاته العمرانية كانت تملأ الدنيا لكل من يريد أن يرى ، ولكن النواب أيضا كانوا صادقين فى غضبهم لأن تكاليف هذه المشروعات كانت أكثر بكثير من قيمتها الفعلية ، ولأن دولة المقاولين والوزراء الفاسدين والسماسرة الأجانب والمحليين قد استنزفت من مالية مصر الملايين والملايين وهم فى نهاية الأمر دافعو الضرائب وورثة هذه التركه المثقلة بالديون .

وهذا معنى اهتمام وزير المالية اسماعيل باشا المفتش أن يعلن لمجلس «شورى النواب» فى آخر دورة من دورات البرلمان «ان المشروعات التى استحدثها توازى ديون الحكومة» . أى انه يقول : نحن لسنا لصوصا ، فان اردتم أن تعرفوا اين انفقت قروض مصر ، فالسكك الحديدية وحدها تعادل هذه القروض.. كذلك إشارت خطبة العرش الى أن الحكومة دفعت لشركة قناة السويس ٨ ملايين جنيه بصفة تعويضات للتحرر من حماقات سعيد واتفاقاته المجحفة بحقوق مصر وسيادتها ، وهو صحيح ، كما أشارت الى ما تنتظره مصر من أرباحها عن نصف اسهم القناة الذى تملكه ونسبة ١٥٪ من صافى الأرباح .

فلنقل اذن أنه لا شك انه كان فى مصر لصوص عموميين فى عهد اسماعيل ، ولكن لاشك ايضا أن اسماعيل قد عمر مصر حتى آخر عهده بالقسم الأكبر من ديونه الجسيمة . وقد قدر اسماعيل صدقى باشا فى بحثه «الخديو اسماعيل وتصرفاته المالية» ما تركه اسماعيل حتى نهاية حكمه من منشئات مادية كالترع والكبارى والقناطر ومصانع السكر وأحواض الموانى والمنائر والسكك الحديدية وخطوط التلغراف الخ ... بمبلغ ٤٦ مليون جنيه يضاف اليها تكاليف انشاء ٤٨١٧ مدرسة ابتدائية وثانوية ، وكان عدد المدارس عند توليه ١٨٥ مدرسة فقط ، وتكاليف البعثات التعليمية وتكاليف ادارة الحكومة المصر ، وتكاليف اكتشاف منابع النيل وتكاليف الحملات المصرية والادارة المصرية فى السودان وتكاليف حملات الحبشة وتكاليف اصلاح النظام القضائى وتكاليف التحرر من السيادة التركية وتكاليف الجزية التركية وتكاليف امداد المدن الكبرى بمياه الشرب وبغاز الاستصباح وتجميل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذه المدن ثم تكاليف حملة المكسيك والحملات المصرية على روسيا واليمن وكريت والصرب لمساعدة تركيا وقد كبدت مصر الملايين وتكاليف بناء العسكرية المصرية والبحرية المصرية ، وتكاليف القصور الملكية وتكاليف الاوبرا وملحقاتها . كل ذلك بالاضافة الى الدين الذى ورثه اسماعيل عن سعيد (١١ر١٦٠ر٠٠٠ جنيه) والى فوائد الديون[1] . وقد ترك اسماعيل مصر بدين قوامه نحو ٩٦ مليون جنيه (لم تستلم الخزانة منه بالفعل الا ٥٤ مليون جنيه) بالاضافة الى ايرادات الدولة السنوية التى قدرها كيف Cave عن المدة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٥ بمبلغ ٩٤ر٨٢١ر٤٠٠ جنيه كانت تخصص لنفقات الحكومة ولجزية الباب العالى ولبعض المشروعات العامة . ومعنى ذلك أن اسماعيل قد تصرف طوال حكمه (١٦ سنة) فى ٢٠٠ مليون جنيه نقدا (منها ٥٤ مليون حصيلة ما عقده من الديون الخارجية والداخلية ونحو ١٣٠ مليون من ايرادات الدولة السنوية ونحو ١٣ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه من ضريبة المقابلة ونحو ٤ مليون جنيه ثمن حصة مصر من أسهم قناة السويس) .

وقد حقق بهذه الايرادات الفعلية كل هذه الانجازات الفعلية فان كانت هناك لصوصية مصرية فى عهد اسماعيل فهى محصورة فى الفرق بين ما تكلفته كل هذه الانجازات الفعلية حقيقة وبين مجموع ما جرى فى يد اسماعيل ووزرائه من أموال فعليه طوال فترة حكمه (وقدرها نحو ٢٠٠ مليون جنيه) .

فغير صحيح اذن أن «مجلس شورى النواب » الأول فى عهد اسماعيل كان كما صوره الرافعى «شرابة خرج » فلو كان كذلك لما كان هناك مبرر لأن يغير اسماعيل منه موقفه فى البرلمان الثانى (١٨٧٠ ـ ١٨٧٣) ويتجاهل اختصاصاته جملة فى خطبة العرش .

---

(١) تأسيسا على ميزانيات اسماعيل باشا المفتش التى اعتمدها وقبلها كرومر بلغت مصروفات الحكومة فى ١٦ سنة نحو ٥٥ مليون جنيه والجزية للباب العالى فى نفس الفترة نحو ١٠ ملايين جنيه وفوائد الديون وخدمتها نحو ٤٠ مليون جنيه فمجموع هذه النفقات المختلفة المحققة فى ١٦ سنة هو ١٠٥ مليون جنيه تضاف الى ٤٦ مليون جنيه قيمة المنشئات الاستثمارية الثابتة فى قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والموانئ وبذلك يكون المجموع الثابت انفاقه خلال حكم اسماعيل نحو ١٥١ مليون جنيه غير تكاليف التعليم وبناء الجيش وأسلحته (فى تقدير ٨٠ر٠٠٠ مقاتل وفى تقدير آخر ٩٣ر٠٠٠ مقاتل خلاف حامية السودان) وبناء البحرية المصرية وتكاليف سياسة مصر الافريقية وتكاليف سياسة مصر الاستقلالية ، (تعديل الفرمانات والاصلاح القضائى) وتكاليف تمدين المدن . واذا كانت هذه التكاليف مجتمعة لا تصل الى ٤٩ مليون جنيه وهى الفرق بين ايرادات اسماعيل الفعلية وهى ٢٠٠ مليون ومصروفاته الثابته وهى ١٥١ مليون فالبحث عن المال العام المنهوب فى عهد اسماعيل يجب أن يتركز فى هذه الحدود الضيقة فاجمالا كانت ايرادات اسماعيل الفعلية طوال مدة حكمه نحو ٢٠٠ مليون جنيه وكانت مصروفاته الفعلية نحو ٢٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فقد ترك على البلاد دينا قوامه ٩٦ مليون جنيه منها ١١ مليون هى دين سعيد + ٤٢ هى الفرق بين قيمة الديون الاسمية (٩٦ مليون) وقيمتها الفعلية (٥٤ مليون جنيه) أى نحو ٥٣ مليون جنيه كما ذكر اسماعيل باشا المفتش . فيكون المال العام المنهوب فى الداخل والخارج نحو ٣٢ مليون جنيه غير العمليات المصرفية وعمليات المقاولين حيث يتخذ النهب الشكل القانونى . بايجاز هناك عجز قوامه نحو ٣٢ مليون جنيه ليس له ما يفسره .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وان ما ذكره جليون دانجلار فى كتابه (وسائل عن مصر المعاصرة) .

(رسالة يونيو ١٨٦٨) من أن الحكومة طردت بأمر الخديو اسماعيل نائبين من نواب «مجلس شورى النواب» فى دورة ١٨٦٨ بتهمة اثارة الشغب والخطر على الأمن العام لانهما عارضا رأى الحكومة، ربما كان له دخل بالبيان التفصيلى الذى قدمه اسماعيل فى خطبة العرش فى دورة ١٨٦٩ عما انجز فى عهده من انشاءات ومشروعات منذ توليه فى ١٨٦٣ ؛ فى الأغلب ردا على تساؤلات النواب والمواطنين : اين تنفق كل هذه الاموال ؟ وهو بمثابة قول الخديو اسماعيل لنوابه : هذه صحيفتى بيدى فنحن لسنا لصوصا ولا مبددين ، ولا تسألونى بعد الآن فأنا لست مسؤلا أمامكم ، فاسألوا وزرائى . فإذا لم تكن هذه أزمة بين العرش والبرلمان فماذا تكون الأزمة ؟

ومن المسائل الهامة التى ينبغى الالتفات اليها فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر أنه باستثناء الشيخ مصطفى جميعى (الاسكندرية) وعلى بك خفاجى (دمياط) فان الأعضاء الخمسة والسبعين فى برلمان اسماعيل الأول لم يتجدد انتخاب أحد منهم فى برلمان اسماعيل الثانى . صحيح أن عددا من الأسر القوية كان لها ممثلون منها فى البرلمانين كما هو الحال فى عائلات العقادلا وجميعى ودنيا والشريف وشعير والشوارنى والزمر والشريعى .

ولكن نلاحظ أيضا اختفاء بعض الأسر القوية التى كانت ممثلة فى البرلمان الأول من البرلمان الثانى كعائلات العطار (القاهرة) والشوربجى (الاسكندرية) وابو العز (الغربية) والجزار (المنوفية) والجندى (المنوفية) وإباظة (الشرقية) وهلال (الدقهلية) والوكيل (البحيرة) وشعراوى (المنيا) وسليمان (اسيوط) وابو ستيت (جرجا) وابو سحلى (قنا) . كما يلاحظ ظهور عائلات قوية فى البرلمان الثانى لم تكن ممثلة فى البرلمان الأول ، أهمها عائلات العفى (المنوفية) وعبد الغفار (المنوفية) ومهنا (البحيرة) وعبد الرازق (المنيا) .

وقد اقتصرت على ظهور واختفاء العائلات التى قامت بدور بارز فى تاريخ السياسية المصرية أو الحكم المصرى . أما العائلات المعروفة نسبيا التى حلت فى البرلمان الثانى محل العائلات المعروفة نسبيا فى البرلمان الأول . فهى عائلات الجزار والعبد والديب والعشرى والقاضى فى الغربية وقد حلت محل عائلات شتا وزهرة والملوانى ، وعائلات الجنزورى وبلال فى المنوفية وقد حلت محل عائلات ابو جسين وأبو عامر وابو عمارة والانبابى ، وعائلات شاش وزايد وغيث والفرماوى وايوب والحوت وزغلول وعابد فى الشرقية والقليوبية . وقد حلت محل عائلات ابو شنب وحجاج وسيدهم والديب وعفيفى وعياد ، وعائلات رزق وسويلم وابو سعده فى الدقهلية ، وقد حلت محل عائلات نافع وسعيد والعدل ، وعائلات ناصر والانصارى فى البحيرة وقد حلت محل عائلات الصيرفى وحمزة ودبوس

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وعمار ، وعائلات السعودى وحماد فى الجيزة وقد حلت محل عائلات المنشاوى وعزوز ، وعائلات اليمانى والدهشان فى الفيوم وقد حلت محل عائلات الجاحد وسيد احمد ، وعائلات ابو المكارم والعريف والوكيل فى بنى سويف وقد حلت محل عائلات هندى وكساب وبرسوم ، وعائلات حنا يوسف ومرزوق وسليمان فى المنيا ، وقد حلت محل عائلات حبيب واثناسيوس ، وعائلات النجدى وجابر وفرج فى اسيوط ، وقد حلت محل عائلات غزالى وشحاتة وموسى ، وعائلات ابو حمر وضيف الله وهمام وعنبر فى جرجا وقد حلت محل عائلات حمادى وحمد الله وابو ليله ومهران وسلطان ، وعائلات خلفالله وحماد وخالد فى قنا واسنا وقد حلت محل عائلات ابو يحيى وعبد الصادق واسماعيل .

وهذا التغير شبه الشامل فى الهيئة البرلمانية المصرية بعد ثلاث سنوات قد يعنى كما دلت التجربة النيابية المصرية خلال القرن التالى ، اما أن «الادارة» قد تدخلت بحيث تضمن أن يكون البرلمان الثانى اسلس قيادا وأقل شغبا من البرلمان الأول ، وهو ما حدث بالفعل ، أو أن العائلات المصرية ذات النفوذ فى الريف والحضر أخذت الحياة النيابية مأخذ الجد سواء للمصلحة العامة أو للمصلحة الخاصة فأخذت تتنافس فعلا على دخول البرلمان لتمثيل الأمة أو لتحقيق مآربها الشخصية .

وقد كان عبدالله باشا عزت رئيس الدورة الأولى من البرلمان الثانى (١ فبراير ١٨٧٠ ـ ٣١ مارس ١٨٧٠) . أما فى الدورة الثانية من البرلمان الثانى (١٠ يونيو ١٨٧١ ـ ٦ أغسطس ١٨٧١) ، فقد كان ابو بكر راتب باشا هو الرئيس غالبا بسبب تعيين عبدالله عزت باشا رئيسا لمجلس الأحكام ولم يجتمع «مجلس شورى النواب» فى ١٨٧٢ وانما عقد دورته الثالثة من ٢٦ يناير ١٨٧٣ الى ٢٤ مارس ١٨٧٣ . وقد جرى فى هذه الفترة تعديل وزارى هام لأن الخديو اسماعيل افتتح الدورة الثالثة وفى معيته شريف باشا وزير الحقانية واسماعيل باشا صديق وزير الداخلية وقاسم رسمى باشا وزير الحربية وعمر لطفى باشا وزير المالية وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الاحكام ومصطفى رياض باشا مستشار رياسة مجلس الوزراء (المجلس الخصوصى) ، وأحمد خيرى باشا المهردار .

وهذا التغيير الوزارى تغيير خطير لأن انتقال وزارة الداخلية من يد شريف باشا ابو الديمقراطية المصرية الى يد اسماعيل باشا المفتش الذى كان معروفا بأنه شديد الوطأة فى جمع الضرائب بالكرباج ، وظهور رياض باشا ابو الدكتاتورية المصرية كمستشار للخديو اسماعيل الذى كان يرأس مجلس الوزراء لم يكن له معنى الا نية الحكومة معالجة ارتباكها المالى الشديد بجباية الأموال الأميرية وضرائب المقابلة بالكرباج ، عن طريق مأمورى البلاد الذين يرأسهم وزير الداخلية ، وهى مهمة لم تكن تناسب رجل دولة محترم مثل شريف باشا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كذلك فان ظهور عمر باشا لطفى رجل الخديو وزيرا للمالية كان فى حد ذاته استمرارا للسياسة المالية التى اتبعت طوال الستينات .

وقد ظهرت ظاهرة خطيرة منذ الدورة الثالثة من البرلمان الأول التى قدم اسماعيل فيها مشروعاته لمجلسه النيابى لأول مرة ، وهذه الظاهرة هى تعيين «نواب الأمة» فى الوظائف الادارية غالبا أما لرشوتهم أو لاسكاتهم أو لمكافأتهم على مواقف موالية للحكومة اتخذوها اثناء مزاولتهم لواجباتهم النيابية : فقد عين الحاج سالم الشوارنى عمدة قليوب ـ (القليوبية) مأمورا لضواحى مصر ، وعين الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية (الشرقية) فى وظيفة لم يحددها الرافعى والشيخ محمد الصيرفى (البحيرة) وكيلا لمديرية المنوفية مع الانعام عليه برتبة البكوية ، وعين هلال بك (الدقهلية) وكيلا لمديرية الغربية ، وعين أحمد افندى اباظة (الشرقية) وكيلا لمديرية البحيرة ، وعين محمد افندى عفيفى (القليوبية) وكيلا لمديرية الشرقية ، وعين ابراهيم افندى الشريعى (المنيا) وكيلا لمديرية الجيزة . وقد كان هؤلاء النواب من اكثر اعضاء البرلمان نشاطا فى لجانه . ويلاحظ أن تعيينهم فى المناصب الادارية قد روعى فيه أن يكون بعيدا عن المديريات التى يمثلونها فهو اما نوع من الابعاد عن مصدر عزوتهم ، وأما نوع من منعهم من استغلال النفوذ ، وربما العاملان معا .

وفى البرلمان الثانى مات بعض الاعضاء فانتخب مكانهم من يحل محلهم ولكن اكبر التغييرات التى جرت كانت بسبب التوسع فى تعيين أعضاء «مجلس شورى النواب» فى وظائف الحكومة وهذه هى التغييرات : الشيخ خليفة ابراهيم (قنا) واسماعيل افندى سليمان (المنيا وعبدالله ناصر (البحيرة) وحسين أمين (البحيرة) وعلى افندى شعير (المنوفية) والحاج قاسم منصور (القليوبية) وعمارة العشرى (الغربية) ومحمد ابو حمر (الغربية) والشيخ شحاتة شاش (الشرقية) ورضوان افندى بلال (المنوفية) . وأكثر هؤلاء عينوا فى مناصب ادارية . ثم عينت مجموعة أخرى من النواب فى وظائف مأمورى ضبطية وهؤلاء هم السيد الفقى عمدة كمشيش (المنوفية) عين مأمور ضبط منوف بالمنوفية ، والشيخ احمد عبد الغفار (عمدة تلا المنوفية) عين مأمور ضبط مليج (المنوفية) ، والشيخ على محمود (عمدة المصيلحة المنوفية) عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز اشمون ، والسيد يوسف العقبى (القاهرة) عين عضوا بقومسيون أى لجنة المقابلة بالقاهرة ، ومحمود زغلول (عمدة ميت كنانة القليوبية) عين وكيل قسم الخانكة بالقليوبية وبيومى عابد (عمدة كفر عابد القليوبية) عين وكيل مركز بنها بالقليوبية وكذلك عين محمد افندى حجازى (عمدة قرملة بالشرقية) وحسن افندى عمار (عمدة العزيزية بالشرقية) ، وعبد الرحمن افندى خالد (عمدة المطاعنه باسنا) فى وظائف ادارية لم يحددها الرافعى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد انتخب مكان كل هؤلاء النواب المعينين فى وظائف ادارية طاقم جديد من العمد هو السيد على جعفر عمدة صنافير (الدقهلية) والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة بالشرقية والشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) وعلى افندى الزعفرانى (المنيا)، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (البحيرة)، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (البحيرة) الحاج على عمران عمدة سرسموس (المنوفية) والشيخ حسن بكير عمدة سندوه (القليوبية) والحاج سالم صوار عمدة محلة ابو على القنطرة (الغربية) والشيخ على الشامى عمدة دهشا (الشرقية) والسيد احمد السرسى عمدة ادشاى (المنوفية)، والشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى (المنوفية) والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور (المنوفية) والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور (المنوفية) والشيخ يوسف ابو شنب عمدة الخانكة (القليوبية) والسيد محمد الشوربجى (القاهرة) والسيد محمد بغدادى اباظة عمدة كفر اباظة (الشرقية) وعطية عبدالله عمدة البقاشين (الشرقية).

وقد توفى الشيخ مصطفى جميعى والسيد ابراهيم جميعى نائبا الاسكندرية فانتخب مكانهما السيد عبد الرازق الشوربجى والسيد سليمان الغربى كما حل محمد حسنين النجدى محل ابيه حسين النجدى (اسيوط) لوفاته.

وفى تقديرى اننا يجب ان ننظر الى توسع الخديو فى تعيين نواب الأمة فى الوظائف الادارية على انه البادرة الأولى لتكوين حزب ملكى فى البلاد يكون ولاؤه الأول للخديو. وقد ظهرت نتائج تجمع الملكيين عندما تأزمت الأمور فى أواخر السبعينات ثم فى ١٨٨١ و١٨٨٢ فقد كان لها بعض الأثر فى احباط الثورة العرابية.

وقد اهمل اسماعيل الحياة النيابية سنتين (١٨٧٤ و١٨٧٥) فلم تجر فيهما انتخابات جديدة.

وكان الخديو اسماعيل قد عقد حتى بعد فض الدورة الثالثة (النهائية) من برلمانه الثانى أكبر وآخر دين من ديونه الخارجية من بنك اوبنهايم فى ١٨٧٣ دون رجوع الى البرلمان أو اخطار له طبعا بمبلغ ٣٢ مليون جنيه قيمة اسمية (٢٠ مليون جنيه قيمة فعلية لم تتسلم منها الخزانة المصرية الا ١٧ مليون جنيه). وبالرغم من تحصيل الحكومة نحو ١٣ مليون جنيه من ضرائب «المقابلة» وبالرغم من ازدياد الاستدانة الداخلية حتى بلغت الديون السائرة أو الطافية نحو ٢٦ مليون جنيه، فان كل ذلك لم يمكن اسماعيل من حل مشاكله المالية بل زادها تعقيدا بسبب فداحة الربا واسعار الفائدة وبسبب عدم توقف اسماعيل عن القيام بمشروعاته العمرانية وبسبب اضطراب النيل بين الفيضان والتحاريق وجبى اسماعيل باشا المفتش فى ١٨٧٤ «قرضا وطنيا» يسمى «دين الروزنامة» شبيه بسندات الاستثمار بفوائد ٩٪ وكانت قيمته الأصلية ٥ ملايين جنيه ولكن لم يبع من سنداته الا ما قيمته الاسمية ٣٫٣٣٧٫٠٠٠ لم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يدخل الخزانة منها الا ١٫٨٧٨٫٠٠٠ جنيه بسبب فساد ذمم الوزراء ورجال البلاط الذين كانوا يوقعون اقرارات من وزارة المالية بديون وهمية على الدولة لاقربائهم واصدقائهم تخصم بالمقاصة من استثماراتهم الوهمية فى دين الروزنامة . فكأن المصريين قد تعلموا من الأوربيين لعبة تسليف حكومتهم بالفائظ الشنيع يستكتبونها دينا بجنيه وهم لم يدفعوا الا نصف جنيه . وقد بلغ من ارتباك الحالة المالية أن يد الخديو اسماعيل امتدت الى نحو ٥٣٧٫٠٠٠ جنيه من اموال الأوقاف الخيرية وهى اموال الارامل واليتامى .

وفى ١٨٧٤ نقل الخديو اسماعيل ملكية املاكه الى اولاده وزوجاته حتى لا يحجز عليه شخصيا فيما خلا ١٠٠٫٠٠٠ فدان ومصانع السكر المرهونة بموجب قرض الدائرة السنية فى ١٨٧٠ (٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيها لم يتسلم منها الا ٥ ملايين جنيه) . ثم اضطر الخديو اسماعيل الى بيع اسهم مصر فى قناة السويس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ بمبلغ ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيه عن ١٧٦٫٦٠٢ من الاسهم (بنقص ٤٠ سهما سرقها لص صغير طمع فى قيمتها وهو نحو ٢١٫٠٠٠ جنيه أو اكلتها الفيران) .

وفى ديسمبر ١٨٧٥ دعا اسماعيل بعثة انجليزية هى لجنة كيف Cave Commission لدراسة احوال مصر المالية وتقديم تقرير له عنها ، وقد اوصت اللجنة بتوحيد ديون مصر فى دين موحد قوامه ٧٥ مليون جنيه بسعر ٧٪ يسدد فى ٥٠ سنة . وباستخدام اموال المقابلة فى سداد الديون القصيرة الأجل . كما اقترحت اللجنة ضرورة انشاء رقابة اوروبية على المالية المصرية فى داخل الحكومة المصرية . ورغم أن الخديو اسماعيل كان معترضا على كل اجراء ينتهى بالتدخل الأجنبى فى شئون مصر الداخلية الا أن ارتباكه المالى بلغ اقصاه فلم يجد فى خزائن مصر الخاوية ما يسدد به اقساط الديون وفوائدها فاضطر الى التوقف عن الدفع باصدار مرسوم فى ١٦ ابريل ١٨٧٦ بتأجيل سداد اقساط ابريل ومايو ثلاثة شهور :

وحين أعلن المرسوم فى البورصة سرى الذعر فى الاسواق المالية الأوروبية وهاج هياج الدائنين وبدأ الكل يتحدث عن اشهار افلاس مصر . وهو ما كان اسماعيل يريد أن يتجنبه بأى ثمن لان معناه نهاية حكمه وتحطيم سمعة البلاد لأجيال . فرضخ صاغرا وانشأ «صندوق الدين» بمرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ بناء على طلب الدائنين الفرنسيين وهو هيئة أجنبية تمثل الدائنين ويعينها الخديو لتحصيل ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ومكوس القاهرة والاسكندرية وايرادات الجمارك والسكك الحديدية ورسوم الدخان وضريبة الملح ومصايد المطرية (الدقهلية) وايرادات الدائرة السنية وعوائد الملاحة النيلية لسداد الديون الاجنبية .

«بالضغط الانجليزى أصدر الخديو اسماعيل مرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ بتوحيد الدين فيما يسمى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الدين الموحد وقدره ٩١ مليون جنيه بفائدة ٧٪ ويسدد على ٦٥ سنة وأوقف المرسوم جباية ضريبة المقابلة تنفيذا لتقرير لجنة كيف ، كما أن الخديو اسماعيل تعهد بالتوقف عن اصدار اذونات الخزانة وأنشأ بمرسوم ١١ مايو ١٨٧٦ «المجلس الأعلى للمالية» وهو مجلس مختلط من عشرة أعضاء : خمسة من المصريين وخمسة من الأجانب لمراقبة مالية الدولة وتقديم المشورة بشأن ميزانية الدولة سنويا .

وعين اسماعيل شالويا عضو مجلس الشيوخ الايطالى رئيسا لهذا المجلس ، لينجو من الكماشة الانجليزية الفرنسية المطبقة عليه .

وكان الخديو اسماعيل يعلم أن الدول العظمى بقيادة انجلترا وفرنسا لن تكتفى بكل هذه الاجراءات ولن ترضى باقل من الرقابة الفعلية المباشرة باقامة نظام «المراقبة الثنائية» الشهير ثم بتعيين «الوزارة الأوروبية» بناء على توصية جوشن Goschen وجوبير المندوبين عن الدائنين .

فكيف يواجه اسماعيل أوروبا بمفرده ؟ كان عليه أن يستنفر المصريين لمقاومة كل هذا الضغط الأوروبى فلجأ الى احياء «مجلس شورى النواب» بعد أن وأده سنتين متصلتين . وازاء التدخل الأوربى وقفت مصر وراء ملكها بالحق وبالباطل فيما عدا عصبة من الخونة فى أعلى المناصب بقيادة نوبار باشا واسماعيل باشا المفتش ورياض باشا الذى قال فيه اللورد كرومر ماقاله ابن الفارض فى الخمر ، وفيما عدا جماعة من الاحرار بقيادة شريف باشا أحبوا الحرية أكثر مما أحبوا مصر فوقعوا فى غواية المستحيل .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مشروع الدستور الأول

هذا هو برلمان اسماعيل الثالث الذى انعقد ثلاث دورات كالعادة بين ١٨٧٦ و١٨٧٩ ؛ وشهد خلع اسماعيل العظيم : اسفرت الانتخابات عن تكوين مجلس شورى النواب على النحو التالى :

القاهرة :

محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المويلحى ، يوسف العقبى .

الاسكندرية :

سليمان الغربى ، عبد الرازق الشوربجى .

دمياط :

الحاج سيد اللوزى

الغربية :

عثمان الهرميل عمدة محله مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حماد عمدة كفر بلشاى ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهتوره ، مصطفى هرجه شيخ ابو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبراقاص ، ابراهيم الشاذلى عمدة شبرا تنا ، عمر خضر عمدة ابو تور

المنوفية :

الحاج على عمران عمدة سرسموس ، ومصطفى غنيم الانبابى عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، أحمد السرسى عمدة ادشاى ، على عياد عمدة السدود ، الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البحيرة :

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الحناوى عمدة كفر عوانة ، عبد الله المناوى عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك .

الشرقية :

أيوب أيوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جبر الله عمدة شبرا العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد أحمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرابوه ، على عامر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعديين .

القليوبية :

عبد العزيز مطر سليمان منصور (من كفر شبين) ، مصطفى علام من سنديس ، عبد الفتاح زغلول من ميت كنانه ، الشيخ خضر حشيش عمدة كفر ابوحشيش .

الدقهلية :

عبده جوده عمدة محلة النجاق ، محمد عبده عمدة كفر أبو ناصر ، متولى أفندى شريف عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلبى حسين عمدة سلكا ، أحمد أفندى اسماعيل عمدة السنبلاوين .

الجيزة :

رزق عكاشةعمدة المنيا والشرفا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهية .

الفيوم :

أحمد جاد الله عمدة السليين ، أحمد الدهشان عمدة أهريت .

المنيا وبنى مزار :

بدينى الشربينى عمدة سمالوط ، عبد الغنى خالد (من السريرية) ، على أفندى حسن ، أحمد محمد ابو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بنى سويف :

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزله كساب ، مصطفى عز الدين عمدة طنسابنى مالو .

اسيوط :

عطية عبد العال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبد الرحمن والى عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر أحمد عمدة مسوع .

جرجا :

ابراهيم حسن أبو ليله عمدة الريانية ، عثمان أحمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب عمدة دواد وميت سهل ، تمام جبابر عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد الشهيد بطرس من البلينا ، عبد الرحيم عبد الله من بنى حرب .

قنا :

محمد عبد الله عمدة دشنلة ، طابع سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سعيد عمدة العركة والدهشة .

اسنا :

احمد عبد الصادق (من أسوان) ، محمد سلطان (من اسنا) .

وبنفس منهج التحليل السابق نجد أن برلمان اسماعيل الثالث كان فيه من الاسر التى شاركت فى حكم مصر أو قامت بدور سياسى بارز فيها عائلات : العطار والمويلحى (القاهرة) والشوربجى (الاسكندرية) واللوزى (دمياط) والهرميل والشاذلى (الغربية) والحناوى والجيار (البحيرة) ، وأيوب (الشرقية) ، والزمر (الجيزة) ، وراضى (بنى سويف) والشريعى وحنا يوسف (المنيا) وسليمان عبد العال وفرج (أسيوط) .

أما النواب أو العائلات الذين تكرر انتخابهم فى البرلمان الأول والثالث أو فى البرلمان الثانى والثالث فهم :

فى الأول والثالث ١١ عضوا :

محمود العطار (القاهرة) عبد الرازق الشوربجى (الاسكندرية) ابو سالم دنيا (الغربية) ابو

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عامر (المنوفية) الانبابى (المنوفية) الزمر (الجيزة) كساب (بنى سويف) الشريعى (المنيا) سليمان عبد العال (أسيوط) ابو ليلة (جرجا) أحمد عبد الصبادق (أسوان).

فى الثانى والثالث ٢٠ عضوا :

يوسف العقبى (القاهرة)، سليمان الغربى (الاسكندرية)، أبو عامر (المنوفية)، الامبابى (المنوفية)، بلال (المنوفى)، عمران (المنوفية)، أحمد السرسى (المنوفية) أبو سالم دنيا (الغربية)، الديب (البحيرة)، ايوب (الشرقية)، منصور (القلوبية)، زغلول (القليوبية)، يوسف رزق (الدقهلية)، الزمر (الجيزة)، الدهشان (الفيوم) بدينى الشريعى (المنيا)، حنا يوسف (المنيا)، خليفه مرزوق (المنيا)، المعلم فرج (أسيوط). ابو سالم (الغربية) ابو عامر (المنوفية) الانبابى (المنوفية).

فى الأول والثانى والثالث ٥ أعضاء :

ابو سالم (الغربية)، ابو عامر (المنوفية)، الانبابى (المنوفية)، الزمر (الجيزة)، الشريعى (المنيا).

وفى جو التدخل الانجلو فرنسى للاشراف المباشر على مالية مصر جمع الخديو اسماعيل «مجلس شورى النواب» فى دورة غير عادية قبل انعقاده الرسمى فى ٢٣ نوفمبر ١٨٦٧. وانعقدت الدورة غير العادية فى طنطا فى ٧ أغسطس ١٨٧٦ ولم يحضر الخديو هذه الدورة التى استغرقت جلستين خصصتا لبحث قانون المقابلة. وكان الخديو اسماعيل قد أوقف بمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ جباية «ضريبة المقابلة» بناء على توصية لجنة كيف وضغط انجلترا وفرنسا تأسيسا على أن تحصيل الضرائب مقدما عن سنوات قادمة، مع تنازل الحكومة عن جزء من حقوقها المستقبلة لدى دافعى الضرائب، ليس حلا لمشكلة مصر المالية وانما مجرد تأجيل لها، وربما افضى الى مزيد من الارتباك. وهو منطق سليم لان معناه فى أحسن الظروف هو تحويل الملاك المصريين الى مرابين يحلون محل المرابين الاجانب فى اقراض الحكومة المصرية بالربا الفاحش وهذا فى حد ذاته عمل وطنى عظيم لو أمكن به تعمير الدين العام كله أو جله ولكنه سيزيد المشكلة استفحالا حين تنخفض ايرادات الدولة سنة بعد سنة نتيجة لتنازل الحكومة عن نصف استحقاقاتها الضريبية السنوية مقابل الدفع الاجل. اما وضريبة المقابلة لم تدر على خزانة الدول أكثر من ١٣ مليون جنيه، رغم كرباج اسماعيل باشا المفتش، وهى لا تزيد عن بسيع الدين العام، والبلاد جلد على عظم فلا أمل فى مواجهة الدين العام حتى ولو خصصت الحكومة كل حصيلة المقابلة لسداده وهو مالا يحدث. فاذا أضفنا الى ذلك أن الخديو اسماعيل رهن بموجب مرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ ايراد الجمارك والسكك الحديدة وضريبة الأطيان عن روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وعن البحيرة وعن الدائرة السنية ... الخ لصندوق الدين كما تعهد بعدم اصدار اذونات جديدة على الخزانة أو عقد قرض وطني اجبارى باية صورة من الصور رأينا بوضوح توقف السيولة النقدية فى خزانة الدولة وفى خزانة الخديو توقفا نهائيا أو شبه نهائى بما وضع اسماعيل ومصر فى وضع المحجور عليهما .

من أجل فك الحصار المالى عليه استنفر اسماعيل نواب الأمة ليقرروا استمرار العمل بقانون المقابلة ولم يحضر هو هذا الاجتماع حتى يبرىء نفسه من تهمة الضغط على المجلس وحتى يكون قرار التمسك «بالمقابلة» مطلبا مصريا وطنيا يواجه به التدخل الاجنبي نزولا على رغبة الأمة ، وبهذا تتحقق له وللحكومة بعض السيولة النقدية . وقد اجتمع المجلس فى ٧ أغسطس برئاسة عبد الله باشا عزت وقرر استمرار العمل بضريبة المقابلة تعاونا مع الحكومة فى سداد ديونها من ناحية ، وخوفا من ضياع امتياز الاعفاء من نصف الضريبة المربوطة عليهم مقابل مادفعوه مقدما فى حالة إلغاء نظام المقابلة وهو نوع من الوطنية المشوبة التى تداخل فيها الصالح العام مع الصالح الشخصى لطبقة الاعيان الممثلة فى المجلس . وقد كان الشيخ عثمان الهرميل (الغربية) معبرا عن وجهة نظر «مجلس شورى النواب» حين طالب أن توضح الحكومة الطريقة التى تنوى بها رد المبالغ التى حصلت عليها من المقابلة لو بطل العمل بهذا القانون . ولم يكن لدى الحكومة رد على هذا الاستفسار . وقد كان من حق الأعيان حقا أن يقلقوا على أموالهم لدى الحكومة . ولكن الوطنية الحقيقية كانت تقضى بأن يأخذ المجلس المبادرة ويقرر التنازل عن امتياز الاعفاء من نصف الضريبة مع تحويل دين المقابلة الوطنى الى دين عادى يستهلك على ٦٥ سنة بفائدة قدرها ٧٪ اسوة بالدين الاجنبي الموحد .

كذلك طالب الهرميل ; «وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية ، مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الايراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه فى ٦٥ سنة ، فان وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا لتنظر بالمجلس» .

وقد وافق المجلس على ذلك وبالفعل شكل لجنة ثلاثية من أعضائه هم بدينى أفندى الشريعى (المنيا) وعلى أفندى عامر (الشرقية) وعبد الشهيد أفندى بطرس (جرجا) للاطلاع فى وزارة المالية عن البيانات التى طلبها الشيخ الهرميل . ووجدت اللجنة أن مجموع تحصيلات المقابلة بلغت نحو ١٣ مليون جنيه وانه يتعذر على الحكومة رد أموال المقابلة مع الوفاء بديونها وعرض هذا التقرير فى الجلسة الثانية بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٧٦ فقرر المجلس استمرار العمل بقانون المقابلة .

وهكذا نجح اسماعيل فى مناورته الأولى للحصول على السيولة النقدية بقرار استمرار العمل بقانون المقابلة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما مناورة اسماعيل الثانية فكانت للحصول على السيولة النقدية بفك الحصار المالى المضروب عليه بموجب انشاء «صندوق الدين» بمرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ ورهن ايرادات الجمارك والسكك الحديدية وايرادات بعض المديريات لحساب هذا الصندوق .

فمن يقرأ اللورد كرومر يجد أن ايرادات هذه المرافق العامة قد انخفضت انخفاضا محسوسا منذ العمل بهذا النظام لان جزءا من حصيلتها كان يذهب سرا على خزائن اسماعيل بدلا من ايداعه فى «صندوق الدين» بتواطؤ السراى مع موظفى الجمارك والسكك الحديدية .

أما مناورة اسماعيل الثالثة للحصول على السيولة النقدية فقد كانت استمراره سرا فى اصدار اذونات على الخزانة رغم تعهده بالعدول عن هذا النظام ، وفى كرابيتس «اسماعيل المفترى عليه» ان ذلك كان من أسباب فتك اسماعيل باسماعيل باشا المفتش لان اسماعيل باشا المفتش وشى به لدى ممثلى الدائنين الاجانب انه مستمر سرا فى الاستدانة من الداخل بموجب اذونات الخزانة التى ظل يصدرها رغم تعهده بالتوقف عن اصدارها . ففى أكتوبر ١٨٧٦ ، جاء جوشن ممثل الدائنين البريطانى وجوبير ممثل الدائنين الفرنسى وطالبا اسماعيل :

١ ـ بانشاء المراقبة الثنائية (الانجليزية الفرنسية) على المالية المصرية .

٢ ـ عزل اسماعيل باشا المفتش من وزارة المالية .

٣ ـ وضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت ادارة لجنة مختلطة لمنع تسرب ايراداتها . وبضغط من اللورد فيفيان قنصل انجلترا العام ، والبارون دى ميشيل قنصل فرنسا العام ، قبل الخديو اسماعيل هذه المطالب . فعزل اسماعيل باشا المفتش من وزارة المالية (أجبره على الاستقالة) ، وعين ابنه الأمير حسين كامل وزيرا للمالية . وطالب جوشن بمحاكمة اسماعيل باشا المفتش أمام المحكمة المختلطة واتهامه بتبديد العجز الواقع فى الميزانية والاضرار بحقوق حملة الاسهم ، وعرف الخديو اسماعيل من اسماعيل باشا المفتش أنه «سيتكلم» اذا سيق أمام القضاء ويشرك معه الخديو فى تبديد أموال الدولة .

فقرر الخديو اسماعيل تصفية اسماعيل باشا المفتش باتهامه بالخيانة العظمى : بالتآمر على العرش وباثارة الخواطر الدينية ضد الاجانب باسم الوطنية متخذا من مشروع جوشن – جوبير ذريعة لذلك ثم عدل عن ذلك وقرر تصفيته دون جلبه وواضح أن اسماعيل المفتش بعد عزله ووضعه فى بؤرة الهدف قد أعلن عداءه الصريح للخديو اسماعيل وللزبانية الأجانب . فتظاهر الخديو اسماعيل بمصالحته واستدرجه فى عربته الى سراى الجزيرة (فندق عمر الخيام الآن) ، وما أن بلغ باب القصر وترجل حتى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

امر باعتقاله فى جناح من القصر . قال الرافعى : «ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو الى اتباعه بقتله فقتلوه ، والقوا جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) » .

والارجح أن الخديو اسماعيل لم يعدل خطته بازاء اسماعيل باشا المفتش بل نفذ الامرين معا . فقد كتب دى ليون de Leon قنصل امريكا العام فى مصر ، يقول :

فى البرقيات المرسلة الى صحف لندن ظهر ذات صباح مابدا للكثيرين انه مجرد اقوال مثيرة وهو أن الخديو قد اصطحب شخصيا فى عربته اسماعيل باشا المفتش ووضعه بنفسه فى الاعتقال ليحاكمه فورا بتهمة الخيانة العظمى . ومن لا يعرفون مصر كذبوا الرواية برمتها ، أما من يعرفون مصر فقد صدقوها على الفور وتنبأوا بالنهاية ولكنهم لم يتوقعوا أن ينتهى حل العقدة المفاجىء الأليم حثيثا الى مأساة فظيعة ، وهو مابدا مهزلة فى أول الأمر .

«فى اليوم التالى ، ١٥ نوفمبر ١٨٧٦ ، قرأ الجمهور المصرى ، الذى كان يطلع على الف اشاعة تتجاوز الخيال حول هذا الموضوع ، البيان الرسمى التالى فى صحيفة (المونيتور اجيبسيان) . وهى جريدة الحكومة :

«(حاول وزير المالية السابق ، اسماعيل صديق باشا ، أن ينظم مؤامرة ضد سمو الخديو ، باثارة الشعور الدينى عند الأهالى ضد المشروع المقترح من المستر جوشن والمسيو جوبير وكذلك اتهم الخديو بانه باع مصر للمسيحيين منتحلا صفة المدافع عن دين البلاد . هذه الوقائع التى أظهرها المفتش العام للأقاليم وتقارير البوليس قد أكدتها فقرات فى الخطاب الذى ارسله صديق باشا الى الخديو نفسه مقدما استقالته . وقد احال سمو الخديو الأمر ليقضى فيه (المجلس الخصوصى) الذى حكم على اسماعيل صديق باشا بالنفى والسجن الانفرادى فى دنقله) »

وفى اليوم التالى أعادت جريدة «الفار» Le phare شبه الرسمية نشر هذا البيان أن اسماعيل صديق باشا الذى كان معتقلا على ظهر سفينة نيليه فى انتظار صدور الحكم قد نقل على الفور الى سفينة أخرى أبحرت الى الصعيد . وبعد فترة من اختفائه ارسلت الحكومة منشورا الى قناصل الدول الأجنبية يعلن نبأ موت الوزير السابق فى دنقله ، ومع المنشور صورة محضر من محافظ دنقله يشهد بوصول اسماعيل باشا المفتش اليها ووفاته فيها ومعه تقرير من أطباء المنطقة بفحص الجثة يقرر أن الرجل مات موتا طبيعيا من وطأة الانهاك والحزن والافراط .

أما القاهريون وأهل الاسكندرية فقد هزوا رؤوسهم فى حكمة الحكماء عند قراءة الانباء ، كما

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يقول دى ليون لا نهم يعتقدون ان اسماعيل المفتش لم يعمر ٢٤ ساعة بعد اعتقاله ، وأن السفينة التى مخرت أمواج النيل الى الجنوب لم يكن فيها صفى الخديو السابق لا حيا ولا ميتا . وقد كان الجنرال جوردون بين من شاهدوا هذا «التابوت الطافى »وقد كتب فى يومياته : «لقد كان سمو الخديو على حق تماما فى نفى اسماعيل صديق باشا» .

فالارجح أن الخديو قدم اسماعيل باشا المفتش للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى أمام «المجلس الخصوصى» وان «المجلس الخصوصى» حكم فعلا بنفيه الى دنقله وبمجرد صدور الحكم بالنفى تمت التصفية الجسدية للرجل الذى جلب الخراب على مصر أو شارك مولاه فى خراب مصر . فلما حانت ساعة الحساب انقلب عليه واراد أن يجره معه الى قاع الهاوية .

هذا هو الجو الذى افتتح فيه الخديو اسماعيل الدورة الأولى من برلمانه الثالث فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ ، وكان بصحبته الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية (وكان عمره ٢٤ سنة !) والأمير حسين كامل (وكان عمره ٢٢ سنة) والأمير حسن باشا ثالث أنجال اسماعيل (وكان عمره نحو ٢٠ سنة) وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية وخيرى باشا المهردار . فهى وزارة غريبة من الأمراء ليس فيها غير الخديو الا شريف باشا . وكان رئيس المجلس عبد الله باشا عزت . وقد أوضحت خطبة العرش أن أسس التسوية الجديدة مع الدائنين قد بنيت على :

١ ـ قرار المجلس فى طنطا بابقاء المقابلة .

٢ ـ ابلاغ ايرادات الدولة بعد انتهاء مدة المقابلة الى ٨ر٥ مليون جنيه

٣ ـ تثبيت ايرادات الدولة فى فترة سريان قانون المقابلة .

٤ ـ وبناء عليه الغاء امتياز الاعفاء السنوى لدافعى المقابلة وتحصيل الضرائب بالكامل على أن يتقاضى دائنو الحكومة بالمقابلة فائدة قدرها ٥٪ سنويا عما لهم فى ذمة الحكومة مع رد قيمة الاعفاء الى الأهالى بعد انتهاء فترة المقابلة .

وهكذا وضع اسماعيل الأعيان المصريين وكل دافعى الضرائب الذين أقرضو الحكومة بدفع ضرائبهم مقدما مقابل امتياز تخفيضها أمام الأمر الواقع : حول ديونهم الى قرض وطنى بسعر فائدة ٥٪ . أما حكاية رد امتياز التخفيض أو الاعفاء فبعدين ان شاء الله ، أى بكره فى المشمش . وأجمل مافى الموضوع أن الخديو اسماعيل بدا فى هذا ملكا ديمقراطيا تماما : «وهذا بناء على افكاركم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتصميمكم بابقاء المقابلة على أى وجه امكن فالذى أمكن هو الذى تقدم الايضاح عنه بانضمام افكاركم » (يقصد « بموافقتكم » ل . ع .) وحصيلة كل ذلك هو مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ المعدل لمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦) ثم تسوية الديون بالاتفاق مع جوشن وجوبير كما ذكرت خطبة العرش التى وعدت بعرض التسوية على المجلس . ولم تذكر خطبة العرش أن التسوية تتضمن أيضا فرض « المراقبة الثنائية » ، ولكن خطبة العرش ذكرت أن وزارة المالية ووزارة الأشغال ستعرضان على المجلس مشروعاتهما . وبالفعل قدمت وزارة المالية مشروعاتها مع كافة البيانات المطلوبة المتصلة بالديون والتسوية وايرادات الدولة ومصروفاتها وحصلت على موافقة المجلس على زيادة الضرائب بكل أنواعها بنسبة ١٠٪ .

وقد كان دأب اسماعيل تجاهل البرلمان فى كل ما يتصل بالضرائب ولكن الضغط الأجنبى علمه أن يفزع الى المصريين فى الملمات . وقد انتهت الدورة الأولى فى ١٦ مايو ١٨٧٧ . وكما ذكر الرافعى : كان هناك كسب دستورى هام فى هذه الدورة ، وهو رجوع الحكومة لنواب الأمة فى فرض الضرائب الجديدة .

وافتتح الخديو الدورة الثانية من برلمانه الثانى فى ٢٨ مارس ١٨٧٨ الذى انعقد برئاسة قاسم رسمى باشا . وقد توفى رسمى باشا أثناء انعقاد الدورة فخلفه فى الرئاسة جعفر مظهر باشا الى نهاية الدورة الثانية فى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ .

وكانت أهم مسألتين أشارت اليهما هما مسألة تكوين لجنة التحقيق الأوروبية لبحث ايرادات مصر ومصروفاتها ـ ومسألة نقص الانتاج الزراعى بسبب انخفاض فيضان النيل عام ١٨٧٧ ، وقرر المجلس تداركا للموقف تشكيل لجان فى المديريات لتوزيع البذور على الزراع المنكوبين بالجفاف وتسليفهم تكاليف الزراعة وثمن المواشى اللازمة للزراعة على أن تضاف قيمة السلف الى مطلوبات الحكومة من ضرائب الاطيان (« المال ») كذلك أعلنت خطبة العرش انتهاء حرب البلقان وقرب عودة « ابنائنا » من العساكر المصريين . .

كذلك قرر للتيسير على « المنسحبين » وهم الزراع الذين تخلوا عن أرضهم لعجزهم عن سداد الضرائب ، اعتبار الزارع المتسحب « غائبا » لمدة أقصاها ثلاث سنوات وكل عنه أقرباءه المستحقين فى وراثته لو مات ، بحيث يجوز له استرداد اطيانه لو عاد قبل انقضاء هذه المهلة ، فان امتدت غيبته آلت اطيانه الى من يزرعونها من أهله . أما المتسحب الذى لا وريث له فتؤجر الحكومة ارضه نيابة عنه للراغبين خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، ان عاد خلالها استرد ارضه ومافاض عن الضريبة من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قيمة الايجار والا استمر حق المستأجر على أن تعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأطيان من أهل الناحية مقابل سداد المال عند حلوله . وصدور قانون «المنسحبين» له أهمية خاصة لكثرة عددهم بما هدد الزراعة المصرية ، فهو يدل على أن حق «الملكية» لم يكن قد استقر بعد فى الأطيان الخراجية أو الاثرية التى اقتصرت صلة الزراع بها على «حق الانتفاع» usufruct من دون حق التملك بشرط سدادهم الأموال الأميرية ، وأن التوريث ظل منذ النظام الذى وضعه محمد على مقصورا على توريث حق الانتفاع من دون توريث العين ذاتها التى كان لا يجوز لحائزها التصرف فيها بالبيع أو الرهن .

وبعد انفضاض الدورة الثانية دخل الخديو اسماعيل مرحلة صراعه المرير مع الدول الأوروبية بقيادة انجلترا وفرنسا ، فقد أصرت انجلترا وفرنسا أن يطبق اسماعيل مبدأ المنسئولية الوزارية فى نظام الحكم المصرى ، أى أن الملك يملك ولا يحكم وأن الملك يحكم بواسطة وزرائه المسئولين أمام البرلمان . وكان معنى هذا تشكيل مجلس وزراء لا يرأسه الخديو اسماعيل وانما يرأسه رئيس وزراء يكون مسئولا هو ووزراؤه أمام البرلمان .

ولم تكتف انجلترا وفرنسا بالمراقبة الثنائية بل طالبتا بأن يكون المراقبان وزيرين فى هذه الوزارة واختارت الدولتان نوبار باشا رئيسا لهذه الوزراة المختلطة التى عرفت باسم الوزارة الأوروبية التى ضمت السير ريفرز ويلسون Rivers Wilson المراقب الانجليزى وزيرا للمالية ودى بلينيير de Blignières المراقب الفرنسى وزيرا للأشغال ، الأول للاشراف المباشر على ايرادات الدولة والثانى للاشراف المباشر على مصروفاتها . ورضخ اسماعيل لمطالب الدول العظمى . والف بموجب مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ القاضى بتشكيل مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان هذه الوزارة المختلطة التى ضمت محمد راتب باشا وزيرا للحربية ومصطفى رياض باشا وزيرا للداخلية وعلى مبارك باشا وزيرا للمعارف والأوقاف الى جانب الوزيرين الانجليزى والفرنسى . وهذه هى الوزارة التى واجهت «مجلس شورى النواب» الثالث فى دورته الثالثة فى عهد اسماعيل .

وافتتح الخديو اسماعيل الدورة الثالثة والأخيرة من برلمانه الثالث والأخير فى ٢ يناير ١٨٧٩ مع ولى عهده توفيق باشا ومجلس وزرائه المختلط . وقد اجتمع المجلس برياسة أحمد رشيد باشا . وكانت خطبة العرش غاية فى الايجاز لا تتجاوز قوله : «ابدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى ، سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل مالية واشغال داخلية ، فنرجو من المولى الكريم أن تتم المذاكرة فى ذلك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

على احسن حالة والله الموفق للصواب » .

ومعنى هذا الخطاب الموجز : مادام هؤلاء السادة الأجانب يصرون على مبدأ المسئولية الوزارية وعلى الاشتراك فى مجلس الوزراء فانا لم أعد مسئولا وهاهم أمامكم فافعلوا بهم ماتشاءون .

لقد كان واضحا لكل ذى عينين أن الخديو اسماعيل كان مغلوبا على أمره وكذلك كانت البلاد ، ولم يكن أمام النواب من سبيل للتعبير عن احتجاجهم على هذه الوزارة المختلطة الا تأكيد معنيين فى الرد على خطبة العرش وهما :

أولا : أن الديمقراطية المصرية والتقدم المصرى هما غرس يدى اسماعيل ، والمفهوم ضمنا انهما ليسا من غرس يدى انجلترا وفرنسا رغم اصرارهما على مبدأ المسئولية الوزارية والاصلاح .

ثانيا : التمسك بالنظام النيابى وبمبدأ المسئولية الوزارية والمفهوم ضمنا : نحن لن نتساهل مع نوبار باشا واصحابه . وهذا بعض ماقاله الرد على خطاب العرش :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها المطالبون لمصلحتها التى هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع الى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الانصاف .

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة مسئولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب ، وتتميما له ، ولذلك حينما تعلقت ارادتها السامية بان ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال الداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة .

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتكم الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريره الطاهرة الزكية من الميل الغريزى الى اصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها الى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية .

« فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التى لا تزال راجيه أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وانبأت به الاثار بمساعى الحضرة الخديوية وهممها العليه .

« فليحى الخديو الأعظم ، وأنجاله الكرام ، ولتحيى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته آمين » .

هذا الرد ليس ردا على خطبة العرش ، لأن الخديو اسماعيل لم يقل فى خطبة العرش شيئا مما يذكره النواب وخطابه كله من كلمتين لا غير . وانما هذا الرد مظاهرة تأييد للخديو فى محنته ضد التدخل الأجنبى الذى فرض عليه نوبار باشا ووزيريه الأوروبيين وأصر فى على مبدأ المسئولية الوزارية لا حبا فى الديمقراطية المصرية ولكن ليبعد الخديو اسماعيل عن رياسة مجلس الوزراء باسم أن الملك يملك ولا يحكم . وهذا معنى الهتاف الأخير « ولتحيا الحرية تحت ظل رعايته وحمايته » أى وليس تحت ظل رعاية الانجليز والفرنسيين .

ومع ذلك فان صحافة العصر « الثورية » « الحرة » لم تجد أية غرابة فى وجود وزيرين أجنبيين فى مجلس الوزراء المصرى ، وتناست هذا الموضوع وركزت على الحقوق الديمقراطية التى ظفر بها النواب بموجب العمل بمبدأ المسئولية الوزارية . قالت جريدة أديب اسحق (« التجارة ») « فبشروا أهل مصر بعصر جديد يغنى به طارف المجد التليد » .

(العدد ١٥٣ فى ٢٣ سبتمبر ١٨٧٨) .

ولاشك أن كف يد اسماعيل عن مجلس الوزراء كان خطوة الى الامام لان اسماعيل برغم كل حرصه على عمران مصر ورقيها كان نموذجا للملك المستبد المستنير الذى كان مثل اسماعيل الأعلى . ولقد اثبتت تجربة اسماعيل أن الاستنارة وحدها لا تكفى لتسويغ الاستبداد أو لصلاح الحكم . وقد أدى تأصل النزعة الارستقراطية فى نفس اسماعيل رغم نبل مقاصده ومشروعاته الى دخوله فى تناقض مباشر مع الشعب المصرى لان حكمه اقترن بحماية ارستقراطية متمصرة ومصرية لا تقل عنه تكلفة ولكنها تقل عنه استنارة وكان ذلك على حساب أوساط الملاك والفقراء وأن قلة خبرته وقلة خبرة رجاله الى جانب خراب الذمم ، فى مواجهة الاستثمار الرأسمالى الذى اتقنته أوروبا وملكت الاعيبه واسراره معا ، قد انتهت الى خراب مصر المالى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والى تعريضها للتدخل الاجنبى . كان الحد من استبداد اسماعيل ومن اسرافه خطوة الى الأمام ، ومع ذلك فهل كان نوبار والوزيران الاوربيان هم الحل ؟ طبعا لا . لقد كانت مصر ملكا وشعبا منذ محمد على تتحفز خوفا على استقلالها الذاتى كلما ارسلت لها تركيا مبعوثا فوق العادة للتدخل فى شئونها الداخلية ، فهل كان يمكن أن تقبل ذلك من أوروبا ؟ طبعا لا .

ومن هنا فى تطور الديمقراطية المصرية اقترنت الحركة الديمقراطية دائما بالحركة الوطنية وبالحركة القومية . وهنا تكمن عظمة اسماعيل انه تحول من رسول عمران ومدنية الى زعيم استقلال وحرية عندما حوصرت مصر وتعرض استقلالها للضياع . لقد كان رمز المقاومة هو الاطاحة بوزارة نوبار الأوروبية . ووقف برلمان مصر دون أن يفقد توازنه صفا واحدا وراء رمز المقاومة الوطنية ، الخديو اسماعيل ، حتى تنجلى هذه الغمة .

واستأسد « مجلس شورى النواب » على نوبار ووزرائه الاجانب . لقد كان من قبل يكتفى بالفتات التى يلقيها اليه الخديو اسماعيل أو اسماعيل باشا المفتش . لم تمر ثلاثة أيام على افتتاح البرلمان حتى وقف النائب محمود بك العطار (القاهرة) فى ٥ يناير ١٨٧٩ يذكر بان الوزراء لم يقدموا بعد مشروعاتهم وبياناتهم ويطلب بالكتابة الى الوزارة لاستعجالها فى ذلك وكان وزير الأشغال الفرنسى ، دى بلنيير أكثر مراعاة للشكل من زميله الانجليزى وزير المالية السير ريفرز ويلسون فقدم دى بلنيير مشروعات وزارته واستدعاه المجلس لمناقشتها فحضر وناقش . أما السير ريفرز ويلسون فقد أهمل المجلس ولم يعبأ باستعجالاته ولم يقدم شيئا ولم يحضر بشخصه . وعلى الطريقة الانجليزية : اذا لم ينتقل محمد الى الجبل انتفل الجبل الى محمد . هكذا طلب السير ريفرز ويلسون أن ينتدب المجلس اليه بعض أعضائه للمداولة فى الشئون المالية . وهكذا جعل السير ريفرز ويلسون من مبدأ المسئولية الوزارية حبرا على ورق . واوفد المجلس اليه لجنة خماسية ولكن أصر على تلقى بيانات وزارة المالية ومشروعات الوزارة وحضور الوزير . وحتى ترد هذه البيانات والمشروعات أخذ المجلس يبحث سياسة البلاد المالية بناء على اقتراحات أعضائه فقرر تحديد مواعيد تحصيل الضرائب بمواعيد المحاصيل وهو مااستحال على المجلس ايام اسماعيل باشا المفتش بسبب مواعيد الديون . وقرر تخفيض بعض الضرائب والغاء بعضها الاخر (وهو نفس المجلس الذى سبق أن وافق على زيادة جميع الضرائب بنسبة ١٠٪ فى الدورة السالفة) .

كان التحدى واضحا لأن المجلس لم يسبق له أن ينظر فى مشروع قرار يعبر عن استيائه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لتأخر ورود مشروعات الوزارة رغم مرور عشرين يوما على افتتاحه ويحتج على فداحة الضرائب[1] . وكان التحدى من جانب الوزارة النوبارية واضحا منذ البداية ، فقد استصدرت من الخديو اسماعيل فى ٦ يناير ١٨٧٩ مرسوما يقضى بان اصدار القوانين المالية من اختصاص مجلس الوزراء على أن يصدق عليها الخديو ، وبهذا حرم العرش والبرلمان معا من حق التشريع المالى . وقد احتج « مجلس شورى النواب » على ذلك بالموافقة على « انهاء » أى مشروع قرار قدمه النائبان محمود بك العطار (القاهرة) وعبد السلام بك المويلحى (القاهرة) وقد جاء فى القرار التاريخى :

« ولم نر لمجلس النواب فى هذا الذكربتو (أى « المرسوم » ل . ع) اسما ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وماكان من هذا القبيل ، انما يقصد به الأهالى لا غير ، وكل مايقصد به الأهالى لابد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه ، وتكليفهم به . وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم ، والمحاماة عن حقوقهم والنظر فى شئونهم بعين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه .

« وذلك لا يخفى على دولتلو رئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نوابا وهو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديو وحضر يوم اجابة الاعضاء على ذلك الخطاب ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه وعلم مافوض اليهم أمر المذاكرة فيه . ومن ثم قد أخذنا العجب وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك فى أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا كيف لا ، وان مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها كما لا ينكر أن موضوع الذكريتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها .

« ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور

---

(١) « انهاء » وقعة ١٧ عضوا هم : محمود بك العطار ـ حنا يوسف ـ عثمان الهرميل ، أحمد المرسى ، باخوم لطف الله ، أحمد عبد الصادق ، فضل الرمر ، يوسف رزق ـ عبد الشهيد بطرس ، خضر ابراهيم ، حسن عبد الله ، أحمد جاد الله ، محمود عبد الله ، ابراهيم الجيار ، السيداللورى ، سليمان الغربى ، محمد فرج .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المهمة التى تكون من هذا القبيل الا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها الا بعد اقرارهم على وضعها ، مع أن تلك الحضرة هى التى منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، واذا كانت حقوقه محفوظة فى الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بامر الاصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علما بأن تلك الوزارة ادرى بشأن البرلنتو واعرف بمقداره فهى أبعد من أن تنتهك حرمته .

« وبناء على ذلك هانحن نرفع الى هيئة المجلس أمر هذا الدكريتو ملتمسين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلمنا بأن مايؤثر فى فؤاد أحدنا لابد وأن يؤثر فى أفئدة الباقين ، وأن مايجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لاننا جميعا وكلاء الأمة وأبناؤها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر فى شئونها ومصالحها . وبالجملة أن الذى نراه الا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة خصوصا فى هذه المسألة التى ليس التساهل والتسامح فيها الا نوعا من الاجحاف بحقوق مجلس النواب » .

هذا البيان العظيم يعد وثيقة خطيرة فى تاريخ مصر الدستورى لجملة أسباب منها :

١ ــ أن البيان لم يعد يشير الى « مجلس شورى النواب » وانما يشير الى « مجلس النواب » وبذلك اسقط صفة الشورية أو الاستشارية عن المجلس النيابى فى مصر ، وأسبغ عليه الصفة التشريعية الملزمة الكاملة تأسيسا على مبدأ « المسئولية الوزارية » .

٢ ــ أن البيان رغم اعترافه بأن الحكم النيابى كان « منحة » من الخديو فهو قد أسس حق المجلس فى التشريع على مايسميه فلاسفة النظم والمذاهب « الحق الطبيعى » للشعوب وهو ماحل محل « حق الملوك الالهى » فى تاريخ الكفاح الديمقراطى والراديكالى فى كافة بلاد العالم .

٣ ــ أن البيان رغم صدوره من « مجلس الاعيان » كما كان كرومر يحب أن يسميه ، ولقد كان ذلك ، قد أكد معنى جديدا فى تاريخ الديمقراطية المصرية وهو أن أعيان مصر لم يعودوا يعتبرون أنفسهم ممثلين لطبقتهم وانما اعتبروا أنفسهم (نواب الأمة) و(وكلاء الأمة) المنوط بهم المدافعة عن مصالح الأهالى ، (والمحاماه عنهم) وقد سبق « لمجلس شورى النواب » فى الرد على خطبة العريش فى ٦ يناير ١٨٧٩ ان ابرز هذا المعنى ايرازا تاما حيث قال « نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها نرى كذا وكذا ... »

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد أكد المجلس هذا المعنى وأسسه على نظرية الحق الطبيعى القائل بأن «الأمة مصدر السلطات (سعد زغلول) وقد استقرت فكرة «النيابة» و «الوكالة» فى كفاح مصر الديمقراطية استقرارا تاما حتى أنها صبغت كفاح الشعب المصرى فى فتراته الحاسمة : فى ثورة ١٨٨٢ (عرابى) وثورة ١٩١٩ (سعد زغلول) وهذه هى نظرية الشرعية الجديدة للسلطة ، وقد بلورها برلمان اسماعيل الثالث فى يناير ١٨٧٩ : تفويض السلطة من الشعب أقوى من تفويض السلطة من الملك . (فيما بعد تبلورت هذه النظرية فى المبدأ : «الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة» سعد زغلول) .

٤ ـ ان البيان ، لمن يدرسه فى عناية ، لم يعد يستخدم لغة من قاموس البلاد السياسى وانما يستخدم لغة ثوار الثورة الفرنسية فى «اعلان حقوق الانسان» فهو يتحدث عن «حقوق المجلس المقدسة» «التى لا يصح انتهاكها» ، واعلان قداسة حقوق الانسان Sacredness وحصانتها من الانتهاك inviolability يثبت تأثر الفكر المصرى فى تلك الفترة تأثرا عميقا ومباشرا بالفكر السياسى فى الثورة الفرنسية .

٥ ـ أن البيان يعرض فى تهكم بنفاق الوزارة «الأوروبية» حيث يقول «فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها وغاية حقوقها علما بان تلك الوزارة أدرى بشأن البرلمنتو وأعرف بمقداره فهى أبعد من أن تنتهك حرمته» والمقصود مادام فيها سادة أوروبيون مثل ريفرز ويلسون ودى بلنيير يعرفون الشىء الكثير عن مقام البرلمانات فى بلادهم وسادة متفرنجون مثل نوبار لاشك رأوا ما يجرى فى العالم المتقدم «فهم أدرى» أى أدرى من الخديو بوظيفة الحياة النيابية ، فاذا جاز للخديو التركى الافتئات على حقوق النواب لم يجز ذلك للوزراء الأوروبيين .

ودعا «مجلس شورى النواب» رئيس الوزراء لمواجهته ومناقشته فى دكريتو ٦ يناير ، فواجه نوبار باشا المجلس ولكنه تهرب من المناقشة استنادا الى ضرورة رجوعه لمجلس الوزراء فى أمر أساسى كهذا ، ولم يقتنع المجلس بهذا التسويف فرد عليه عبد السلام المويلحى بك : «من حيث أن هذه المسألة اساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب» وأضاف محمود بك العطار «ان المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار» وهكذا ادخل النواب الخديو اسماعيل طرفا فى هذا النزاع الدستورى بينهم وبين الوزارة الأوروبية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولكن بغض النظر عن هذه الوطنية الرائعة وهذه الدستورية الرائعة فقد أثبت «مجلس شورى النواب» انه مثل سيد البلاد ، ليس فى مستوى الأحداث . فالخطر الداهم على استقلال البلاد جاء من اضطراب مالية حكومتها اضطرابا وقف بها على شفا الافلاس الذى ظهر فى عجزها عن سداد أقساط ديونها وفى عجزها عن دفع مرتبات الموظفين . وكل هذا لم تكن تغنى عنه المواقف الرائعة ولا اشهار حقوق الانسان ولا مناورات الخديو مع نواب الأمة ليطرد الوزارة الاوروبية ، وانما كان الأمر يحتاج الى مزيد من التضحيات لافتداء الاستقلال بالمال المستحق .

وقد كانت قرارات «مجلس شورى النواب» لا تؤدى الى ذلك بتاتا بل تؤدى الى عكسه على خط مستقيم . فقرار تعديل مواعيد تحصيل ضرائب الأطيان بحيث تتمشى مع مواسم جمع المحاصيل كان يؤدى الى مزيد من اضطراب الحكومة فى مواجهة أقساط الديون عند حلول آجالها المنصوص عليها فى عقود القروض وفى المراسيم وقرار التمسك بقانون المقابلة وقرار تخفيض الضرائب بكل أنواعها كان يؤدى الى زيادة العجز فى ايرادات الحكومة . وقرار الاحتجاج على زيادة الضرائب على الأطيان «العشورية» على أى أبعاديات كبار الملاك وضياعهم الشاسعة وفقا لما قرره مجلس الوزراء كان احتجاجا طبقيا صرفا نسى فيه «نواب الأمة» أنهم يمثلون الشعب المصرى ارضاء للخديو ولامراء البيت المالك وللباشوات من ملاك الشفالك والتفاتيش والأبعاديات بل وخدمة لمصالحهم الطبقية بوصفهم صفوة أعيان البلاد أصحاب الملكيات الكبيرة

وفى يناير ١٨٧٩ تدفقت على القاهرة وفود الأعيان من الأقاليم تحتج على فداحة الضرائب المقررة عليهم .

كلا لم يكن هذا هو السبيل للاحتجاج على التدخل الأجنبى فى الحكم المصرى ، وانما كان السبيل الوحيد هو اثبات صدق نية السداد واتخاذ القرارات المؤدية للسداد ، وكل ماعدا ذلك كان مجرد عواطف جميلة ولكنها مفرغة من المحتوى ، فحملة الأسهم والسندات فى باريس أو لندن أو برلين أو فيينا لم يكن يهمهم أن يحل المرابى المصرى بقانون المقابلة محل المرابى الأوروبى ولو أفلست خزائن حكومته ، وانما كان يهمه أن يحصل على أقساط دينه وفوائدها فى مواعيدها المقررة . والبيوت المالية الكبرى الدائنة لمصر لم يكن يهمها أن يعفى الباشوات والبكوات «العشوريون» فى مصر من الضريبة الاضافية وانما كان يهمها أن تستوفى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ديونها المصرية وفوائدها أولا بأول .

وتوسعت الوزارة الأوربية فى تعيين الخبراء الأجانب فى مختلف المصالح الحكومية لتحكم الاشراف على الادارة المصرية فعينت بلوم باشا Bloom Pasha وكيلا لوزارة المالية وبارافيللى Baravelli مراجعا لحساباتها وفتزجيرالد Fitz Gerald مديرا لحسابات الحكومة والسير أوكلاند كولفن Auckland Colvin مديرا لمصلحة المساحة الخ ...ولم تكن هذه التعيينات كما ذكر الرافعى لنهب المرتبات الضخمة ولكن لاحكام القبضة على مرافق البلاد ومواردها والقضاء على تقاليد الخديو اسماعيل واسماعيل باشا المفتش فى ادارة مصر .

وكان لابد من مواجهة المتأخر من مرتبات الموظفين فقررت وزارة نوبار صرف مرتبات الموظفين المدنيين شهريا بانتظام مع صرف نصف شهر من المتأخرات ولكن قرارها لم يشمل ضباط الجيش بل على العكس من ذلك أحالت وزارة نوبار ٢٥٠٠ ضابط الى الاستيداع وكانت لهم متأخرات ٢٠ شهرا لم يحصلو على شيء منها . وقد أدى ذلك الى فتنة الجيش الأولى فى ١٨ فبراير بقيادة البكباشى لطيف بك سليم والبكباشى سعيد بك نصر ، تلك الفتنة التى أطاحت بوزارة نوبار فى ١٩ فبراير . لقد كان الخديو اسماعيل يقود من قصره كل هذه العمليات كقائد أوركستر ماهر للتخلص من نوبار باشا المفروض عليه : البرلمان من جهة والجيش من جهة أخرى ، والصحافة من جهة ثالثة حتى لقد عطلت الحكومة جريدة « التجارة » والتى كان يحررها أديب اسحق وجريدة « الوطن » التى كان يحررها ميخائيل عبد السيد ١٥ يوما لاثارتها الخواطر ، وفى فترة احتجابها وقعت فتنة الجيش ، بل ان من يقبل اقوال الساسة الانجليز يعتقد أيضا أن الخديو اسماعيل لجأ فى ملحمته مع نوبار باشا الى استنفار الشعور الاسلامى ضد هذا الأرمنى المسيحى . وعلى كل لقد كان للخديو اسماعيل ما أراد .

وبعد فمن يخلف نوبار ؟ أراد الخديو اسماعيل أن يعود الى النظام القديم وهو رئاسة الوزارة بشخصه فرفض قنصلا انجلترا وفرنسا وارادت انجلترا وفرنسا ابقاء نوبار فى منصبه فأعلن اسماعيل أنه فى هذه الحالة يتخلى عن مسئولية المحافظة على الأمن العام واقترح الخديو اسماعيل تعيين ولى عهده توفيق باشا رئيسا للوزارة الجديدة فلم يعارض القنصلان ولكنهما اشتراطا أن يكون للوزيرين الأوروبين حق الفيتوفى مجلس الوزراء فرضخ اسماعيل . وهكذا ألف الأمير توفيق باشا الوزارة الأوروبية الثانية بموجب مرسوم ١٠ مارس ١٨٧٩ (رياض باشا للداخلية والحقانية ، ويلسون للمالية ، دى بلنيير للأشغال ، على مبارك للمعارف والأوقاف ، ذو

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفقار باشا للخارجية ، افلاطون باشا للحربية) . وعاد « مجلس شورى النواب » للضغط على الوزارة الأوروبية الثانية فنظر فى ١٩ مارس ١٨٧٩ فى « انهاء » أو مشروع قرار اقترحه ٤٩ عضوا مطالبين بتخفيض الضرائب ووافق عليه استنادا الى أن وزير المالية رفض الحضور الى المجلس رغم تكرر دعوته وابلغ المجلس هذا القرار الى وزير الداخلية ، فكان رد الحكومة هو استصدار مرسوم بفض الدورة البرلمانية لانتهاء مدة البرلمان وهى ثلاث سنوات وأعلن رياض باشا مرسوم الفض على المجلس فى جلسة ٢٧ مارس ١٨٧٩ .

وقد كانت الحكومة « دستوريا » فى جانب الصواب فى انهاء الدورة البرلمانية الثالثة من برلمان اسماعيل الثالث . ولكن مرسوم الفض بدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين البرلمان والحكومة . فبعد أن تلا رياض باشا مرسوم الفض وشكر المجلس على ماأسداه من خدمات رفض الاعضاء الانفضاض قبل النظر فى المسائل المالية والاشغال الداخلية التى وعدت خطبة العرش بان يتذاكرها الوزراء مع النواب .

ولقد كانت جلسة تاريخية حقا . قال النائب محمد راضى (بنى سويف) أن المجلس لم ينظر فى مالية البلاد رغم مرور ثلاثة شهور على انعقاد دورته لعدم ورود اية بيانات أو مشروعات من الوزارة ولذا فهو يطالب بعودة المجلس للانعقاد بعد شهرين من عطلة الصيف « لرؤية أشغالنا ونعود » . وقال عبد السلام بك المويلحى (القاهرة) أن المجلس طالب بالاشتراك فى اتخاذ كافة قرارات الحكومة وحمل مجلس الوزراء المسئولية عن هياج الأهالى اذا فض المجلس دون المشاركة فى اتخاذ القرارات . وقال بدينى أفندى الشريعى (المنيا) انه لابد من أن تعلن الحكومة عدم صدور اجراءات أو قوانين الا بالاشتراك مع مجلس النواب . وقال باخوم افندى لطف الله أن عودة النواب الى بلادهم على هذه الصورة « ربما يحصل منه زعزعة للأهالى » ولتجنب ذلك يجب النظر فى المسائل المالية وفى الميزانية ، ولا مانع من تجديد الانتخاب بعد الفراغ من هذه الموضوعات ، وأصر محمد أفندى راضى على أن المجلس « لم يزل باقيا له مدة » ولام رياض باشا لانه نبه الصحف الا تورد شيئا فى الجرائيل « يتعلق بمجلس الشورى والأجانب » وهذا نوع من المصادرة ، ولام عبد السلام بك المويلحى رياض باشا على « ماقلتموه سعادتك أن أهالى مصر هيج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون مايقال فى الجرائيل مع أنه لا يصح نسبه جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق » . وأصر رياض باشا على فض الدورة قائلا أن اختصاصات « مجلس شورى النواب » يجب مناقشتها أولا فى مجلس

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الوزراء أما هو فلا يستطيع الخوض فيها . ودافع عن نفسه بانه قصد أن نقل الصحف المصرية لما تنشره الصحف الأوروبية يبلبل الرأى العام المصرى لأن الأوروبين «لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا» .

وبعد هذه الجلسة العاصفة قرر المجلس رفض الانفضاض وارسال صورة من محضر الجلسة للخديو وصورة لمجلس الوزراء وفى ٢١ مارس ١٨٧٩ قدم النواب عريضة الى الخديو اسماعيل يحتجون فيها على :

١ ـ انتهاك الوزارة لحقوق المجلس ..

٢ ـ مشروع التسوية المالية القائم على اشهار افلاس الحكومة المصرية وعلى الغاء قانون المقابلة . وقد أعلن النواب عزمهم على رفض مشروع التسوية وامتناعهم عن تنفيذ الغاء المقابلة ، وطلبوا من الخديو أن يتدخل .

وكان معنى هذا صراحة أن الأعيان المصريين قد خلطوا بين المصلحة الوطنية ومصلحتهم الطبقية واتخذوا من الحركة الديمقراطية وسيلة للتمسك بامتيازاتهم الطبقية ، وهى الاعفاءات الضريبية التى عادت عليهم من تسليف الحكومة بدفع ضرائبهم عن سنوات مقدما . لم يكن نواب مصر فى مستوى الأحداث فى تلك الفترة الحرجة ، فلو كانوا لقبلوا الغاء قانون المقابلة وتحويل مستحقاتهم الى قرض وطنى عادى بسعر فائدة ضئيل قابل للسداد على آجال طويلة . ولكن اهتمامهم بالتمسك بقانون المقابلة وامتيازاته وضعهم فى وضع المرابى المصرى الذى لا يريد أن يقرض الوطن قرضا حسنا ثم ينتظر ذلك من المرابى الأجنبى . هذه هى الصورة على حقيقتها من غير تزويق ولا تجميل . ولاشك أن رفض نواب الأمة اشهار افلاس مصر و افلاس حكومتها كان مبدأ جليلا جديرا بالكفاح تحت رايته ولكن كان ينبغى أن تسنده التضحية بالتنازل عن الامتيازات الطبقية حتى تسقط حجة المستعمر الاجنبى الذى اتخذ من مديونية مصر لاوروبا ذريعة لفرض الوصاية الأوروبية على مصر . لا ينبغى أن ننسى ان الغاء ضريبة المقابلة والغاء امتيازاتها لم يكن فى المقام الأول ضربة للفلاح المصرى أو لسواد الشعب ولكنه كان ضربة لكبار الملاك القادرين على تسليف الخزانة بالربا الفاحش . فقد بلغ الاعفاء الضريبى ٥٠٪ لدافعى ضريبة المقابلة . ولما كان الخديو اسماعيل هو قائد الأستقراطية المصرية والمتمصرة فقد تطابقت رغباته مع رغبات أعيان البلاد : وهى انقاذ سمعة البلاد دون تضحية فعلية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واستحكمت الأزمة الدستورية لأن المشاعر الوطنية الملتهبة تداخلت فى المصالح الطبقية الملتهبة . ولما كان «مجلس شورى النواب» الثالث بعد فضه بمرسوم خديوى ليس له وجود شرعى ، فقد اجتمع النواب الاحرار أو الأعيان الثوار فى هيئة «جمعية وطنية» بدار السيد على البكرى نقيب الأشراف ثم بدار اسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق وأول رئيس «لمجلس شورى النواب» (١٨٦٦) . ووضعوا ما يسمى «اللائحة الوطنية» ، وضعها سبعة من النواب الاحرار بالاشتراك مع اسماعيل باشا راغب الذى عرف بميوله المعادية للملكية المستبدة ، كما اتفقت الاراء على المطالبة بتأليف وزارة وطنية بحته لا تضم وزراء أوروبيين برئاسة محمد شريف باشا الذى اشتهر بعدائه للتدخل الأوروبى ولاستبداد الخديو فى وقت واحد . وكان شريف باشا أكبر داعية فى عصره للحكم الدستورى وقد اشتهر عنه قوله : «اذا كان مقدرا لاستبداد الخديو ان يبقى فانى لا اشترك فى الحملة ضد الوزارة الأوروبية» وفى محنة الاختيار بين الاستبداد الداخلى والاستعمار الخارجى ، فلا شك ان من أعيان البلاد من كان يرى عكس ذلك : اذا كان مقدرا للوزارة الاوروبية أن تبقى فانا لا اشترك فى الحملة ضد الخديو . ولكن ايا كان الأمر فقد اتفقت الاراء على أن هناك مخرجا من مأزق الاختيار هذا وهو مقاومة استبداد الخديو ومقاومة الوزارة الاوربية فى وقت واحد . وقد كان هذا مضمون «اللائحة الوطنية» التى وقع عليها ٣٢٧ شخصا يمثلون كافة قيادات الأمة ، منهم ٦٠ عضوا من أعضاء «مجلس شورى النواب» ، و ٦٠ من علماء الدين والرؤساء الروحيين فى مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريرك الاقباط وحاخام اليهود ، و ٤٢ من الاعيان وكبار التجار و ٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط .

فى ٢ ابريل ١٨٧٩ اجتمعت بدار اسماعيل راغب باشا جمهرة من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين كان فى مقدمتهم شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى . ووقع المجتمعون على «اللائحة الوطنية» التى تضمنت مطلبين :

١ ـ رفض مشروع السير ريفرز ويلسون بتسوية ديون مصر على أساس اشهار افلاس مصر مع اقتراح مشروع تسوية بديل .

٢ ـ الاصلاح الدستورى على أساس مبدأ المسئولية الوزارية وتعديل النظام البرلمانى وفقا لنظم برلمانات أوروبا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولم يكن مشروع التسوية الذى قدمه النواب والأعيان وعامة المجتمعين يختلف فى شىء عن مشروع ريفرز ويلسون المرفوض الا فى ثلاث نقاط :

١ ــ ابقاء ضريبة المقابلة .

٢ ــ رفض زيادة الضرائب على الأطيان العشورية (الملكيات الكبيرة) .

٣ ــ رفض مبدأ عجز الميزانية المصرية عن سداد الديون ، أو مايسمى عادة باشهار افلاس مصر «بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور» . بل أن «اللائحة الوطنية» قبلت مبدأ «المراقبة الثنائية» : «ولزيادة تأمين الديانة نطلب تعيين مفتشين أوروباويين لايرادات ومصروفات المالية» وطبعا ليس معنى هذا أن نظام «المراقبة الثنائية» قد أصبح مطلبا وطنيا أو شعبيا ، وانما المراد هو «لاثبات حسن نيتنا للوفاء نطلب ... الخ» .

فيم الخلاف اذن مادام النواب والأعيان ووجوه الدولة قد قبلوا مشروع ريفرز ويلسون ؟ نعود الى بيت القصيد وهو تمسك الاعيان باعفاءات ضريبة المقابلة التى رفعت كشعار وطنى وهى فى حقيقتها امتياز طبقى ورفض كبار الملاك زيادة الضريبة على أطيانهم العشورية ، وهو أيضا مطلب طبقى لا يمس «الأمة المصرية» فى قليل أو كثير خارج طبقة الذوات والأعيان . من أجل هذا وجب توصيف ثورة مصر الدستورية الأولى أيام اسماعيل بانها «ثورة النبلاء» أو «ثورة الاعيان» .

وما الضمان الذى تقدمه «اللائحة الوطنية» لسداد الديون ؟ اذا كانت العريضة تقول : «فمن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوبا أن نقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلا وخارجا ، مع احترام الشرائع المقدسة والقوانين المؤسسة» ، فان هذا تعبير لبق لقولهم : لا نريد وزراء من أوروبا ، فاقحام «الشرائع المقدسة» فى تسوية ديون مصر أمر لا معنى له خارج هذا المعنى السياسى الخطير . أما الضمان الذى يقدمه النواب والأعيان فهو ليس فى وزارة أوروبية ولكن فى برلمان قوى :

«قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلا ماهو مقتضى اجراؤه فى تسوية ايرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا . وأما انتخاب اعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة انما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

النواب المماثلة له فى أوروبا ، وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الاساسية (أى : يصير وضع مشروع الدستور ومشروع لائحة مجلس النواب الداخلية ل . ع) ، وعند التئام مجلس النواب تعرض عليه ومن بعد مذاكراته فيها واقراره عليها تعرض للاعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بامر الحضرة الخديوية ، والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما فى جميع اجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع اجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة نطلب تعيين مفتشين أوروباويين لايرادات ومصروفات المالية » .

والضمان اذن هو الا يحكم الخديو حكما مباشرا بل أن يحكم بواسطة وزرائه مع مسئولية الوزراء أمام البرلمان ، ومع اعطاء البرلمان كافة السلطات التشريعية فى الشئون الداخلية والمالية ، ومع تعديل قانون الانتخابات على أساس الانتخاب العام المباشر بالتصويت السرى لجميع المواطنين البالغين سن الرشد .

وقدم وفد الأعيان والنواب « اللائحة الوطنية » للخديو اسماعيل فوافق عليها ووزعها مترجمة الى الفرنسية على قناصل الدول موقعا عليها من اسماعيل راغب باشا نائبا عن الذوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا نائبا عن مجلس النواب ، والسيد على البكرى نائبا عن العلماء والتجار ، وراتب باشا نائبا عن الضباط ، واستقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة . وفى ٧ ابريل دعا الخديو اسماعيل قناصل الدول وابلغهم فى حضور شريف باشا وراغب باشا والسيد على البكرى وعبد السلام بك المويلحى ومحمد بك راضى والحاج سيد اللوزى بانه وافق على « اللائحة الوطنية » لانها تعبر عن ارادة جميع طبقات الأمة وبانه كلف شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وفى نفس اليوم ارسل الوزيران الاوربيان الى الخديو اسماعيل احتجاجا على « اللائحة الوطنية » واعتبرا قبولها خرقا للسلطات التى خولها مرسوم ٦ يناير ١٨٧٩ لمجلس الوزراء فى اصدار كافة القوانين المالية بعد تصديقه عليها . وفى ٧ ابريل أيضا نص الخديو اسماعيل فى خطابه لشريف باشا بتأليف الوزارة على « أن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء اهليين مصريين » ، لان الوزارة السابقة (الأوروبية) سببت له « غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء » .. وبهذا سد اسماعيل الطريق حاضرا ومستقبلا على تعيين وزراء من الأجانب فكانت هذه بداية نهايته .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والف شريف باشا الوزارة فى ٧ ابريل ١٨٧٩ من اسماعيل راغب باشا للمالية ، وشاهين باشا للحربية والبحرية ، وزكى باشا للاشغال ، وذو الفقار باشا للحقانية ، ومحمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف ، وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الاقاليم البحرية والقبلية واحتفظ شريف باشا لنفسه بالداخلية والخارجية .

وفى ١٠ ابريل ١٨٧٩ تلا رئيس « مجلس شورى النواب » على الاعضاء قرار مجلس الوزراء الجديد بالغاء قرار فض الدورة البرلمانية الذى اصدرته الوزارة السابقة واعتبار المجلس القائم مستمرا . وفى ١٧ مايو ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع « اللائحة الاساسية » وهى اول دستور عرفته البلاد بالمعنى الكامل ، اى غير الاعلانات والمبادىء الدستورية المتضمنة فى المراسيم الخديوية . اما لائحة الانتخاب فقد قال شريف باشا انها « تحت التبييض » . واحال المجلس مشروع دستور ١٨٧٩ الى اللجنة الدستورية لدراسته ، وقد وئد هذا الدستور لان الخديو اسماعيل عزل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ قبل ان يصدر به مرسوما خديويا . وما ان تولى الخديو توفيق عرش مصر مكان ابيه حتى ابلغ « مجلس شورى النواب » بارجاء النظر فى موضوع الدستور وقانون الانتخاب الى اجل غير مسمى وفض المجلس وحكم البلاد بغير مجلس نيابى اكثر من سنتين كاملتين (٦ يوليو ١٨٧٩ ـ ٢٦ ديسمبر ١٨٨١) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المثلث الرهيب : الملك والجيش والشعب

بعد خلع اسماعيل وتولى توفيق فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وحل برلمان اسماعيل الثالث والاخير ، وارجاء توفيق اصدار دستور ١٨٧٩ الذى كان قد اعده شريف باشا ودرسته « اللجنة الدستورية » فى « مجلس شورى النواب » ، قدم شريف باشا استقالة وزارته ليفسح المجال امام الخديو الجديد ان يختار من يثق فيه رئيسا للحكومة فاعاد الخديو توفيق تكليف شريف باشا فى ٢ يوليو ١٨٧٩ بتأليف الوزارة فالف شريف با ا وزارته الثانية فى ٣ يوليو ١٨٧٩ على النحو التالى :

شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية
اسماعيل ايوب باشا للمالية
على غالب باشا للحربية
محمود سامى البارودى باشا للمعارف والاوقاف
مصطفى فهمى باشا للاشغال
مراد حلمى باشا للحقانية

وبهذا مصر شريف للمرة الثانية منصب وزير المالية ووزير الاشغال . وفى الامر السامى الذى وجهه الخديو توفيق لشريف باشا لتسير عليه وزارته جملة امور هامة تدلنا على المعلن والمبطن فى سياسة الدولة الجديدة ومن أهم هذه الامور :

١ ـ اعلان الخديو توفيق التزامه بالحكم النيابى ومبدأ مسئولية الوزارة امام البرلمان « لعلمى ان الحكومة الخديوية يجب ان تكون شورية ونظارها مسئولين فانى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا اتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ ـ وضع سداد الديون فى المرتبة الاولى من وجوه الانفاق : «فأول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعى المقتضاة لايصال الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة» .

وهكذا بدأ توفيق عهده بضربة بارعة فى المخاتلة : كان لابد لهذا القزم الماكر الذى جاء بعد اسماعيل العظيم تسكين مخاوف المصريين باعلان التزامه بالحكم النيابى الذى التزم به اسماعيل ، وتسكين مخاوف الاجانب باعلان اهتمامه بسداد ديون مصر . وبعد ان صدر الفرمان السلطانى فى ٧ اغسطس ١٨٧٩ بجلوس توفيق على عرش مصر واطمأن توفيق على كرسيه تنكر للوطنيين وللديمقراطين فرفض ما عرضه عليه شريف باشا من اصدار دستور ١٨٧٩ واجراء انتخابات جديدة لمجلس نيابى جديد بحجة او لعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا على ذلك ، فاضطر شريف باشا الى الاستقالة . وفى ١٨ اغسطس ١٨٧٩ شكل الخديو توفيق وزارة جديدة برئاسته فنقض بذلك مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ الذى كان اسماعيل قد اصدره بتشكيل مجلس وزراء يكون مستقلا عن السلطة الخديوية ومسئولا امام البرلمان . وكانت الوزارة على النحو التالى :

الخديو توفيق	رئيسا
منصور باشا يكن	للداخلية
على حيدر باشا	للمالية
ذو الفقار باشا	للحقانية
مصطفى فهمى باشا	للخارجية
محمد مرعشلى باشا	للاشغال
عثمان رفقى باشا	للحربية والبحرية
محمود سامى البارودى باشا	للاوقاف
على ابراهيم باشا	للمعارف .

ولكن يبدو ان الاستياء العام من العودة الى نظام «الحكومة الشخصية» التى يرأس فيها رئيس الدولة مباشرة مجلس الوزراء اكره الخديو توفيق على التراجع وتكليف رياض باشا فى ١٢ سبتمبر ١٨٧٩ قبلما ينقضى الشهر بتشكيل وزارة جديدة يرأسها هو مع حفظ حق الخديو توفيق فى رآستها مجلس الوزراء او بحضور جلساته عند الاقتضاء . والدليل على الاستياء العام ان الخديو توفيق فى خطابه الى رياض باشا لتكليفه بتشكيل الوزارة حاول ان يبرىء نفسه من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تهمة موجهة اليه حيث قال فى بدء خطابه : «عزيزى رياض باشا انى لما اخذت اخيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية ... ولم يخطر ببالى ان يكون ذلك امرا قطعيا ، ولا امرا مخالفا للاصول التى اتخذتها منذ اخذى بزمام الحكومة ، اعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم .. وهذه الاصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بى الا تكون مرعية الاجراء على الدوام .» ومعنى هذا ان الرأى العام اجبر الخديو توفيق الى الالتزام بمبدأ ان الملك يحكم بواسطة وزرائه وبمبدأ المسئولية الوزارية امام البرلمان . والتقيد بمرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ ، الذى اجبرت انجلترا وفرنسا الخديو اسماعيل على اصداره عملا بمبدأ ان «الملك يملك ولا يحكم» حتى تئول السلطة كلها الى نوبار باشا ، كان ايضا مطلبا انجليزيا فرنسيا خشية ان تتجمع السلطة من جديد فى يد خديو خاضع للباب العالى مثل توفيق قبل الاحتلال البريطانى . وفى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ اصدر الخديو توفيق مرسوم الوزارة الجديدة على النحو التالى :

مصطفى رياض باشا	للوزراء ووزيرا للداخلية
عثمان رفقى باشا	وزيرا للجهادية والبحرية
مصطفى فهمى باشا	وزيرا للخارجية
على باشا مبارك	وزيرا للاشغال
حسين فخرى باشا	وزيرا للحقانية
على باشا ابراهيم	وزيرا للمعارف
محمود سامى البارودى باشا	وزيرا للاوقاف .

وفى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ اعاد رياض باشا نظام «المراقبة الثنائية» وفى ١٣ ديسمبر ١٨٧٩ صدر مرسوم بالغاء ضريبة الملح واحتكرته الحكومة وفى ٦ يناير ١٨٨٠ صدر مرسوم بالغاء قانون المقابلة وهو مطلب انجليزى فرنسى . وفى ١٤ يناير ١٨٨٠ تنازلت حكومة رياض باشا عن حصة مصر وهى ١٥٪ من صافى ارباح قناة السويس مقابل ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى لسداد دين مصر لنقابة الماليين بباريس (البنك العقارى الفرنسى) . وكان مطلبا انجليزيا فرنسيا الغاء السخرة فى المشروعات العامة وفى اراضى الخديو والكبراء والغاء ضرب الكرباج فى تحصيل الضرائب . وحل محل السخرة فى المشروعات العامة البدل النقدى يدفعه الراغبون فى تجنب العمل البدنى ، فصدر مرسوم بالغاء السخرة كما صدر مرسوم فى ٢٥ فبراير ١٨٨٠ بتنظيم تحصيل ضرائب الاطيان بحيث يقع مع المحاصيل . وفى ١٧ يناير ١٨٨٠ صدر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مرسوم بالغاء نحو ٣٠ ضريبة صغيرة . وفى ١٨ يناير ١٨٨٠ صدر مرسوم بزيادة الضريبة على الملكيات الزراعية الكبيرة (الاطيان العشورية) وبعد اجراء كل هذه الاصلاحات المالية والتنازلات التى كان الانجليز والفرنسيون يرون انها مقدمة لازمة للتفاهم مع مصر نهائيا لتسوية الدين العام ، صدر مرسوم ٣١ مارس ١٨٨٠ بانشاء «لجنة التصفية» لتقرير طريقة تسوية دين مصر العام من سبعة اعضاء عضوان انجليزيان وعضوان فرنسيان وعضو المانى وعضو نمسوى وعضو ايطالى .

وفى ١٦ يونيو ١٨٨٠ صدر مرسوم بتمليك الحكومة للقصور الملكية .

وبدأ الاستعمار الاوربى بعد فرض الوصاية على المالية المصرية بفرض الوصاية على العقلية المصرية ، فانشئت فى ٢٧ مايو ١٨٨٠ لجنة لاصلاح نظام التعليم ومناهجه برئاسة على باشا ابراهيم وزير المعارف وعضوية عضوين مصريين هما عبد الله باشا فكرى وسالم باشا سالم واربعة اعضاء من الاجانب هم الجنرال لارمى باشا Larmée ودور بك Dorr مفتش التعليم وروجرز بك Rogers وفيدال بك Vidal ناظر مدرسه الادارة (عميد كلية الحقوق) . واوصت اللجنة بانشاء مدرسة المعلمين العليا لتخريج المدرسين والعناية بالتعليم الابتدائى . وقد افتتحت مدرسة المعلمين العليا فى ١٠ يناير ١٨٨١ ، وكان اول ناظر لها موجل بك

وهذه هى المدرسة التى سيطر عليها الانجليز بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ، وخربوا بها التعليم المصرى اجيالا متعاقبة فقد كانت مدرسة المعلمين العليا هى المصنع الذى كانت تصاغ فيه عقول المعلمين المصريين (واكثرهم من ابناء الفقراء الذين كانوا يتعلمون ويقيمون فيها بالمجان مع مرتب شهرين) ، بما يتمشى مع اغراض الاستعمار ، وكانت مدرسة المعلمين العليا هى اداة الاستعمار فى تحديد حجم التعليم المصرى بحجم وظائف الحكومة بحجة ضآلة عدد المعلمين ، بحيث لا يغمر البلاد فائض من المتعلمين يكونون خميرة للقلق الاجتماعى والقلق الوطنى . وقد كانت مدرسة المعلمين العليا هى اللغم الحقيقى لنسف الجسور بين مصر واوروبا بحجة قومية التعليم العالى بعد ان ثبت ان سفر المصريين لاوروبا لاتمام تعليمهم فيها ايام محمد على واسماعيل قد جر كل هذا البلاء الوطنى والديمقراطى . واخيرا فقد كانت مدرسة المعلمين العليا حيث يصب المثقفون فى قوالب مدموغة هى اكبر سلاح استخدمه الاستعمار الاجنبى والرجعية المصرية لمقاومة نشأة الجامعات المصرية حيث حرية الفكر رحاب بلا حدود . (مؤخرا بعد ان فشلت المقاومة لجأ الاستعمار الاجنبى والرجعية المصرية الى نسف

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الجامعات المصرية من الداخل بتحويلها الى كليات للمعلمين وكليات للتربية) .

وفى اول يناير ١٨٨١ انشئت اول مدرسة من مدارس الاشراف سميت « المدرسة العلية » لتعليم اولاد الامراء والذوات ، لنفس الغرض .

ولاحكام القبضة على التعليم المصرى صدر فى ٢٨ مارس ١٨٨١ مرسوم بانشاء هيئة دائمة للتعليم باسم « المجلس الاعلى للمعارف » وفيه من الاعضاء ١١ من المصريين و١٣ من الاجانب وهم :

على مبارك باشا	**حسين فخرى باشا**
عبد الله فكرى باشا	**سالم سالم باشا**
اسماعيل الفلكى بك	**صادق بك شنن**
عثمان غالب بك	**الشيخ حسين المرصفى**
الشيخ محمد عبده	**الشيخ زين المرصفى**
الشيخ حسونه النواوى	
المسيو مونيه	من صندوق الدين
المسيو ديرول	من المراقبة الثنائية
روجرز بك	ناظر الاملاك الاميرية
الجنرال ستون باشا	من الجيش
الجنرال لارمى	من الجيش
جاياردو بك	ناظر مدرسة الطب
المسيو ماسبيرو	ناظر المتحف المصرى
المسيو موجيل	ناظر مدرسة المعلمين العليا
فيدال بك	ناظر مدرسة الادارة
المسيو جيجون	ناظر مدرسة الصنائع
سبيتا بك	مدير دار الكتب
المسيو مونتان	ناظر المدرسة العلية
المسيو برنار	الاستاذ بمدرسة الالسن .

وكانت هذه اكبر عملية تطويق للتعليم المصرى رغم انها ضمت نخبة من قادة الفكر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والعلم فى مصر . ليس فقط لرجحان عدد الاجانب فيها على عدد المصريين ولكن لوجود ثلاثة من الماليين الاجانب ممثلى الدائنين الاجانب ليست لهم اية صفة تعليمية واثنين من العسكريين الاجانب فى بلد لا جيش له بعد ان حدد الفرمان السلطانى عدد الجيش المصرى بما قدره ١٨٫٠٠٠ جندى وهبط العدد الفعلى للجيش المصرى الى ١٢٫٠٠٠ جندى بتسريح القوات المسلحة فى اواخر عهد اسماعيل واوائل عهد توفيق . وقد ظلت السيطرة على التعليم المصرى موضعا للصراع الضارى بين الاستعمار الفرنسى والاستعمار الانجليزى حتى بعد الاحتلال البريطانى لمصر بزمن طويل بما كان له اثر عميق فى التعليم المصرى خلال المائة سنة التالية :

وهكذا بعد ان استقال شريف باشا فى ١٧ اغسطس ١٨٧٩ رفض الخديو توفيق اصدار دستور ١٨٧٩ ودعوة الامة لانتخاب برلمان جديد وبعد ان تراجع الخديو توفيق عن مزاولة السلطة عن طريق الحكومة الشخصية المباشرة باقامة دكتاتورية رياض باشا فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبعد ان يئس الوطنيون والديمقراطيون من عودة البلاد إلى الحكم النيابى تجمعت الحركة الديمقراطية وحركة المقاومة الوطنية فى شكل تجمع دستورى سرى سمى « الحزب الوطنى » او « الحزب الوطنى الحر » الذى يجمل بنا ان نسميه « الحزب الوطنى الديمقراطى » تمييزا له من « الحزب الوطنى » الذى اسسه مصطفى كامل بعد ذلك بنحو عشرين عاما ويجمل بنا ان نسميه « الحزب الوطنى الملكى » لانحيازه التام للخديو عباس الثانى (عباس حلمى) وسلطاته الاستبدادية ولمعارضته التامة لكافة الدعوات الدستورية التى كان يمثلها الحزب الوطنى الديمقراطى . وهكذا تأسس اول حزب سياسى عرفته مصر كتنظيم سرى بقيادة اربعة من كبار الاعيان الذين كانوا زعماء الحركة الدستورية فى مصر : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفى باشا وسلطان باشا . وبلغ الارهاب التوفيق والرياضى مداه بالقبض على جمال الدين الافغانى فى ٢٤ اغسطس ١٨٧٩ اى بعد تولى الخديو توفيق بشهرين واثناء رياسته شخصيا للوزارة قبل اقامة دكتاتورية رياض باشا ، واتهمته الحكومة بأنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » وبنفى الافغانى فورا من البلاد بالقوة الجبرية على ظهر سفينة حملته الى بومباى تم بتعطيل الصحف الديمقراطية وهى جريدة « مرآة الشرق » و « مصر » و « التجارة » و « مصر الفتاة » و « الاسكندرية » و « الفنار » و « المحروسة » و « الريفورم » La Reforme الفرنسية و « الفار دالكساندرى » Phare d'Alexandrie الفرنسية وبنفى اديب اسحق صاحب جريدتى مصر والتجارة بعد ان كان اسماعيل قد نفى فى اواخر ايامه يعقوب صنوع صاحب جريدة « ابو نضارة » وبمنع جرائد ابو نضارة و ابو صفاره

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وابو زمارة و القاهرة والشرق والنحلة من دخول مصر ، وكان يعقوب صنوع واديب اسحق وغيرهم يصدرون هذه الجرائد من منفاهم فى باريس وغيرها . وكانت هذه الصحف تتوالد بسرعة غريبة مريبة منذ ١٨٧٧ فى اواخر عهد اسماعيل داعية فى جرأة غريبة مريبة الى ثلاثة أمور :

١ ـ الدستور والحياة النيابية .

٢ ـ الحد من التدخل الاجنبى .

٣ ـ عزل اسماعيل المستبد السفيه ثم عزل توفيق المستبد العميل وتولى الامير حليم عرش مصر . وكان المطلبان الاولان على الاقل مطلبين مصريان لا لبس فيهما .

وكان هدف الحزب الوطنى «الديمقراطى» الاطاحة بوزارة رياض باشا .

وفى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ اصدر الحزب الوطنى الحر سرا اول بيان سياسى له وطبع منه ٢٠٫٠٠٠ نسخة وعجز رياض باشا عن تعقب مصدرى البيان . وفى مذكرات عرابى ان الحزب الوطنى «الحر» عرف ايضا باسم «جمعية حلوان» لان مقره كان ضاحية حلوان وان مؤسسيه كانوا طائفة من عظماء البلاد وكبرائها وعلمائها ونابيها . وانهم كانوا يطالبون بمطالب محددة منها :

١ ـ رد الاملاك الخديوية الى الحكومة المصرية .

٢ ـ عدم تخصيص ايرادات السكك الحديدية لسداد الدين الممتاز او التنازل عن فوائده .

٣ ـ توحيد الديون الممتازة والسائرة وغيرها فى دين واحد بفائدة قدرها ٤٪

٤ ـ انشاء مراقبة وطنية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب بدلا من (المراقبة الثنائية) .

وكان من زعماء الحزب الوطنى الحر شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق الذى غادر البلاد الى ايطاليا فى ١٤ يونيو ١٨٨٠ بجواز سفر ايطالى فرارا من اضطهاد الخديو توفيق فامر الخديو بتجريده من الرتبة واللقب ومحو اسمه من دفاتر الجيش تأسيسا على انه دخل فى حماية دولة اجنبية دون ان يؤذن له فى ذلك . وكان قادة الحزب يجتمعون سرا فى منزل سلطان باشا وكان فى مقدمتهم احمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى زعماء الثورة العرابية . ثم بدر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

على ان الحزب انشأ جسورا مع العسكريين ، كما انضم اليه سليمان باشا اباظة مدير (محافظ) الشرقية وحسن باشا الشريعى مدير المنيا وقد ساعد المديرون فى تغلغل دعوة الحزب فى الاقاليم .

ولم يكن الحزب الوطنى «الحر» هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر فى اول عهد توفيق فقد نشأ فى الاسكندرية فى الوقت نفسه تنظيم اخر اسمه حزب «مصر الفتاة» اصدر جريدة «مصر الفتاة» التى عطلتها وزارة رياض باشا بسبب دعوتها لمبادىء الحرية ودعوتها ضد التدخل الاجنبى . وقد رفعت هذه الجمعية او هذا الحزب عريضة للخديو توفيق مطالبة بالحرية .

وقد اثبتت الاحداث ان تنظيم الحزب الوطنى الحر كان غير متجانس منذ البداية فقد وجد مؤسسوه وزعماؤه الاقطاب انفسهم بعد دخول الثورة العرابية فى احرج مراحلها (مايو ١٨٨٢) فى تناقض اساسى مع اعوانهم العسكريين ومع اكثر قواعدهم الشعبية بسبب وضعهم الطبقى من جهة وبسبب تكوينهم الثقافى والسياسى من جهة اخرى وانتهى امرهم بان الفوا انفسهم فى اللحظة الحاسمة فى معسكر الخيانة : مع الخديو توفيق باشا وجيش الاحتلال البريطانى . بالذات سلطان باشا وشريف باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا . ظل الجميع يتكلمون لغة واحدة عامين كاملين من ٢ ابريل ١٨٧٩ (تاريخ الاجتماع التاريخى الذى عقده اعيان البلاد ونوابها وعلماؤها ورؤساؤها الروحيون بدار اسماعيل باشا راغب اول رئيس للبرلمان المصرى بعد ان حل الامير توفيق ولى العهد ورئيس الوزراء مجلس شورى النواب فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ وطالبوا فى «اللائحة الوطنية» التى قدموها للخديو اسماعيل قبيل خلعه برفض اشهار افلاس مصر وباقامة حياة دستورية وبرلمانية مصرية بالمعنى الكامل للحكم النيابى) ، حتى الانذار الانجليزى الفرنسى (فى ظل مظاهرة الاسطولين البريطانى والفرنسى فى الاسكندرية) المتضمن فى مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى طالبت بنفى عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وباستقالة وزارة البارودى . كان الجميع يتكلمون لغة واحدة قوامها المطالبة بالديمقراطية السياسية والحد من التدخل الاجنبى فى مصر باسم الديون . كانوا اشبه شىء بجبهة عريضة فى طرف منها الذوات وكبار الملاك من مصريين واتراك متمصرين ونموذجهم شريف باشا وسلطان باشا (١٣٠٠٠ فدان) وفى وسطها اوساط الملاك المصريين من العمد والعسكريين ونموذجهم عرابى باشا (كان ابوه يملك نحو ٥٠٠ فدان) وفى طرفها الاخر بسطاء المصريين الذين يجاهدون بالمجان فى سبيل الحرية والاستقلال ، وهى نفس الجبهة الوطنية الدستورية التى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تكونت مع اختلاف الظروف فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وفجرت ثورة ١٩١٩ فقد كانت تضم كبار الملاك المصريين والمتمصرين ونموذجهم محمد محمود وعدلى يكن ، واوساط الملاك الزراعيين ونموذجهم سعد زغلول ، وبسطاء المصريين من اصحاب الجلاليب الزرقاء الذين كانوا يجاهدون بالمجان فى سبيل الحرية والاستقلال .

الديمقراطية السياسية والحد من التدخل الاجنبى : هذان المطلبان رغم بساطتهما وضوحهما كانا يعنيان اشياء مختلفة بالنسبة لكل جناح من هذه الاجنحة الثلاثة .

فبالنسبة لطبقة الذوات وكبار الاعيان كانت الديمقراطية السياسية تعنى كف يد الخديو عن الحكم المباشر والحكومة الشخصية التى لا قانون فيها الا ارادة رئيس الدولة او نزواته ، ولذا فقد اقترنت ثورة الاعيان بفكرة سيادة القانون المتمثلة فى الدستور ابى القوانين ، وفى انشاء هيئة نيابية منتخبة لها سلطة تشريعية كاملة ومؤلفة من عقلاء الامة واصحاب المصالح الحقيقية فيها . وقد كانت هذه الطبقة الارستقراطية رغم جاهها العريض تئن من استبداد اسماعيل وتصرفاته المالية السيئة التى عادت عليها بالتضحيات الجسيمة ، كما كانت تئن من استبداد توفيق وخضوعه التام للاستعمار الانجليزى الفرنسى ذلك الخضوع الذى تمثل فى قبوله كافة مطالب انجلترا وفرنسا بشأن تسوية دين مصر العام . لهذه الطبقة تجسم التدخل الاجنبى فى قانونين :

١ ـ الغاء (المقابلة) الذى تهدد اعيان البلاد بضياع ما اقرضوه للحكومة ايام اسماعيل (نحو ١٣ مليون جنيه) بدفع ضرائب الاطيان مقدما ، او على الاقل اضاعة امتياز اعفائهم من نصف الضريبة مقابل الدفع المقدم .

٢ ـ زيادة الضرائب على الأطيان العشورية اى على الاقطاعيات الكبيرة .

وبالنسبة لطبقة اوساط الملاك من المصريين كانت الديمقراطية السياسية لاتعنى فقط التخلص من استبداد الخديو وحده ولكن التخلص ايضا من استبداد الارستقراطية التركية الشركسية الحاكمة ومن هنا فقد اقترن كفاحها الديمقراطى بدعوة مصر للمصريين وبالكفاح ضد التسلط التركى الشركسى الذى استفحل بتولى الخديو توفيق نظرا لخضوعه المزرى للباب العالى على عكس ابيه اسماعيل . وكانت هذه الطبقة تشارك الطبقة الارستقراطية شكواها من فداحة الضرائب والتعسف فى تحصيلها وترى خيرات ارضها تستعصر لسداد ديون مصر الاوروبية التى جرها على مصر اسماعيل وطبقته الحاكمة . ولم تكن لطبقة العمد واوساط الملاك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قيادة مدنية من المهنيين او المثقفين تعبر عنها كما كان الامر فى ثورة ١٩١٩ فلم تجد معبرا عنها الا طبقة العسكريين المصريين الذين كان اكثرهم من اوساط الملاك ومن ابناء هذه الطبقة .

اما بالنسبة للطبقات الشعبية ، فلم تكن قد تكونت بعد لها ارادة مستقلة ولكنها كانت تجد فى طبقة العمد واوساط الملاك معبرا عنها لانها اقرب الطبقات اليها .

كل هذا جعل كبار الملاك واوساط الملك يجدون الحل فى نقل السلطة من يد الخديو الى يد «الامة» ايا كان مفهوم هذه الكلمة وفى التجمع للاعتراض على الوصاية الاوروبية على مالية البلاد .

ظل رياض باشا فى الحكم نحو عامين ، من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ الى ١٠ سبتمبر ١٨٨١ . وفى خلال هذين العامين من دكتاتورية رياض واستقرار التدخل الاجنبى فى شئون مصر ، حدثت كل مقومات الثورة العرابية . فبدأ الخديو يرفض اعلان الدستور واعادة النظام النيابى . وقد اتفقت فى هذا مصلحة الخديو توفيق فى الحكم المطلق وخوف انجلترا وفرنسا من تجمع الاعيان تجمعا شرعيا مرة اخرى حتى لا تتجدد حملاتهم لاعادة قانون المقابلة ولالغاء الضرائب الجديدة على الاطيان العشورية . واقترن هذا بتعطيل الصحف وتشتيت الكتاب من دعاة الحكم الديمقراطى والمناهضين للتدخل الاجنبى . وقد وجد الخديوى توفيق واوصياؤه الانجليز والفرنسيون ، ولاسيما الانجليز ، لان فرنسا لم تكن سعيده تماما بسيطرة الانجليز على الخديو توفيق وعلى رياض باشا ، ان تأمين هذا الوضع يقتضى ثلاثة اجراءات :

١ ـ الحكم الدكتاتورى بالاستغناء عن الهيئة النيابية .

٢ ـ بناء كادر حكومى من الموظفين المرتزقة من غير المصريين (الشوام والارمن واليهود والجريح والمالطيين والاوربيين بصفة عامة ، يستعينون به على ادارة البلاد من مناصب المسئولية بدلا من الموظفين الوطنيين المشاغبين .

٣ ـ تسليم كافة المناصب القيادية فى الجيش لعناصر غير مصرية من الشركس والاتراك . وهكذا ضربت اقوى طبقات الامة المصرية بسياسة واحدة ، فاتحدت مصالح هذه الطبقات والتقت ارادتها على اسقاط رياض باشا ثم على اسقاط توفيق من عرش مصر .

وتوالت الاحداث : إستصدر عثمان باشا رفقى وزير الحربية الشركسى فى وزارة رياض مرسوم ٣١ يوليو ١٨٨٠ الذى كان حتما سيؤدى الى شركسة كل قيادات الجيش المصرى وتتريكها لانه قضى بتسريح كل من يخدم الخدمة العسكرية بعد اربع سنوات ، وبذا اقفل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

باب ترقى الضباط من تحت السلاح امام ابناء العمد والفلاحين وعامة المصريين الذين كانوا لا يقبلون فى المدارس العسكرية الا على سبيل الاستثناء وجعله مقصورا على أبناء الترك والشركس الذين كانت المدارس العسكرية وقفا عليهم . واقترن هذا بمحاولة لتثبيت كبار الضباط المصريين بنقل القائمقام احمد بك عبد الغفار قومندان سلاح الفرسان وتعيين قائد شركسى مكانه ونقل الاميرالاى عبد العال بك حلمى قومندان الاى طره الى وظيفة ادارية بديوان عام وزارة الحربية واحلال ضابط شركسى محله ، مع التوسع فى ترقية الضباط الشراكسة بصفة عامة وتخطى المصريين فى الترقية . وأحس القادة العسكريون المصريون يقودهم عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى بالخطر الداهم الذى يتهددهم ، وقدموا عريضة بمطالبهم فقبض على زعمائهم الثلاثة . وفى اول فبراير ١٨٨١ كانت واقعة قصر النيل التى حرر فيها البكباشى محمد عبيد عرابى وزملاءه من ثكنات قصر النيل ، وكانت اول التحام مسلح بين قوات العرابيين وقوات الخديو وانتهت بانتصار العرابيين واقالة عثمان رفقى وتعيين البارودى مكانه وزيرا للحربية . وفى مذكرات عرابى ان عريضة الزعماء العسكريين طالبت باربعة مطالب :

١ ـ عزل عثمان رفقى الشركسى وتعيين مصرى مكانه وزيرا للحربية .

٢ ـ تشكيل مجلس نيابى .

٣ ـ زيادة عدد الجيش الى ١٨٫٠٠ جندى .

٤ ـ تعديل القوانين العسكرية بما يكفل المساواة بين رجال الجيش .

وقد عزل عثمان رفقى فعلا بعد واقعة قصر النيل وحل محله البارودى والفت لجنة لتعديل القوانين العسكرية ولكن المجلس النيابى لم يعد كما ان الجيش لم يزد من ١٢٫٠٠٠ الى ١٨٫٠٠٠ .

فالزعماء العسكريون عبروا عن دورهم فى الجبهة الوطنية التى دخلوها مع الزعماء المدنيين بتبنى الدعوة للحكم النيابى بالمعنى الكامل التى كان يتبناها الزعماء المدنيون .

وبعد ان انهزم الخديو توفيق ورجاله فى الجولة الاولى ، تجدد سعيه لتحطيم الحركة العرابية رغم تولى البارودى وزارة الحربية ، فتوالت مؤامرات السراى من حول الزعماء العرابيين فتارة يحرض رجال القصر بعض الضباط لاستنكار فتنة قصر النيل وتارة يصدر الامر الى الجنود بسفر الاى طره المشاغب الى السودان أو للعمل فى حفر الرياح التوفيق . وكان

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عرابى ورجاله يردون على دسائس الخديو ورجاله بعدم تنفيذ الاوامر وبتصفية الجيش من العناصر المعادية لهم ، وقد ساعد على ذلك وجود البارودى وزيرا للحربية . فلما اصطدم البارودى بالخديو اثر حادث مظاهرة الجندى القتيل فى الاسكندرية واضطر الى الاستقالة فى صيف ١٨٨١ وخلفه داود باشا يكن ، ازداد الموقف تدهورا . فقد اصدر داود باشا يكن امرا بمنع عقد اية اجتماعات بين العسكريين سواء فى ثكناتهم او فى بيوتهم او فى أى مكان آخر ، واطلقت عليهم جواسيس محافظة القاهرة ودبرت المؤمرات لقتلهم . وقد ذكر عرابى فى مذكراته انه قصد مع زملائه الى اسماعيل راغب ليسترشدوا برأيه فأخذ يستفسر منهم عن مدى استعدادهم العسكرى للاستيلاء على السلطة واوعز اليهم ان ينفذوا الى الخديو بلوكامن العساكر لاغتياله ووعدهم بقيادتهم بعد تنفيذ هذا المخطط . قال عرابى فى مذكراته : «فعلمنا مبلغ حكمته واستعذنا بالله من شر رأيه لاننا لم نود الا الاصلاح بالتى هى أحسن ولان ذلك العمل الفظيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم» وسواء أكان عرابى صادقا او غير صادق فى استعاذته اوكانت استعاذته او تخوفاته هى الموقف السليم فى مواجهة الوضع ، فهذا يدل على أن من الزعماء المدنيين من بلغ تناقضهم مع الخديو توفيق والتدخل الاوربى مبلغا جعلهم يرغبون فى التخلص من الخديو باية طريقة بالخلع او بالاغتيال حتى فى هذا التاريخ الباكر قبل ان يجاهر العرابيون بضرورة خلع الخديو توفيق عند احتمائه صراحة فى اساطيل الدول الاجنبية فى مايو ١٨٨٢ . ولما كان اسماعيل باشا راغب من مؤسسى الحزب الوطنى الحر ومن اكبر زعمائه فيمكن ان نستخلص من موقفه انه كان يمثل موقف جناح كبير على الاقل من الاعيان داخل الحزب الوطنى الحر فى صيف ١٨٨١ قبل استفحال الثورة العرابية العسكرية ووصولها مع الخديو الى نقطة اللاعودة . ومن موقف اسماعيل باشا راغب يمكننا ان نستخلص ايضا بوادر ذلك الصراع الذى تكشف فيما بعد بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين . فقد كان الزعماء المدنيون يرون فى العسكريين القوة المنظمة الوحيدة التى يمكن ان تطيح بالخديو توفيق وتمكنهم من اقامة نظام نيابى فى البلاد ، ويرون ان يقوم الجيش بالاستيلاء على السلطة على ان يسلمها بعد ذلك للزعماء المدنيين . ولذا لم يترددوا فى اقامة جسور بين الحزب الوطنى الحر والحزب العسكرى اكثر من عامين قبل الدخول فى المعارك الحاسمة مع الخديو والانجليز . وفى هذا الموقف درجة كبيرة من السذاجة السياسية ، او المغالاة فى الثقة بالنفس من جانب الزعماء المدنيين اذ ليس فى سوابق التاريخ سابقة واحدة تدل على امكان قيام قادة عسكريين يلتقطون الكستناء من النار ويقشرونها ثم يسلمونها للزعماء المدنيين لقمة سائغة . او فلنقل : هكذا كان الموقف مليئا بالنقائض المأسورية : امة ثائرة على استبداد ملك عميل تسنده شرعية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الحكم المستمدة من الخليفة السلطان فى تركيا وتسنده القوة السافرة من الدول العظمى ، وهذه الامة لا تملك من اسلحة الكفاح الثورى المنظم الا جيشا ثائراً زعماؤه ليسوا فى مستوى الاحداث وحزبا ثوريا زعماؤه ايضا ليسوا فى مستوى الاحداث .

وجاءت الجولة الثانية : امر الخديو توفيق بتشتيت قوى الجيش الموالية للعرابيين والمتركزة فى القاهرة والمحاصرة لسلطته : فاصدر داود باشا يكن وزير الحربية الأمر بنقل الاى القلعة (الثالث) الى الاسكندرية واحلال الاى الاسكندرية (الخامس) محله . فرفض الزعماء العرابيون تنفيذ هذا الامر كما سبق ان رفضوا امر نقل الاى طره الى السودان . واتفقوا على محاصرة الخديو بمظاهرة عابدين العسكرية الشهيرة فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ وارغامه على الاستجابة للمطالب الوطنية والديمقراطية وهى عزل رياض باشا وتشكيل مجلس نواب وزيادة عدد الجيش من ١٢٫٠٠٠ الى ١٨٫٠٠٠ . وحاول الخديو توفيق المناورة والمقاومة بمساعدة قنصل انجلترا فى مصر ، ولكن العرابيين انتصروا عليه ايضا فى الجولة الثانية . وحتى هذه المرحلة لم يكن هناك اى تناقض بين مطالب الزعماء العسكريين ومطالب الزعماء المدنيين .

وتراضى الخديو توفيق والعرابيون على شريف باشا رئيسا للوزارة خلفا لرياض باشا بعد ان رفض العرابيون اسماء اخرى اقترحها الخديو . وقد بدأت منذ ذلك التاريخ تتكشف التناقضات بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين رغم انه امكن كبتها لشهور قادمة عرف شريف باشا ان الجيش المصرى دخل طرفا فى السياسة المصرية وعرف انه لو قبل الوزارة فى هذه الظروف فانه سيكون اداة فى يد العرابيين ولهذا تردد فى قبول الوزارة . ولم يكن لهذا من معنى الا انه استبدل بطغيان الخديو توفيق طغيان عرابى والعسكرية المصرية اى انه استبدل سيدا بسيد . وتردد شريف باشا اياما ، ولكنه قبل اخيرا ان يتولى الوزارة بعد ان عاهده عرابى اخيرا ورجاله كتابة على الخضوع لاوامره وعلى ابتعاد الجيش عن السياسة ، وبعد ان اكد له الزعماء المدنيون كتابة اطمئنانهم الى ابتعاد العسكريين عن السياسة ، فألف وزارة شريف الثالثة ، «وزارة الامة» ، فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، ومع ذلك فقد قبل شريف باشا تحت ضغط الجيش اسناد وزارة الحربية لمحمود سامى البارودى باشا ووزارة الخارجية لمصطفى فهمى باشا لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية كما قال عرابى رغم اعتراضه عليهما لانهما خذلاه فى مواقف سابقة . وقد كان هذا التدخل من البداية مؤشرا واضحا لما سيتلو ذلك من تطورات . وقد قوى مركز شريف باشا فى الايام الاولى فان وفدا من اعيان البلاد ووجوهها على رأسهم : محمد سلطان باشا ، وسليمان اباظة باشا وحسن الشريعى باشا واحمد بك المنشاوى وامين بك

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الشيمى وعبد السلام بك المويلحى وابراهيم افندى الوكيل والشيخ احمد محمود والشيخ على الليثى والشيخ الصباحى الخ .... قدموا اليه فى ١٨ سبتمبر ١٨٨١ عريضتين وقع على كل منهما ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبراء المصريين العريضة الاولى يضمنون فيها وفاء الجيش بتعهداته بعدم التدخل فى السياسة ، والعريضة الثانية يطالبون فيها بانشاء مجلس النواب . وقد قوت هذه المظاهرة المدنية مركز شريف باشا لانها كانت تعنى ان تفويضه للحكم آت من الامة وليس من الجيش . لقد كانت هذه الظاهرة اول مواجهة سياسية بين الشعب والجيش . ورغم وحدة الصف البادية فى العريضتين فقد كان واضحا ان الحزب الوطنى الحر قد دخل فى بداية صراعه مع الحزب العسكرى . والالتفات الى اسماء الاعيان الموقعين على هاتين العريضتين على جانب كبير من الاهمية لاننا سنواجه بعض هذه الاسماء مرة اخرى بعد ان وقعت الواقعة فنرى بعضها مثل محمد سلطان باشا وعبد السلام بك المويلحى فى معسكر الخديو والاحتلال البريطانى بينما نرى بعضهم الاخر مثل احمد المنشاوى وابراهيم الوكيل واحمد محمود فى معسكر عرابى والوطنيين وقد صدرت ضد بعضهم احكام مشدده لاشتراكهم الايجابى فى الثورة العرابية كما اعتقل بعضهم الاخر ثم افرج عنه لمشاركته الثانوية فى ثورة عرابى .

وحتى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ حين اصدر الحزب الوطنى الحر برنامجه الخطير الذى نشر ويلفريد بلنت ترجمته فى جريدة « التايمز » بتاريخ اول يناير ١٨٨٢ نجد ان التماسك بين الحزب الوطنى الحر والحزب العسكرى كان كاملا بل ونجد ان الزعماء المدنيين كانوا يرون فى العسكرية المصرية السياج الحقيقى للحياة الديمقراطية رغم ما فى هذا الموقف من تناقض ظاهر ، ذلك لان قضية الديمقراطية المصرية وقضية الوطنية المصرية كانتا حتى ذلك الوقت وجهان لعملة واحدة . وفيما يلى نص برنامج الحزب الوطنى كما ورد فى الرافعى (« الثورة العرابية » ص ١٦٢ ـ ١٦٦) :

١ ـ يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى ، واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام للمسلمين ، ولا يرى تبديل هذه الصلات والروابط مادامت الدولة العلية فى الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، اذا طرأت عليه حرب اجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية وله ثقة بدول اوروبا لاسيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر الداخلى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ ـ يخضع الحزب للجناب الخديو الحالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد قرنت رجاله هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التى اورثت مصر الذل ، وبالالحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى واطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بامانة فى تحقيق هذه الاغراض ويعدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا ، كما انهم يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة او نكث المواعيد التى وعد بانجازها .

٣ ـ رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعترفون باستمرار المراقبة الاوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الاجنبية حرصا على شرف الامة وان كانت تلك الاموال لم تقترض لمصلحة مصر ، بل انفقت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم ان ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما . ثم انهم يرون ان النظام الحالى لم يكن الا وقتيا ، والا فانهم يؤملون ان يستخلصوا ماليتهم من ايدى ارباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لاذاعته فانهم يعلمون ان كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لايقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على احسن اسلوب براتب لا يوازى خمس راتب الاجنبى . وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الادارة مادام هذا الاسراف الخارج عن الحد .

وهم يتعجبون من اعفاء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة او جفوه بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا الامر ، فانهما اخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام اهل الامانة والاستقامة فيها لانهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد ان نزعتا ادارتها من اهلها وتكفلتا بنجاحها .

٤ ـ رجال الحزب الوطنى يبتعدون عن الاخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل فى البلاد ، اما لمصلحة شخصية او خدمة للاجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون ان الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بلاد الف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية . فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد عرفوا الان معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الاخيرة فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، وهم يرجون ان يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين افراد الامة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب ان اعضاء مجلس النواب ربما اكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الآستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة ، بجعلها آلة تسدد نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم ابناء البلاد من الوقوف على الحقائق ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الاخذه فى النمو وليس فى عزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه بل متى تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة . فان امراء الجهادية عازمون على عدم التدخل فى السياسة متى فتح المجلس . فهم الان بصفة حراس على الامة التى لا صلاح لها الا بهم ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٫٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥ ـ الحزب الوطنى حزب سياسى لا دين له فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبيته مسلمون لان تسعة اعشار المصريين من المسلمين . وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث ارض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لانه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم ان الجميع اخوان وان حقوقهم السياسية فى الشرائع متساوية . وهذا مسلم به عند اخص مشايخ الازهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء . والمصريون لا يكرهون الاوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانب او نصارى واذا عاشروهم على انهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦ ـ آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وادبيا ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للامة وللمصريين اعتقاد فى دول اوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ان تمتعهم بهذه البركة . وهم يعلمون انه لم تنل امة من الامم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم آملون فى تقديم واثقون فى انفسهم بجانب الله تعالى ، اذا تخلى عنهم من يساعدهم » . (١٨)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ديسمبر ١٨٨١) .

هذا البرنامج العظيم الذى اصدره الحزب الوطنى الحر فى ظل وزارة شريف الثالثة يدل على ان القيادات المصرية التى وضعته قيادات متمدنة وواعية بجوهر مشاكل مصر الخارجية والداخلية ومدركة لجوهر حلول هذه المشاكل :

(أ) التبعية الروحية للخليفة العثمانى ، ولكن « الروابط الودية » بلا تبعية للباب العالى ، مع المحافظة على استقلال مصر ومقاومة من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (الخديو توفيق باتراكه وشراكسته ومراسلاته السرية مع الباب العالى لاعادة مصر الى حظيرة الامبراطورية العثمانية بتحطيم « القومية المصرية ») ، ولو ادى ذلك الى الاستعانة بالدول الاوروبية لضمان استقلال مصر الداخلى .

ولا سيما انجلترا تعنى : لان موقف فرنسا مضمون ومعلن سلفا فى ضرورة استبعاد اية سلطة للباب العالى على مصر ، فالعبارة تنطوى على الاحراج الدبلوماسى .

(ب) الولاء للخديو الحالى (أى : توفيق ، فلسنا من حزب إسماعيل ولا من حزب الامير حليم ولا من دعاة تمصير العرش المصرى ، فنحن من دعاة الشرعية ، ولكن بشرط اقامة الحكم النيابى فى البلاد وانتقال السلطة الى يد الامة تنفيذا لما تعهد به الخديو توفيق لشريف باشا ليخرج من محنته مع عرابى ولابأس من تذكرة الخديو توفيق ضمنا بما حدث له فى عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، ولا بأس من تذكرته بان هناك من أسرة محمد على من يرنو الى عرش مصر دون ان يكون فاقد الشرعية او الاهلية) . الولاء للخديو توفيق مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون فان خرج عنهما حل خلعه ونقل الولاء الى سواه ممن يرعى العدل ويدين بسيادة القانون ويفى بعهوده للامة .

(جـ) الصداقة مع فرنسا وانجلترا والاعتراف بالديون رغم فحشها وبالمراقبة الثنائية ولكن بشرط ان تكون وضعا مؤقتا وبشرط تطهير جهاز الحكم من المرتزقة الاجانب وهم ادوات الدول العظمى فى السيطرة على حكومة مصر وتمصير الادارة المصرية والمساواة بين المصريين والاجانب فى دفع الضرائب .

(د) تحقيق الغايات السياسية بالوسائل السلمية عن طريق الحكم النيابى وبممارسة الحريات العامة وفى مقدمتها حرية الرأى والصحافة وبنشر التعليم ، وليس بالفتن والقلاقل التى يثيرها الاخلاط من عملاء تركيا او عملاء الاستعمار الاوربى ، هؤلاء « الاخلاط »

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ليسوا الاجانب الاوروبيين فهؤلاء متميزون ولا يخالطون المصريين ، وانما هم طابور خامس غفير العدد من الشوام والارمن واليهود الشرقيين الخ .. من رعايا الدولة العثمانية الذين امتلأت بهم الحياة المصرية بسبب وحدة الدين او وحدة اللغة او وحدة الرعوية ، فكانوا حربا على المصريين اكثر من الاوروبيين ، لانهم سيطروا على الادارة المصرية وسيطروا على الصحافة المصرية . هذا الدور التخريبى الذى يقوم به « الاخلاط » الدخلاء ولا سيما فى مجال الصحافة المصرية هو الذى شل الحياة البرلمانية المصرية باسم حرية التعبير عن القيام بوظيفتها سواء بالارهاب العثمانى والخديوى او بالمزايدة الديمقراطية وحجب الحقائق عن المصريين لدفع البلاد الى حافة الثورة حتى تجد اوروبا ذريعة للتدخل العسكرى فى مصر . وقد افتتح البرلمان الجديد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ (بعد صدور بيان الحزب الوطنى الحر باسبوع) ولكن تجارب الماضى دلت على ضرورة وجود ضمانات حقيقية لاستقرار الحكم النيابى ، ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية ، وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم على يقين من انهم متى حصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس .

(هـ) العمل الوطنى فى ظل مبدأ : الدين لله والوطن للجميع .

وهكذا وقع الحزب الوطنى الديمقراطى فى التناقض الاساسى الذى املته ظروف الصراع بين الامة والخديو من جانب وبين الامة والدول الأجنبية من جانب آخر . وهذا التناقض هو الاعتماد على الجيش لتحطيم دكتاتورية الخديو واقامة حكم ديمقراطى نيابى يسمح لكل الاراء والمصالح ان تتصارع دون التخوف من الوقوع تحت الدكتاتورية العسكرية . ويبدو ان هذا كان « الاتفاق » بين الحزب الوطنى الحر والزعماء العسكريين : ان يعود الجيش الى ثكناته فور اقامة الحياة النيابية .

وقد اثبتت الاحداث ان تجربة الحكم النيابى شىء واستقرار الحياة النيابية شىء اخر . فعودة الجيش الى ثكناته ممكنة لو ان التاج المصرى تحول كالتاج البريطانى الى مجرد رمز معنوى تلتف حوله الامة ، فتحول الخديو توفيق الى مؤسسة دستورية سلبية اساسها ان الملك يملك ولا يحكم . وربما كان ذلك ممكنا لو كان الخديو اسير الامة غير قادر على الحركة الذاتية بعد احداث اول فبراير و٩ سبتمبر ١٨٨١ . ولكن السلطة العثمانية من جهة والوجود الاوروبى من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جهة اخرى زودا الخديو توفيق بقدرة على الحركة السياسية جعلته يعد هزيمته غير حاسمة يتحتم بعدها التسليم . لقد واجه توفيق الخائن مشكلة الاختيار بين الامة المصرية والباب العالى ، مصدر الشرعية ، فاختار الباب العالى وحاول تنفيذ سياسته فى تتريك الحكم المصرى وشركسة الجيش المصرى والحيلولة دون مشاركة المصريين فى حكم بلادهم بتعطيل الحياة النيابية سنتين كاملتين . كذلك واجه توفيق الخائن مشكلة الاختيار بين الامة المصرية والدول الاوروبية ذات الاساطيل فاختار الدول الاوروبية ذات الاساطيل لتحمى عرشه وتفرض الحكم المطلق على المصريين .

وقد كان تفويض ١٨ ديسمبر١٨٨١ الذى اعطاه الحزب الوطنى الديمقراطى للزعماء العسكريين لحماية الحياة النيابية ، «مؤقتا» منافيا للتفويض الذى اعطاه الحزب الوطنى الديمقراطى لشريف باشا فى ١٨ سبتمبر ١٨٨١ بعريضتى الاعيان ان يحكم البلاد حكما نيابيا وبضمان عدم تدخل الجيش فى السياسة . فماذا حدث بين ١٨ سبتمبر ١٨٨١ ـ و١٨ ديسمبر ١٨٨١ حتى يعدل الحزب الوطنى الديمقراطى موقفه من دور الجيش فى صياغة نظام الحكم .

لقد وقع شريف باشا فى الفخ الذى وقع فيه من بعده اكثر «عقلاء» مصر ، ومن قبله اكثر «عقلاء» الثورة الفرنسية ، بسبب ثقافته وانتمائه للطبقة الارستقراطية وهو الاعتماد على العقل اكثر مما ينبغى فى زمن محنة لم تكن هناك منجاة منها الا باجتماع «العقل» و «العاطفة» ولا اريد ان اقول و «العضل» ايضا . وقد كانت لديه كل مقومات النجاح : كان رجلا بلا بديل رضى به جميع الاطراف فى ساعة الازمة ... التفت حوله قلوب العرابيين لمواقفه العظيمة ايام اسماعيل وايام توفيق فى سبيل اقرار الحياة النيابية فى مصر وترسيخ دعائمها وكان موضع احترام الدول العظمى ، وكان يملك القوة ايضا طالما كان ظهره مستندا الى قوة الجيش والامة . ولكنه خشى ان يقع تحت ضغط الزعماء العسكريين فيصبح اداة فى يد دكتاتورية عسكرية تحل محل دكتاتورية الخديو فقرر ان يشتت باختياره قوات العرابيين من العاصمة حتى تتحرر وزارته من ضغطهم . وحين تولى الوزارة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ اخذ المواثيق على الجيش واعيان الامة بابتعاد الجيش عن السياسة ثم خطب فى زعماء الجيش فى ١٦ سبتمبر مذكرا اياهم بان واجب الجيوش هو الدفاع عن الوطن وصيانة الامن العام وان تدخل العسكريين فى شئون الحكم فيه اضعاف لحكومته ولا سيما أمام الاجانب . ثم اصدر امره بنقل الاى عبد العال حلمى من طرة الى دمياط والاى عرابى من العباسية الى رأس الوادى فى الشرقية ، واقتنع عرابى ورجاله بتنفيذ هذا الامر لافساد الغاية من بعثة على نظامى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

باشا التى اوفدها الباب العالى غالبا بتواطؤ مع الخديو توفيق للتحقيق فى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، حتى يبدو كل شىء فى حالة هدوء كامل . ويقول عرابى فى مذكراته انهم قبلوا ذلك على شرط صدور امر الخديو بدعوة الامة لانتخاب مجلس النواب . وبالفعل صدر الامر فى ٤ اكتوبر ١٨٨١ وفى اليوم نفسه سافر عبد العال حلمى بقواته الى دمياط فى احتفال شعبى رائع ثم سافر عرابى بقواته الى رأس الوادى فى ٦ اكتوبر ١٨٨١ فى احتفال شعبى اروع . ووصلت بعثة على نظامى باشا الى القاهرة فى اكتوبر وعادت الى تركيا فى اكتوبر بعد ان وجدت كل شىء هادئا ولم يكتف شريف باشا بذلك بل نقل عرابى فى ٤ يناير ١٨٨٢ وكيلا لوزارة الجهادية ليبعده عن جنوده المعسكرين فى رأس الوادى من ناحية وليحتوى تحركاته بوضعه تحت سمع الحكومة وبصرها فى القاهرة ، فقد كان عرابى طوال ثلاثة اشهر من اقصائه عن العاصمة لا يكف عن لقاء العمد والاعيان فى مديرية الشرقية ليبث فيهم دعوته .

وهكذا نجح شريف باشا الديمقراطى فيما فشل فيه رياض باشا الدكتاتور وهو تشتيت قوة الحزب العسكرى وابعاد الجيش عن السياسة .

وهكذا من حيث اراد شريف باشا ان يقوى وزارته فقد اضعفها بصدع الجبهة القائمة بين المدنيين والعسكريين . وهكذا وجد نفسه فى مواجهة الخديو توفيق وفى مواجهة الدول العظمى لا يسنده الا مجلس النواب الذى افتتح فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وهو لا يملك قوة ضاربة حقيقية يمكن ان تحشد فى مواجهة الخديو او الدول العظمى . وقد كان مسلك الزعماء العسكريين منذ انشاء وزارة شريف باشا مسلكا ينطوى على شرف الكلمة وصدق التعاون لانهم اطاعوا اوامره حين امرهم بالجلاء عن القاهرة . ورغم ان شريف باشا كان محقا من ناحية المبدأ العام فى عزل الجيش عن السياسة ، فليس هناك من يتصور قيام وزارة دستورية وحكم نيابى يعملان تحت حراب العسكريين ، فان الموقف كان اعقد من كل ذلك .

وقد كان ينبغى الا تحل الجبهة الوطنية بين المدنيين والعسكريين الا بعد تصفية مشاكل الماضى الكبرى وهى :

١ ـ مشكلة الديمقراطية المصرية .

٢ ـ مشكلة جدود حقوق الدول العظمى .

فصدور برنامج الحزب الوطنى الحر بعد اجراء انتخابات مجلس النواب وقبيل افتتاح البرلمان فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ قام على تفويض القوات المسلحة فى حراسة الحياة النيابية ، لم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يكن له معنى إلا ان انقساما رهيبا حدث فى صفوف الحزب الوطنى الحر بسبب تشتيت الثوار العسكريين وعزل الجيش عن السياسة وان فريقا كبيرا من الحزب الوطنى الحر كان يخالف شريف باشا فى فكرة اقامة حياة نيابية واستقلال وطنى بلا سند من القوة الحقيقية فى وقت كانت فيه كل الوحوش الاجنبية والداخلية فاغرة افواها لالتهام مصر . فى معسكر الوطنيين كان شريف باشا عقلا وخبرة بلا قوة وكان عرابى قوة بلا عقل ولا خبرة . وقد اثبتت الاحداث ان الموقف كان اكبر من كل منهما بمفرده . فقد كانت مصر وهى على شفا الهاوية بحاجة الى ربان له عقل اوليس وذراع اخيل فى وقت واحد .

وقد كان شريف باشا اول من دفع ثمن تسليمه اقوى سلاح من اسلحته ، وهو تعاونه مع العسكريين الوطنيين الجهال ، وقيادتهم فى مواجهة هذه العواصف العاتية .

وهكذا اضطر هذا الزعيم الديمقراطى ان يسن «قانون المطبوعات» الشهير فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ذلك القانون الذى كان فيما بعد حربا على حرية الرأى فى مصر نصف قرن كامل حتى اصدر اسماعيل صدقى باشا فى دكتاتورية الاولى قانون ١٨ يونيو ١٩٣١ مشتملا على مزيد من القيود . وقد كانت الصحف تعطل تحت دكتاتورية رياض باشا بموجب «لائحة المطبوعات» القديمة الموروثة من عهد اسماعيل ، بما يشبه الاجراءات الادارية ولكن شريف باشا قنن القيود وقواها ، فنص قانون المطبوعات الجديد على :

١ ـ فرض ايداع تأمين مالى قدره ١٠٠ جنيه للصحف التى تصدر اكثر من ثلاث مرات فى الاسبوع و ٥٠ جنيها لما دون ذلك .

٢ ـ وعلى عدم جواز انشاء مطبعة الا برخصة من وزارة الداخلية مع ايداع تأمين قدرة ١٠٠ جنيه .وعلى جواز سحب وزارة الداخلية لرخصة اية مطبعة عند الاقتضاء .

٣ ـ وعلى تخويل حق انذار الصحف او تعطيلها بعد انذارين محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الاداب وتخويل مجلس الوزراء تعطيل اية جريدة دون سابق انذار .

والرافعى يقف مشدوها امام اقدام شريف باشا الدستورى العظيم على اصدار هذا القانون الارهابى الخطير الذى كان فيما بعد سيفا فى ايدى كل جلادى الفكر فى مصر تحت الاحتلال البريطانى . والاجابة على هذا واضحة : حين يرى رئيس وزراء مصر صحيفة عربية عميلة للباب العالى تحمل اسم «الحجاز» ويحررها ابراهيم سراج المدنى وصحيفة فرنسية عميلة لأوربا تصدر فى مصر باسم «ليجيبت» L'Egypte

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تبلبلان الرأى العام بالشغب الفكرى الاسلامى والشغب الفكرى المسيحى وتنحرفان بالقضية الوطنية عن مسارها الطبيعى فماذا يفعل ؟ لقد كان الباب العالى باسم مقاومة التدخل الاوروبى فى مصر لا يجد ما يثير به حمية المصريين الا بوضع الاسلام والمسلمين فى مواجهة المسيحية والمسيحيين . وقد كانت الدول الاوروبية ، ولا سيما انجلترا ، لا تجد ما تثير به الاجانب على المصريين الا بوضع المسيحية والمسيحيين فى مواجهة الاسلام والمسلمين . وهذا هو معنى المادة (٤) والمادة (٥) من برنامج الحزب الوطنى الحر .

وقد صدر فى هذه الظروف قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ لحماية مصر من هاتين الفتنتين اللتين تعتبران من « الاخلاط » مثيرى الشغب الدينى باسم الوطنية والحرية ومن الصحافة العميلة التى يسيطر عليها هؤلاء « الاخلاط » وهذا ما فعله برنامج الحزب الوطنى الحر ، وهو ان يؤكد ان مبدأ الاخوة فى الوطن والمواطنة بين جميع المصريين على اختلاف ديانتهم .

لا شيء غير هذا ، ولا شيء اكثر من هذا .

وقد عين شريف باشا احمد بك رفعت مديرا عاما للمطبوعات (وقد نفى خمس سنوات فى محاكمات العرابيين) والشيخ محمد عبده مديرا لادارة المطبوعات العربية والتركية (وقد نفى ثلاث سنوات فى محاكمات العرابيين) والسير ارنست فوكلان Sir Ermesr Vauquetin مديرا لادارة المطبوعات الافرنجية . فاذا لم يكن قد حدث انشقاق فى صفوف الحزب الوطنى الديمقراطى فى ظل وزارة شريف الثالثة فمن حقنا ان نستخلص ان شريف باشا نفسه بطريق مباشر او غير مباشر قد شارك فى صياغة برنامج الحزب الصادر فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ قبيل افتتاح البرلمان فعلى البرنامج بصمات فكر راجح وخبرة سياسية عميقة . وربما جاء البرنامج كمناورة سياسية يذكر بها الخديو توفيق والباب العالى والدول العظمى ان جيش مصر رغم ابتعاده عن مسرح الاحداث لا يزال عنصرا اساسيا من عناصر السياسة المصرية . ولكنى شخصيا لا اميل الى هذا الافتراض لسببين اولهما ان استخدام عبارة (فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية) اكثر مما يحتمله منطق رجل دستورى كشريف باشا يعرف ان « التفويض » او « التوكيل » هو مصدر السلطة فى كل عرف دستورى ديمقراطى وثانيهما اننا نعلم ان بلنت تسلم نص برنامج الحزب من الشيخ محمد عبده .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اليعاقبة والجيروند

كانت فكرة شريف باشا من انتخاب برلمان توفيق الاول والوحيد (ماتلا ذلك من برلمانات بين ١٨٨٢ واعلان دستور ١٩٢٣ يمكن ان نسميها برلمانات الاحتلال البريطانى) ، هى ان يتخذ هذا البرلمان صفة الجمعية التأسيسية لوضع دستور للبلاد . وقد اصدر شريف باشا منشورا انتخابيا الى المحافظات والمديريات بوجوب احترام الادارة حرية الانتخابات (الوقائع المصرية عدد ٣٠ اكتوبر ١٨٨١) . وقد اسفرت الانتخابات التى جرت فى ظل قانون الانتخاب القديم اى كانت مقصورة على أعيان البلاد ، عن النتائج التالية :

القاهرة

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، احمد افندى السيوفى .

الاسكندرية

السيد سعيد الغريانى ، عبد المجيد افندى البيطاش .

دمياط

عبد السلام بك خفاجى .

الغربية

محمد بك المنشاوى ، احمد بك الشريف ، مصطفى افندى ابو العز ، السيد محمد ابو النظر شتا ، الشيخ احمد الصباحى ، الشيخ رزق نوير ، الشيخ ابراهيم سعيد ، محمد افندى الشاذلى ، الشيخ ابراهيم يونس .

المنوفية

محمد افندى الجندى ، احمد بك مصطفى ، على بك شعير ، السيد افندى الفقى ، احمد افندى عبد الغفار ، حسين افندى ابو حسين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البحيرة

محمد بك الصيرفى ، الشيخ احمد الصوفانى ، الشيخ احمد على محمود ، ابراهيم افندى الوكيل ، بسيونى افندى ابو الفضل ، محمد افندى عوض ، محمد افندى دبوس ، الشيخ احمد الحناوى .

القليوبية

محمد بك الشواربى ، الشيخ سليمان منصور ، مصطفى افندى علام ، ابراهيم اغا ابو حشيش .

الشرقية

سليمان باشا اباظة ، الشيخ عبد الوهاب العفيفى ، احمد بك اباظة ، محمد افندى عبد الله ، امين بك الشمسى ، احمد افندى نصير ، الشيخ زيد جمعة ، على افندى مكاوى .

الدقهلية

هلال بك منير ، يوسف افندى صالح ، على بك القريعى ، الشيخ احمد على سعده ، الشيخ حسنين سويلم ، الشيخ العدل احمد ، الشيخ جاد مصطفى .

الجيزة

عباس افندى الزمر ، السيد احمد عفيفى ، مراد افندى السعودى ، خليل افندى ابوزيد .

الفيوم

السيد طلبة حزين ، السيد معتوق ، خليفة الهوارى

بنى سويف .

احمد افندى سالم الريدى ، اسماعيل افندى سليمان ، على افندى كتاب ، السيد محمد ابو المكارم .

المنيا

محمد سلطان باشا ، على افندى شعراوى ، حسن باشا الشريعى ، يوسف افندى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عبد الشهيد ، محمد افندى جلال ، محمد افندى مصطفى عميره .

اسيوط

محمود بك سليمان عبد العال ، السيد عبد الحق عبد الله ، عثمان افندى غزالى ، محفوظ افندى رشوان ، الحاج جبر افندى محمد ، حسين افندى جمعة ، مهنى افندى يوسف عمر .

جرجا

احمد اغا الدقيشى ، السيد رضوان عطية . السيد رشوان حمادى ، السيد سرور شهاب الدين ، عبد الشهيد افندى بطرس .

اسنا

احمد بك العديسى ، عبد الرحيم افندى سليمان .

قنا

محمد افندى ابو سحلى ، على افندى ابراهيم ، السيد احمد محمد ، السيد طايع سلامه .

المجموع ٨٣ عضوا ، وقد كان ينبغى بموجب قانون الانتخاب القديم أن يكونوا ٧٥ عضوا ، وغير معلوم ان كانت الزيادة ناشئة عن انتخاب نواب جدد ليحلوا محل نواب عينوا كالعادة فى وظائف الادارة أم أن العدد قد زيد بمرسوم قبل أو بعد اجراء الانتخاب حرصا من الخديو أو من شريف باشا على دخول بعض العناصر الموالية . وعلى كل فالملاحظة العامة على تكوين أول مجلس شورى النواب فى عهد الخديو توفيق بعد تعطيل الحياة النيابية أكثر من سنتين وبعد أن تكشف الصراع سافرا بين الخديو توفيق وبين العرابيين والوطنيين بصفة عامة ، اننا يجب أن ننظر الى انتخابات ديسمبر ١٨٨١ على انها أول انتخابات تجرى فى مصر على مستوى الصراع الحزبى السافر بين التجمع الوطنى الديمقراطى والتجمع الملكى (الخديو) فقد كانت قضايا الصراع العقائدى والطبقى والوطنى مطروحة منذ واقعة قصر النيل ، ثم بصفة خاصة بعد واقعة عابدين ، على رجل الشارع فى المدينة وعلى ابسط فلاح فى ريف مصر ، وهؤلاء وان لم يشاركوا فى الانتخابات الا انهم كانوا المحيط السياسى الذى لا شك اجبر اكثر النواب من العمد والاعيان على اختيار موقفهم بين الفريقين المتصارعين . كذلك الملاحظة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العامة الثانية على انتخابات ديسمبر ١٨٨١ انها كانت مجال صراع مباشر بين قوتين اساسيتين ، زعماء الملكيين وزعماء الوطنيين الديمقراطيين ، وبين قوتين ثانويتين هما انصار الباب العالى وانصار الدول العظمى ولاسيما انجلترا ، لتجنيد نواب الأمة فى هذا المعسكر أو ذاك ومؤازرتهم سواء قبل النيابة أو بعدها .

والنظرة الفاحصة الى تكوين مجلس شورى النواب فى عهد توفيق فى ديسمبر ١٨٨١ يمكن أن تهدينا الى تكوين مصر السياسى والطبقى وطنيا ودستوريا ، اذا ما نظرنا الى الوراء لنعرف ما عناصر الاستمرار أو التجديد بالنسبة للمجالس النيابية السابقة فى هذا المجلس الذى عاصر عواصف الثورة العرابية واذا ما نظرنا الى الامام لنرى ما عناصر الثور ة فى هذا المجلس بمقياس المشاركة العرابية فى الايام الحاسمة التى استوجبت المحاكمة أو التنكيل بعد فشل الثورة العرابية .

ونظرة الى الوراء تقول :

١ – فى القاهرة اختفت اسرة العقاد التى نابت فى برلمان اسماعيل الأول (١٨٦٦) وفى برلمان اسماعيل الثانى (١٨٧٠) بسبب وفاة الأب وبسبب نفى الابن حسن موسى العقاد الى السودان ايام توفيق لما سببه من شغب لاعادة العمل بقانون المقابلة وقد افرج عنه شريف باشا وعاد لمصر قبيل الانتخابات ، واختفت اسرة العقبى التى نابت فى برلمان اسماعيل الثانى (١٨٧٠) وفى برلمان اسماعيل الثالث (١٨٧٦) .

وتجدد انتخاب اسرتى العطار (برلمان اسماعيل الأول والثالث) وكذلك تجدد انتخاب اسرة المويلحى (برلمان اسماعيل الثالث) .

٢ – فى الاسكندرية اختفت الاسر الثلاثة : جميعى (اسماعيل الأول والثانى) ، والشوربجى (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والغربى (اسماعيل الثانى والثالث) ونابت اسرتان جديدتان هما الغريانى والبيطاش .

٣ – فى دمياط اختفت اسرة اللوزى (اسماعيل الثالث) وتجدد انتخاب اسرة خفاجى (اسماعيل الأول والثانى) .

٤ – فى الغربية اختفت اسر كامل ورمضان وحمودة وزهرة والملوانى (اسماعيل الأول) وابو سالم دنيا (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والجزار والعبد وابو حمر والديب والعشرى والقاضى وعامر وصوار (اسماعيل الثانى) والهرميل وعرفة وحماد وهرجه وسليم وخضر (اسماعيل الثالث) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتجدد انتخاب اسرة ابو العز وشتا (اسماعيل الأول) والشريف (اسماعيل الأول والثانى) والشاذلى (اسماعيل الثالث) .

ونابت اسر جديدة هى أسر : المنشاوى والصباحى ونوير وسعيد ويونس .

٥ ـ فى المنوفية اختفت اسر الجزار وابو عمارة (اسماعيل الأول) والانبابى وابو عامر (اسماعيل الأول والثانى والثالث) وبلال وعلى محمود والجنزورى ـ (اسماعيل الثانى) وعمران والسرسى وابراهيم حسن (اسماعيل الثانى والثالث) وعياد (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب اسر : الجندى وابو حسين (اسماعيل الأول) وشعير (اسماعيل الأول والثانى) والفقى (اسماعيل الثانى) وعبد الغفار (اسماعيل الثانى) .

وناب اسرة جديدة هى اسرة احمد بك مصطفى .

٦ ـ فى البحيرة اختفت أسر : حمزة وعمار (اسماعيل الأول) وحسين امين ومهنا وناصر والانصارى وشريف (اسماعيل الثانى) والديب (اسماعيل الثانى والثالث) والمنياوى والجيار ودربك (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : الصيرفى والوكيل ودبوس (اسماعيل الأول) وأحمد محمود (اسماعيل الثانى) والحناوى (اسماعيل الثالث) .

ونابت اسر جديدة هى أسر : الصوفانى وابو الفضل وعوض .

٧ ـ فى القليوبية : اختفت اسر حجاج (اسماعيل الأول) وعابد وبكير عياد (اسماعيل الثانى) وزغلول (اسماعيل الثانى والثالث) وابو شنب (اسماعيل الأول والثانى) .

وتجدد انتخاب أسر : الشواربى (اسماعيل الأول) ومنصور (اسماعيل الثانى والثالث وعلام «اسماعيل الثالث») .

ونابت اسرة جديدة هى ابو حشيش .

٨ ـ فى الشرقية : اختفت أسر : جمال الدين والديب وسيدهم وعياد (اسماعيل الأول) وشاش وزايد وغيث والمعلم موسى خليل والفرماوى والشامى (اسماعيل الثانى) وعامر وأيوب والحوت (اسماعيل الثانى والثالث) وجبرة الله وكساب ورضوان وجاد يوسف وعلى خليل (اسماعيل الثالث) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتجدد انتخاب أسر : اباظة والعفيفى (اسماعيل الأول) ومحمد عبد الله (اسماعيل الأول والثالث) .

ونابت اسر جديدة هى أسر : الشمسى ونصير وجمعة ومكاوى .

٩ ـ فى الدقهلية اختفت أسر : سعيد ومحرم على (اسماعيل الأول) واسماعيل حسن (اسماعيل الأول والثانى) ورزق (اسماعيل الثانى والثالث) والاتربى والعشماوى (اسماعيل الثانى) وجوده ومحمد عبده وشريف والشيخ وشلبى حسين (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : هلال والعدل احمد (اسماعيل الأول) وسويلم وابو سعده (اسماعيل الثانى) .

ونابت اسرة جديدة هى اسرة : جاد مصطفى .

١٠ ـ فى الجيزة اختفت أسر : المنشاوى وعزوز (اسماعيل الأول) وحماد (اسماعيل الثانى) وعكاشة وعطاالله (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : الزمر (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والسعودى (اسماعيل الثانى) .

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا : عفيفى وابو زيد .

١١ ـ فى الفيوم اختفت أسر : سيد أحمد (اسماعيل الأول) واليمانى والدهشان (اسماعيل الثانى والثالث) وجاد الله (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : حزين والجاحد (اسماعيل الأول)

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا : معتوق والهوارى .

١٢ ـ فى بنى سويف اختفت اسر : هندى وبرسوم (اسماعيل الأول) والعريف والوكيل (اسماعيل الثانى) وراضى وعز الدين (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : ابو المكارم (اسماعيل الأول) وكساب (اسماعيل الأول والثالث) .

ونابت اسرتان جديدتان هما أسرة : الريدى وسليمان .

١٣ ـ فى المنيا اختفت أسر : اسماعيل أحمد وأحمد على وحبيب واثناسيوس

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(اسماعيل الأول) وعبد الرازق وسليمان ومرزوق (اسماعيل الثانى) وحنا يوسف (اسماعيل الثانى والثالث) وخالد وعلى حسن وابو طالب وعبد الرحيم (اسماعيل الثالث).

وتجددانتخاب أسر: الشريعى (اسماعيل الأول والثانى والثالث) وشعراوى (اسماعيل الأول).

ونابت اسر جديدة هى أسر: سلطان وعبد الشهيد وجلال وعميره.

١٤ ـ فى اسيوط اختفت أسر: شحاته وحمد وموسى (اسماعيل الأول) والنجدى وحسن ابراهيم وجابر (اسماعيل الثانى) والمعلم فرج (اسماعيل الثانى والثالث) وعبد الوهاب ووافى ومحمد فرج وعمر أحمد (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب أسر: سليمان عبد العال (اسماعيل الأول والثالث) وغزالى (اسماعيل الأول) وابو عمر (اسماعيل الأول والثانى) ورشوان (اسماعيل الثانى).

ونابت أسر جديدة هى أسر: عبد الحق وجبر محمد وجمعة.

١٥ ـ فى قنا: اختفت أسر: ابو يحيى (اسماعيل الأول) وأحمد حسن وخلف الله (اسماعيل الثانى) وسعيد (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب أسر: ابو سحلى (اسماعيل الأول) وابو ابراهيم (اسماعيل الأول والثانى) وطايع سلامه (اسماعيل الثالث).

ونابت أسرة جديدة هى اسرة أحمد محمد

١٦ ـ فى جرجا اختفت أسر: حمادى وابو ستيت وحمدالله ومهران وسلطان (اسماعيل الأول) وابو ليله (اسماعيل الأول والثالث)، وأحمد حسين وحمد وضيف الله وعبد الرحمن السيد وعنبر (اسماعيل الثانى) وهمام (اسماعيل الثانى والثالث) وحساب وحبارير وصديق عبد المنعم (اسماعيل الثالث).

وتجدد انتخاب اسرتى حمادى (اسماعيل الأول) وعبد الشهيد بطرس (اسماعيل الثالث).

ونابت أسر جديدة هى: الدقيشى وعطية وشهاب الدين.

١٧ ـ وفى اسنا واسوان اختفت أسر: عبد الصادق (اسماعيل الأول والثالث) وابو

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اسماعيل (اسماعيل الأول) وحماد وخالد (اسماعيل الثانى) وسلطان (اسماعيل الثالث) .

ولم يتجدد انتخاب أية اسرة قديمة .

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا العديسى وعبد الرحيم سليمان .

وعندما نقول اختفت من برلمان توفيق لا نقصد أن هذه الأسر انقرضت أو عزفت عن السياسة وانما نقصد أنها اما اعتكفت مؤقتا وأما أنها لم تحظ بالنيابة فى الانتخابات لسبب أو لآخر . ومن هذه الأسر ما نجد اسماءه يقاتل بعد شهور فى صفوف العرابيين ، ليس بالضرورة بالسلاح ولكن بتعبئة المصريين للجهاد الوطنى .

والحصيلة العامة هى أن برلمان توفيق ـ عرابى تلاحظ عليه ظاهرة هامة هى ارتفاع نسبة النواب فيه من أعضاء برلمان اسماعيل الأول فى ١٨٦٦ أى قبل ذلك بنحو ١٥ سنة . ونستطيع أن نخص من هذه الأسر أسر : العطار فى القاهرة وخفاجى فى دمياط وابو العز وشتا والشريف فى الغربية ، والجندى وابو حسين وشعير فى المنوفية والصيرفى والوكيل ودبوس فى البحيرة والشواربى فى القليوبية وأباظة وابو عبدالله والعفيفى فى الشرقية وهلال والعدل فى الدقهلية والزمر فى الجيزة ، وحزين فى الفيوم ، وابو المكارم وكساب فى بنى سويف والشريعى وشعراوى فى المنيا وسليمان وغزالى وابو عمر فى اسيوط وحماد فى جرجا وابو سحلى وابو ابراهيم فى قنا . ومعنى هذا أن ٢٩ اسرة من الأسر الكبيرة التى عاصرت بداية الحياة البرلمانية فى مصر تجمهرت فى برلمان توفيق ـ عرابى لسبب أو لآخر وهى نسبة مرتفعة تكاد تبلغ ٤٠٪ من أعضاء البرلمان واكثر هذه الأسر مثلت فى أكثر من برلمان قبل برلمان توفيق ـ عرابى مما يدل على انها استطاعت أن تحافظ على سطوتها نحو عشرين عاما . أما عدد الأسر فى برلمان توفيق ـ عرابى التى لم تدخل الا برلمان اسماعيل الثانى أو الثانى والثالث فهى أسر الفقى وعبد الغفار فى المنوفية وأحمد محمود فى البحيرة وسويلم وابو سعدة فى الدقهلية ومنصور فى القليوبية وحماد فى الجيزة ورشوان فى أسيوط وعدد هؤلاء لا يتجاوز ٨ أسر .

وأما من دخلوا برلمان توفيق – عرابى ممن اشتركوا لأول مرة فى برلمان اسماعيل الثالث فقد كانوا عائلات : المويلحى فى القاهرة والشاذلى فى الغربية والحناوى فى البحيرة وعبد الشهيد بطرس فى جرجا وطايع سلامة فى قنا وعدد هؤلاء ٥ أعضاء فمجموع أعضاء برلمان توفيق ـ عرابى الذين سبق أن عركوا الحياة البرلمانية يبلغ ٤٢ عضوا وهو أكثر من ٥٠٪ من الأعضاء والنصف الآخر (الجدد) مجهول الهوية السياسية ويبدو أن وجود شريف باشا على

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رأس الوزارة بالاضافة الى خطورة الموقف قد شجع العائلات الكبرى القديمة على المشاركة فى الحياة النيابية فى تلك الفترة العاصفة ، كما شجع العرابيين ورجال الحزب الوطنى الحر أن يحشدوا كل ما أمكنهم من حشود فى برلمان توفيق ـ عرابى . وبوجه عام نستطيع أن نقرأ فى تعاقب العائلات فى برلمانات مصر عبر جيل كامل ما يمثل تعاقب طبقات من الأعيان كان اقدمهم أكبرهم مقاما وأوسعهم جاها . ومن هنا كان ارتفاع نسبة الاعيان القدماء فى برلمان الثورة العرابية يعبر عن تجمع كبار الملاك المصريين فى البرلمان للدفاع عن مصالحهم المباشرة من خلال النظام النيابى . وحتى هذه اللحظة لم يكن هناك أى تناقض بين مصالح كبار الملاك ومصالح أوساط الملاك فى مواجهة الخديو والباب العالى من جهة وفى مواجهة الدول العظمى من جهة أخرى ، وكانت القضية الوطنية كما هى دائما هى الوجه الآخر لقضية الديمقراطية .

فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ اذن افتتح الخديو توفيق الدورة الأولى من برلمانه الأول بتلاوة خطبة العرش التى قرأها بنفسه (!) ولم يتركها لشريف باشا رئيس الوزارة لقراءتها كما يجرى بذلك العرف الدستورى السليم . ويالها من خطبة سوداء إنها وثيقة تاريخية حقا كما يقول الرافعى ، ولكنها وثيقة ادانة للخديو توفيق ، وليست كما يقول الرافعى «وهى فى مجموعها سديدة المعانى واضحة الاسلوب ، متضمنه اعلان الخديو انضمامه الى الأمة فى اقرار النظام الدستورى وقد ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلمانى ، فكان فى القائه اياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الاراء والمعانى » وواضح أن القاء الخديو خطبة العرش بنفسه كان تحديا لكل المعانى التى اجتمع شريف باشا والعرابيون ونواب الأمة لتحقيقها وهى اقامة حياة دستورية ممثلة فى حكم نيابى فيه البرلمان كامل السلطة التشريعية والملك يملك ولا يحكم أو «يحكم بواسطة وزرائه » المسئولين أمام البرلمان وتلاوة الخديو توفيق لخطبة العرش بنفسه كان بمثابة اصرار على العودة الى الحكم المطلق المباشر أو «الحكومة الشخصية » من جانب الخديو حيث العرش مصدر السلطة ولكنه فوق المسئولية ، وبمثابة تجاهل لرئيس الوزراء ووظيفته كرأس للسلطة التنفيذية وبمثابة اعلان لكل هؤلاء السادة المجتمعين باسم الأمة : أنا هنا لا أزال صاحب الكلمة فمن اراد شيئا فليخاطبنى . وبالطبع لم يكن من الممكن أن يعهد الخديو توفيق الى مهرداره أو حامل اختامه بتلاوة خطاب العرش كما كان يفعل اسماعيل قبل وزارة نوبار ، أى قبل اعترافه فى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بانشاء مجلس وزراء منفصل عن شخصيته يجتمع برئاسة رئيس الوزراء وليس برئاسة الخديو ويكون مسئولا أمام البرلمان ، فقد كان فى ذلك امتهانا للمجلس لا يمكن أن يقبله أحد وقد اجتاز

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخديو توفيق هذه الصعوبة بأن تنازل وقدم برنامج وزارة شريف بشخصه فالقم حجرا للجميع بما فيهم شريف باشا نفسه .

وفى العرف الدستورى أن رئيس الوزراء يعد بنفسه خطبة العرش لأنها تتضمن برنامج وزارته التى لا دخل للعرش فيها لأن الملك يملك ولا يحكم وانما سميت خطبة العرش فى النظم الملكية من باب الرمز لأن الملك رمز لسلطة الدولة ولكن فى تقديرى أن شريف باشا لم تكن له يد فى وضع خطبة العرش ، وانما طبخت هذه الخطبة فى السراى رغم انفه وفرضت عليه فرضا فهى تحتوى على بعض المبادئ التى لا يمكن أن تصدر عن شريف باشا كتوكيد التبعية للباب العالى وكحصر وظيفة البرلمان فى « مذاكرة المنافع العمومية » أى الاشتغال بالسياسة الداخلية والاكتفاء بالمداولة فى رَدم البرك والمستنقعات وحفر الترع والمصارف والأرجح أن اصرار الخديو توفيق على اعداد خطبة العرش بنفسه اعطى لشريف باشا الحجة فى أن يقول : أنا لا أقرأ مثل هذا الكلام على النواب لأنه لا يمثل سياستى الاستقلالية الديمقراطية ، فان شاء مولاى أن يتلوه بنفسه فليتفضل . وهذا نص خطبة العرش بلغتها السقيمة وما فيها من رواسب عثمانية :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العايدة عليهم بالنفع . وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ومن تخفيف احمال الأهالى على قدر الامكان . فلم يبق مانع من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم . وانتم تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام امورهم بتعميم العدالة بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم وهذا منهجى واضحا مستقيما وعليه سيرى منذ أن توليت امركم محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف .

« فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها ، خالصا فى خدمة الوطن ، منحصرة افكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شئ فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن نكون يدا واحدة فى اتمام الاعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى واعتداد رسوله الكريم ،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله . نسأل الله حسن النجاح إنه ولى التوفيق » .

وبتحليل خطبة العرش التوفيقية نجد أن الخديو توفيق قد اعلن جملة مبادئ غاية فى الخطورة هى :

١ ـ أن حدود نيابة النواب عن الأمة يقف عند «الأمور العائدة عليهم بالنفع » أى بحث المشروعات العامة والخاصة داخل اختصاص وزارات الخدمات كوزارة الاشغال ووزارة المعارف .

٢ ـ أن المجلس النيابى ليس سلطة تشريعية فى البلاد وانما مجرد جهاز استشارى مساعد للسلطة التنفيذية : «فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها » .

٣ ـ أن بحث نظام الحكم أو السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية العليا أو المسائل العسكرية الخ ... لا يدخل فى اختصاص البرلمان الذى ينبغى أن تكون «منحصرة افكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية » دون اخلال بالمراسيم التى صدرت لحماية حقوق الدائنين .

٤ ـ أن الخديو لا يريد شغبا لا فى الحاضر ولا فى المستقبل لأن الشغب يتنافى مع التمدن وانما يريد «الاعتدال » و«الهدوء » ..

٥ ـ أن مصر يجب أن تظل مرتبطة ارتباطا وثيقا ليس فقط بسلطان تركيا من حيث هو خليفة المسلمين ولكن « بالدولة العليه » أى (الباب العالى) . كانت خطبة العرش أيام الخديو اسماعيل تعنى دائما بتأكيد استقلال مصر الداخلى عن الدولة العثمانية .

فخطبة العرش التوفيقية لم تكن اذا ارتباط حكومة ببرنامج عمل أمام المجلس النيابى ولكن كانت بمثابة أخذ تعهد على نواب الأمة .

١ ـ بالابتعاد عن السياسة .
٢ ـ بالامتناع عن الشغب .
٣ ـ بتوكيد التبعية للباب العالى دون قيد أو شرط .

وهذا ما يسميه الرافعى «المعانى السديدة » .

وقد قدم مجلس النواب التعهد المطلوب فى صورة «الرد على خطبة العرش » الذى لم يخرج عما طلبه الخديو من وجوب تأكيد «روابط التبعية للذات السنيه السلطانية والدولة العلية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنة » ومن تأكيد «علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا » . غير اننا ينبغى أن نسجل أن الرد على خطبة العرش تجاهل تحديد اختصاص المجلس بالنظر فقط فى «المنافع العمومية » وأشار بصفة عامة لما فيه «نفع هذه الامة » والى النظر فى «المصلحة العامة » وفى «مصلحة الأمة » كما أنه لم يتعهد «بالاعتدال » المطلوب وانما اكتفى باشارة غامضة الى «الحزم والتبصر وحسن النظر » وواضح من النص أن الكلام عن «الحزم » هو الرد على الكلام عن «الاعتدال » وبذلك يكون مجلس النواب قد أجاب تهديد الخديو بتهديد الأمة : التبصر وحسن النظر نعم ولكن لا تساهل ولا تفريط .

كان رئيس مجلس النواب هو محمد سلطان باشا الذى عينه الخديو توفيق بموجب القانون القديم .

وأخرج شريف باشا دستوره ، دستور ١٨٧٩ ، من الادراج وبعد تعديلات طفيفة اعاد تقديمه الى مجلس النواب لاقراره واستصدار مرسوم به بعد تصديق الخديو توفيق عليه . وقد عرف هذا الدستور بدستور ١٨٨٢ وهو تقريبا نفس الدستور الذى قدمه شريف باشا فى وزارته الأولى الى «مجلس شورى النواب فى ١٨٧٩ وبحثته اللجنة الدستورية فى ذلك المجلس ولكن خلع اسماعيل حال دون صدور مرسوم باعلانه ، وهو أيضا على وجه التقريب نفس الدستور الذى عرضه شريف باشا فى وزارته الثانية على الخديو توفيق بعد توليه عرش مصر فرفضه توفيق ورفض دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد فاستقال بسببه شريف وتلته دكتاتورية رياض باشا التى عطلت الحياة النيابية سنتين كاملتين حتى كانت ثورة العرابيين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ومن ورائهم الأمة للمطالبة بعودة الحياة النيابية فاسقطت رياض وسلمت مقاليد الحكم لشريف . لقد جاء شريف باشا ليصدر الدستور ويضع الحياة النيابية المصرية على أساس سليم .

فى ٢ يناير ١٨٨٢ قدم شريف العظيم فى حضور وزرائه الى مجلس النواب مشروع الدستور الذى كان يسمى بلغة العصر «اللائحة الأساسية » أو «القانون الأساسى » .

وطلب الى النواب سرعة البت فيه ليصدر به المرسوم للخديو دون ابطاء وقدم شريف باشا «اللائحة الأساسية » للمجلس بالخطاب التالى بعد الديباجة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«وها أنا الآن اقدمها لحضراتكم للنظر فيها . ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لهم الحرية التامة فى ابداء آرائهم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق واقرار منكم وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شئ ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم انما لا يخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها . ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية والبعض الآخر بقانون التصفية فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟

«حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شئ القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب امنية الحكومات الأجنبية . ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص بدون مساعدتها فنتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه ، وأنى لواثق بأن بصيرة وحكمة النواب بمساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا » .

وهذا كلام عظيم خليق برجل عظيم ولكن انجلترا وفرنسا كانتا تعلمان أن اعلان الدستور وانتقال السلطة التشريعية الى مجلس النواب فى مصر ، كان معناهما انتهاء «المراقبة الثنائية» وانتهاء سيطرتهما الفعلية على المالية المصرية ان لم يكن من ناحية الشكل فمن الناحية العملية بكل تأكيد ، ولذا قررتا الاطاحة بالدستور وبالبرلمان وبشريف باشا قبل أن يطاح بالمراقبة الثنائية .

وهكذا قدم قنصلا انجلترا وفرنسا فى مصر بأمر حكومتهما الى الخائن توفيق مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ المشهورة بضمان ثبات الخديو توفيق كامل السلطة على عرش مصر ضد كل عوامل عدم الاستقرار التى تتهدده سواء من الخارج أو من الداخل دون تحديد معين لهذه العوامل . أى أن انجلترا وفرنسا قدمتا للخديو توفيق بوليصة تأمين «للنظام القائم» الذى تكفلت الدولتان

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ببقائه وكان معنى هذا «النظام القائم» : الحكم المطلق للخديو توفيق بلا دستور ولا برلمان ذى سلطات . وسواء أكانت انجلترا وفرنسا قد تطوعتا بهذا التدخل السافر أو أقدمتا عليه نتيجة لاستنجاد الخديو توفيق بهما عن طريق ممثليهما فى مصر ، القنصلان العامان أو المراقبان الثنائيان ، فهذا تفصيله لازم عند محاكمة توفيق امام محكمة التاريخ . ولكن جوهر الامر هو التقاء مصلحة الخديو توفيق ومصلحة الدول العظمى على استمرار الحكم المطلق تحت الوصاية الأوروبية واستبعاد الأمة المصرية كطرف فى ادارة شئون بلادها .

أما المشاكل الداخلية «التى كانت تهدد النظام القائم فى مصر» كما تقول مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ فقد كانت العرابيين (العسكرية المصرية) والحزب الوطنى الحر وشريف باشا بفلسفته السياسية الدستورية التى كان يأمل بها تجميد سلطة الخديو وتجميد العسكرية المصرية وتجميد التدخل الأجنبى وتسليم حكم البلاد للعقلاء من أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد . وأما «المشاكل الخارجية» التى كانت «تهدد النظام القائم فى مصر» فقد كانت طبعا تدخل الباب العالى لحل صراعات مصر الداخلية ، وهو تدخل كان سينتهى حتما باتساع نفوذ تركيا فى مصر والقضاء على استقلال مصر الداخلى ، فقد كان هذا هدفا من أهداف السياسة التركية منذ خلع اسماعيل وتولية توفيق . وقد كان هذا من اخطاء العرابيين انهم فى صراعهم مع الخديو توفيق حاولوا الاحتماء به فى اقامة جسور بينهم وبين الباب العالى بقصد استعدائه عليه بل وخلعه عند الاقتضاء . وكان الباب العالى يصغى للطرفين بانتباه اصغاء القاضى أو الحكم ويشجع كل طرف فى الخفاء لتزداد الهوة بينهما فيتسابق الكل فى ارضائه أو يجد الباب العالى فرصته لاسترداد سيادته على مصر . وقد كان شريف باشا وامثاله من العقلاء يخشون مغبة تعقيد الصورة المصرية بهذا الرتوش التركى الذى لا يخفى منه أحد الا تلطيخ الصورة وربما تمزيقها . وقد كان نقص الخبرة السياسية عند العرابيين يتمثل فى عدم ادراكهم أن الباب العالى فى كل موقف حاسم لا يمكن الا أن ينحاز الى الخديو ، أى خديو ، وليس الى المصريين ، الى الملك وليس الى الشعب ، الى سلطة ممثله فى مصر وليس الى سلطة أمة . لا سيطرة له عليها ولا سلطان الا من خلال هذه التبعية الشرعية المتوارثة لقرون والتى لا يسندها جيش احتلال وانما تقوى أو تضعف تبعا لقوة الولاء أو ضعفه ، الولاء السياسى من الحاكم والولاء الدينى من الشعب . وقد كانت فى تركيا نفسها حركة ديمقراطية قوية يعمل السلطان على سحقها ومطاردة انصارها فكيف ينتظر منه عرابى والوطنيون الديمقراطيون فى مصر أن يؤازر نمو الديمقراطية فى ممتلكات الامبراطورية العثمانية . ولم يكن موقف العرابيين من الباب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العالى موقفا ميئوسا منه لأنه لم يكن قائما على ولاء اعمى لتركيا من ولاء الايمان بالجامعة الاسلامية بل على العكس من ذلك كان تبنيهم لدعوة مصر للمصريين ولثورتهم على تتريك الجيش المصرى وشركسته وتخفيض عدد رجاله مضمون استقلالى واضح ، وقد انتقضوا على تركيا والسلطان فى مرحلة ما ولكن بعد فوات الأوان . ومن يتأمل موقف الحزب الوطنى الحر من الباب العالى كما تمثل فى برنامجه المعلن فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ يجد انه لا يختلف كثيرا عن موقف العسكريين أو « الحزب العسكرى » كما يسميه المؤرخون احيانا وكان هذا هو نفس موقف غالبية الاعيان . وقد كان شريف باشا يدرك كل ذلك وهذا يعنى عبارته عند عرضه مشروع الدستور : « لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد » ولكن العرابيين بسبب نقصهم فى الخبرة السياسية كانوا ينظرون الى الباب العالى على أنه ورقة سياسية يلعبون بها ضد الخديو وضد الدول الأوربية .

وعندما قدم شريف باشا فى ٢ يناير ١٨٨٢ مشروع « اللائحة الأساسية » ختم كلامه للنواب بقوله :

« فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها » . وفيم العجلة والاستعجال ؟ ذلك أن شريف باشا لا شك كان يعرف بما يحاك من مؤامرات من الخديو ومن انجلترا وفرنسا لاجهاض كل محاولة لاقامة حياة دستورية نيابية فى مصر تنقل السلطة من يد الخديو الى يد الأمة وقد كانت جبهة الخديو وانجلترا وفرنسا اسرع من جبهة شريف وعرابى والوطنيين الديمقراطيين ففى ٧ يناير ١٨٨٢ جاءت « المذكرة المشتركة » أو « بوليصة تأمين العرش » فكان معناها المحتم الاطاحة بوزارة شريف باشا . لقد فعل المصريون كل ما فى امكانهم ليطمئنوا أوروبا على ديونها وعلى مصالحهاالمشروعة ومع ذلك لم يكن ذلك كافيا . أعلن الخديو توفيق فى النواب : لا سلطة لكم واياكم بصفة خاصة أن تتكلموا فى قانون التصفية أو قوانين تسوية الدين العام فقال النواب أمين ... وأعلن شريف باشا فى النواب : كل السلطة لكم باستثناء المساس بالتزامات مصر المالية لأنه يخدش شرف البلاد ويمهد للتدخل الأجنبى فقال النواب : نحن أيضا ملتزمون بأداء التزامات مصر المالية لأنه يصون شرف البلاد ويحول دون التدخل الأجنبى . فماذا كانت انجلترا وفرنسا تريدان أكثر من هذا ؟

كانت انجلترا وفرنسا تصران على حكم مصر حكما مباشرا من خلال سيطرة المراقبة الثنائية على مالية البلاد : الانجليز يحكمون الايرادات والفرنسيون يحكمون المصروفات ولم يكن هذا الحكم المباشر يسيرا أو ممكنا مع وجود برلمان له سلطة تقرير الميزانية وانما كان ممكنا فقط فى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حالة واحدة وهى بقاء «الوضع القائم» .

والتهبت الخواطر فى مصر لهذه الانذارات الأوروبية . وفرغ مجلس النواب من دراسة مشروع الدستور وسلمه لرئيس الوزراء ولكن شريف باشا رده الى المجلس فى ٣١ يناير ١٨٨٢ مع مذكرة موجهه الى رئيس مجلس النواب تضمنت رأى انجلترا وفرنسا بأن المجلس لا حق له فى تقرير الميزانية . وعرض شريف باشا على النواب حلا وسطا يؤجل به الأزمة وهو أن يؤجل المجلس قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ريثما ينتهى فيها بالمفاوضات مع الدولتين الى حل لهذه المشكلة وذلك مع اقرار بقية مواد الدستور ولكن مجلس النواب رفض التأجيل وتمسك بحقه الدستورى فى اقرار الميزانية فى ٢ فبراير ١٨٨٢ ولم يكن لهذا الخلاف الجوهرى بين الوزارة والبرلمان الا أحدى نتيجتين : اما أن يقوم شريف باشا باستصدار مرسوم خديوى بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة وأما أن يستقيل شريف باشا . وقد أثر شريف باشا كأى سياسى ديمقراطى الطريق الثانى وهو الاستقالة فى نفس التاريخ ٢ فبراير ١٨٨٢ بعد موقف عصيب اسيف مع وفد من فطاحل النواب حملوا اليهم صيغة الدستور الكامل كما اقره البرلمان للتصديق عليه قائلين : الدستور كاملا أو تمضى فمضى شريف باشا . وبضغط من العرابيين ومن مجلس النواب خلفه البارودى فى رياسة الوزارة الجديدة فى ٤ فبراير ١٨٨٢ التى أصبح عرابى وزير الحربية فيها ومحمود فهمى باشا وزير الاشغال .

لقد كانت هذه الوزارة فى حقيقتها وزارة حرب أو مجلس قيادة الثورة العرابية . وكان أهم عمل قامت به اصدار الدستور بموجب مرسوم ٧ فبراير ١٨٨٢ كما اقره مجلس النواب مع بعض التعديلات الثانوية وكانت هذه بداية النهاية أو المقدمة الحتمية للجولة الحاسمة بين جبهة الخديو توفيق وانجلترا (خرجت فرنسا من الميدان بسبب سقوط وزارة جامبيتا المعادية للعرابيين وتولى وزارة دى فريسينيه المتعاطفة معهم نسبيا) وبين كافة القوى الوطنية فى البلاد ، وقد انتهت الدورة البرلمانية فى ٢٦ مارس ١٨٨٢ .

تدهور الموقف بين الاطراف الثلاثة الخديو توفيق والعرابيين والانجليز فمن جانب السراى تعاقبت المؤامرات لاغتيال الزعماء العرابيين : فى ٣ فبراير ١٨٨٢ جرت محاولة لاغتيال عبد العال حلمى وفى ابريل ١٨٨٢ دبر نحو ٤٠ ضابطا من الشراكسة منهم عثمان باشا رفقى ، بقيادة من راتب باشا ، مؤامرة لاغتيال عرابى والزعماء العسكريين المحيطين به ، ومن جانب العرابيين بدءوا يتحدثون عن خلع الخديو توفيق بعد المؤامرة على عبد العال حلمى ، وحاكموا الضباط الشراكسة المتآمرين أمام مجلس عسكرى حكم عليهم فى ٣٠ أبريل ١٨٨٢

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالنفى المؤبد الى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين والامتيازات وحاكمت المحاكم الأهلية سبعة آخرين من المتآمرين وحكمت بتجريدهم من رتبهم العسكرية ... الخ كما حكمت على راتب باشا رأس المؤامرة بالتجريد من الرتبة العسكرية وعدم دخول الاراضى المصرية . أما من ناحية الانجليز والفرنسيين فقد احتج عضوا المراقبة الثنائية فى ٦ فبراير ١٨٨٢ على مبدأ اقرار البرلمان للميزانية ورفضا فى مذكرتهما تعهدات الحكومة المصرية بعدم المساس بسلطة المراقبين على أساس أن هذه السلطة سوف تزول لا محالة بمجرد انتقال سلطة التشريع المالى الى مجلس النواب . وقد استقال دى بلنيير غيران دى فريسينيه عين دى برديف مكانه وابرق لقنصل فرنسا فى القاهرة أن « اتبعوا خطة التحفظ المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة » (وزارة البارودى) . وهنا تكشف الاختلاف المكظوم بين السياسة البريطانية المنحازة كلية للخديو توفيق والسياسة الفرنسية المنحازة جزئيا لعرابى والواطنيين وحين رفض الخديو التصديق على احكام نفى المتآمرين الشركس فى مؤامرة راتب باشا كان ذلك بمثابة اعلان الحرب على العرابيين والوطنيين بل والمصريين عامة . وقد واكتفى الخديو بنفيهم خارج القطر مع احتفاظهم برتبهم فاستقالت وزارة البارودى . ودعا مجلس وزراء البارودى مجلس النواب للانعقاد فى دورة طارئة ليحسم الخلاف بينه وبين الخديو ، وكان حق الدعوة دستوريا من اختصاص الخديو ، فاجتمع النواب فى هيئة « جمعية وطنية » ابتداء من ١٢ مايو ١٨٨٢ وتمسكوا ببقاء وزارة البارودى بعد أن عرضوا الوزارة على مصطفى باشا فهمى فاعتذر عن قبولها . وقبل الخديو توفيق وساطة النواب فى الظاهر فوافق على بقاء وزارة البارودى ولكن وصول الاسطولين البريطانى والفرنسى فى مياه الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ وتقديم انجلترا وفرنسا الانذار المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ مطالبين بنفى عرابى من مصر ونقل على فهمى وعبد العال حلمى خارج القاهرة . وقبول الخديو توفيق لهذا الانذار بل ومحاولته الالتجاء الى الاسكندرية منذ قدوم الاسطولين فى ١٩ مايو ليكون فى حماية المدافع الانجليزية والفرنسية كشف تآمر توفيق الخائن مع انجلترا لحماية حكمه المطلق ولتصفية الحركة الوطنية والديمقراطية بقوة السلاح الأجنبى تنفيذا لبوليصة تأمين العرش الصادرة اليه من الدولتين فى ٧ يناير ١٨٨٢ . وبعد أن رفضت وزارة البارودى الانذار المشترك وقبله الخديو توفيق استقالت وزارة البارودى للمرة الثانية فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ وحكم الخديو بلا وزارة حكما مباشرا بعد أن رفض شريف باشا ثم عمر لطفى باشا تولى الوزارة . وفى الجمعية الوطنية نادى العرابيون وبعض النواب بخلع الخديو توفيق فى « ليله ابو سلطان » الشهيرة (٢٧ مايو ١٨٨٢) ووقفت البلاد على حافة الثورة فاضطر الخديو فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ الى ابقاء عرابى وزيرا للحربية لصيانة الأمن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العام وخوفا على ارواح الرعايا الأجانب بناء على وساطة سلطان باشا وبعض زعماء النواب بعد أن أعلن قناصل الدول العظمى غير انجلترا وفرنسا عن انزعاجهم لتدهور الموقف . ثم كان ما كان من أحداث رهيبة : مذبحة الاسكندرية فى ١٠ يونيو ١٨٨٢ وما تلاها من مذابح فى طنطا والمحلة الكبرى ودمنهور وضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلالها ثم عزل عرابى من وزارة الحربية ثم اعلان الجمعية الوطنية أن الخديو خارج على الأمة والدين ثم معركة كفر الدوار ثم احتلال قناة السويس ثم اعلان السلطان العثمانى أن عرابى عاص على الخلافة والدين . ثم معركة القصاصين ثم التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ وتسليمه فى نفس التاريخ ، ثم محاكمات العرابيين التى انتهت بنفى الزعماء العسكريين السبعة (عرابى ورفاقه) الى سيلان فى ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢ .

والآن اذا أردنا أن نعرف حقيقة موقف أعضاء مجلس النواب بين عرابى والخديو توفيق فيمكن أن نستخلصه من قوائم المحكوم عليهم فى محاكمات العرابيين لنعرف من من أعيان البلاد شارك مع العرابيين فى الثورة العرابية ومن لم يشارك . ومع ذلك فهذه القوائم لا تضم الا أسماء الصف الأول من القيادات الوطنية فى مجلس النواب وربما كان من الأدق استكمال هذه القوائم باسماء اعضاء مجلس النواب الذين شاركوا فى اجتماع الجمعية العمومية التى اعلنت فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ أن الخديو توفيق خارج على الأمة والدين ومن القائمة الموحدة نخلص بأن أعضاء مجلس نواب الثورة العرابية الذين شاركوا فى الثورة بصورة ايجابية هم :

الغربية : محمد افندى الشاذلى والشيخ أحمد الصباحى .

المنوفية : أحمد بك مصطفى .

البحيرة : ابراهيم افندى الوكيل ، الشيخ أحمد محمود ، محمد افندى دبوس ، بسيونى افندى ابو الفضل .

القليوبية : مصطفى افندى علام .

الشرقية : امين بك الشمسى ، احمد بك اباظة ، على افندى مكاوى .

بنى سويف : على افندى كساب .

المنيا : محمد بك جلال ، حسن باشا الشريعى .

اسيوط : مهنى افندى ابو عمر .

مجموع أعضاء مجلس نواب ١٨٨٢ الذين وضعوا قدرهم مع قدر العرابيين كان

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عددهم ١٥ عضوا أى نحو خمس المجلس ، هؤلاء اعلنوا كتابة خيانة الخديو وقاتلوه بكل سلاح . وليس معنى هذا انهم كانواوحدهم فى ذلك أو أن من لم ينلهم العقاب من النواب كانوا فى صف الخديو لاننا نعرف أن الانجليز بعد احتلال مصر كانوا مهتمين بحصر العقوبة فى أقل عدد ممكن وصدور عفو عام فورى عن نحو ٢٩٫٠٠٠ مواطن معتقل حتى تهدأ نفوس المصريين ويتسنى لهم الظهور بمظهر الغازى الرحيم الذى يحمى المصريين من بطش الخديو .

غير أننا ينبغى أن نلاحظ خلو أية قائمة من أسماء نواب القاهرة (محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى وأحمد افندى السيوفى) ومن اسماء نواب الاسكندرية (السيد سعيد الغريانى وعبد المجيد افندى البيطاش) ، وقد كان المنتظر أن يكونوا فى طليعة الثوار لقربهم من مركز الاحداث ولخطورة الدوائر التى يمثلونها .

وهناك ملاحظة أخرى يجب تدوينها وهو أن هناك ١٥ نائبا على الأقل من برلمانات اسماعيل الثلاثة شاركوا فى اعلان خيانة توفيق أو نزلت بهم عقوبات بعد هزيمة عرابى وهم :

من برلمان ١٨٦٦ :

محمد بك حموده	الغربية
على بك الجزار	المنوفية
زايد افندى هندى	بنى سويف
ومن برلمان ١٨٧٠ :	
محمد افندى حجازى	الشرقية
محمد بك الاترى	الدقهلية
وبدينى بك الشريعى	المنيا
ومراد بك السعودى	الجيزة
والشيخ قاسم منصور	القليوبية
ومن برلمان ١٨٧٦ :	
الشيخ سليمان عامر	المنوفية
جاد يوسف	الشرقية
وعبد الوهاب الشيخ	الدقهلية
ورزق عكاشة	الجيزة
وأحمد ابو طالب	المنيا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا الى جانب العمد والاعيان التالية اسماؤهم :

الغربية :

شهاب الدين نوفل ، بدوى غنيم ، محمد يوسف الجيار ، يحيى بك شتا ، حسن الديب .

المنوفية :

حسين مطريد ، أحمد الفقى ، عبد المجيد الفقى ، على الفقى ، أحمد النحاس ، حسن ابو جازية ، ابراهيم حبيب ، عبد الهادى ، أولاد أحمد بك مصطفى .

القليوبية :

حسن بك حجاج ، على نايل ، على العمرى ، ابراهيم حلاوة

البحيرة :

مصطفى عمار

الشرقية :

سليمان جمعة ، ابو زيد غانم ، محمد عبد اللا ، سليمان محمد ، بركات الديب ، محمد امام الحوت ، احمد محجوب ، حسين الأعصر ، خليل خضر ، خليل مشهور ، عامر نصير ، محجوب الحوت .

الدقهلية :

ابو المعاطى السيد ، محمد شداد ، مصطفى عبد اللطيف ، محمد شلبى طوبار ، اسماعيل بطين ، السيد ابو على ، ابراهيم الزهيرى ، زهران سلطان ، محمد البهى ، عبد الهادى رزق .

الجيزة :

على منسى البطران ، محمد الجندى ، بشر السعودى ، محمد غراب .

الفيوم :

آدم الارناؤطى ، سعداوى الجبالى ، حسن فراج ، محمد المسيرى ، عبد النبى البياضى ، السيد مصطفى ، على الهوارى ، خليفة طنطاوى ، السيد مؤمن .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بنى سويف :

محمد مصطفى الكردى ، محمد الجنيدى ، جابر بك بباوى ، سليمان جابر البباوى ، محروس سيد أحمد ، سويدان حبشى ، سيف النصر مصطفى ، محمد العريف .

المنيا :

احمد عبد الجواد القاياتى ، محمد عبد الجواد القاياتى ، يوسف اسماعيل ، عمر بك محجوب ، لملوم السعدى ، على عبد الهادى ، على المكاوى ، على ابو يوسف ، محمد عبدالله ، محمد عبد الصمد ، محمد منصور ، حسن على ، موسى على ، محمد عطية .

اسيوط :

أمين ابو يوسف ، فريح رميح ، على عبد الرحمن ، محمد السيد .

قنا :

أحمد رشوان الدشناوى ، حنا جرجس .

هؤلاء العمد وأعيان الارياف ، وعددهم يتجاوز ٨٠ ، ومعهم مئات آخرون قبض عليهم بعد فشل الثورة ، منهم عدد كبير ينتمى الى عائلات النواب سواء فى برلمان توفيق – عرابى أو فى برلمان اسماعيل وان لم يكونوا انفسهم نوابا ، ففى المنوفية مثلا ثلاثة عمد من عائلة الفقى اشتركوا فى الثورة العرابية غير النائب السيد الفقى (برلمان ١٨٧٠) الذى انقطعت اخباره وفى الشرقية مثلا اثنان من العمد من عائلة الحوت غير النائب محمد صالح الحوت عمدة الصالحية (برلمان ١٨٧٠) الذى انقطعت اخباره . ومثلها عائلات رزق وشتا والديب والعريف والجيار وغنيم وحبيب والجزار والسعودى وغراب والهوارى وأولاد على (المنيا) والشيخ عامر ونصير ومشهور والاترابى الخ من مختلف المديريات .

ومن يطلع على القوائم فى الرافعى عن سليم نقاش يجد أن أعيان الريف لم يكونوا وحدهم فى الميدان فقد كانت كل الطبقات والطوائف ممثلة بغزارة من الذوات الى رجال الدين الى موظفى الحكومة الى التجار .

وقد اشترك فى الثورة العرابية من اسرة يكن وحدها ثلاثة على الأقل هم حسن باشا يكن وابراهيم باشا يكن واسماعيل بك يكن . ولم يكن الجهاد الوطنى فى الثورة العرابية قاصرا على المصريين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فقد كان هناك عديد من الذوات والاعيان المتمصرين الشرفاء وهم من اصل تركى او شركسى لم يعرفوا لهم غير مصر وطنا والقوا بقدرهم مع قدر الشعب المصرى فى الثورة العرابية . ونموذجهم العظيم الفريق راشد باشا حسنى ابو شنب فضه الشركسى الاصل بطل معركة القصاصين وقد كان رئيس المجلس العسكرى الذى ادان الضباط الشراكسة المتآمرين واشترك مع اعيان البلاد فى اعلان خيانة الخديو توفيق واعلان العصيان عليه . ومنهم اربعة من أمراء البيت المالك .

فى عصر ماساة اغتصاب مصر ربما جاز لفريق من الوطنيين ان يتراشق التهم مع فريق آخر من الوطنيين ويحمله مسئولية الاخطاء التى ادت الى احتلال مصر . وبعد جيل واحد ظهر مصطفى كامل على رأس تشكيل جديد للحزب الوطنى ادان عرابى والعرابيين وكان شديد الوطأة فى التشهير بهم واتهامهم بانهم جروا على مصر الخراب وقد كان ذلك مفهوما لان الحزب الوطنى الجديد كان حزبا ملكيا معاديا للديمقراطية وثيق الاواصر بالخديو عباس الثانى وبالباب العالى . ولكن كيف يستطيع مؤرخ ان يحدد بضمير مطمئن ، كما فعل عبد الرحمن الرافعى بعد انقضاء نحو ثلاثة ارباع قرن موضع الخطأ فى مسار ثورة المصريين الاولى فى سبيل القومية المصرية وفى سبيل الديمقراطية على حكامهم الاتراك المستبدين بانه كان من حب العرابيين للرياسات وانتقاضهم على شريف باشا متذرعين بحق البرلمان فى اقرار الميزانية ، وهو ما اعترضت عليه انجلترا وفرنسا فى مذكرة ٢٦ يناير ١٨٨٢ .

لقد رأى شريف باشا بحاسته السياسية اصدار دستور ١٨٨٢ بعد استبعاد مادة الميزانية مؤقتا ورأى مجلس النواب ان دستورا لا يخول لممثلى الامة حق اقرار ميزانية البلاد ليس بدستور ، وانما هو تقنين للحكم المطلق الذى يخول للسلطة التنفيذية التصرف فى عصب البلاد ؛ والسلطة التنفيذية وعلى رأسها الخديو خاضعة للسيطرة الاجنبية ، ومع كامل الثقة فى شريف باشا ووطنيته وديمقراطيته ، فشريف باشا ليس دائما لان اى رئيس وزارة قابل للعزل ، وفى الحزب الملكى باشوات وباشوات ناقصون فى الوطنية ناقصون فى الديمقراطية وربما ناقصون فى الشرف كذلك . من اجل هذا ، وبعد تجربة رياض باشا المريره وبعد قبول الخديو لخطاب ضمان العرش من انجلترا وفرنسا ، لم يكن هناك مناص من حسم هذا الموضوع ، موضوع « مصدر السلطة » فى البلاد : اهو الامة أم الخديو والانجليز ؟ من الناحية العملية لم يكن هناك اى فرق بين التدخل الاجنبى بخطاب ضمان العرش والحكم المطلق اى بالمذكرة المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ وبين ضمان العرش والحكم المطلق بتجمع الاساطيل فى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاسكندرية فى ١٩ مايو وضرب الاسكندرية واحتلال مصر فى ١١ يوليو ١٨٨٢ وماتلاه من اسابيع . لقد كانت المذكرة المشتركة هى مدافع الاميرال سيمور وجيوش الجنرال وولزلى . لقد بدأ غزو مصر فى ٧ يناير ١٨٨٢ . وفى جميع حسابات التاريخ لمصرى الحديث يجب وضع هذا موضع الاعتبار (الاحتلال البريطانى لمصر بدأ عمليا فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ تاريخ عزل الخديو اسماعيل وتولية الخديو توفيق) .

فاذا كانت مصر فى حالة حرب مع انجلترا منذ ٧ يناير ١٨٨٢ فمن حقنا ان نتساءل . اى جدوى كان يمكن ان تجنيها مصر بتأجيل النظر فى قضية مصدر السلطة (الخديو مع الانجليز ام الامة مع الجيش) غير تأجيل الصراع المسلح بين الطرفين جملة شهور ؟ ولا شك ان شريف باشا كان محقا فى تخوفاته من قيام دكتاتورية عسكرية على رأسها عرابى ومجلس قيادة الثورة العرابية تحل محل دكتاتورية الخديو توفيق والمراقبة الثنائية وتجعل من مجلس النواب مجرد واجهة شكلية لتجربة اخرى فى الحكم المطلق امران احلاهما مر ولكن بالمنطق الوطنى البحت : الم تكن دكتاتورية العسكرتاريا المصرية اضمن لاستقلال البلاد من دكتاتورية الخديو العثمانية والشركسية يسندها جيش الاحتلال البريطانى ؟ ثم ايضا هذا السؤال : اذا دقت طبول الحرب اليس من حق الجيش ان تكون له كلمة مسموعة حتى فى اعرق البلاد ديمقراطية ؟ نحن لا يمكن ان نشك فى ان شريف باشا قد سمع طبول الحرب فى ٧ يناير ١٨٨٢ بل وقبل ذلك منذ مظاهرة عابدين العسكرية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ لان كل تصرفاته منذ ان تولى وزارته الثالثة كانت لتجنب وقوع التدخل المسلح من جانب الدول العظمى : اقصاؤه الاى عرابى والاى عبد العال حلمى خارج العاصمة . موقفه من بعثة نظامى باشا العثمانية . تراجعه فى مبدأ سلطة البرلمان على ميزانية البلاد لتهدئة انجلترا وفرنسا . من حق شريف باشا علينا ان نعترف له بانه حاول مخلصا احباط اغتصاب مصر عسكريا بالوسائل السياسية ففى سبيل مصر كانت كل مناوراته السياسية ، ولكن هل كان فى الموقف ما يدل حقا على امكان احباط العدوان العسكرى بالوسائل السياسية ؟ فى رأيى ان تقديرات شريف باشا لم تكن سليمة رغم وطنيته وصدق نواياه .

وفى تقديرى انه اضعف نفسه واضعف الجبهة الوطنية بتشتيت قوات العرابيين فى اكتوبر ١٨٨١ ليطمئن الخديو والانجليز والاتراك . فهناك احتمال ان حصار الخديو توفيق المستمر بقوات العرابيين فى عاصمة البلاد كان يمكن ان يحمل انجلترا وفرنسا على العدول عن تقديم المذكرة المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ ، لا تعففا ولكن حرصا على حياة الخديو الاسير

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الذى كان بحكم قوة الشرعية اهم ورقة يلعب بها الاستعمار الاوروبى ، ولو ان الخديو توفيق واجه مصير لويس السادس عشر بعد مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ وحوكم بتهمة الخيانة العظمى لظهور استناد عرشه على ضمان من الدول الاجنبية لاضطرت انجلترا وفرنسا الى احد مسلكين :

اما تعديل حساباتهما فى المسألة المصرية ريثما يتوفر لهما فى مصر خائن « شرعى » جديد موال لهما وهو الارجح ، او الاقدام على الغزو العسكرى فورا ، أى فى يناير ١٨٨٢ بدلا من يوليو ١٨٨٢ وهو مستبعد ، ولا سيما اذا ادركت الدول العظمى انه لا فرق فى مصر بين شريف وعرابى ، وبين العقلاء والمتهورين وبين الحكماء والجهال فى ساعة الخطر الوطنى ، وانهما ستواجهان امة لها ذراع قوى يحركة عقل قوى ، امة لا مكان فيها للخونة ولا للمترددين .

وبعد فهل كان اسماعيل باشا راغب على خطأ كبير حين نصح العرابيين فى صيف ١٨٨١ باغتيال الخديو توفيق لأنه دبر اغتيالهم ؟ طبعا كان على خطأ لان الاغتيال السياسى هو الحل الساذج والبربرى للخروج من المأزق السياسية مهما كانت مبرراته وطنيه . وانما كان اسماعيل باشا راغب بعيد الرؤية حين ادرك انه لا امن لمصر ولا لشعبها طالما جلس على اريكة عرشها ملك طاغية عميل . وقد سنحت الفرصة امام القوى الوطنيه بكافة اجنحتها لمحاكمة توفيق الخائن محاكمة قانونية فى ٧ يناير ١٨٨٢ وكان تردد « العقلاء » من اسباب تدهور الموقف والارجح ان شريف باشا خدم بتردده وبسياسة « الحل الوسط » الخديو والانجليز اكثر مما خدم الوطن والديمقراطية . وليس من داع لان نقسو فى الحكم على شريف باشا لان عرابى نفسه وقد كانت فى يده جميع السلطات حين حاصر الاسطول البريطانى ميناء الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ تردد فى محاكمة الخديو توفيق بتهمة الخيانة العظمى امام الجمعية الوطنية والحكم بخلعه واعتقاله او اعدامه وانما اكتفى العرابيون بضجيج اليعاقبة فى « ليلة ابو سلطان » الشهيرة من دون مقصلتهم حتى فر العصفور من القفص وآوى الى عشه الآمن فى سراى رأى التين تحت حماية مدافع الاميرال سيمور .

هناك مواقف فى التاريخ كل شىء يضيع فيها بالحل الوسط . ومع ذلك فهذه مشكلة اكثر الثورات الفاشلة والحروب الناقصة عبر التاريخ البشرى : ان العقل والقلب فيهما ينقطع بينهما الحوار فلا يتفاهمان : فيسود العقل الفاتر حيث ينبغى للقلب ان يتوهج او يسود القلب المتوهج حيث ينبغى ان يهدى نور العقل خطى الانسان . وفى مصر ، كما فى كل بلد آخر كان لهذه الذبذبة اصولها الاقتصادية فى مكونات المجتمع الثائر من طبقات الاعيان . وكان اوسعها

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثراء اكثرها ميلا للمصالحة . وقد تمثلت هذه المأساة فى مأساة سلطان باشا الذى بدأ حياته السياسية فى معسكر الوطنيين الديمقراطيين ، وظل يصالح ويصالح حتى وجد نفسه اخر الأمر يقاتل فى معسكر الخيانة مع الخديو والانجليز .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الديمقراطية المصرية بين المد والجزر
من الشورى الى الحكم النيابى وبالعكس

عصف الاحتلال البريطانى لمصر فى سبتمبر ١٨٨٢ بالثورة العرابية وبدستور شريف باشا الذى اصدرته وزارة البارودى فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وبالبرلمان المصرى ، وبتنظيم الحزب الوطنى الحر الذى كان يساند الثورة العرابية والحركة الديمقراطية .

ومنذ استقالة وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على مظاهرة الاساطيل الاوروبية فى الاسكندرية وعلى الانذار الانجليزى الفرنسى فى مذكرة ٢٥ مايو بقيت مصر بلا وزارة حتى عين الخديو توفيق وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ كحل اخير لتهدئة العرابيين ، بعد ان رفض الوزارة شريف باشا ومصطفى فهمى باشا وعمر لطفى باشا ، وكانت محاولة التهدئة نتيجة لضغط قنصلى المانيا والنمسا لتجنب مزيد من تدهور الموقف بعد مذبحة الاسكندرية نظرا لوجود الاسطولين الانجليزى والفرنسى فى ميناء الاسكندرية .

وفى ٢٠ يونيو ألف اسماعيل راغب باشا وزارته على النحو التالى : اسماعيل راغب للرياسة والخارجية ، احمد رشيد باشا للداخلية ، عبد الرحمن رشدى بك للمالية ، احمد عرابى باشا للحربية والبحرية ، على ابراهيم باشا للحقانية ، سليمان أباظة باشا للمعارف ، محمود باشا الفلكى للاشغال ، حسن باشا الشريعى للأوقاف . وكان اهم ما فعله اسماعيل راغب باشا انه :

١ ـ قدم للخديو توفيق برنامج لوزارته يقوم على احترام احكام الدستور بما فيها مبدأ المسئولية الوزارية وحظر اجراء اية مخابرات مع الدول الاجنبية الا عن طريق وزير الخارجية .

٢ ـ الابقاء على عرابى وزيرا للحربية (وضمنا اضفاء الشرعية على قرارات عرابى فى زمن بدا فيه غزو البلاد وشيكا ، لتأمين مصر من تواطؤ الخديو مع الانجليز) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واشترط اسماعيل راغب موافقة الخديو توفيق على هذا البرنامج لقبول الوزارة حتى يأخذ عليه تعهدا كتابيا بذلك ، فوافق توفيق مرغما على برنامج اسماعيل راغب . وقد كان طبيعيا الا تستمر وزارة اسماعيل راغب باشا فى الحكم بعد بدء العمليات العسكرية سواء فى منطقة كفر الدوار أو فى منطقة السويس نظرا لانحياز اسماعيل راغب للعرابيين .

وفى ٢٠ اغسطس ١٨٨٢ كلف الخديو توفيق شريف باشا بتشكيل وزارته الرابعة فشكلها على النحو التالى : شريف باشا للرياسة والخارجية ، رياض باشا للداخلية ، عمر لطفى باشا للحربية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، على مبارك باشا للاشغال ، احمد خيرى باشا للمعارف ، حسين فخرى باشا للحقانية ، محمد زكى باشا للاوقاف . وكان كل الوزراء من المعادين لعرابى ، ومع ذلك ففى برنامج شريف باشا اشترط شريف الالتزام باحكام دستوره الذى قدمه لمجلس النواب فى ديسمبر ١٨٨٢ ، وبالعمل على تنمية المؤسسات الليبرالية فوافق الخديو على ذلك محتفظا :

١ ـ بحقه فى رياسة مجلس الوزراء عند الاقتضاء .

٢ ـ بضرورة تنفيذ اوامره بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة .

وقد كان قبول شريف باشا تشكيل الوزارة رغم تحفظات الخديو مهزلة سياسية والمدافع تقصف فى كفر الدوار والانجليز يحتلون بورسعيد والاسماعيلية ويتقدمون الى نفيشة والمحفر والمسخوطة والمحسمة والقصاصين ، كما ان تحفظات الخديو توفيق كانت فى حقيقتها رفضا للتقيد بدستور شريف وعودة بنظام الحكم المصرى الى ما قبل خضوع الخديو اسماعيل لمبدأ المسئولية الوزارية فى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ . وقد كان لصدور الامر الخديوى بعزل عرابى من وزارة الحربية فى ٢٠ اغسطس ١٨٨٢ ، يوم استقالة وزارة اسماعيل راغب وتشكيل وزارة شريف ، معنى محددا وهو ان شريف باشا قرر التعاون مع الخائن المنتصر بقوة السلاح الاجنبى بدلا من مشاركة الامة المهزومة ويلات الهزيمة . او لعل شريف باشا وقد راى الكارثة محدقة لا محالة ، قبل الوزارة لانقاذ ما يمكن انقاذه . لقد كانت انجلترا تعلن انها ما فتحت مصر الا لتثبيت سلطة الخديو وانها سوف تجلو عن البلاد بمجرد تحقيق ذلك . وربما كان شريف باشا يأمل حين قبل الحكم فى تلك الظروف المنكودة ان ينجح بالدبلوماسية فيما فشل فيه عرابى بالعسكرية ، ولاسيما ان فرنسا وتركيا سرعان ما انتقضتا على انجلترا من اجل الجلاء الناجز عن مصر فور تصفية الثورة العرابية . وفى الرافعى ان بعض من رأوا شريف باشا مع

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وزرائه فى مركبته خلف مركبة الخديو الخائن مع الجنرالات الغزاة فى الطريق من محطة القاهرة الى السراى الخديوية بين صفين من الجنود الانجليز ، ذكروا ان شريف باشا كان يبكى فى صمت من فرط الاحساس بالحزن والعار . وعلى كل فقد صابر شريف باشا الخديو الخائن والاحتلال البريطانى عاما ونصف عام حتى استقال فى يناير ١٨٨٤ احتجاجا على طلب انجلترا من مصر الجلاء عن السودان وعلى قبول الخديو توفيق طلب الانجليز ، وفى استقالته أوضح انه لا يستطيع المشاركة فى التفريط فى حقوق البلاد او فى الاخلال بمبدأ مباشرة الخديو الحكم بواسطة وزرائه ، وهو المبدأ الذى استقر فى الحكم المصرى منذ مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ فى اواخر عهد اسماعيل .

وهكذا ختم شريف باشا حياته السياسية ختاما مشرفا . ثم اعتلت صحته بعد ذلك حتى توفى بمدينة جراتز بالنمسا فى ابريل ١٨٨٧ عن واحد وستين عاما ودفن فى القاهرة بجنازة مهيبة كما يدفن الابطال القوميون .

ليس من داع للحديث بافاضة عن الوزارات المصرية تحت الاحتلال البريطانى . فبين سبتمبر ١٨٨٢ عام الاحتلال ومايو ١٩٠٧ ، عام رحيل اللورد كرومر عن مصر (٢٥ سنة) لا نسمع (خارج فترة شريف الوجيزة) الا عن ثلاثة اسماء تبادلت رياسة الوزراء فى مصر ، هى أسماء : مصطفى رياض باشا وبوغوس نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا .

الغى الانجليز دستور شريف (١٨٨٢) وادخلوا دستور اول مايو ١٨٨٣ الذى يمكن ان نسميه دستور دوفرين لان اللورد دوفرين سفير انجلترا فى استانبول هو الذى وضعه اساسا للحكم «النيابى» فى مصر . وقد ظل العمل بهذا الدستور اربعين سنة حتى صدور دستور ١٩٢٣ الذى تمخضت عنه ثورة ١٩١٩ .

ووفقا لدستور دوفرين كان الحكم النيابى مكونا من مجلسين احدهما هو «مجلس شورى القوانين» والآخر هو «الجمعية العمومية» .

اما «مجلس شورى القوانين» فكان يتكون من ٣٠ عضوا منهم الرئيس تعينهم الحكومة المصرية و١٤ عضوا تنتخبهم مجالس المديريات (المحافظات) من بين اعضائها وعضو عن محافظة القاهرة وعضو عن محافظة الاسكندرية . وقد نص دستور ١٨٨٣ على انه لا يجوز اصدار اى قانون أو مرسوم يتعلق «بتنظيم الادارة العامة» دون عرضه عليه ، وكذلك نص على عرض الميزانية على هذا المجلس الذى يجوز له ان «يبدى اراءه ورغباته فى كل باب من ابواب الميزانية» . غير ان الحكومة غير مقيدة بالتزام اراء المجلس ورغباته سواء بالنسبة للميزانية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أو بالنسبة لمشروعات القوانين والمراسيم . وفى حالة القوانين والمراسيم اذا اختلفت وجهة نظر الحكومة مع وجهة نظر «مجلس شورى القوانين» يجب على الحكومة اخطار المجلس بسبب رفضها لوجهة نظره دون ان يترتب على ذلك فتح باب المناقشة من اى نوع كانت . كذلك كان محظورا على مجلس شورى القوانين مناقشة اى التزام مالى على الحكومة المصرية مترتب على تعهداتها الدولية .

وقد اباح هذا الدستور للوزراء الاشتراك باشخاصهم فى مداولات المجلس او ايفاد من ينوب عنهم من كبار الموظفين المختصين الى المجلس .

أما «الجمعية العمومية» فقد كانت تتكون من ٨٢ عضوا هم الوزراء الستة واعضاء «مجلس شورى القوانين» الثلاثين و ٤٦ عضوا ينتخبهم الاهالى وكان يشترط فى المرشح ان يكون عمره ٣٠ سنة على الاقل ، وان يكون ملما بالقراءة والكتابة وان يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة لا تقل عن ٣٠ جنيها مصريا سنويا . وقد نص دستور ١٨٨٣ على عدم فرض ضرائب مباشرة جديدة بدون موافقة «الجمعية العمومية» ، كذلك نص على ضرورة أخذ رأى الجمعية العمومية فيما يتصل بعقد القروض العامة ، وشق الترع ومد السكك الحديدية ، وتصنيف الاراضى الزراعية من الناحية الضريبية وكذلك اجاز دستور ١٨٨٣ للجمعية العمومية المبادرة بتقديم ما تراه من اقتراحات بشأن المسائل الاقتصادية والمالية والادارية دون اى التزام من جانب الحكومة بأخذ رأى «الجمعية العمومية» . ونص الدستور على ضرورة عقد «الجمعية العمومية» مرة كل سنتين على الاقل ، كما نص على أن جلسات «مجلس شورى القوانين» وجلسات «الجمعية العمومية» غير مفتوحة للجمهور .

بعد ربع قرن اقترح اللورد كرومر فتح جلسات «مجلس شورى القوانين» لرجال الصحافة ولكن اعضاء المجلس لم يميلوا الى الاخذ بهذا الراى خوفا من الصحافة .

اما فى المديريات فقد انشىء فى كل مديرية «مجلس مديرية» يرأسه المدير (المحافظ) ، وكان مجموع اعضاء مجالس المديريات فى مصر كلها ٧٠ عضوا ، وقد تراوح العدد فى كل مديرية بين ٣ أعضاء و ٧ أعضاء بحسب حجم المديرية . وكانت مهمة مجالس المديريات النظر فى الشئون المحلية مثل شق الطرق وانشاء الاسواق وحفر الترع ، ولكن بما أن هذه المجالس لم يكن لها حق فرض ضرائب محلية على المواطنين فقد ظلت محدودة النشاط .

وقد نص دستور اللورد دوفرين على انشاء هيئة تشريعية ثالثة هى «مجلس الدولة» Conseil d'Etat على غرار مجلس الدولة فى فرنسا تكون مهمته اعداد مشروعات القوانين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قبل عرضها على الجهات التشريعية .

ولكن سرعان ما صرف النظر عن انشاء هذه الهيئة بتدخل اللورد كرومر . قال كرومر فى الجزء الثانى من كتابه «مصر الحديثة» (ص ٢٧٣ – ٢٧٤) : «عندما وصلت مصر فى سبتمبر ١٨٨٣ وجدت ان انشاء مجلس الدولة موضوع نقاش محتدم . وسرعان ما تكشف ان الحكومة الدولية سوف تتغلغل فى كل فرع من فروع الادارة المصرية . وقد استمرت المناقشة عدة شهور حتى أبلغت اللورد جرانفيل فى ١٩ يناير ١٨٨٤ ان مجلس الدولة سوف يكون هيئة مكلفة ولا نفع فيها . وكان نوبار باشا يرى نفس الرأى . وهكذا ادركت الرحمة مصر فانقذت من هذا النوع الخاص من الوباء الدولى» .

هذا هو مجمل احكام دستور ١٨٨٣ وبموجبه نرى ان البرلمان المصرى كان مكونا من هيئتين : «مجلس شورى القوانين» وعدده ٣٠ عضوا معينا و١٤ منتخبين ، و«الجمعية العمومية» وعددها ٨٢ منهم ٢٠ معينون و ١٦ منتخبون على درجتين و٤٦ منتخبون انتخابا مباشرا ، مع ضمان أن النواب من الاعيان بحكم نصاب الضريبة المفروض فى المرشحين . وفى الحالين كان رأى الهيئتين استشاريا الا فى امر واحد وهو فرض الضرائب المباشرة الجديدة الذى كان ينبغى فيه موافقة الجمعية العمومية . ويمكن أن نقول ان «الجمعية العمومية» كانت نواة مجلس النواب بينما كان «مجلس شورى القوانين» نواة مجلس الشيوخ . يمكن أن نقول هذا لولا هذه البدعة التى ابتدعها اللورد دوفرين وهى اعتبار مجلس شورى القوانين بكامل هيئته مضافا اليه الوزراء الستة اعضاء فى «الجمعية العمومية» بقصد السيطرة عليها من طريق ٢٠ نائبا معينا من قبل الحكومة و ١٦ نائبا منتخبين على درجتين ، لم ينتخبهم الشعب مباشرة وانما انتخبتهم مجالس المديريات . وهؤلاء لا ينبغى ان نستخف بعدم اهليتهم . فما اكثر ما ينتخب نائب للحكم المحلى لانه طيب السمعة او واسع النفوذ فيما يتصل بالخدمات المحلية داخل محافظته المحدودة ولكنه قاصر فى الوطنية او الوعى او الاهتمام بالقضايا القومية على مستوى الامة كلها . فعدد اعضاء «الجمعية العمومية» الحقيقى اذن بموجب دستور ١٨٨٣ كان ٤٦ عضوا منتخبا انتخابا مباشرا ، وهو نحو نصف اعضاء «مجلس شورى النواب» ايام اسماعيل وفى برلمان توفيق – عرابى . واذا كان للرموز مغزى خاص ، فان مجرد تغيير اسم «مجلس شورى النواب» (برلمان اسماعيل) و «مجلس النواب» (برلمان توفيق – عرابى) الى «مجلس شورى القوانين» ليس له معنى الا تجاهل صفة «النيابة» عن الامة مصدر تفويض السلطة فى كل حكم نيابى . او هو بمثابة تنبيه على النواب الا يتكرر منهم قولهم للحاكم : «نحن نواب الامة» كما دأبوا على أن يفعلوا أيام اسماعيل وتوفيق .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فلننظر الان الى ما كسبته مصر والديمقراطية المصرية وما خسرته منذ اول عهدها بالحياة البرلمانية فى عهد اسماعيل عام ١٨٦٦ حتى دستور الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٣ .

ولنبدأ بأول دستور عرفته مصر الحديثة منذ عهد بونابرت وهو دستور اسماعيل الصادر فى ٢٣ اكتوبر ١٨٦٦ بتشكيل «مجلس شورى النواب» فى صورة الامر العالى الصادر لاسماعيل راغب باشا متضمنا المبادىء العامة للحكم النيابى وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية للمجلس فى وثيقة واحدة ومتضمنا قرار تعيين اسماعيل باشا راغب رئيسا للمجلس .

والمبادىء الاساسية لنظام الحكم محددة بايجاز فى الديباجة الموجزة وفى المادة الاولى من اللائحة الاساسية . فالديباجة تقول : «حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعها ومحسناتها الجليلة فى الممالك المتمدنة كان املى تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب اعضاءه من الاهالى ، فالان أشكر الله تعالى على أن عاينت من اهالى مملكتنا من الاهلية والاستعداد ، ما يزيد حصول هذا الامل فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور» و «ما القصد من هذا الا التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الاراء فى الامور النافعة» . ويقول (البند الاول) : «تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية والعقودات التى تراها الحكومة انها من خصايصه المجلس ، ليصير المذاكرة ، واعطاء الراى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية» .

وقد حدد دستور ١٨٦٦ عدد اعضاء مجلس شورى النواب بعدد ٧٥ نائبا ينتخبهم اعيان البلاد من بينهم ممثلين لكافة المديريات بحسب تعداد كل منها على أن تمثل القاهرة بثلاثة اعضاء والاسكندرية بعضوين من هذا العدد ويشترط فى النائب ان يكون عمره ٢٥ سنة على الاقل وان يكون مصرى الجنسية ومتمتعا بالاهلية القانونية والمدنية والا يكون من الفقراء المحتاجين أو المعانين او من العسكريين فى الخدمة العاملة او فى الاحتياطى او من موظفى الحكومة او الموظفين خارج الحكومة ، ولو كانوا من العمد او الاعيان . اما الموظفون المفصولون بغير الطريق التأديبى فيجوز انتخابهم . ويشترط فى الناخب ان يكون من المتمتعين بالاهلية القانونية والمدنية والا يكون من العسكريين فى الخدمة العاملة . ورغم أن قانون الانتخاب لم ينص فى شروط النيابة أو الانتخاب على اقتصارها على طبقة العمد او مشايخ البلاد أو الاعيان الا انه نص فى البند السابع على ما يلى : «حيث أن كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الاهالى ، فبالطبع هم المنتخبون من طرف اهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه فى القسم ، اذا كان تلك المشايخ حايزين الاوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المشايخ يحضرون المديرية ويكتب كل احد منهم اسم من ينتخبه فى القسم فى ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية » وبهذا نص دستور ١٨٨٦ على انتخاب النواب على درجتين : المواطنون ينتخبون مشايخ البلاد ومشايخ البلاد ينتخبون اعضاء البرلمان ، كما نص الدستور على أن الانتخاب سرى .

ولتحصين الانتخابات ضد تلاعب رجال الادارة اشترط الدستور أن يكون فرز الاصوات علنيا فى حضور المشايخ بمعرفة لجنة مشكلة من مدير المديرية ووكيلها وناظر قلم الدعاوى فيها (رئيس قلم قضايا الحكومة) وقاضى المديرية ، كما اشترط أن يوقع المشايخ الحاضرون عملية الفرز بكل مديرية محضرا بنتيجة الانتخاب . وقد حدد الدستور مدة النيابة بثلاث سنوات وحدد مدة كل دورة برلمانية بشهرين سنويا من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير والبند الثامن عشر (الاخير) ينص على أنه « لا يجوز قبول عرض حالات من أحد ما بالمجلس » ومعنى هذا فيما يبدو أن المجلس كان محظورا عليه النظر فى شكاوى المواطنين باعتبار ان نظر الشكاوى من اختصاص الحكومة .

وقد نصت « النظامنامة » اى اللائحة الداخلية لمجلس شورى النواب الملحقة بدستور ٢٢ اكتوبر ١٨٦٦ بان المحروسة (القاهرة) هى مقر مجلس الشورى وان الخديو يعين رئيسة ووكيله ويدعو لعقده ويتلو بشخصه او بمن ينوب عنه خطبة العرش « المقالة » ويتلقى رد المجلس على خطبة العرش خلال يومين ويشترط الا يتضمن الرد على خطبة العرش قطع فى أى امر من الامور المطروحة على مجلس الشورى . وان وظيفة المجلس هى «المداولة فى المنافع الداخلية والعقودات التى تراها الحكومة انها من خصايصه تصير المذاكرة فيه ، واعطاء الراى عنها » .

وذلك بعد دراسة الموضوعات فى « قومسيونات » المجلس اى لجانه . ورئيس المجلس يقرر جدول اعمال المجلس بحسب اهمية الموضوعات فى نظره ويلتزم بجدول الاعمال على أن يكون للمجلس حق استبعاد مالايرى لزوما للنظر فيه من جدول الاعمال . ويكون اخذ الاراء فى الموضوعات المطروحة بالتصويت كتابة امام الاعضاء فى صندوق الاصوات ويفرز سكرتير المجلس الاصوات علنا وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة . ويجب على المجلس احترام رأى الاقلية والاصغاء اليه . اما رئيس المجلس فلا يحق له ابداء اى رأى فى أى موضوع الا اذا تساوت اصوات الاعضاء ، فعمله مقصور على ادارة الجلسات وتطبيق قواعد النظام . واعضاء المجلس يتمتعون بالحصانة البرلمانية اثناء انعقاد كل دورة للمجلس الا فى جرائم القتل . ولا يجوز لعضو نشر مداولات المجلس الا بترخيص من رئيسه . وفى المادة الختامية (بند

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٦١) يتحتم أن يكون النائب ملما بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع (أى بعد ١٨ سنة) ويتحتم ان يكون الناخب ملما بهما فى الانتخاب الحادى عشر (اى بعد ٣٠ سنة) .

والخلاصة فى كل هذا ان دستور ١٨٦٦ قرر جملة مبادىء أساسية أهمها ان مجلس شورى النواب ذو صفة استشارية بحتة فيما تحيله اليه الحكومة او ما يقترحه على الحكومة من موضوعات وليس لقراراته اية صفة من صفات الالزام كما ان دائرة اختصاصه محددة « بالمنافع الداخلية » وماترى الحكومة عرضه عليه من موضوعات او مشروعات ، وبالتالى فليس له ان يدخل فى السياسة الخارجية او فى اعمال السيادة الا بناء على طلب الحكومة ، وانه فى حقيقته مجلس اعيان منتخب على درجتين . وقد حل الخديو اسماعيل مشكلة ان الدستور « منحة » من الحاكم او « حق » للامة باعلانه فى ديباجة الدستور ان الدستور ضرورة من ضرورات المدنية والعمران وضرورة ناشئة عن أهلية المصريين للحكم النيابى . وبذلك فرغم تمسك الخديو اسماعيل بانه مصدر الدستور الا انه تخلى صراحة عن نظرية الحق الالهى واعترف صراحة بنظرية الحق الطبيعى ، كما انه اقر فى المادة السابعة من الدستور « اللائحة الاساسية » بان المجلس النيابى منتخب بتفويض من الامة . واهم ما يغض من قيمةدستوره الاول هو نظرية « الشورى » اى الصفة الاستشارية لمجلس النواب التى قضت عليه ان مقدما ان يتحول الى جمعية مناظرات عظيمة او الى مكلمة عظيمة ليس لقراراتها قوة الالزام .

أما السلطة التنفيذية منذ تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ حتى اصداره مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ تحت ضغط الدول العظمى بانشاء مجلس وزراء مسئول امام البرلمان ولا يرأسه الخديو ، فقد كانت مودعة فى المجلس الخصوصى الذى يرأسه الخديو ، وكان مزيجا من مجلس البلاط ومجلس الوزراء ويرأسه الخديو واجتمعت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية معا وبعض جوانب السلطة القضائية .

اما دستور شريف باشا الاول (١٨٧٩) الذى أقرته الوزارة وأقره مجلس شورى القوانين واقره اسماعيل ولكنه خلع قبل اصداره ورفضه الخديو توفيق مما ادى الى استقالة وزارة شريف ، فقد كان خطوة متقدمة نحو الحكم الدستورى لانه الغى مبدأ الشورى وجعل من « مجلس شورى النواب » « مجلس النواب » وجعل قراراته ملزمة للحكومة وجعله سلطة التشريع فى البلاد وبذلك فصل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

نص دستور ١٨٧٩ ، وهو مستق من الدساتير الاوروبية فى المادة : (٢٧) على « ان

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار » « مجلس الوزراء » (ل . ع .) ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها بحيث لا يكون القانون معتبرا او دستورا للعمل مالم يتل بمجلس النواب بندا بندا ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الاحوال وظروف الاوقات أن يغيروا او ينقحوا ان يعدلوا اى قانون من القوانين واى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الاساسية » .

وفى المادة (٢٨) : « اذا رفض مجلس النواب قانونا من القوانين او بندا من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه الى مجلس النواب ثانيا فى اثناء مدة انعقاد تلك السنة » . وفى المادة (٣٦) : النظار مسئولون امام مجلس النواب عن كافة الاحوال والاعمال المختصة باداراتهم وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب » . وفى المادة (١١) : « اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة ، فللحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب اعضائه على شرط الا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه الى يوم اجتماعه . واذا ايد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للامة أن تنتخب نفس النواب السابقين او بعضهم » .

كذلك نص دستور ١٨٧٩ على عدم جواز الجمع بين صفة الوزراة أو الوظيفة العامة مدنية كانت او عسكرية وصفة النيابة ، وزاد عدد النواب الى ١٢٠ نائبا بما فيهم النواب عن السودان ورفع سن النيابة الى ٣٠ سنة على الاقل ، مشترطا فى النائب ان يكون من رعايا الحكومة المصرية (ليشمل ذلك نواب السودان) وان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية دون اشتراط الانتماء الى طبقة اجتماعية معينة ، بل على العكس من ذلك قرر دستور ١٨٧٩ صرف مرتبات للنواب بواقع ١٠٫٠٠٠ قرش سنويا ، واطال مدة انعقاد المجلس من شهرين الى ثلاثة سنويا (من اول كيهك اى ديسمبر الى اول برمهات اى مارس من كل سنة) . ووسع دستور ١٨٧٩ تعريف الحصانة البرلمانية واعطى المجلس حق رفعها او اعمالها اثناء دورات الانعقاد او خارج دورات الانعقاد . ونقل من سلطة العرش الى سلطة المجلس حق اختيار رئيس المجلس ووكيليه وحق البيرولدى اى المصادقة على عضوية الاعضاء وحق تفسير اية مادة من مواد الدستور وحق وضع لائحة المجلس الداخلية ولكن اهم حقوق اكتسبها مجلس النواب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فى دستور ١٨٧٩ كانت :

١ ـ حق اقرار الميزانية السنوية ومراقبة الايرادات والمصروفات بموجب المادة ٤٦ .

٢ ـ حق اقرار الضرائب العامة بموجب المادة ٤٥ .

٣ ـ حق تلقى العراض بموجب المادة ٢٣ من المواطنين الحائزين لحق الانتخاب والنظر فيها .

٤ ـ حق استجواب الوزراء ومناقشتهم بموجب المادة ٤٣ .

٥ ـ حق المجلس فى اقتراح القوانين واللوائح والمشروعات فى المادة (٤٢) بعد اخطار مجلس الوزراء الذى له حق الاعتراض فى خلال اسبوع وفى حدود المادة (١١) المتقدم ذكرها .

كذلك جعل دستور ١٨٧٩ الاصل فى جلسات المجلس ان تكون علنية مالم يقرر المجلس سرية الجلسة ، وجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى المجلس لمنع تكرر الوزارة الاوروبية حيث كان السير ريفرز ويلسون ودى بلنيير وزيرين فى وزارة نوبار . وجعل التصويت برفع الايدى او بنداء الاسماء بحسب ما يقرره المجلس اما التصويت السرى فى الصندوق فقصره على انتخاب الاشخاص (الرئيس والوكيلين واعضاء اللجان ... الخ) . كذلك من اهم ما نص عليه دستور ١٨٧٩ المادة (٨) : كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته » . وبهذا النص تحول نواب مصر من مشايخ حارات او اعيان محليين لا ينظرون الا فى مشروعات الرى والصرف الى قيادات سياسية واجتماعية واقتصادية للامة المصرية كلها . وقد كان معنى خلو دستور ١٨٧٩ من اى نص على تحديد اختصاص المجلس بالنظر فى « المنافع الداخلية » وحدها اطلاق يد المجلس فى النظر فى السياسة العامة وفى السياسة الخارجية وفى اعمال السيادة . كما ان دستور ١٨٧٩ ، رغم أنه اجاز لمجلس الوزراء فى حالات الطوارئ اصدار القوانين واللوائح فى غيبة البرلمان « بشرط الا يكون مخالفا للقوانين المعتبرة » و « تحت مسئوليته » ، واشترط وجوب عرض كل ما تصدره السلطة التنفيذية بهذا الطريق الاستثنائى على مجلس النواب فى اول دورة تالية من انعقاده لاقراره بموجب المادة (٤١) ، مالم يزاول الخديو حقه فى دعوة المجلس لدورة طارئة بموجب المادة (٦) .

وبهذا يكون دستور ١٨٧٩ قد قصد الى تحويل مجلس النواب من مجرد مكلمة بموجب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مبدأ الشورى الى سلطة تشريعية بالمعنى الكامل : اذا تعارضت ارادتها مع ارادة السلطة التنفيذية ولم تستقل الوزراة من تلقاء نفسها او يقلها الخديو اعلانا عن استمرار ثقته فيها ، دخلت الامة حكما بين الخديو وحكومته وبين البرلمان فى الانتخابات الجديدة التى سودت كلمة المجلس النيابى الجديد على كلمة الحكومة فى خلال اربعة اشهر من حل المجلس القديم . كما أن دستور ١٨٧٩ اعطى السلطة التشريعية تفويضا من الامة بالسيطرة الكاملة على ميزانية البلاد وضرائبها ومراقبة ايراداتها ومصروفاتها . ولم يكتف دستور ١٨٧٩ بمبدأ المسئولية الوزارية امام البرلمان من الناحية السياسية بل نص على ضرورة اصدار « قانون محاكمة الوزراء » الذى كانت له قصة عجيبة فى التشريع المصرى طوال قرن كامل ، حتى بعد اعلان دستور ١٩٢٣ ، دستور مصر المستقلة ، واطاح باكثر من وزارة خلال كفاح مصر الديمقراطى ، وهو الى هذه اللحظة مايزال حبرا على ورق . هذا هو دستور شريف العظيم الذى استهدف به هدفين عظيمين هما :

١ ـ أن الامة هى مصدر السلطات .

٢ ـ نظافة الحكم المصرى ووطنية الحكم المصرى .

وبعد اسابيع من موافقة اسماعيل العظيم على اصدار هذا الدستور تحالف الاستعمار الاوروبى على خلع اسماعيل لخنق الديمقراطية المصرية فى مهدها وتدخلت بريطانيا لاجلاس توفيق الخائن على عرش مصر لخنق هذا الدستور ولو أد الديمقراطية المصرية ، وحين اندلعت الثورة العرابية وثورة الوطنيين الاحرار لاقرار الحياة الدستورية لم تجد بريطانيا مناصا من احتلال مصر لتثبيت الحكم المطلق فيها وحكمها حكما مباشرا من خلال واجهات مصرية بعضها خائن وبعضها كاره ولكن بغير حيلة امام هذا القهر الاعظم .

اما دستور شريف باشا الثانى الذى قدمه لمجلس النواب المنعقد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ بعد مظاهرة عابدين المشهورة (٩ سبتمبر ١٨٨١) فقد كان فى جوهره هو نفس دستور ١٨٧٩ فيما خلا بعض التنازلات التى اراد بها شريف باشا تحاشى الصدام المباشر بين الامة والخديو من ناحية وبين الامة والدول العظمى الدائنة من جهة اخرى . وهذه التنازلات هى :

« المادة ١٣ : لا يشتمل الجواب المذكور (فى الرد على خطبة العرش) ل . ع . على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه » . المقصود بهذا النص صيانة مقام العرش من تطاول مجلس النواب او سحب الثقة من الوزارة منذ الجولة الاولى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهو يكاد يكون مجرد مجاملة بروتوكولية لو اكتفت خطبة العرش بالعموميات فى الكلام عن تقدم البلاد وعمرانها ، وقد يسبب مشاكل عميقة اذا فصلت خطبة العرش سياسات تتعارض مع مصالح الامة ل .ع .) .

« المادة ١٤ : ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديو فيعين احدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب . (وهذا حل وسط بين رئيس مفروض على المجلس من الخديو ورئيس ينتخبه المجلس متجاهلا الخديو وقد يكون من اعدائه .ل .ع .) .

« المادة ٢١ : النظار متكافلون فى المسئولية امام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء (وهذا النص يضعف مبدأ المسئولية الوزارية لانه يقصرها على حالة مخالفة القوانين المعمول بها . بينما الخلاف بين الوزارة والبرلمان قد ينشأ فى اتباع سياسات او اتخاذ مواقف او اقرار مشروعات تقرها الوزارة ولا يقرها البرلمان . ثم ان شريف باشا قد تنازل جملة عن مبدأ محاكمة الوزراء . والعرف الديمقراطى يجمع بين المسئولية الجماعية فى القرارات الجماعية والمسئولية الفردية عن سلامة تصرفات كل وزير فى حدود وزارته ، مع النص على جواز محاكمة الوزراء فرادى او مجتمعين بحسب نوع الاتهام الموجه اليهم . ل . ع .) .

« المادة ٣٤ : لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقررة للاستانة او الدين العمومى او فيما التزمت به الحكومة فى امر الدين بناء على لائحة التصفية او المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية . (والمقصود تأمين تركيا بالنسبة للجزية التى كانت تركيا تتقاضاها سنويا من مصر من جهة وتأمين الدولة العظمى الدائنة على اقساط الديون وفوائدها ، ولا سيما بالنسبة لقانون الغاء المقابلة وقانون زيادة الضرائب العشورية ، وقد كان الاتجاه بين اعيان البلاد الى العبث بهذين القانونين ، وبهذا يعطون ذريعة رسمية للدول العظمى فى استخدام السلاح ضد مصر لضمان سداد الديون .ل .ع .) .

« المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

« المادة ٥١ : اذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار » .

« والمادتان ٢٠ و٥١ كانتا فى دستور شريف باشا الاول لعام ١٨٧٩ من اختصاص

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مجلس النواب وحده فعدلتا فى دستوره الثانى الذى استصدرته وزارة البارودى فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، اى بعد استقالة شريف باشا وتولى البارودى رئاسة الوزارة ، لاثبات التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ل . ع » .

ودستور ١٨٨٢ هو نفس دستور شريف باشا الثانى الذى قدمه لبرلمان توفيق ـ عرابى بعد افتتاحة فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ . وقد وافق عليه مجلس النواب ، ولكن احتجاج انجلترا وفرنسا على انتقال سلطة اقرار الميزانية والرقابة على الايرادات والمصروفات الى مجلس النواب بمذكرة ٢٦ يناير ١٨٨٢ جعل شريف باشا تجنبا للصدام مع الدول العظمى يطلب الى المجلس اقرار الدستور كاملا فيما خلا المواد الخاصة باقرار الميزانية ، وقد طلب شريف باشا ارجاءها للمستقبل فرفض مجلس النواب طلبه وتمسك بحقوقه مما اضطره الى الاستقالة واخلاء مسئولياته للبارودى .

أما بقية مواد دستور ١٨٨٢ فهى فى جوهرها والى حد كبير فى نصها نفس مواد دستور ١٨٧٩ ، القائم على أن الامة هى مصدر السلطات ، وعلى انفصال السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وعلى انتقال سلطة التشريع كاملة الى المجلس النيابى دون الاكتفاء بمبدأ الشورى ، وعلى الاحتكام الى الامة كلما استحكم الخلاف بين السلطتين باجراء انتخابات جديدة ، وعلى شمول اختصاص المجلس النيابى فى نظر كل ما يتصل بامور مصر دون الاقتصار على نظر « المنافع الداخلية » وعلى حق المجلس فى نظر عرائض المواطنين المقدمة اليه ، وعلى حق المجلس فى اقرار الميزانية والضرائب الجديدة وعلى بطلان كل قانون أو لائحة يصدران بغير موافقة المجلس ، وعلى حق المجلس فى استجواب الوزراء ومناقشتهم وفى مناقشة تصرفات كافة موظفى الحكومة ... الخ .

ومن هذا يتبين أن دستور ١٨٨٣ (دستور دوفرين) ركز على نقطة واحدة وهى اعادة البرلمان المصرى بمجلسيه الى ما كان عليه قبل الثورة العرابية بل الى ما كان عليه قبل دستور اسماعيل ـ شريف المجهض فى ١٨٧٩ ، بل الى ما قبل الاعلان الدستورى الذى اصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بمسئولية الوزارة امام البرلمان وبانفصال مجلس الوزراء عن شخص الخديو بانشاء مجلس وزراء لا يرأسه الخديو . كان حجر الاساس فى دستور ١٨٨٣ هو سحب سلطة التشريع من الهيئة التشريعية وتحويلها بمجلسيها ، « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » ، الى مجرد غرفتى مشورة تابعتين لمجلس الوزراء الذى انتقلت اليه سلطة التشريع كاملة الا فيما يمس فرض ضرائب جديدة . وبهذا عصف الاحتلال البريطانى بمبدأ

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فصل السلطات الذى لا تقوم حياة ديمقراطية بدونه باختصاصه السلطة التنفيذية بسلطة التشريع كذلك . وعاد البرلمان المصرى الى مجرد «مكلمة» كما كان فى أوائل عصر اسماعيل . ومجلس وزراء بلا تأييد من ممثلى الامة مجلس لا حول له ولا قوة ـ مهما حسنت نواياه ـ ازاء الخديو الذى يملك وحده حق تعيين الوزارات واقالتها وحق التصديق على القوانين والمراسيم وحق رفضها ، وكذلك حق اصدار المراسيم . وقد كان يكفى ان يسيطر الانجليز على سيد البلاد ليكون لهم ما يريدون . وقد ظل الخديو توفيق اداة فى يد الانجليز حتى وفاته بعد عشر سنوات من احتلال مصر من ١٨٨٢ الى ١٨٩٢ .

فلما تولى الخديو عباس الثانى (عباس حلمى) عرش مصر فى ١٨٩٢ حتى نفى فى ١٩١٤ بقيام الحرب العالمية الثانية ، بدأت المتاعب لان عباس الثانى دخل فى محور تركيا ـ ألمانيا لمواجهة محور انجلترا ـ فرنسا ، ولكن بعد أن خرجت «الامة» من مثلث السلطة فى مصر وهو مكون من العرش والوزارة والانجليز ، وكان عباس الثانى حاكما اوتوقراطيا وجاهلا معا فبدلا من أن يناور الانجليز كما فعل اسماعيل الاوتوقراطى المستنير ، باشراك الامة فى مربع السلطة ليتخذ منها ظهيرا ووقاء ضد السيادة الانجليزية بقيادة حركة مصرية دستورية ديمقراطية تعتمد على الشعب المصرى وتدخله طرفا فى حكم بلاده وفى تجديد الكفاح الوطنى المصرى ، لجأ عباس الثانى فى ١٨٩٤ أى بعد عامين من تولية العرش الى انشاء حزب وطنى ملكى يدين له وللعرش بالولاء الشخصى ، ويقبل نظامه الاوتوقراطى المناهض للحكم الدستورى والحياة الديمقراطية وسياسته القائمة على تعاضد مصر مع الدولة العثمانية سواء من باب الولاء والتبعية او من باب التحالف المرحلى لطرد الانجليز . وقد كانت هذه قصة نشأة الحزب الوطنى «الملكى» بزعامة مصطفى كامل حتى وفاة مصطفى كامل الباكرة فى ١٩٠٨ . وحين دخل الخديو عباس الثانى فى مرحلة الوفاق المؤقت مع الانجليز بعد سحب اللورد كرومر من مصر عام ١٩٠٧ وحلول السير ايلدون جورست محله اتبع الحزب الوطنى سياسة القصر فاعلن الهدنة مع الانجليز على مضض من كثير من قواعده الوطنية المصرية أو القومية الاسلامية التى دخلت فى مأزق الاختيار بين الولاء للعرش والولاء لمصر او للاسلام فاختارت الولاء لمصر او للاسلام من دون الولاء للعرش . وقد كانت هذه بدايات تصدع الحزب الوطنى الملكى الممزق بين الوطنية المصرية والقومية الاسلامية والملكية ، ولم يحفظ للحزب تماسكه الا زعامة مصطفى كامل القوية الفتية ، فلما مات هذا الفتى القوى فى ريعان شبابه تكشفت هذه التقائض الاساسية الثلاثة داخل حزبه ، وتجمع خير ما فى هذا الحزب ، وهو عناصره الوطنية تحت لواء محمد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فريد ، وتجمعت عناصره القومية الاسلامية تحت لواء عبد العزيز جاويش ، وتجمعت عناصره الملكية تحت لواء على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل . وسرعان ما ذبل الحزب الوطنى باجنحته الثلاثة : الملكى والاسلامى والوطنى ، لان الملكيين فقدوا قواعدهم الشعبية بسبب تبعيتهم العمياء للخديو ومهادنتهم للانجليز ، ولان دعاة القومية الاسلامية فتتوا وحدة الامة بالهوس الدينى ، ولان الوطنيين المتطرفين فقدوا قدرتهم على التحرك الشرعى بسبب فقدانهم الايمان بالديمقراطية وحركة الجماهير ، فتحولوا الى جماعات ارهابية سرية تعتمد على الاغتيالات السياسية بدلا من الاعتماد على الحوار الديمقراطى . وقد كان لخروج محمد فريد وقيادات الحزب الوطنية من مصر برضاها لقيادة الكفاح الوطنى من منفاها الاختيارى فى العواصم الاوروبية أثر كبير فى ذبول الحزب الوطنى ، لان الجماهير لا تعرف الكفاح الوطنى «بالمراسلة» وانما تلتف فقط حول قيادتها الشاخصة امامها التى تقاسمها اخطار الاعدام والسجن والتشريد ومصادرة الارزاق والمطاردة والنفى اذا لزم الامر بالقوة القاهرة .

وهكذا اخلت القيادات الوطنية المتطرفة الساحة الوطنية فى مصر بين ١٩٠٧ و١٩١٨ لقيادات وطنية اخرى اقل تطرفا كانت تعمل فى اطار القانون وتربط بين كفاح الامة المصرية فى سبيل الحرية القومية والوطنية وكفاح الشعب المصرى فى سبيل الديمقراطية السياسية وانتقال مصدر السلطة من العرش الى الامة بل والى الشعب اذا امكن . وقد كانت هذه هى القيادات التى قادت كفاح الشعب المصرى بزعامة سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ .

الديمقراطية فى المحاق

دخل الخديو عباس الثانى فى صراعه مع الانجليز بعد شهور من توليه عرش مصر فى ١٦ يناير ١٨٩٢ ، عقب وفاة الخديو توفيق فى ٧ يناير . وكان عمر عباس الثانى يومئذ ١٨ سنة قمرية ، وكان يتلقى العلم فى فيينا حتى وفاة أبيه ، الذى يبدو من استخدامه لالمانى كطبيبه الخاص ، وهى وظيفة حساسة فى القصور الملكية ، انه كان يحافظ بحكم روابطه مع الباب العالى على بعض الصلات الالمانية فى البلاط الخديو ليتقى سموم الوطنيين او الانجليز أو أعدائه من الاتراك الطامعين . على كل فرواية اللورد كرومر عن اول لقاء له مع عباس الثانى فى كتابه «عباس الثانى» (ص ٤) ، تقول ان عباس الثانى كان متطرفا فى عواطفه «المصرية» ، متطرفا فى عواطفه المعادية لتركيا ولم يلمح كرومر فى كلامه اى اثر للانجلوفوبيا ، اى عداء الانجليز .

ولكن كتاب كرومر لا خلاصة له فى النهاية الا ان عباس الثانى كان متآمرا بالفطرة مناورا بالجبلة . فلعله منذ اللحظة الاولى لبس هذا القناع لايهام اللورد كرومر بانه لن يستعين بالباب العالى على انجلترا . وكان رئيس الوزراء هو مصطفى فهمى باشا الوزير الوطنى المعتدل المثقف فى وزارات العرابيين الذى اقترن تاريخه الاول بمقتل اسماعيل باشا المفتش (قيل أنه قتله بامر اسماعيل) ثم بحركة مصر للمصريين من جهة وبالدعوة الدستورية من جهة أخرى . وقد كان وزير الاشغال فى وزارة شريف باشا الثانية (٣ يوليو ١٨٧٩) ثم وزيرا للخارجية فى وزارة الخديو توفيق التى تلت وزارة شريف بعد استقالتها احتجاجا على رفض توفيق دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد ، وكان مع البارودى من المنشقين على شريف باشا المشتركين فى وزارة الخديو توفيق أيام خلافه مع شريف فى ازمة دستور ١٨٧٩ ، ثم كان وزيرا للخارجية مع

mer: **Abbas II.** London, Macmillan, 1915, p. 4.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البارودى فى وزارة رياض باشا فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ . وواضح من تعاقب الاحداث انه كان مع البارودى نصيرا للزعماء الثلاثة : عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى فى ازمتهم مع عثمان رفقى باشا والشراكسة التى انجلت بانتصارهم فى حصار قصر النيل (اول فبراير ١٨٨١) ثم فى أزمتهم مع الخديو توفيق وداود باشا يكن التى انجلت بانتصارهم فى حصار عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) والاطاحة برياض باشا وفرض شريف باشا رئيسا للوزراء فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ .

وقد كان شريف باشا غير راغب فى التعاون مع البارودى ومصطفى فهمى فى وزارته الثالثة هذه بحجة انهما خذلاه فى ازمته مع الخديو توفيق وقبلا الاشتراك فى وزارة رياض باشا . ولكن اصرار عرابى ورجاله على اشتراكهما فى وزارة شريف باشا الثالثة (١٤ سبتمبر ١٨٨١) يدل على مبلغ ثقة العرابيين فيهما . وهكذا فرض العرابيون مصطفى فهمى باشا وزيرا للخارجية فى وزارة شريف الثالثة ، وحين قدم شريف باشا دستوره الى مجلس النواب فى ٢ يناير ١٨٨٢ ، فردت انجلترا وفرنسا على ذلك بالمذكرة المشتركة بضمان سلطات الخديو توفيق المطلقة (٧ يناير ١٨٨٢) وتراجع شريف باشا لتجنب الازمة فتمسك مجلس النواب بحقه الدستورى فى اقرار الميزانية فاستقال شريف واضطر الخديو توفيق أن يسلم مقاليد الوزارة للبارودى فى ٤ فبراير ١٨٨٢ ، كان مصطفى فهمى باشا وزيرا للخارجية فى هذه الوزارة العرابية التى كان فيها عرابى وزيرا للحربية ومحمود فهمى باشا وزيرا للاشغال وحسن الشريعى باشا وزيرا للاوقاف ، وهى الوزارة التى استصدرت دستور ٧ فبراير ١٨٨٢ . وعند احتجاج المراقبين الثنائيين (دى بلنيير ـ كولفن) على صدور الدستور بمذكرة ٦ فبراير ١٨٨٢ ، رد مصطفى فهمى باشا بوصفه وزيرا للخارجية بمذكرة لقنصلى انجلترا وفرنسا مؤكدا عدم تعارض حقوق البرلمان الدستورية مع تعهدات مصر المالية ازاء الدول الدائنة . وحين تجمع الاسطولان الانجليزى والفرنسى فى مياه الاسكندرية وقدمت انجلترا وفرنسا الانذار المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ مطالبتين باستقالة البارودى ونفى عرابى من مصر وعلى فهمى وعبد العال حلمى الى الاقاليم ، رد مصطفى فهمى باشا على الدولتين بوصفه « ناظر خارجية الجناب الخديو » برفض هذا الانذار والاعتراض على التدخل الاجنبى فى شئون مصر الداخلية واستقلالها الداخلى المؤكد فى الفرمانات السلطانية . وكان معنى رفض الانذار مع وجود الاساطيل فى الاسكندرية الاستعداد للحرب مع انجلترا وفرنسا . وبعد استقالة وزارة البارودى استقالة جماعية فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على قبول الخديو توفيق للانذار المشترك ، وكان مصطفى فهمى باشا بالطبع احد المحتجين المستقيلين ، اعتزال الوزارة لأن اسماعيل راغب باشا احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية مع الرياسة فى الوزارة التى ألفها فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ . غير أننا نسمع عن مصطفى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

باشا فهمى يستشفى فى اوروبا فى اوج العمليات العسكرية خلال صيف ١٨٨٢ .

المهم أن نذكر سجل جهاد مصطفى فهمى باشا اثناء الثورة العرابية لنكون فكرة عن هذا السياسى الذى اتهمه زعماء الحزب الوطنى الثانى بالخيانة وبالعمالة للانجليز لمجرد أنه قبل مسئولية رئاسة الوزارة فى عهد الاحتلال البريطانى . هذا هو مصطفى فهمى الذى تزوج سعد زغلول من ابنته صفية زغلول ، ام المصريين ، فرجمه رجال الحزب الوطنى بالعمالة للانجليز كما رجموا عرابى ورجاله وعيروا به سعد زغلول عندما تصدى لقيادة الامة فى ثورة ١٩١٩ لان مصطفى فهمى كان فى حقيقته آخر العرابيين ، ولانه كان مدرسة فى الوطنية المصرية المغلوبة على امرها والتى ادركت فى مرحلة الاحتلال البريطانى الكرومرية ان مصر للمصريين امل قادم وليست املا حاضرا ، وانه لا خيار فى الحاضر الا بين مصر للانجليز او مصر للعثمانيين ، وأنه لا مفاضلة وقتئذ الا بين الاستعمار المتقدم المستنير والاستعمار المتخلف الجاهل . وقد دل انشقاق مصطفى فهمى باشا والبارودى على شريف باشا فى اوائل الثورة العرابية على انهما كانا خطأ او صوابا اقل منه تخوفا من اوروبا واكثر منه اندفاعا وتوحدا مع امانى العرابيين .

كان مصطفى فهمى اذن رئيسا للوزراء عندما تولى عباس الثانى عرش مصر فى ١٦ يناير ١٨٩٢ . وبعد شهور قليلة طلب المقيم العثمانى مختار باشا الغازى من عباس الثانى اقصاءه عن الحكم . وبضغط من كرومر قاوم عباس الثانى مطلب تركيا او تظاهر بمقاومته ، فرد الباب العالى على ذلك بمنح الرتب والنياشين لاعوانه فى مصر ولاسيما محررى الصحف الذين كانوا يتعاونون مع مختار باشا الغازى ويدعون للسيادة العثمانية ويهاجمون مصطفى فهمى باشا والاحتلال البريطانى . وفى اكتوبر ١٨٩٢ بدأ عباس الثانى يتحدث عن مصطفى فهمى باشا ان المصريين يرونه « انجليزيا اكثر مما ينبغى ومصريا اقل مما ينبغى » . وكان هذا رأى حاشية الخديو مثل رويبه بك Royer السويسرى المعادى لانجلترا الذى اتخذه عباس الثانى سكرتيرا خاصا له واصفا اياه بأنه « مصرى ممتاز » ومثل تيجران باشا وزير الخارجية الارمنى ، زوج بنت نوبار باشا الذى قال عنه عباس الثانى : « قبل ان اصبح خديويا لم اكن اعرفه الا بوصفه ارمنيا ، ثم دهشت بعض الشىء حين اكتشفت ان ارمنيا يمكن أن يكون مصريا صادقا الى هذا الحد » . (بهذه المناسبة كان تيجران باشا مثل صهره نوبار باشا لا يعرف العربية ، وكانا يديران امور الدولة بالفرنسية) . ثم تطورت الامور فأخذ الخديو عباس الثانى يمجد سياسة جده اسماعيل الاستقلالية ويندد بضعف ابيه توفيق وخضوعه للإنجليز .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وبتغير الوزارة البريطانية وخروج اللورد سالسبورى Lord Salisbury من رياسة الوزارة وحلول جلادستون Gladstone محله وبتعيين اللورد روزبرى وزيرا للخارجية ظن عباس الثانى وحاشيته بالخطأ ان نفوذ اللورد كرومر لا شك سيضمحل ، فقد آلت الوزارة فى بريطانيا الى جناح اكثر ليبرالية داخل حزب الاحرار . وبدأ الخديو بنصائح تيجران باشا خاصة يتصور انه بشىء من الضغط القومى العنيف يمكنه تحقيق جلاء بريطانيا عن مصر . وفى نوفمبر ١٨٩٢ بدأ عباس الثانى يحتج على الاهانات الشخصية الموجهة لشخصه سواء عن عمد أو عن جهل او مصادفة ، مثل نقل موظف بريطانى كبير فى خدمة الحكومة المصرية (السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott-Moncrieff .) الى لندن دون استئذانه او ان ضابطا بريطانيا اولاه ظهره ولم ينهض لتحيته مدعيا انه لم يكن يعرف انه فى حضرة الخديو ، او ان ضابطا بريطانيا اخر فى خدمة الحكومة المصرية حضر احدى حفلات الاستقبال مرتديا التزلك بدلا من البنطلون ، او ان جنديا بريطانيا ظل جالسا فى احدى المحطات عند مرور قطار الخديو . او ان سردار الجيش المصرى (القائد العام) ، وهو انجليزى ، لم يبادر الى فصل قائمة من الضباط المصريين من خدمة الجيش بناء على امر الخديو قبل اجراء تحقيق فى دواعى الفصل . (نفس الامر بالنسبة لاحد ضباط البوليس) .. الخ .

وفى ديسمبر ١٨٩٢ اعتلت صحة مصطفى فهمى باشا بالالتهاب الرئوى وظهرت ضرورة التفكير فى تغييره . وكان كرومر يفضل ان يخلفه رياض باشا ولكنه نصح حكومته بعدم التدخل فى الاختيار الا فى حالة تعيين تيجران باشا ، لان تيجران كان عدوا سافرا لانجلترا ولان الانجليز كانوا يرتاحون ، تأمينا للاستقرار ، تعيين رئيس وزراء مسلم طيع يقبله الرأى العام الاسلامى . ومع أن مصطفى فهمى باشا تأجلت وفاته بشفائه فقد اقاله عباس الثانى مع وزيرين من وزرائه (المالية والحقانية) بطريقة مهينة وعرض رياسة الوزارة على تيجران باشا فاعتذر فعين فخرى باشا رئيسا للوزراء .

ارسل عباس الثانى سكرتيره للشئون التركية الى مصطفى فهمى باشا ليبلغه نبأ اقالته ، فكان رد مصطفى فهمى باشا انه يحسن ان يتشاور الخديو مع اللورد كرومر قبل أن يتخذ قراره الاخير . اما وزير المالية والعدل فقد عرفا بنبأ اقالتهما من مرؤسيهما . وكانت هذه اول مواجهة كبرى بين عباس الثانى واللورد كرومر ، وقد بنى حساباته على ان الحكومة البريطانية سوف تتخلى عن تأييد اللورد كرومر . ولكن حسابات عباس الثانى لم تكن دقيقة ، لان الامر تجاوز ان يكون امر تعيين هذا الباشا او ذاك . كانت المسألة كما رآها اللورد كرومر ووزير خارجية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بريطانيا اللورد روزبرى : الى أى مدى يمكن لخديو مصر ان يعين رئيسا للوزراء او وزارة دون «التشاور» مقدما مع المعتمد البريطانى فى مصر ، بعد أن ظل هذا هو التقليد المتبع لعشر سنوات منذ الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ .

كان كل من عباس الثانى ، ومن ورائه الصحافة الوطنية ، وكرومر يجرب اسلحته . وفى ١٥ يناير ١٨٩٣ قابل كرومر الخديو عباس الثانى محتجا على مسلكه ، فتراجع عباس الثانى خطوة ووعد بعدم نشر التغيير الوزارى الجديد حتى تأتى المصادقة من لندن . وفى ١٦ يناير ١٨٩٣ وقع المحظور اجتمع مجلس الوزراء البريطانى ورفض تعيين فخرى باشا وتكليف كرومر ابلاغ هذا الفيتو الى الخديو . وكان لدى كرومر احساس (او معلومات) بان قنصلى فرنسا وروسيا يشجعان عباس الثانى على هذه الاستقلالية فى السلوك ، ولكن القنصلين تنصلا من ذلك رغم رغبتهما فى مضايقة انجلترا وسط التحالف الفرنسى الروسى . ولم يصر كرومر على اعادة مصطفى فهمى باشا لرئاسة الوزارة تجنبا لاذلال الخديو الشاب وفى ١٧ يناير ١٨٩٣ اوفد الخديو الى كرومر تيجران باشا وبطرس باشا غالى ليصلا معه الى مخرج من الأزمة . وتم الاتفاق على تعيين رياض باشا رئيسا للوزراء ، على أن يكتب الخديو رسميا للورد كرومر بحرصه على تنمية العلاقات «الودية» بين البلدين وبرغبته المستمرة فى أن يأخذ «بنصيحة» حكومة جلالة الملكة فى كل المسائل الهامة . وقد كان . وهكذا انتهت الازمة الاولى فى الظاهر . وازاء استئساد انجلترا تخلى عن الخديو عباس الثانى كل اصدقائه فى الخارج او من توسم فيهم الصداقة من الدول العظمى . فقد هنأ وزير خارجية ايطاليا الحكومة البريطانية على موقفها الحازم . واعلن الكونت كالنوكى Calnochi للسفير البريطانى فى فيينا ان من النافع ان يعرف العالم انه اياكانت الحكومة التى تحكم بريطانيا فسياستها نحو مصر لن تتغير . وابلغ السفير البريطانى فى استانبول حكومته ان الباب العالى قد استقبل الموقف فى هدوء ثم ان السلطان العثمانى حائر لا يعرف كيف يتصرف رغم غضبه لزيادة عدد الحامية البريطانية فى مصر . ولم يرد احتجاج الا من المسيو وارنجتون وزير خارجية فرنسا الذى اشار الى «الاجراءات المتعسفة التى سوف تفهم فى أوروبا كلها على انها خطوة كبيرة فى اتجاه ضم مصر الفعلى» . وقد اجابه اللورد روزبرى ان التعسف جاء من جهة الخديو وليس من جهة بريطانيا .

وقد بدأ الخديو عباس الثانى يوقظ الشعور الاسلامى فى مواجهته للانجليز وهذا ما جعل كرومر يقبل رياض باشا رئيسا للوزراء لتهدئة الشعور الدينى العام فقد كان الباشوات المتفرنجون مرفوضين من الرأى العام الاسلامى المحافظ اما الباشوات المستتركون فكانوا خطرين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بسبب روابطهم الحميمة بالباب العالى . وقد كان رياض مسلما معتدلا كما كان من اقل الباشوات تفرنجا ، ولذا كان مجال الاختيار محدودا .

ولم يلبث عباس الثانى ان ضم رياض باشا الى صفه . فقد ازدادت شعبية عباس الثانى بعد صدامه مع الانجليز ازديادا عظيما سواء بين الباشوات المتفرنجين او بين الباشوات المستتركين او بين موظفى الحكومة والمتعلمين او بين سكان المدن بصفة عامة . حتى بعض العمد ومشايخ البلاد جاءوا الى القاهرة فى وفود لتهنئة الخديو الشاب على موقفه الوطنى من الانجليز . وفى القاهرة سارت مظاهرة عنيفة اعتدت على مقر جريدة «المقطم» العميلة للانجليز . وصورت الصحافة الوطنية عباس الثانى فى صورة الزعيم القومى والبطل الوطنى . وفى كتاب اللورد كرومر «عباس الثانى» (ص ٣٤) ان روحا اجتاحت البلاد ذكرت المصريين ببدايات الثورة العرابية . وفى مثل هذا الجو كان على رياض باشا ان يختار بين اصدقائه القدماء ، الانجليز ، والخديو الشاب القوى ، فاختار الجانب الاقوى ، على الاقل فى الظاهر وانحاز للخديو ، واخذ يبالغ فى التظاهر بالتدين ويستقطب الشعور الإسلامى . وبدأ كرومر يتخوف من تطور الموقف فطالب الى حكومته دعم قوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، فاجيب الى طلبه فى ٢٣ يناير ١٨٩٣ . ثم جاء من اللورد روزبرى الى اللورد كرومر اعلان السياسة البريطانية الجديدة : اذا كان البعض يظن ان تطور الامور فى هذا الاتجاه سوف يعجل بجلاء بريطانيا عن مصر ، فهم واهمون : «فمصر لن تتحرر بحال من الاحوال من الاشراف الاوروبى الذى قد يفرض عليها باحكام اشد وبوزن اثقل مما هو الوضع الآن» . هذا ما ينبغى أن يوضحه كرومر للخديو وللمصريين . هذا مع تدعيم قوات الاحتلال ، كان كافيا للحد من حركة عباس الثانى ورياض باشا عاما كاملا .

وفى صيف ١٨٩٣ زار عباس الثانى استانبول املا فى تأييد صريح من الباب العالى لسياسته المعادية لبريطانيا . وفى نفس الوقت زار استانبول وفد من علماء الدين حاملين عريضة الى الخليفة السلطان عبد الحميد ان يخلصهم من نير الاحتلال البريطانى . وقد عاد الخديو وعاد العلماء دون أن يظفروا بتأييد صريح . لقد كان كل ما يستطيع الباب العالى أن يفعله هو أن يعمل فى الخفاء ، اما مواجهة انجلترا علنا فهذا مالم يكن له به قبل يومئذ نظرا لموازين القوى الدولية . ثم ان المسألة المصرية لم تكن الا وجها من وجوه السياسة العثمانية التى يمكن المقايضة عليها مع الدول الاوروبية اذا كان فيها نفع اكبر يرجى : تماما كما كان الامر ايام عرابى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وخلال ١٨٩٣ اصدر رياض باشا امرا بمنع الموظفين الانجليز من حضور جلسات مجلس الوزراء ، ثم عاد واصدر امرا مناقضا لذلك . كذلك اصدر رياض باشا منشورا الى الموظفين المصريين يأمرهم بعدم التعامل مع ضباط البوليس الانجليز ، ثم اصدر بعد ذلك منشورا يسحب فيه منشوره الاول . وكان يشجع الصحفيين المتطرفين فى مهاجمة الانجليز ثم لا يلبث ان يرشو بعضهم بالمال لايقاف صحفهم ومغادرة البلاد . لقد اراد رياض باشا ان يخدم سيدين الخديو والانجليز .

ثم كانت الازمة الثانية وهى مايسمى فى التاريخ المصرى «حادثة الحدود» : فى ١٩ يناير ١٨٩٤ استعرض الخديو عباس الثانى قوات الجيش المصرى فى وادى حلفا ، وكان الجنرال كيتشنر General Kitchener هو القائد العام (السردار) فابدى الخديو سخطه الشديد علنا على كل ما رأى : نظام الجيش ، وتدريبه ، وعدم كفاءة الضباط الانجليز ، وانهيار المستوى العسكرى فى الجيش المصرى . فاضطر الجنرال الى كيتشنر الى تقديم استقالته على الفور ولكن الخديو تلطف معه وضغط عليه لسحبها . وحين ابرق كيتشنر الى كرومر بالموضوع ابلغ كرومر حكومته . لقد كان معنى نقد الخديو لكفاءة الجيش المصرى فى ايجاز شديد الزراية بضباطه الانجليز وتأليب المقاتلين المصريين على رؤسائهم الانجليز . ووجد كرومر الفرصة الثانية لدخول اختبار القوة مرة اخرى مع عباس حلمى الثانى . اذا لم يصحح الخديو هذا الخطأ الجسيم باقالة ماهر باشا وكيل وزارة الحربية الذى كان فى معيته اثناء الاستعراض فهو يقترح وضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال البريطانى . وفى ٢١ يناير ١٨٩٤ جاءت التعليمات من اللورد روزبرى كالاتى : ابلغوا الخديو أن الامر جد خطير وأن اقالة ماهر باشا واجبة ، وأن عليه أن يصدر أمرا يوميا يمتدح فيه كفاءة الضباط البريطانيين . فاذا لم يقدم الخديو كل هذه الترضيات انتهى الامر بوضع الجيش المصرى تحت اشراف الحكومة البريطانية مباشرة ، فهى ستعرف كيف تحمى ضباطها ، كما أن الحكومة البريطانية ستضطر الى اعلان سلسلة الاهانات التى وجهها الخديو الى الضباط الانجليز على الرأى العام البريطانى .

وتراجع عباس الثانى . وفى ٢٦ يناير ١٨٩٤ اصدر امرا يوميا الى السردار يمتدح فيه الضباط الانجليز العاملين فى الجيش المصرى ويشكرهم على ما أسدوه «لجيشه» من خدمات ونشر هذا النطق فى الجريدة الرسمية . ثم أقال الخديو ماهر باشا من منصب وكيل وزارة الحربية . ثم أطاحت أزمة الحدود بوزارة رياض باشا جملة لان عباس الثانى انقلب على وزرائه حين لاموه على مسلكه فى حادث وادى حلفا . وقد كانت وجهة نظر عباس الثانى أن

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وزراءه شجعوه أولا على سياسة عداء الانجليز ثم تخلوا عنه عندما حلت المواجهة الحاسمة وبالطبع فى هذه الاحوال كان فى وسع الوزراء أن ينسبوا الى الخديو أنه ممل هذه السياسة ، اما هم فمجرد منفذين لمشيئة ولى النعم الذى اختار أن يقود أمته فى طريق مقاومة الانجليز . ونصح كرومر عباس الثانى بان يعين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة على أن تضم الوزارة مصطفى فهمى باشا وابراهيم باشا فؤاد اللذين طردا من الوزارة السابقة كنوع من رد الاعتبار . وقد قبل الخديو « نصيحة » كرومر بعد شيء من التردد . أما تعليق كرومر على تجربة رياض باشا فهو انها علمته ان مصر الحديثة لا يصلح ان يسوسها غير الوزراء ذوى الثقافة الاوروبية ، اما الوزراء التقليديون المحافظون من امثال رياض باشا ممن نشأوا نشأة عثمانلية فهم رغم سمتهم السياسى غير قادرين على قيادة الرأى العام الاسلامى على الطريق الصحيح . أما نحن فمن حقنا أن نتفحص كل هؤلاء المستوزرين جيدا لاننا نعرف ان رياض باشا نفسه عاد وخطب خطبة فى ١٩٠٤ نوه فيها بنهضة مصر تحت الحكم البريطانى . فامثال رياض باشا الذى كان يكره رائحة « الرعاع » وكان طول حياته حربا على الديمقراطية المصرية منذ أيام العرابيين ، لم يكن ليرى مصدرا لتقلد السلطة الا احد سيدين : اما العرش واما الانجليز . وقد كان هذا حال كل دكتاتور رأس الوزارة فى مصر ، ولم يلتمس تفويضه السياسى من الجماهير العريضة .

كانت وزارة نوبار باشا وزارة « مصالحة » ليس بالضرورة بين الخديو عباس الثانى والانجليز ، وانما على الاقل بين الموظفين المصريين الساخطين وبين رؤسائهم من الموظفين الانجليز ، بعد أن عملت وزارة رياض بتوجيه من عباس الثانى على تأليب اولئك على هؤلاء ، او على الاصح على تشجيع الرفض العام بين موظفى الحكومة لكل ما هو انجليزى . وقد دامت وزارة نوبار ١٨ شهرا ، استقال بعدها فى نوفمبر ١٨٩٥ ، بعد حادث عارض كسرت فيه قدمه . وقد مات فى باريس فى ١٤ يناير ١٨٩٩ . وقد نصح كرومر عباس الثانى بتعيين مصطفى فهمى باشا « صديق الانجليز » خلفا لنوبار باشا ففعل ذلك دون تردد ، ولاسيما بعد خيبة امله فى سلطان تركيا عند زيارته لاستانبول فى صيف ١٨٩٥ وفى محرضيه الاوروبيين مثل المسيو ديلونكل Delonclé الذين صوروا له أن أيام الاحتلال البريطانى لمصر اصبحت معدودة .

ولقد كان السلطان عبد الحميد فى شغل عن المسألة المصرية بالمسألة الأرمنية التى كانت وقتئذ موضع مناقشة دولية ، ولم يشأ أن يستفز الانجليز حتى لا ينقلبوا عليه ، فحذر عباس الثانى من اثارة المتاعب لتركيا فى ذلك الحين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد كانت هناك ازمات عديدة بين عباس الثانى وكرومر بين ١٨٩٥ و ١٩٠٧عام سحب كرومر من مصر اثر مذبحة دنشواى ، لم تكن كل هذه الازمات سياسية . وفى تصوير كرومر ان جشع عباس الثانى للمال واسرافه معا كانا من اسباب احتكاك الرجلين من حين لحين . فقد نجح عباس الثانى فى تغيير قاضى القضاة التركى بغيره من استانبول ليسيطر تماما على الاوقاف الخيرية والاهلية ويجعلها تصب فى خزانته ، وكان كرومر متمسكا بالقاضى القديم الذى وصفه بانه رغم جموده التام ومعارضته لكل اصلاح فى القضاء الشرعى كان انصع الناس ذمة وكان اكبر معرقل لمخطط الخديو للسيطرة على ادارة الاوقاف . كذلك احبط كرومر فترة ما مخطط الخديو الاستيلاء على اموال الامير سيف الدين الذى اطلق الرصاص على زوج اخته الامير احمد فؤاد (الملك فؤاد فيما بعد) ، فحكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن ، ولكنه لم يلبث أن نقل الى مستشفى خاص للامراض العقلية فى انجلترا بموافقة عباس الثانى . وكان الخديو حارسا على اطيانه التى كانت تدر نحو ٤٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا ، وقد اصر كرومر على تعيين احد المصريين «الشرفاء» (أو «الاصدقاء») لادارة املاك سيف الدين ، ولكن ما أن غادر كرومر مصر حتى عزل الخديو ناظر دائرة سيف الدين وعين مكانه اخر من رجاله وقد انتهى الامر فيما يقول كرومر بان عباس الثانى نهب دائرة سيف الدين . كل هذه الصدامات كانت فرعية رغم انها شغلت الرأى العام فى تلك الاونة .

أما الصدام الاكبر فقد حدث عام ١٩٠٦ ، وهو يمثل الازمة الثالثة الكبرى بين الخديو عباس الثانى واللورد كرومر ، وقد كان هذا الصدام حول مايسمى «حادث طابة» او «حادث شبه جزيرة سيناء» . فقد تواطأ عباس الثانى مع السلطان عبد الحميد على مد حدود الدولة العثمانية الى خط يصل ما بين ميناء العريش وميناء السويس ، وبذلك تقع اكثر سيناء وكل مواقعها الواقعة على خليج العقبة وخليج السويس والبحر الاحمر فى قبضة تركيا . (يذكر كرومر ان صديقا بلجيكيا له مجهول التمويل اقترح اثناء نشوب تلك الازمة مد خط حديدى من سوريا الى بورسعيد فاجابه كرومر انه فى هذه الحالة يجب أن يمد الخط الحديدى كله على بعد مائة ياردة من ساحل البحر الابيض المتوسط حتى يكون على مرمى مدافع البوارج البريطانية اذا حاول الترك استخدامه عسكريا) .

يقول كرومر : «ولم اسمع بعد قد عن هذا المشروع» . وقد كان رد الانجليز على ذلك هو حماية الثوار الاتراك من دعاة الاصلاح المنفيين أو الهاربين من تركيا المطالبين بخلع السلطان عبد الحميد ، وهم زعماء حزب «تركيا الفتاة» الذين لجأ اكثرهم الى مصر احتماء فى الانجليز

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لا فى الخديو ، حتى أن الجسم الاكبر للمقاومة الثورية التركية ضد الخلافة العثمانية المتآكلة كان فى مصر اكثر منه فى تركيا . وقد كان بين هؤلاء الثوار المصلحين بعض الاوغاد مثل الجاسوس التركى ليون فهمى الذى غضب عليه السلطان عبد الحميد ، غالبا لانه اكتشف انه عميل مزدوج لانجلترا فى نفس الوقت . وقد لجأ ليون فهمى الى الاسكندرية وطلب السلطان عبد الحميد من الانجليز تسليمه الى تركيا كبقية زعماء «تركيا الفتاة» . وفى الاسكندرية استدرجه عباس الثانى الى قصره بقصد ارساله على يخته الخاص الى استانبول . وتدخل كرومر وهرب ليون فهمى الى بورسعيد ومنها الى مرسيليا ، ثم الى مصر من جديد لينشر كتابا مليئا بالاتهامات عن مغامراته مع الخديو عباس الثانى . أما بالنسبة لحزب تركيا الفتاة ، فقد كانت هناك سجلات باسمائهم وبنشاطهم مودعة داخل دولاب بمنزل احد انصارهم من اتراك مصر . وحين عرف الخديو بذلك أراد أن يستولى على تلك السجلات فطلب من القضاء وضع أختام الشمع الاحمر على ممتلكات هذا الرجل ، ومن بينها الدولاب ، لانه كان مدينا للخديو بمبلغ من المال . وقبل تنفيذ هذا الاجراء القضائى امر كرومر حكمدار بوليس القاهرة ، وكان انجليزيا ، أن يكسر الدولاب ويدمر سجلات الثوار الاتراك (غالبا بعد استخراج صور منها لصالح دار المعتمد البريطانى) وقد فعل ، وبذلك نجت سجلات الثوار الاتراك من الوقوع فى قبضة السلطان عبد الحميد عن طريق الخديو . وقد كان من أهم الحالات التى ذكرها كرومر فى كتابه «عباس الثانى» (ص ٨٠) حالة عثمان باشا بدرخان الذى كان عميد أسرة كردية كبيرة ، وكان ياور السلطان عبد الحميد المقرب اليه ثم غضب عليه السلطان حين اكتشف انه كان ضالعا فى حركة «تركيا الفتاة» . وقد هرب بدرخان باشا الى مصر قبل اعتقاله وقبله كرومر كلاجىء سياسى بشرط عدم الاشتغال بالسياسة . وقد صادر السلطان كل املاكه وجرده من لقبه وطلب تسليمه لاستانبول فرفض طلبه . ولكن الخديو عباس الثانى استدرج بدرخان باشا للسفر الى استانبول رغم نصيحة الانجليز له بالبقاء فى القاهرة ، فأطلعه على خطاب (مزور ؟) أرسله السكرتير الخاص للسلطان الى الخديو يزعم فيه أن السلطان قد تحقق من براءة بدرخان باشا وانه ينوى رد املاكه اليه فور عودة الباشا الى تركيا مع تعويضه عما نزل به من أضرار واعطاه الخديو شيكا بمبلغ خمسمائة جنيه بصفة قرض مبدئى مسحوب على البنك العثمانى يستعين به على ضائقته المالية الخانقة كما اعطاه خطابات توصية الى ذوى النفوذ فى استانبول . ووقع بدرخان باشا فى الفخ . وعند وصوله الى استانبول قبض عليه ثم سجن فى طرابلس الشام . وبعد فترة طويلة افرج عنه قبل سقوط السلطان عبد الحميد فعاد الى استانبول فى بؤس شديد . وهنا اراد بدرخان باشا ان يصرف شيك الخديو عباس الثانى من البنك ، فاعيد اليه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الشيك مظهرا من مدير البنك بالعبارة التالية : «الشيك ملغى بأمر من سمو الخديو فى تاريخ كذا» . وكان التاريخ المبين هو اليوم التالى لسفر بدرخان باشا من الاسكندرية . وأخيرا فقد ذكر كرومر عن عباس الثانى انه خلال حرب البوير نسب اليه أنه شجع اورطة سودانية على التمرد معسكر فى السودان بعد سفر ضباطها الانجليز الذين تقررت اعادتهم الى فرقهم الانجليزية للاشتراك فى حرب جنوب افريقيا واخمدت الفتنة وحكم على زعمائها بالسجن ورحلوا الى القاهرة . وهنا طلب كرومر من عباس الثانى أن يوجه كلمة لوم للمتمردين صاغها كرومر بنفسه متظاهرا طبعا بعدم علمه بأن الخديو نفسه قد يكون وراء هذه الفتنة . وبعد شيء من الحيرة قبل الخديو على مضض توجيه هذه الكلمة خشية أن يتهم بأنه مدبر الفتنة رغم علمه بان توجيه هذه الكلمة كان كفيلا بانقاص هيبته فى الجيش .

ماكل هذا ؟ اكثر من عشرين سنة يضيعها ملك البلاد ، منذ توليه العرش فى ١٨٩٢ حتى منعه من العودة الى مصر فى ١٩١٤ ، فى هذه المنجزات الفردية بينه وبين سيد البلاد الحقيقى ، المعتمد البريطانى . أين نحن من صراع العمالقة بين اسماعيل ودائنيه أو بين شريف او عرابى وزبانية الاستعمار الاوروبى ؟ بالطبع كان حكم توفيق بين ١٨٧٩ و ١٨٩٢ ليلا حالكا بالنسبة لكافة القوى الوطنية والديمقراطية ، ولا سيما بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . ولكن قيادة عباس الثانى للكفاح الوطنى كانت اشبه بدسائس القصور منها بحركات المقاومة الوطنية ، فنحن لا نحس بانه كان يقود الامة المصرية نحو قدر عظيم هو قدر الاحرار ، انما نحس انها كانت مبارزة كبرى بين رجلين شاحبين فى الصلف الشخصى هما الخديو عباس الثانى واللورد كرومر . وعلى احسن الفروض نحس أن الخديو عباس الثانى كان لاعب شيش رديء لا يستطيع أن يكسب حتى بالنقط . ففى عشرات المرات نراه يخرج للتحدى لابسا كل دروعه ، وفى كل مرة نراه يتراجع عند اول صيحة حرب يسمعها . ولا شك أن عدم تكافؤ القوى بينه وبين كرومر كان محتما أن ينتهى بتراجعه طالما كانت غزواته الدون كيشوتيه فردية وغير مدروسة . وقد كانت الوطنية المصرية تخرج اضعف فاضعف بعد كل جولة خاسرة . وهذا مالم يدركه الخديو عباس الثانى واعوانه الذين كانوا يزينون له هذه البطولات الناقصة التى لم تتبلور قط فى أى عمل فعال : لم يدرك أن كل هذه «المواقف» يمكن أن تقبل أو يمكن أن تنتظر من سياسى أو من وزير او من رئيس للوزراء ، حيث لا ثمن للهزيمة الا الخروج من الوزارة او الاقصاء عن الحكم . أما أن يغامر بها الجالس على العرش رمز البلاد ، قبل أن يستوثق من اسلحته تماما ، فلا نتيجة لهزيمته غير اذلال الوطن وتثبيط همم المواطنين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن يبدأ شيئا يجب أن يتمه ، أما أن يتقدم مائة مرة ثم يتراجع مائة مرة معتذرا مائة مرة ، فهذا لا تشخيص له فى قاموس السياسة او فى قاموس الجهاد الوطنى . لا أحد يقول لأحد : « فعاند من تطيق له عنادا » فلا الانجليز ولا غير الانجليز كانوا كالعنقاء اكبر من أن يصادوا ولكن ما هكذا يكون صيد العنقاوات .

انما تصطاد الشعوب الشعوب ، وسلاح الصيد دائما هو القضايا المقدسة والتضحية فى سبيلها مع الحكمة السياسية فى وقت واحد ، وليس لعب الشطرنج فى استرخاء فى بلاط الملوك وصالونات الوزراء ، او تحرك الغوغاء بلا عقل وراء شعارات كلامية لا تصطبغ بجراح المناضلين . ولو أن عباس الثانى تذكر أن الشعب المصرى هو الطرف الاول فى كل كفاح مع الاستعمار لاتخذت مقاومته للانجليز صورة التحرك الوطنى الجماهيرى اكثر مما اتخذت صورة المناورات السياسية التى تحاك فى الصالونات على الطريقة العثمانلية . ولكن سياسة عباس الثانى الاوتوقراطية وعداءه السافر للديمقراطية واهتمامه باقامة محاور مع الباب العالى او مع بعض الدول الاوروبية المناوئة لانجلترا اكثر من اهتمامه بتعبئة امته بجميع طبقاتها للكفاح الوطنى ، طبع عهده بطابع الصراع الشخصى مع كرومر حول السلطة فى البلاد اكثر مما طبعه بطابع الحركة الوطنية لاجلاء الانجليز . وبذلك يكون عباس الثانى قد أخطأ نفس الخطأ الذى أخطأه نوبار باشا حين تولى الوزارة ودخل فى صراع مع بيرنج (كرومر) حول سلطة الانجليز فى وزارة الحقانية فقهره بيرنج واقاله الخديو توفيق فى ١٢ مايو ١٨٩١ وعين مكانه مصطفى فهمى باشا الذى اوشك بيرنج ان يطيح به بعد شهرين من توليه الوزارة لولا أن اللورد سالسبورى رئيس وزراء بريطانيا نبه كرومر الى أن الاسراف فى التدخل يلقى على بريطانيا شبهة الحكم المباشر فى مصر وهو ما يضر اكثر مما ينفع . وقد كان بيرنج نفسه يقول فى صلف : « نحن لا نحكم مصر ، وانما نحكم من يحكمون مصر » . كل هذه البطولات الفردية ، صادقة كانت او مصطنعة ، كان محتما أن تضيع هباء لما من حركة للتحرر الوطنى يمكن أن تثمر الا اذا كانت الوجه الاخر لحركة التحرر الشعبى . هذا ما أدركه عرابى وما لم يدركه الخديو عباس الثانى .

وبعد فشل الثورة العرابية بقيت جيوب للمقاومة هنا وهناك ، فى المنفى وتحت الارض فى مصر . ومن باريس جاء صوت جمال الدين الافغانى ومحمد عبده فى مجلة « العروة الوثقى » عام ١٨٨٤ يشرح للمصريين خاصة وللمسلمين عامة اسباب بوارهم وطريقة تحرير بلادهم من الاستعمار الانجليزى ومن الاستعمار الاوروبى بصفة عامة . فالدعوة قامت اولا على النقد الذاتى ثم رسمت طريق الخلاص :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ ـ لقد فسد الاسلام بالجهل عبر الاجيال ، فلا بد اذن من ثورة للاصلاح الدينى وإلا هلك المسلمون .

٢ ـ ان آفة المسلمين هم حكامهم الطغاة المتناحرون الذين باعوا دار الاسلام لاوروبا او مهدوا بطغيانهم وجشعهم وخلافاتهم للاوروبيين ان يتغلغلوا فى دار الاسلام وان يسيطروا عليها . هذا هو لب دعوة الافغانى ومحمد عبده ...

والحل أو الحلول ؟ :

١ ـ لابد من العودة الى الاسلام الاصيل فى نقائه الاول ايام حكم الخلفاء الراشدين قبل أن تفسده الخلافات الدنيوية المتعاقبة أى أيام أن كان الاسلام دينا ودولة : فالاسلام الاصيل دين عقلانى يحرر عقل الإنسان من الجهالات والخرافات ويفتح الباب واسعا امام العلم الذى به يكون التقدم وعلى المسلمين اذا أرادوا الخروج من تخلفهم وانحطاطهم أن يأخذوا عن أوروبا أسباب العلم الحديث . والاسلام الاصيل دين عمل وسعى وليس دين قعود وتنبلة تحت ستار التعبد .

٢ ـ لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وعلى هذا فلن تنقذ المسلمين معجزة من السماء وانما خلاصهم بايديهم وحدهم .

٣ ـ الاسلام الاصيل يعطى حق الثورة للمسلمين على حكامهم الطغاة الفاسدين حتى لا ينتشر طغيانهم وفسادهم كالغرغرينة فى اوصال امة الاسلام .

٤ ـ امة الاسلام امة واحدة رغم اختلاف اجناسها ولغاتها ، وهذه هى العروة الوثقى ، وهذه كانت حالها ايام مجدها ثم تفتت بالانحطاط والتخلف ومنازعات حكامها الطغاة الفاسدين . وعليها أن تعمل لاسترداد وحدتها الضائعة ، فبهذا يمكن للعالم الإسلامى أن يثبت أمام أوروبا ، وهو الاسم الاخر للعالم المسيحى : الاسلام قومية وليس مجرد دين ، فالدعوة للجامعة الاسلامية هى الاسم الاخر للدعوة للتحرر الوطنى وللتحرر القومى .

ولم يصدر من «العروة الوثقى» غير ١٨ عددا ثم توقفت عن الصدور . وفى مصر اصدر مجلس الوزراء قرارا بمنعها من دخول البلاد مع غرامة تتراوح بين ٥ جنيهات و١٥ جنيها على من تضبط عنده نسخة منها . ورغم توقف «العروة الوثقى» عن الصدور فان افكارها الاساسية ظلت بذورا كامنة تحت التربة المصرية يرويها بعض المثقفين وبعض الوطنيين المصريين بعد فشل الثورة العرابية وفى ظلام الاحتلال البريطانى . ولكن ريها الاساسى جاء من تركيا التى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وجدت فى دعوة «الجامعة الاسلامية» رغم ثوريتها الشائكة محركا سياسيا خطيرا تستطيع أن ترد به مصر الى حظيرة الخلافة العثمانية ، ثم ظهرت على السطح مرة أخرى تحت جناح الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى الملكى وبلغت اقصى مداها فى الفترة ما بين حادثة طابه (١٩٠٦) ومقتل بطرس باشا غالى (١٩١٠) . وقد كانت هذه الدعوة التى أسسها جمال الدين الافغانى فى مصر منذ قدومه اليها فى ١٨٧١ حتى نفيه منها فى ١٨٧٩ تمثل تيارا هاما فى الثورة العرابية .. ، ولكنها لم تكن تمثل التيار الاساسى فيها ، فقد كان التيار الاساسى فى الثورة العرابية يقوم على دعوة «مصر للمصريين» التى ابرزت تناقض مصر مع الدولة العثمانية بمثل ما أبرزت تناقض مصر مع الدول الاوروبية . وقد كانت هذه البلبلة الايديولوجية فى صفوف العرابيين واختلاط الاهداف العقائدية من أهم اسباب تعثر الثورة العرابية .

وفى ١٨٨٤ افترق الافغانى وتلميذه محمد عبده فانتهى المطاف بالافغانى فى استانبول بعد سنوات من التنقل فى أوروبا ، وفى استانبول حدد السلطان عبد الحميد اقامته بعض الوقت حتى وفاته فى ١٨٩٧ . أما محمد عبده فقد انتقل الى طرابلس الشام ثم الى بيروت حيث اشتغل بالتدريس حتى عاد الى مصر فى ١٨٨٨ ، بوساطة تلميذه وصديقه سعد زغلول والاميرة نازلى فاضل بنت عم الخديو توفيق لدى اللورد كرومر الذى قبل الوساطة وتدخل عند توفيق للسماح لمحمد عبده بالعودة الى مصر . وبعد عودة محمد عبده الى مصر أبعد عن التدريس فى الازهر رغم انه ابتعد عن السياسة وعين قاضيا فى المحاكم الابتدائية ثم سمح له بالتدريس فى الازهر . وفى ١٨٩٩ عين مفتيا للديار المصرية واصبح عضوا فى مجلس شورى القوانين حتى وفاته فى ١٩٠٥ عن ٥٦ عاما . ومنذ عودة محمد عبده الى مصر ، أو ربما منذ افتراقه عن الافغانى ، عدل كثيرا من آرائه فتخلى عن دعوة الجامعة الاسلامية من جهة وركز على مزيد من فتح باب الاجتهاد فى أمور الدين من جهة اخرى ، استنادا الى عقلانية الاسلام .

وهكذا دخل محمد عبده فى معركة ضارية مع علماء الدين لانه قدم العقل على التقليد فى مسائل العقيدة والتفسير ، وندد بافساد علماء الدين لعقول العامة بتقيدهم بحكم السلف حتى ولو كان منافيا للعقل ، كما أن محمد عبده نادى بقدرة الناس على التمييز وبحرية العقيدة لكل مسلم . وقد كانت دعوته تحمل خطرا كبيرا على الكهنوت وعلى السلفيين وعلى زراع الخرافات الدينية . كان عنده أن الاصلاح الدينى هو أساس الاصلاح الاجتماعى ، وأن الاصلاح الاجتماعى هو اساس الاستقلال السياسى . وقد وجه محمد عبده اهتماما خاصا للتعليم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فعمل على تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم حيث تقصر الحكومة ، وكان من أوائل من فكروا فى انشاء الجامعة الاهلية . وقد خصص جزءا كبيرا من جهده لتجديد اللغة العربية حتى تصبح لغة عصرية صالحة للتعبير عن مقتضيات العصر فى العلوم والفنون والاداب . وبهذا تحول محمد عبده منذ خروجه من فلك جمال الدين الافغانى الى رائد من رواد الاصلاح والتنوير ، بعد أن كان فى صدر حياته مجرد طاقة ثورية عارمة تحاول اصلاح التخلف الحاضر ببعث غيبى لمجتمع انطوى مع الماضى السحيق . وفى صالون الاميرة نازلى فاضل كانت تجتمع بانتظام مدرسة الاصلاح : محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين .. الخ ، وكانوا يلتقون عندها باللورد كرومر والسير رونالد ستورز والجنرال كيتشنر ... الخ ، وبتوجيه الاميرة نازلى فاضل تعلم الشيخ محمد عبده اللغة الفرنسية وهو فى سن الرابعة والاربعين ، كما تعلم المحامى الازهرى سعد زغلول اللغة الفرنسية ليخرج بها محاميا عصريا . وقد كانت الاميرة نازلى فاضل من اكبر انصار العرابيين ايام الثورة العرابية ، وكانت تكن لابن عمها الخديو توفيق احتقارا لا مزيد عليه . وبهذا المعنى يمكن أن نقول أن صالون الاميرة نازلى فاضل كان ملتقى المثقفين العرابيين من دعاة القومية المصرية والديمقراطية السياسية والاصلاح الاجتماعى .

وكان فى القاهرة صالون اخر هو صالون على باشا مبارك وزير المعارف الخطير ووزير الاشغال المعروف وصاحب «الخطط التوفيقية لمصر القاهرة» (٢٠ جزءا) . وقد كان اثناء الثورة العرابية وسيط الجمعية الوطنية للتوفيق بين الخديو توفيق وعرابى بعد ضرب الاسكندرية ولكنه سافر الى الاسكندرية وانحاز للخديو توفيق ولم يعد لموفديه . وفى هذا الصالون كان يلتقى كثير من اعيان البلاد . وعلى هذا الصالون كان يتردد مصطفى كامل الشاب مؤسس الحزب الوطنى وزعيمه ويتلقى تدريباته الاولى على الحياة السياسية وعلى فن التهييج السياسى .

أما الصالون الثالث ، فقد كان صالون رياض باشا ، وكان يلتقى فيه علماء الدين والمحافظون من اعداء الانجليز . وفى هذه المجموعة ظهر الشيخ على يوسف مؤسس «المؤيد» فى ١٨٨٩ بتشجيع من رياض باشا . وكان ظهور «المؤيد» حدثا هاما فى الحياة السياسية المصرية لان اهم صحيفتين وهما «المقطم» لسان حال الاحتلال البريطانى ، و «الاهرام» لسان حال المصالح الفرنسية ، كانتا ملكا للشوام النازحين الى مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده فكانت «المؤيد» اهم صحيفة مصرية يملكها مصريون وتدافع عن وجهة النظر المصرية المحافظة المتدينة التى كثيرا ما شابتها الميول العثمانية ، ولكنها كانت مصرية فى المقام الاول . وقد جمعت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاكتتابات لانشائها ، وكان المهندس السير ويلكوكس بانى خزان اسوان ، من المتحمسين لانشائها ، وقد اكتتب بخمسة جنيهات لمساعدتها رغم حملاتها العنيفة على الاحتلال البريطانى وحين عرف كرومر بذلك كاد أن ينجح فى فصله من عمله . وقد كان لعلى يوسف شريك فى اصدار الجريدة اختلف معه فى ١٨٩١ فتعطلت «المؤيد» عن الصدور طوال شهر اكتوبر ، وقد انقذ سعد زغلول الموقف مع بعض اصدقائه فاقرضوا الشيخ على يوسف مبلغا من المال اشترى به حصة شريكه . ولهذا الحادث دلالة خاصة وهى أن الوطنيين المصريين كانوا يتعاضدون رغم ما بينهم من هوة فى التكوين الثقافى وفى التفكير السياسى وفى الولاء الطبقى . وهكذا اصبحت «المؤيد» اقوى جريدة معادية للوجود البريطانى فى مصر وبلغ توزيعها فى ١٨٩٦ نحو ٦٠٠٠ نسخة يوميا . وكان الخديو توفيق عند انشاء «المؤيد» يعطف عليها لانها اوضحت فى برنامجها انها انشئت لتشرح رأى الحاكم للمحكوم ولتشرح راى المحكوم للحاكم ، ولكن سرعان ما انقلب عليها عندما ما بلغه أنها تحاول اعادة تكوين تجمع «الحزب الوطنى» وعندما تولى عباس الثانى عرش مصر فى ١٨٩٢ بسط رعايته على على يوسف وعلى «المؤيد» فاصبحا اكبر نصيرين للخديو الجديد . وقد كانت جريدة «الاهرام» رفيقة سلاح مع «المؤيد» فى مواجهة «المقطم» وفى مطالبة بريطانيا بالجلاء عن مصر وفى التعبير عن الوطنية المصرية رغم وبسبب صلاتها بفرنسا .

لا أحد يعرف متى بدأ اتصال مصطفى كامل بالخديو عباس الثانى ولا كيف بدأ . وفى عفاف لطفى السيد «مصر وكرومر» (ص١٥٦) انها ترجح أن أحد رجال الدولة الذين كان يقابلهم فى صالون على مبارك هو الذى قدمه الى الخديو ومعنى ذلك انه كان لا يزال طالبا فى مدرسة الحقوق حين تعرف بالخديو . ويبدو أن ذلك كان عام ١٨٩٤ حين كان سن مصطفى كامل ١٨ سنة ، ففى ١٨٩٤ كتب مصطفى كامل لاخيه على فهمى كامل خطابا ملتهبا يقول فيه أنه التحق بمدرسة الحقوق ليدافع عن حقوق الشعب المصرى امام العالم . فهو اذن كان يعد نفسه للزعامة فى ذلك التاريخ . وفى عبد الرحمن الرافعى ان مصطفى كامل سعى للقاء عباس لان عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية الذى ظل مختفيا بعد فشل الثورة عشر سنوات ، ثم اكتشف امره فنفى سنة ثم عاد الى مصر ليصدر مجلة «الاستاذ» ، لقن مصطفى كامل بوصفه ثوريا قديما ، ثلاثة دروس استفادها من فشل ثورة عرابى وهى :

١ ـ لا تشرك الجيش فى حركة شعبية لان السيطرة عليه مستحيلة .

٢ ـ لا تعادى الخديو لانه لن يتردد فى الانضمام للعدو حرصا على عرشه .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ ـ لا تعرف اليأس لان اليأس طريق الهزيمة المحقق .

وفى جورجى زيدان « مشاهير الشرق » (جـ ١ ، ص ٣١٧ ، طبعة ١٩١١) ان عبد الله النديم هو الذى نصح مصطفى كامل بالاتصال بالخديو لتمويل الحركة الوطنية . وكلا الروايتين بحاجة الى تحقيق وربما الى تصويب ، لان للملوك الخونة قوانين اخرى غير الالتفاف حولهم ، لاننا نعرف أن مصطفى كامل كان على صلة بالخديو منذ اوائل ١٨٩٥ ، وهو فى سن ١٩ سنة وكان يتقاضى منه اموالا ومعها خطة العمل الوطنى . نعرف هذا من المراسلات بين مصطفى كامل وعبد الرحيم بك احمد ، سكرتير الخديو الخاص . وكانت الخطة أن يقوم مصطفى كامل بعملين هما محاولة كسب الرأى العام الاوروبى لقضية جلاء الانجليز عن مصر ومحاولة تعبئة الشعور الوطنى فى مصر ذاتها . وبالفعل سافر مصطفى كامل الى فرنسا فى ١٨٩٥ بتمويل من عباس الثانى وتعرف الى مدام جولييت آدم Juliette-Adam رئيسة تحرير « مجلة العالمين » des Deux Mondes Revue المعادية لبريطانيا ، وقد كانت من أهم المجلات الادبية والثقافية فى فرنسا . كتب مصطفى كامل لجولييت آدم خطابا بفرنسية ركيكة يطلب منها تحديد موعد للقائه قائلا : « أنا لا أزال صغيرا ولكن عندى أطماعا عالية . أنا أريد أن أوقظ فى مصر القديمة مصر الفتاة . يقولون ان وطنى لا وجود له . ان وطنى موجود ياسيدتى ، وانا احس به يحيا فى بحب يفوق كل حب وبرغبة فى أن أهب شبابى وقواى وحياتى لوطنى . »[1] ، ودعته جولييت آدم لمقابلتها واقتنعت به فتبنته وفتحت امامه ابواب الصحافة والصالونات السياسية فنشر بعض المقالات فى أهم الجرائد الفرنسية « الفيجارو » Le Figaro و « الاكلير » Eclair و« الجورنال دى ديبا » Journal des Débats . وكانت الصحافة الفرنسية تسمى الفتى الوسيم مصطفى كامل « كرامل باشا » Caramel Pacha (كراميله) من باب الدعابة . كذلك نجح مصطفى كامل فى نشر بعض المقالات فى الصحف النمسوية والالمانية . وكان عباس الثانى قد زوده بتوجيهات أن يتصل بكتلة من النواب فى مجلس النواب الفرنسى معادية لانجلترا يرأسها اتيين ديلونكل Etienne Deloncle وأن يضع ثقته فيها ، ويتعاون معها ، ولكن يبدو ان صداما من صدام الشخصيات حدث بين مصطفى كامل وديلونكل ، لان مصطفى كامل كتب للخديو عباس الثانى فى ٨ يونيو ١٨٩٥ يحذره من الافراط فى الثقة بديلونكل . وكان راى مصطفى كامل أن النواب الفرنسيين لا يهتمون بالقضية المصرية لذاتها ، وانما كوسيلة لمناوأة بريطانيا

(1) Juliette Adam: L'Angleterre en Egypte. Paris. 1922. p. 145.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد اقتنع مصطفى كامل بأن فرنسا ستساعد مصر على اجلاء بريطانيا لاسباب فرنسية وكتب فى ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ يقول ان الاحتلال البريطانى لن يدوم اكثر من ستة شهور . وقد كان ذلك سذاجات سياسية شبيهة بسذاجات عباس الثانى . فقد اثبتت الاحداث المتكررة ان فرنسا رغم صراعاتها الخارجية مع انجلترا لم تكن على استعداد لخوض حرب معها بسبب المسألة المصرية . وقد أثبت حادث فاشودة فى ١٨٩٨ (بين السودان المصرى الانجليزى والسودان الفرنسى) أن كل هذه الاشتباكات بين الدولتين تتم دائما داخل اطار محدود بحدود السلم الاوروبى ، ثم ان انجلترا وفرنسا كانتا تعدان العدة لتسوية ما بينهما من خلافات دولية واعلان « الوفاق الودى » Entente Cordiale فى ١٩٠٤ استعدادا للحرب العالمية الاولى ١٩١٤١ – ١٩١٨) ضد ألمانيا والنمسا وايطاليا وتركيا .

أما فى مصر فقد اتخذت دعوة مصطفى كامل فى خطبه الملتهبة ومقالته العديدة فى « الاهرام » وفى « المؤيد » وفى « اللواء » عند انشائه فى ١٩٠٠ شكل الدعوة للوحدة الوطنية والالتفاف حول الخديو ونشر الفكرة القومية بالتعليم . وقد بلغ توزيع « اللواء » فى ١٩٠٠ نحو ١٠٫٠٠٠ نسخة واستطاع مصطفى كامل ان يعبىء الراى العام حول حركته الوطنية بين موظفى الحكومة والطلاب والتجار وسكان المدن بصفة عامة ، ولكنه عجز عن تعبئة الجسم الاكبر من ابناء الامة وهم الفلاحون وطبقة اوساط الملاك والعمد ومشايخ البلاد الذين كانوا العمود الفقرى للثورة العرابية . وقد بدأت دعوته خالية من الدعوة الدينية فانخرط فى تجمعه الوطنى كثير من الاقباط ، ولكن اسرافه فى التعاون مع الباب العالى انتهى به الى الدعوة للجامعة الاسلامية فنفر منه الكثيرون اما الريف المصرى وهو معقل الوطنية المصرية والديمقراطية المصرية الذى لم ينس قط كرابيج الاتراك والمماليك والسناجق والكشاف والخديويين فقد كان فاترا نحو حركة وطنية لا تنبع من صميمه وتعتمد على التحالف مع الاستعمار العثمانى أو مع العرش وحكمه المطلق .

وكانت اللطمات المتتالية التى تلقاها عباس الثانى من كرومر ويأسه من الظفر بتأييد مجد من فرنسا وتركيا اللتان كانتا تلعبان بالورقة المصرية فى المناورات الدولية لا أكثر قد فتت فى عضد عباس الثانى . وبعد تراجع فرنسا فى حادث فاشودة ، ثم ابرام « الوفاق الودى » فى ١٩٠٤ ظهر شىء من الفتور (الظاهرى أو الحقيقى) بين مصطفى كامل وعباس الثانى . وفى ٩ مارس ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل مقالا فى « اللواء » يعلن فيه ان الضمان الوحيد لحرية مصر هو فى الحصول على نظام برلمانى سليم . وفى ٢٥ اكتوبر ١٩٠٤ نشر مصطفى كامل خطابا مفتوحا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للخديو عباس الثانى يعلن فيه قطع صلته بالخديو حماية للخديو من اتهامات الانجليز (!) والمقصود غالبا هو حماية تجمعه الوطنى من اتهامات الانجليز بانه اداة فى يد الخديو . وقيل أن التواصل بين الخديو ومصطفى كامل ظل قائما بصفة سرية . ولكن ايا كان الامر فان تجمع الحزب الوطنى لم يكن فى ١٩٠٤ بحاجة الى اموال الخديو لتغذيته ثم ان عباس الثانى ساءت سمعته فى البلاد لجملة اسباب منها :

١ ـ هزائمه المتلاحقة امام كرومر .

٢ ـ رفضه فى عناد التنازل عن الحكم المطلق واعلان الدستور والتقيد بالحياة النيابية .

٣ ـ جشعه فى الاثراء الفاحش بكل الوسائل القانونية من ناحية الشكل والاستلابية من ناحية الواقع ونقل ثروته الواسعة الى تركيا غالبا خوفا من العزل .

٤ ـ استسلامه المشين للانجليز بعد توقيع « الوفاق الودى » عام ١٩٠٤ ، فقد عين عباس الثانى فى ١٩٠٤ أحد الضباط الانجليز ياورا له ، ثم فى نوفمبر ١٩٠٤ استعرض وحدات جيش الاحتلال بمناسبة عيد ميلاد ادوارد السابع . وقد بلغ من استياء الرأى العام من اشارة الولاء هذه أن عباس الثانى اعلن رسميا من خلال بيان اصدره مجلس الوزراء ان هذا الاستعراض جاء عن طريق المصادفة لان الخديو كان عرضا فى قصر عابدين ، فطلب اللورد كرومر منه استعراض الجيش البريطانى . ولكن احدا لم يصدق ذلك لان هذه المصادفة كما تقول الدكتورة عفاف لطفى السيد تكررت سنويا فى كل سنة تالية[1] . ومع ذلك فلم تستمر هذه الجفوة الظاهرية او الحقيقية بين عباس الثانى ومصطفى كامل فسرعان ما عادا الى التعاون واستمر الخديو فى تمويل جرائد الحزب الوطنى وحركة مصطفى كامل .

وكانت ١٩٠٦ سنة قاصمة للخديو ولمصطفى كامل ولكرومر فى وقت واحد . فقد تعاقبت فيها احداث مروعة : فى يناير كان حادث طابه ، وفى فبراير اضرب طلبة مدرسة الحقوق ، وفى مايو حدثت مذبحة دنشواى التى انتهت بخروج كرومر من مصر .

كانت شبه جزيرة سيناء كلها بموجب فرمان ١٨٤١ الصادر لمحمد على بعد معاهدة لندن من « أملاك مصر الممتازة » . وقد ظهرت نوايا تركيا لسلخ سيناء عن مصر عندما اصدر سلطان تركيا فرمان تعيين عباس الثانى خديويا على مصر عام ١٨٩٢ ، فى هذا الفرمان اسقط

(1) Afaf Lutfi al Sayyed: **Egypt and Cromer.** London. Murray, 1968, pp. 163-164.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السلطان كل ذكر لسيناء من فرمان التعيين فاحتاج الامر الى التدخل البريطانى لدى الباب العالى لرد سيناء الى مصر وقد كان هذا من أسباب « الوطنية المصرية » التى لاحظها كرومر على عباس الثانى عام توليه فى ١٨٩٢ وحملته على الدولة العثمانية . وقد اشتد اهتمام تركيا بالعقبة وبسيناء عامة نتيجة لمشروع مد سكة حديد الحجاز من معن الى ميناء العقبة . وفى ١٩٠٦ ارسلت تركيا قوات لاحتلال راس طابه المجاورة لميناء العقبة واعلنت ان شبه جزيرة سيناء كلها ارض عثمانية ، فاحتجت انجلترا على ذلك وتمسكت بمصرية سيناء لثلاثة اسباب :

أن سيناء حاجز طبيعى يفصل الاملاك العثمانية عن قناة السويس ، وأن من يحكم مصر يحكم سيناء ، وان المخابرات البريطانية ابلغت الحكومة البريطانية ان التحركات التركية فى طابة هى جزء من مخطط محور تركيا ـ المانيا الذى ظهرت نتائجه الكبرى فى الحرب العالمية الاولى ، وقد جاء فى تقارير المخابرات البريطانية ان سفينة المانية انزلت فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٥ شحنات من السلاح فى راس مالوب على ساحل سيناء ، كما ان الملحق العسكرى الالمانى فى طوكيو مع زميل له نزلا فى سيناء بدون تصريح وبحجة انهما فى رحلة صيد . وازاء كل ذلك قدم السفير البريطانى فى استانبول انذارا للحكومة التركية يسنده الاسطول البريطانى فى مداخل المضايق التركية بالانسحاب من طابة خلال عشرة ايام فانسحبت تركيا .

وفى خلال ازمة طابة وما بعدها اعلن مصطفى كامل تأييده لحقوق تركيا على سيناء . وحتى بعد الجلاء الازمة كتب مصطفى كامل فى ٢٢ ابريل ١٩٠٦ افتتاحية فى اللواء يقول فيها ان مصر لا ولاية لها على سيناء ، وأن الفرمانات التى تعطى لمصر سلطة ادارة سيناء اجراءات مؤقته لا تؤثر فى الحق العثمانى الاصيل . وفى ٨ مايو ١٩٠٦ كتب مصطفى كامل مقالا اخر يقول فيه أن حادث طابة يجب ان ينظر اليه على انه خلاف بين دولة محتلة بالاغتصاب هى انجلترا وبين دولة هى صاحبة السيادة على مصر وهى تركيا . وفى ١٣ مايو كتب مقالا ثالثا بعنوان « انصر اخاك ظالما او مظلوما » فى نفس الاتجاه . وقد تركزت دعوة مصطفى كامل للولاء العثمانى ولمبدأ الجامعة الاسلامية ابتداء من ١٩٠٤ وهو عام « الوفاق الودى » بين انجلترا وفرنسا وعام القطيعة الظاهرية أو الحقيقية بينه وبين عباس الثانى ، وعام حصوله على رتبة الباشوية من سلطان تركيا (لم يكن كرامل باشا « باشا » حقيقيا فى ١٨٩٥ عندما زار فرنسا والتقى بجوليت ادم وانما اضفى عليه او اضفى على نفسه هذا اللقب لتزيد هيبته فى اوروبا !) وفى ١٩٠٤ ايضا قبل عباس الثانى تعيين ياور انجليزى له وقبل استعراض جيش الاحتلال ، وربما كان ذلك من اسباب الجفوة المؤقتة بينه وبين مصطفى كامل وبين الباب العالى ، وربما كان هذا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ايضا من اسباب تحول مصطفى كامل مباشرة الى سلطان تركيا بدلا من خديو مصر . على كل فقد نظر كرومر وريجنالد وينجيت Sir Reginald Wingate حاكم السودان العام الى موضوع طابة على انه حادث خطير ، وكان وينجيت من قبل مديرا للمخابرات الحربية البريطانية ، وكان يخشى مثل كرومر فى حالة وقوع صدام بين انجلترا وتركيا أن يرفض الجيش المصرى مساعدة الجيش الانجليزى . ولذا فقد اقترح على كرومر اعلان الحماية على مصر وسلخها نهائيا من الامبراطورية العثمانية فى حالة عدم انسحاب الجيش التركى من طابة . وكان أوين Owen مدير المخابرات الحربية القائم يرى عكس هذا الرأى ، فقد كان فى تقديره ان الاغلبية الساحقة من المصريين سوف تتعاون لطرد الترك من سيناء . واهمية هذه التقارير هى انها تدلنا على حالة الرأى العام المصرى يومئذ ، وهى تشير الى أن مصطفى كامل لم تكن له كل هذه السيطرة على الرأى العام المصرى فى أوج المد العثمانى وتؤكد أن الاغلبية الساحقة من المصريين لم تكن سعيدة بفكرة اخراج الانجليز لادخال الترك . اما كرومر ووينجيت وامثالها من غلاة الاستعماريين المحافظين فقد كانوا يبالغون فى قوة حركة الجامعة الاسلامية وسياسة التعاون المصرى العثمانى لاستغلالها فى تثبيت الاحتلال البريطانى لمصر ومقاومة كل حركة للتحرر الوطنى .

وقد كان حادث طابة اخطر حادث عرفته الحياة السياسية والحركة الوطنية المصرية منذ ثورة عرابى لانه اظهر على السطح الانقسام الدفين بين المصريين فى فهم معنى الوطنية المصرية ، وقد كان فى تقديرى الخطأ الجسيم الذى ارتكبه مصطفى كامل دون أن يقدر عواقبه فكان بداية التصدع الحقيقى الذى أصاب الحزب الوطنى حتى قبل وفاة زعيمه مصطفى كامل وحيرة الحزب بين ورثته من انصار الخديو (على فهمى كامل) وورثته من اعداء الخديو (محمد فريد) .

وكان اول مظهر من مظاهر انقسام الامة حول حادث طابة ان محاميا شابا هو احمد لطفى السيد دعا لفيفا من أقطاب الاعيان هم محمد محمود سليمان وحسن عبد الرازق وعمر سلطان للاجتماع وتدارس هذا الامر الخطير فالصحافة المصرية كان اكثرها يردد موقف الخديو عباس الثانى وموقف مصطفى كامل من حادث طابة دون روية ، والسؤال هو : هل تتنازل مصر عن سيناء اغاظة لانجلترا ؟ وكان عمر سلطان ، وهو ابن محمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب أيام المواجهة بين توفيق وعرابى ، وهو الذى انحاز للخديو توفيق والانجليز وتخلى عن العرابيين بعد ان كان قطبا من اقطابهم ، من انصار الحزب الوطنى وقد وهب مصطفى كامل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مبالغ طائلة واقترح عمر سلطان ان يشترك المجتمعون فى انشاء جريدة مستقلة عن الخديو وعن تركيا وعن الانجليز ، جريدة تعبر عن المصلحة المصرية وحدها . وهكذا ولدت جريدة « الجريدة » التى رأس تحريرها احمد لطفى السيد فى ٩ مارس ١٩٠٧ ، بعد نحو عام من هذا الاجتماع ، وكان المشتركون فى انشائها مئات من اعيان البلاد ، وأسسو اول حزب سياسى عرفته مصر وهو حزب الامة . وكان اكثرهم من الوطنيين « العقلاء » المعتدلين ومن المثقفين « العقلاء » القابلين للحضارة الاوروبية المعادين للخديو وللسيادة العثمانية . وقد جمعوا ٢٤٫٠٠٠ جنيه لاصدار « الجريدة » .

اما فى معسكر مصطفى كامل والحزب الوطنى فقد استغلت « اللواء » حادث طابة فى يناير ١٩٠٦ لدعوة الطلبة للاضراب ، وبالفعل اضرب طلبة مدرسة الحقوق ، وكان اكثرهم من انصار مصطفى كامل . واستفحل هياج الطلبة حتى أنذر ناظر المدرسة بفصل كل المضربين ، وقد تدخل كرومر لتهدئة الامور وكان يظن وقتئذ ان مختار باشا الغازى مندوب تركيا المقيم فى القاهرة هو الذى رتب مع مصطفى كامل كل مادار حول حادث طابة من هياج اقحم فيه اسم الاسلام والجامعة الاسلامية . وفى نفس الفترة أصدر مصطفى كامل كتابا اسمه « الشمس المشرقة » يمجد فيه انتصار اليابان فى الشرق الاقصى ويعزوه لبزوغ القومية اليابانية ويحث المصريين أن يقتدوا باليابانيين فى صراعهم مع الانجليز .

ثم حدثت حادثة دنشواى : كانت جماعة من الضباط الانجليز تقوم برحلة صيد الحمام بجوار قرية دنشواى بدعوة من أحد أعيان القرية . وعند وصولهم لم يجدوا عمدة البلد ولكنهم مضوا الى الصيد ، وفى اثناء الصيد شب حريق فى أحد الاجران بفعل البارود المشتعل ، فهاج الفلاحون لصيد حمامهم ، وهو مورد رزق لهم ، ولاحتراق جرنهم ، وخرجوا بالنبابيت على الانجليز واعتدوا عليهم وحاولوا نزع سلاحهم . وفى الهرج اطلق احد الضباط الانجليز خرطوشة اصابت امرأة فسقطت جريحة ، فجرى القول بانها ماتت . واصاب رش الانجليز اربعة رجال اخرين . وتجمع اقرباء المرأة الجريحة وهجموا على الضباط واوسعوهم ضربا ، ولكن احدهم واسمه الكابتن بول Captaim Bull استطاع الفرار وظل يعدو نحو معسكر فى قيظ الظهيرة طلبا للنجدة ، ولكنه مات خارج المعسكر مباشرة من ضربة شمس ومن الرضوض ومن الاعياء (هذا تقرير الطبيب الشرعى) . ورآه أحد الفلاحين طريحا فحاول مساعدته ، ولكن جنود المعسكر ظنوا أنه قتل الضابط فضربوه حتى فاضت روحه وفى دنشواى نفسها احتجز الفلاحون الضباط الانجليز حتى حضر البوليس .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وحوكم الفلاحون بموجب قانون عرفى صدر فى ١٨٩٥ لحماية ارواح قوات الاحتلال البريطانى . أقيمت لهم محكمة خاصة كان قضاتها بطرس باشا غالى وزير الحقانية بالنيابة وفتحى بك زغلول رئيس المحاكم الاهلية ومستر و . هيتر W. Hayter المستشار القضائى بالنيابة ، ومستر بوند W. Bond نائب رئيس المحاكم . وكان القاضى العسكرى الكولونيل لدلو Ludlow يمثل جيش الاحتلال ، اما سلطة الاتهام المصرية فكان يمثلها ابراهيم الهلباوى وكان لطفى السيد احد اعضاء هيئة الدفاع . وكانت مأساة مروعة قل أن ذكر التاريخ مثيلا لها . سيق المتهمون وعددهم ٥٢ وفى ٢٧ يونيو ١٩٠٦ حكم على ٢١ منهم بعد محاكمة صورية وجيزة بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والاشتراك الجنائى : حكم على ٤ بالاعدام شنقا وعلى ٢ بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى ٦ بالسجن لمدة سبع سنوات وعلى ٣ بالسجن سنة مع خمسين جلدة وعلى ٥ بخمسين جلدة . ونفذ حكم الاعدام علنا فى دنشواى حيث نصبت المشانق فى مكان الحادث على مرأى من أهالى القرية وأقرباء المشنوقين الذين أرغموا على الخروج لمشاهدة تنفيذ الحكم .

وقبل صدور الحكم بايام خرجت « المقطم » لسان حال سلطات الاحتلال على الناس بنبأ ارسال عدد من المشانق لنصبها فى دنشواى . اذن فقد كان الحكم معدا قبل بدء المحاكمة . وقبل النطق بالحكم سافر كرومر الى انجلترا لقضاء اجازته الصيفية تاركا القائم بالاعمال فندلاى Findlay لتنفيذ مارسمه .

ولم يحاكم الجنود البريطانيون الذين قتلوا الفلاح المسكين الذى خف لنجدة الضابط البريطانى الميت بجوار المعسكر . أربعة يشنقون فى واحد مات من ضربة الشمس ومن الرضوض والاعياء . التعمد وسبق الاصرار ينسب الى قوم خرجوا بالنبابيت ليواجهوا قوما مسلحين بالبنادق ويحتجزوهم حتى يحضر البوليس .

وتوارت حادثة طابة امام حادثة دنشواى . وكان فى كل بيت مأتم . حتى انجلترا ثارت فيها صرخات الضمير ، ولم يجد وزير الخارجية السير ادوارد جراى Sir Edward Gray مايقوله لمجلس العموم الا أن العنف والتعصب يتصاعدان فى مصر ، وبطش قليل من جانب انجلترا المسئولة عن أرواح الاوربيين سوف يوفر عليها استخدام القوة السافرة . اما تشخيص اللورد لويد لما حدث فهو انه « نوع من البربرية يولده الرعب » . وهذا هو أقرب تشخيص الى العقل . لقد كان كرومر وانجليز مصر يعيشون منذ حادث طابة فى رعب قاتل أن يفلت الزمام من أيديهم .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وعرف الانجليز انه لا مناص لهم من تغيير سياستهم فى مصر . فأرغموا كرومر على الاستقالة فى مارس ١٩٠٧ وخلفه السير ايلدون جورست Sir Eldon Gurest صديق عباس الثانى . ورتب هنرى كامبل ـ بانرمان H. Campel Baneruman لقاء مع مصطفى كامل وطلب اليه أن يرشح له أسماء الشخصيات العامة التى رآها صالحة لحكم البلاد ، فرشح له اكثر من ثلاثين اسما بعضهم ليسوا من حزبه بل وبعضهم من خصومه السياسيين ، وكان من هؤلاء محمد سعيد وسعد زغلول وحسين رشدى واسماعيل سرى واسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت ويحيى ابراهيم وعدلى يكن وعزيز عزت ولطفى السيد .

وكان اول تغيير هو تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف . وكان سعد زغلول طيب السمعة بين المعتدلين وبين المتطرفين فى الوطنية او على الاقل طيب العلاقة مع المجموعتين . بدأ حياته فى حلقة الافغانى ومحمد عبده وسجن فترة وجيزة بعد فشل الثورة العرابية ، وكان يعاون محمد عبده فى تحرير «الوقائع المصرية» ثم اشتغل بالمحاماة وبالقضاء ولمع فيهما . وفى رشيد رضا أن محمد عبده وسعد زغلول كانا يسيئان الظن بمصطفى كامل ، وان سعد زغلول وصف مصطفى كامل بانه «مجنون» «تاريخ الامام محمد عبده ج ١ ص ٥٩٣» .

وفى مذكرات سعد زغلول وصف لمصطفى كامل بانه كان كذابا ومخادعا وفى عفاف لطفى السيد ان هذه مبالغة من رشيد رضا ، وهى تستدل على طيب العلاقة بين الرجلين بأن مصطفى كامل زار سعد زغلول لتهنئته بتعيينه وزيرا للمعارف ثم انصرف قبل مجىء اخيه فتحى زغلول حتى لا يصافح سفاح دنشواى وهذا لا يدل على شىء ، لانه من المجاملات المألوفة . واذا جاز لنا ان نستخلص رأى الحزب الوطنى فى سعد زغلول من رأى الخديو عباس الثانى فيه فهو رأى لا يسر . ففى مذكرات احمد شفيق باشا سكرتير الخديو عباس الثانى للشئون العربية ج٣ ص ١٢٩ ان الخديو كان خارج مصر عند تكوين «حزب الامة» ، وكان الخديو حريصا على معرفة ما اذا كان لسعد زغلول ولفتحى زغلول صلة ما بتكوين الحزب فاجابه احمد شفيق بان سعد زغلول فيما يبدو لا صلة له بحزب الامة اما فتحى زغلول فعضو فى الحزب ، ولم يقتنع الخديو عباس الثانى . وفى مذكراته التى نشرت فى جريدة المصرى ١١ مايو ١٩٥١ انه فى اكتوبر ١٩٠٦ تألفت جماعة كان هدفها مناهضة «الوطنيين» وكانت تعمل بوحى من كرومر وربما كانت تخدم أغراضه . وكانت هذه الجماعة هى «حزب الامة» وكان سعد زغلول العقل المدبر لها . و «الوطنيون» عند عباس الثانى هم طبعا مصطفى كامل ورجال «الحزب الوطنى» . وبهذا المعنى المحدد كان وصف عباس الثانى «لحزب الامة» وصفا صادقا . لقد قام

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«حزب الامة» ليناهض دعوة «الحزب الوطنى» لاقامة الوطنية والقومية على اساس دينى ، وليناهض دعوة الجامعة الاسلامية ، وليناهض قيام نظام الحكم المصرى على الحكم المطلق .

لقد قام «حزب الامة» ليدعو للقومية المصرية وللنظام الديمقراطى ، فهو مدرسة اخرى للوطنية غير مدرسة «الحزب الوطنى» . اما سعد زغلول فقد رفض رغم صداقته للكثيرين من اعضاء حزب الامة الانضمام لعضوية هذا الحزب ، ولم يكن كما اشاع عنه رجال الحزب الوطنى همزة الوصل بين «حزب الامة» ودار المعتمد البريطانى ، كما انه لم يكن كما زعم الخديو عباس الثانى العقل المدبر وراء «حزب الامة» وانما كان شقيقه فتحى زغلول هو الذى ابلغ جماعة الوطنيين المعتدلين أن كرومر يفكر فى تغيير السياسة البريطانية نحو مصر ، وأنه يفكر فى تسليم ادارة البلاد لمجموعة جديدة من المصريين المشتغلين بالشئون العامة ، وانه يشجع قيام حزب الوطنيين المعتدلين . وقد كان فتحى زغلول عضوا فى «حزب الامة» ، تماما كما قال احمد شفيق باشا لعباس الثانى . هذا ما تقوله عفاف لطفى السيد . وعلى كل فقد كانت رائحة التغيير فى الجو بعد حادثى طابة ودنشواى . وأبسط مؤشر لها هو لقاء كامبل – بانرمان رئيس وزراء انجلترا لمصطفى كامل وطلبه اليه أن يرشح له أسماء القيادات الجديدة الصالحة لحكم مصر وهى لطمة لاشك لكرومر لانها تعنى عدم الثقة الكاملة بترشيحاته كما ان كتابات كرومر اللاحقة وكتابات خلفه جورست تؤيد ذلك .

وفى تقرير كرومر السنوى عن الاحوال فى مصر الذى صدر فى ابريل ١٩٠٧ وفى خطاب الوداع الذى القاه فى دار الاوبرا فى ٦ مايو ١٩٠٧ اعلن كرومر فى التقرير تأييده للوطنيين المعتدلين المنادين بالاصلاح كمقدمة للتحرير ، ولكنه حيث تعرض لموضوع الحياة البرلمانية فى مصر اقترح أن يكون لمصر برلمان مختلط من المصريين والاجانب المقيمين فى مصر ، وبذلك اراد ان يكرر بعد ثلاثين عاما تجربة «الوزارة الاوروبية» (١٨٧٨) على مستوى المجلس النيابى . وفى خطاب الوداع اعلن كرومر لاول مرة بصراحة ان الاحتلال البريطانى باق الى أجل غير مسمى ، وانه لا يوافق على العجلة فى انشاء حياة برلمانية فى مصر التى لم تنضج بعد للديمقراطية . ولم يخف كرومر رأيه الخاص فى النظام البرلمانى فقال «ودعونى أضيف أيها السادة أنه لا يساوى شيئا كثيرا» .

وقد عرف الوطنيون المتطرفون والمعتدلون معا من تقرير كرومر ومن خطبته حقيقة نوايا انجلترا نحو مصر .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كذلك كان تعيين جورست خلفا لكرومر ذا معنى خاص . لقد بدأ جورست عمله بتعليمات خاصة أن يكون عهده عهد «مصالحة» بين انجلترا والخديو عباس الثانى . وأدرك مصطفى كامل والمتطرفون أن الغرض من هذا التحول هو دق اسفين بين الخديو عباس الثانى ومصطفى كامل ليسحب الخديو تأييده وتمويله للحزب الوطنى . وكتب مصطفى كامل لجولييت آدم يقول : «ان الدبلوماسية الانجليزية تظن حتى الان اننا نتبع دائما ارادة سيد البلاد ، وأننا لا نملك ارادة شخصية» . وكان الحزب الوطنى حتى ذلك التاريخ قائما بقوة الواقع وليس بقوة القانون ، فكان رد مصطفى كامل على هذا التقارب الانجليزى الخديوى انه اعلن تأسيس الحزب الوطنى رسميا فى اكتوبر ١٩٠٧ ، أى بعد شهر من تأسيس حزب الامة .

وفى ١١ فبراير ١٩٠٨ توفى مصطفى كامل عن ٣٤ عاما ، فانشق حزبه الى قسمين : قسم تحت رياسة أخيه على فهمى كامل حافظ على روابطه بالخديو رغم تصالح الخديو مع الانجليز ، وقسم تحت رياسة محمد فريد اتبع سياسة مستقلة فى كفاحه ضد الانجليز . وبغض النظر عن اخطاء مصطفى كامل السياسية سواء من الناحية العقائدية أو من ناحية التكتيك ، فسوف يذكره تاريخ مصر الحديث بعملين جليلين قام بهما خلال حياته السياسية القصيرة التى لم تتجاوز ١٢ أو ١٣ سنة : أولهما انه جدد أمل المصريين فى الكفاح الوطنى لاجلاء الانجليز بعد ظلام اليأس الذى ران على نفوسهم بين ١٨٨٢ و١٨٩٥ ، وثانيهما أنه بجهاده الوطنى فتح الطريق لتجديد شباب الطبقة الحاكمة فى مصر ، فلولا الزلزلة التى هز بها مصطفى كامل صرح الحياة السياسية المصرية لما اتيح لسعد زغلول أو لطفى السيد أو عبد العزيز فهمى أو عبد الخالق ثروت أو عدلى يكن أو اسماعيل صدقى أو محمد سعيد أو عشرات من أرباب الكفاءات المصرية أن يقتربوا كثيرا من مناصب المسئولية وربما من قيادة الجماهير ، بل ظلت دائرة الحكم مغلقة على أضراب رياض باشا ونوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وتيجران باشا وغيرهم من اختيارات ذلك المثلث الجهنمى : القصر والباب العالى والانجليز . وبعد وفاته قال عنه قاسم أمين الذى لم يكن له ودا ولا اعجابا ، بأنه أحس بقلب مصر يخفق مرتين ، مرة عند مأساة دنشواى ، ومرة عند وفاة مصطفى كامل . حتى اعداؤه مثل السير رونالد ستورز Sir Ronald Stors السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، قال فيه مؤبنا : «رغم أنه كان دعيا من أكبر طراز ، ورغم أن حياته الخاصة كانت غير مشرفة وحياته العامة يملؤها البقشيش حتى قمة رأسه ، فقد كان واضحا أن له سلطانا عظيما على أفندية المدن» نعم ، أفندية المدن والشباب بصفة خاصة . لقد أشعل مصطفى كامل فيهم بشخصيته المغناطيسية قاذفة اللهب نارا لم تخمدها يد أحد ، وانما اكلت نفسها بنفسها من فرط الضرام . ونحن نعرف أن الاحساس

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالقلق الاجتماعى والسياسى بدأ يستبد بطبقة الافندية فى المدن وعامتهم من موظفى الحكومة لسبب سياسة التمييز التى اتبعها كرومر فى مصر ضد المصريين كموظفين للحكومة بصفة خاصة . فحتى منذ « المراقبة الثنائية » بدأ التدخل الأجنبى يتوسع فى استخدام الموظفين الأجانب فى الوظائف العليا ويبنى كادرا من الموظفين الشوام والأرمن بصفة خاصة يعتمد عليهم فى كافة المناصب الحساسة لادارة البلاد ، بدلا من الاعتماد على المصريين . ومن يقرأ كتاب كرومر « مصر الحديثة » يدرك تماما أن هذه كانت خطة أساسية من خطط الاحتلال البريطانى . فلا غرابة أن نجد الموظفين المصريين منذ ١٨٩٣ يؤلفون جمعية سرية يسمونها « الجمعية الوطنية » مركزها القاهرة ولها فروع فى المنصورة والزقازيق بقصد اخراج الشوام من الوظائف الحكومية واحلال المصريين محلهم ، وقد دبروا المظاهرات لهذا الغرض وفى تقرير ملنر Lord Milner (١٩٢١) ان نسبة الموظفين فى الوظائف العليا عام ١٩٠٥ كانت ٢٨٪ للمصريين و٤٢٪ للبريطانيين و٣٠٪ للأرمن والشوام . ونحن نعرف أن عدد موظفى الحكومة المصريين ازداد بين ١٨٩٦ و١٩٠٧ من ٨٤٤٤ موظفا الى ١٢٫٠٢٧ موظفا أى بنسبة ٢٩٫٧٪ بينما ازداد عدد الموظفين الاوروبيين بنسبة ٤٦٫٥٪ . وقد كان عدد الموظفين البريطانيين فى مصر عام ١٨٩٦ هو ٢٨٦ موظفا فارتفع فى ١٩٠٦ الى ٦٦٢ موظفا . وقد كان الاحتلال البريطانى يعتمد على الموظفين والصحفيين الشوام فى مصر لانهم كانوا كما وصفهم سلامة موسى « بلا وجدان وطنى » أما كرومر فيقول لانهم كانوا أكثر كفاءة واستنارة وتمدنا من المصريين . أما الشركات والبنوك الأجنبية فى مصر فكانت لا توظف المصريين وانما توظف الاوروبيين والشوام والأرمن واليهود وعامة اقليات الدولة العثمانية . وقد اعتمد مصطفى كامل على طبقة الافندية وعلى الطلبة فى حركته الوطنية كما اعتمد على التجار واصحاب الحرف اليدوية .

ولكن مصر لم تكن فى يوم من الأيام مجرد « افندية المدن » وانما كانت ولا تزال فى المقام الأول الفلاح المصرى . وهنا مكمن الضعف فى حركة مصطفى كامل : لقد حرك المدينة وعجز عن أن يحرك الريف . وقد كان هذا قدر سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ ، التى صب فيها خير مافى « الحزب الوطنى » وخير ما فى « حزب الأمة » وتدفقا فى مجرى واحد عارم .

وكان نقيض مصطفى كامل فى زمانه هو لطفى السيد ، كما كان نقيض « الحزب الوطنى » هو حزب الامة . كانا ابنى جيل واحد . وكان لطفى السيد ابن عمدة من عمد الدقهلية اراد له أبوه أن يدرس فى الأزهر ولكن ناصحا نصحه بالحاقه بمدارس الحكومة فأخذ بنصيحته . وبهذا اتيح للطفى السيد أن يدخل مدرسة الحقوق وكان من زملائه فى الدراسة عبد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ا عزيز فهمى وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى . وفى ١٨٩٢ التفت الامام محمد عبده الى لعبقى السيد بمناسبة موضوع كتبه فى الامتحان ينكر فيه حق الحكومة فى عقاب الجناة لأن الحكومة نفسها قائمة على العنف وليس على العقد . وكان محمد عبده يصحح ورقة لطفى السيد فهنأه على قوة أسلوبه ، وكان لطفى السيد يخشى الرسوب بسبب أفكاره . وأسس لطفى السيد وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى مجلة اسمها « التشريع » لتربية القراء تربية قانونية . واشتغل لطفى السيد فى « المؤيد » مترجما للبرقيات كما أن عبد الله نديم كان يكلفه بتصحيح تجارب مجلة « الاستاذ » وفى صيف ١٨٩٣ ، حين كان لطفى السيد لا يزال طالبا فى السنة الثالثة بمدرسة الحقوق ، زار مع زميله اسماعيل صدقى استانبول اثناء أول زيارة للخديو عباس الثانى لها بعد توليه عرش مصر . ووجد بها سعد زغلول الذى اصطحبه لمقابلة جمال الدين الأفغانى ، فأخذ يؤمه ى كل يوم من أيام مقامه فى العاصمةالتركية رغم أن الافغانى كان محاطا بجواسيس ا سلطان . وفى ١٨٩٤ تخرج لطفى السيد من مدرسة الحقوق واشتغل وكيلا للنيابة . وفى ١٨٩٦ ألف مع عبد العزيز فهمى جمعية سرية لتحرير مصر من الاحتلال البريطانى . وعرف عباس الثانى ومصطفى كامل بأمر هذه الجمعية فدعا مصطفى كامل لطفى السيد للاشتراك فى جمعية سرية أخرى يرأسها الخديو لتحرير مصر (!) يقصد « الحزب الوطنى » فقبل لطفى السيد والتقى بالخديو وكان « الحزب الوطنى » يومئذ فى بداية انشائه مكونا من خمسة أعضاء هم الخديو ومصطفى كامل.ومحمد فريد وصيدلى من الزقازيق ولطفى السيد وكانت لهم اسماء حركية : « الشيخ » للخديو ، و« أبو الفدا » لمصطفى كامل و« أبو مسلم » للطفى السيد . واقترح الخديو على لطفى السيد أن يسافر الى سويسرا لمدة سنة تؤهله للتجنس بالجنسية السويسرية ليعود بعدها ويؤسس جريدة يمولها الخديو حتى لا تقع كتاباته تحت طائلة القانون بحكم احتمائه بالامتيازات الأجنبية .

وفى جنيف التقى لطفى السيد بالشيخ محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين وكان ثلاثتهم يقضون الاجازة فى سويسرا . وقيل أن قاسم أمين كتب هناك « تحرير المرأة » الذى عبر عن افكار محمد عبده بقلم قاسم أمين وبتنقيح لطفى السيد من حيث الاسلوب . وفى جنيف لازم لطفى السيد محمد عبده كأحد أبنائه وكانا يختلفان معا الى المحاضرات فى الجامعة رغم ما بينهما من فارق فى السن ويبدو أن تأثير محمد عبده وسعد زغلول المجاهدين القديمين فى صفوف العرابيين هو الذى دفع لطفى السيد أن يكتب من جنيف خطابا الى مصطفى كامل يقول فيه انهم لا ينبغى أن ينسوا أبدا أنهم وطنيون مصريون يعملون فى سبيل مصر أولا وقبل كل شئ ، ولذا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كان من الصالح ألا يقترنوا كلية بالخديو لأن العرش اذا اعترض طريق الوطنيين فيجب على الوطنيين ازالة العرش من طريقهم . (والاشارة طبعا لما كان بين توفيق وعرابى ، احداث محفورة فى ذاكرتى محمد عبده وسعد زغلول) .

وقد استخدم مصطفى كامل هذا الخطاب استخداما سيئا . فقد اختلف مع الخديو فى هذه الفترة ، فلما عنفه الخديو وقال له أن لطفى السيد هو الوطنى الصادق الوحيد فى الحزب الوطنى ، أطلع مصطفى كامل الخديو على خطاب لطفى السيد ، ثم كتب الى لطفى السيد معتذرا عما فعل ، فاستقال لطفى السيد من الحزب الوطنى على الفور وقطع صلته بالخديو وعاد الى مصر[1] .

واستأنف لطفى السيد عمله فى النيابة حتى استقال فى ١٩٠٥ بعد خلاف مع النائب العام حول مسألة من مسائل القانون . وكان عبد العزيز فهمى قد سبقه الى الاستقالة . وفكر لطفى السيد فى الانزواء فى الريف تحت تأثير كتابات تولستوى ولكن عبد العزيز فهمى اقنعه بأن يشترك معه فى مكتب المحاماة ، حيث تزاملا معا نحو سنة ترافعا فيها فى قضية دنشواى . وأخيرا قرر لطفى السيد التفرغ للصحافة بعد حادثة طابة وأصبح رئيس تحرير جريدة « الجريدة » التى صدر أول عدد منها فى ٩ مارس ١٩٠٧ ، وفيه اعلنت الجريدة برنامجها وهو أنها جريدة مصرية صميمة تدافع عن حقوق الأمة المصرية وتخدم مصالحها بنشر كل ما يؤدى الى تقدمها المادى والمعنوى وبتكوين رأى عام مستنير مؤسس على الحقيقة والعقل . وقد خصصت « الجريدة » اعدادها الستة الأول لتعريف معنى « الوطنية » .

وسرعان ما دخلت « الجريدة » فى معارك مع صحافة الحزب الوطنى فاتهمها مصطفى كامل بأنها داعية للحكم البريطانى واتهم الشيخ على يوسف لطفى السيد بأنه ثائر على سلطان تركيا . وبتأسيس حزب الأمة (سبتمبر ١٩٠٧) واعلان برنامجه وبتأسيس الحزب الوطنى رسميا (اكتوبر ١٩٠٧) واعلان برنامجه شجع الخديو عباس الثانى الشيخ على يوسف على تأسيس حزب ثالث هو « حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية » . وكانت هذه أهم التنظيمات السياسية فى مصر بعد حادث طابة وكان لسان حالها على التعاقب « الجريدة » و« اللواء » و« المؤيد » .

---

(1) Afaf Lutfi Al Sayyed. Egypt and Cromer. London. Murray, 1968, p. 187.

Thasos

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وظهر الخلاف منذ البداية :

«حزب الأمة» يدعو الى :

١ ـ مصر اولا ومصر أخيرا ولا ولاء للدولة العثمانية أو لبريطانيا .

٢ ـ الاصلاح هو المقدمة اللازمة للتحرير .

«الحزب الوطنى» يدعو الى :

١ ـ حكم مصر الذاتى تحت السيادة العثمانية بموجب الفرمان السلطانى الصادر فى ١٨٤١ وما بعده من فرمانات ودعم العلاقات بين مصر والامبراطورية العثمانية .

٢ ـ نشر الروح القومية وتقوية الروابط بين المسلمين لأن التحرر يجب أن يسبق الاصلاح .

فى غير هذا التقى الحزبان على ضرورة الاصلاح النيابى ونشر التعليم والتنمية الاقتصادية مع تركيز حزب الأمة على التنمية الزراعية وتركيز الحزب الوطنى على التنمية التجارية والصناعية . أما حزب على يوسف (حزب الاصلاح) فقد كانت المادة الأولى فى برنامجه تنص على تقوية سلطة الخديو التى كفلتها الفرمانات السلطانية ثم تتعاقب بقية المواد المألوفة كنشر التعليم والحكم النيابى ... الخ .

فلنترك جانبا الشيخ على يوسف وحزبه الخديوى الذى كان واضح الملامح . كانت هناك هوة عميقة بين تفكير الحزب الوطنى وتفكير حزب الأمة ، وقد تبلور هذا حول موضوعين هما أولا الاصلاح الاجتماعى كمقدمة للتحرير الوطنى أم التحرير الوطنى كمقدمة للاصلاح الاجتماعى ، وثانيا قضية الاستقلال التام أم الحكم الذاتى . وقد رأى الحزب الوطنى فى دعوة حزب الأمة أن تحرير الأمة يأتى نتيجة حتمية لرقيها خيانة وطنية عظمى لانه يرجئ الصدام مع الاحتلال البريطانى الى أجل غير مسمى ، فى حين أن الكل يعلم أن الاحتلال البريطانى هو الذى يحول دون رقى البلاد . أما حزب الأمة فقد كان يتهم الحزب الوطنى بالغوغائية وارجاء الدعوة للاصلاح الاجتماعى تحت ستار حركة التحرير الوطنى ، بل أكثر من هذا يدعو الناس الى قبول الحكم الخديوى المطلق والتبعية العثمانية تحت ستار محاربة الانجليز . وهكذا وقع الحزبان فى المحظور السياسى وهو تفتيت معنى الحرية والوطنية والدخول فى الحوار العقيم حول البيضة قبل الفرخة أو الفرخه قبل البيضة ، وهو ما نجت منه ثورة ١٩١٩ تحت زعامة سعد زغلول ورجاله الذين علموا الناس أن الحرية لا تتجزأ وأن الوطنية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كل متكامل ، وأن عبيد التخلف والطغيان لا يمكن أن يحرروا الأوطان كما أن تحرير الأوطان غير ممكن بغير ثورة على التخلف والطغيان .

لقد كان «حزب الأمة» حزب الارستقراطية المصرية أو حزب كبار الملاك الزراعيين الذين احسنوا تأديب ابنائهم بين الثورة العرابية والحرب العالمية الثانية فزودوا مصر بعقلها الراقى وبثقافتها العصرية ، ولانهم كانوا ملاك مصر فقد رفضوا أن ينازعهم فى ملكها مالك عثمانى أو غير عثمانى باسم الدين أو باسم أى شئ آخر كالمد أو الرقى ... الخ ، ولكن لانهم كانوا ملاك مصر الحقيقيين فقد خامرت وطنيتهم دعوة استقرارية واضحة ترفض الثورة والعنف والقلق والجنوح وتنادى بالتطور التدريجى وبالاحتكام الى العقل فى كل شئ حتى حيث تكون قة العقل الخروج على العقل لغاية عاقلة ، فهناك مواقف فى الحياة كطلب الحرية من المستبد أو طلب العدل من الظالم أو طلب العلم من الجاهل أو طلب الكرامة والشرف من النخاس أو من لا شرف له لا يجدى فيها العقل أو الاحتكام الى الحوار المتمدن ، وهذه هى لحظات الثورات والحروب العادلة . حتى الديمقراطية التى كان يدعو اليها لطفى السيد علقها على تعلم المواطنين معنى الديمقراطية فكرا وفعلا ، وهو مالا يأتى الا بالممارسة ككل شئ حيوى فى الحياة .

أم «الحزب الوطنى» فقد كان حزب البورجوازية الصغيرة أو الطبقة المتوسطة الصغيرة من سكان المدن ، وهى طبقة قلقة جاهلة طموحة كثيرة الجلبة تجنح الى العنف ، وقد تصيب من العلم والتكنولوجيا نصيبا فى سبيل اللقمة أو التسلق الاجتماعى والاقتصادى ولكنها لا تصيب من الثقافة ولا من الحكمة شيئا مذكورا وكثيرا ما يختلط عليها الحد الفاصل بين المشروع وغير المشروع لانها مشغولة باللقمة أو بالتسلق الاجتماعى والاقتصادى عن أرق ما فى الحياة من مبادئ ومعان بل وكثيرا ما يختلط عليها ما ينفعها وما يضرها لانها طبقة عجولة تختار اخطر الطرق الى غاياتها دون تبصر بالعواقب . وهى تستعيض بالقلب والفطرة بل وبالغريزة عن العقل والثقافة والمدنية . ولا شك أن القلب والفطرة والغريزة قد تكون من أعظم ينابيع الخير الفردى والاجتماعى اذا ارتبطت بالعقل والثقافة والمدنية . أما أن يكون القلب المتقد وحده دليل الإنسان ففيه مجازفة كبرى لا تقل خطرا عن أن يكون العقل البارد وحده دليل الإنسان وقد لازم هذا الفصام الطبق الحياة المصرية من حين الى حين بعد أن هدأت ثورة ١٩١٩ فعرفت مصر الاستقرارية التى تشل حيوية الحياة عندما خرج حزب الأحرار الدستوريين من انقاض حزب الأمة بعد دستور ١٩٢٣ ، وعرفت مصر العدمية التى تسوق المجتمعات الى الانتحار عندما خرجت الشيع المتشنجة من انقاض الحزب الوطنى تدعو الناس بلغة الرصاص

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والبارود والحرائق والدعوات العاطفية الغيبية الهوجاء ، بعضها مهموس كاحاديث الباطنية والجان وبعضها راعد مثل هزيم الرعد الغضوب (مصر الفتاة والاخوان المسلمون) .

وقد كان محمد عبده وسعد زغلول آخر العرابيين وصفوة قلبهم وعقلهم يرقبان كل ما يجرى فى مصر منذ تولى عباس حلمى الثانى فى ١٨٩٢ حتى حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ فى حكمة من رأى أهوال ١٨٨٢ فاتعظ عقله دون أن يطيش جنانه . ولذا فقد كانا يحدبان ولا يحدبان . يرقبان عباس الثانى ومصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد ، كلهم شباب فى سن طلاب العشرين ، يؤلفون الجمعيات السرية الوطنية ويتخذون الاسماء الحركية ويحتمون فى الخليفة السلطان فيتذكران أيام عرابى الحزينة عندما علق بعض العرابيين السذج آمالهم على خليفة المسلمين فى مقاومة الخديو الخائن والغزو البريطانى ، فإذا بخليفة المسلمين يصدر منشور العصيان على عرابى والابطال ودم المصريين ينزف بين القصاصين والتل الكبير . وبعد سنوات يرى سعد زغلول لطفى السيد يجمع محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا وعمر سلطان باشا ليقاوموا سلخ سيناء عن مصر وتسليمها للدولة العثمانية بيد ملك البلاد وزعيمها الغوغائى الأحمق الذى لم تنضجه السنون . فكرة نبيلة أن يطالب أعيان البلاد بأن تكون مصر للمصريين ولكن سعد زغلول يرقب حزب الأمة يتكون من أعيان البلاد ليطالب بتمصير مصر وبحكم الدستور ، فيتذكر أن البلاد هى البلاد والاعيان هم الأعيان ، وحتى الاسماء هى الاسماء ، ويتصفح وجه عمر سلطان باشا فى ١٩٠٧ ويصغى لكلامه فيرى فيه وجه محمد سلطان باشا ويسمع نفس كلام هذا الثائر العرابى البرلمانى الكبير الذى كان فى ١٨٨٢ فتى الفتيان فى مواجهة العرش والترك والانجليز واذا به فى اللحظة الحاسمة يتخلى عن الوطنيين ويتعاون مع العرش والترك واالانجليز ويدخل القاهرة مع الجنرال وولزلى فاتح بلاده . كلا .. البلاد هى البلاد ، والخديو هو الخديو سواء أكان اسمه توفيق أو عباس حلمى والأعيان هم الأعيان ، وطنيتهم محدودة بحدود أطيانهم وديمقراطيتهم تعنى مشاركتهم للعرش فى السلطة وليس مشاركة الشعب لهم وللعرش فى ادارة البلاد . ثم أخيرا ما هذا الحزب الذى يقبل أن يكون أخوه فتحى زغلول الملطخة يداه بدم شهداء دنشواى عضوا فيه ، وأى مستقبل لمثل هذا الحزب ؟ من أجل هذا وقف سعد زغلول بعيدا يرقب جماعات المتهوسين وجماعات العقلاء تجتمع وتنفض ولا ينضم لأحد منها . انه صديق الجميع ينصح هؤلاء وهؤلاء بل ويعين على الخير الوطنى برأيه وماله دون أن يورط نفسه باخطاء الغير . ثم فى نهاية الأمر ماله ولهؤلاء الاعيان ؟ انه ليس منهم فأسرته من أوساط الملاك فى الريف ومن يرى قصر عدلى يكن فى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شارع كورنيش النيل (القصر العالى سابقا) بجوار السفارة البريطانية وكأنه جناح من قصر التويلرى فى مواجهة فندق الميرديان ، ويرى بيت الأمة البسيط بيت سعد زغلول بجوار ضريحه المتاخم لوزارة التعليم يعرف أنه بازاء طبقتين اجتماعيتين متميزتين تمام التميز . (من سخرية القدر انه منذ كتابة هذا الكلام ازالت شركة سعودية هذا المعمار العظيم لتقيم مكانه فندقا . يا قصور نظرتها وهى تقضى ، فسكبت الدموع والحق يقضى !)

نفس الأمر بالنسبة لمحمد عبده لقد كان يرقب الخديو الشاب عباس الثانى ورغم اندفاعاته الوطنية كان يرى فى جشعه للمال صورة جده اسماعيل ، وفى أوتوقراطيته ومقاومته للاصلاح صورة أبيه توفيق . وقد ذهب الناس فى تفسير جشعه للمال مذاهب شتى ، فمن اصدقائه من قال أنه كان ينهب الأوقاف ليمول مصطفى كامل والحركة الوطنية (!) وفى «مذكرات» أحمد شفيق باشا سكرتير عباس الثانى للشئون العربية ، أن عباس الثانى كان يبيع الألقاب لأعلى مشترين بوساطة شوقى الشاعر والشيخ على يوسف ومصطفى كامل («مذكراتى فى نصف قرن» ج ٣ ، ص ٧) . وفى رشيد رضا (تاريخ الاستاذ الامام محمد عبده ج ١ ص ٥٩٧) أنه ـ رشيد رضا ـ سأل الخديو عباس الثانى ذات مرة عن السر فى شرائه الاملاك الشاسعة فى تركيا فكانت اجابته أنه يعد العدة ليوم عزله . وفى «مذكرات» أحمد شفيق باشا (ج٢ ، ص ٤١١) أن عباس الثانى كان يبيع للسلطان عبد الحميد الثوار الأتراك من اعضاء حزب «تركيا الفتاة» مقابل امتياز لاستغلال مناجم جزيرة ثاسوس (طاشيوز) ، فلما اخل السلطان بوعده ابدى عباس الثانى استعداده لوينجيت للتعاون مع كرومر لو أن كرومر ساعده على الحصول على هذا الامتياز . وفى «يوميات» بلنت أن جورست كان يساعد عباس الثانى فى تنمية ثروته أيام أن كان جورست مستشارا ماليا للحكومة المصرية ، قال بلنت : «حدثنى محمد عبده فقال أن جورست على وجه اليقين يساعد الخديو فى مضارباته التجارية ، وقد نشب شجار بين كرومر وجورست لهذا السبب» . وقد ظهر الفتور بين عباس الثانى ومصطفى كامل منذ ١٩٠١ ، وكان من نتائج هذا الفتور أو من مقدماته أن مصطفى كامل أرسل للسلطان عبد الحميد فى أوائل ١٩٠١ تقريرا يشكو فيه عباس الثانى لانه يوهم السلطان بانه قد سحق حركة «تركيا الفتاة» فى مصر فى حين أن هذه الحركة تتصاعد وتتعاظم (كرومر «مصر الحديثة» ج ٢ ص ١٢٨) .

وقد كانت لمحمد عبده جولات مع عباس الثانى . فمنذ ١٨٩٥ عرض محمد عبده على

---

(1) Wilfrid Blunt: My Diaries. London, 1919, Vol I. II, P. 90.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عباس الثانى مشروعه الخطير لاصلاح الازهر وجعله جامعة عصرية ومنارة ليس فقط لعلوم الدين ولكن للعلوم الزمنية كذلك ، وقد كان هذا حلم حياة الاستاذ الامام . وقد بدا أن الخديو اقتنع بذلك فعين الشيخ محمد عبده والشيخ سليمان ممثلين للحكومة فى لجنة ادارة الأزهر المنوط بها اصلاحه . وقد عارض مشايخ الازهر مشروع الاصلاح الذى تقدم به محمد عبده سنوات طوالا كما أن عباس الثانى انقلب عليه لجملة أسباب . يقول أحمد شفيق باشا فى «مذكراته» (ج ٢ ص٤١٣) ان الشيخ على يوسف ومصطفى كامل أوغرا صدر الخديو عليه . ولكن الدكتوره عفاف لطفى السيد تقول أن الخديو انقلب على محمد عبده لسبب أقوى أيضا وهو أن محمد عبده كان يعارض استخدام الخديو عباس الثانى لأموال لأوقاف . ففى ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتيا للديار المصرية بتزكيه من الخديو ، وبهذا اصبح عضوا فى المجلس الأعلى للأوقاف . وبناء على اقتراح من المعية السنية ـ أى الخاصة الخديوية ـ كان مطلوبا من المجلس اعطاء الخديو قطعة أرض بجوار القاهرة مقابل مساحة معينة من اطيانه ، وكان يترتب على ذلك أن تخسر الأوقاف فى هذا الاستبدال نحو ٥٠٫٠٠٠ جنيه . ورفض المجلس الصفقة فغضب عباس الثانى على محمد عبده وأخذ يتعاون مع خصومه لاحباط مشروعاته لاصلاح الازهر . وفى رشيد رضا («تاريخ الأستاذ الامام» ج ١ ، ص ٥٧٣) أن خليل باشا حماده الذى كان صديق محمد عبده وصديق الطرفين سعى لاقناع محمد عبده بأن يترك الحبل على الغارب للخديو فى أموال الأوقاف مقابل اطلاق يده فى اصلاح الأزهر فرفض محمد عبده . كذلك كان محمد عبده على علاقة طيبة باللورد كرومر الذى حماه من غضب الخديو توفيق بعد عودته من المنفى عام ١٨٨٨ ، وكان يلتقى به من آن لآخر فى صالون الأميرة نازلى فاضل . وقد استغل عباس الثانى قيام هذه العلاقة الطيبة للتشهير به من خلال أعوانه على أنه كان من أنصار الاحتلال البريطانى واتهموه بالزندقة وبالانتماء الى المعتزلة وبالأفكار الوهابية ، وقد كان الأزهر معاديا للمعتزلة وللوهابية .

وفى أحمد أمين («زعماء الاصلاح» ص ٤٤٢ طبعة ١٩٤٨) أن محمد عبده استقال من لجنة الأزهر فى ١٩ مارس ١٩٠٥ قبيل وفاته بعد خطبة للخديو عباس الثانى قال فيها أن محمد عبده لو قدم استقالته فانه سيقبلها . ومع أن موقف الخديو من محمد عبده ألب عليه البسطاء فقد كانت له مدرسة راسخة ومريدون أخذوا عنه الكثير من دعوته للاصلاح بعضهم فى اتجاه عقلانية الدين مثل رشيد رضا وبعضهم فى اتجاه عقلانية الدنيا مثل أحمد فتحى زغلول وقاسم أمين ولطفى السيد ، الى جانب تلميذه الأول وزميله فى الكفاح أيام ثورة عرابى : سعد زغلول .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأحزاب

لم يكن الحزب الوطنى «وحزب الأمة» هما الحزبان الوحيدان اللذان انشئا فى مصر عام ١٩٠٧ . وانما كان هناك أيضا «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» الذى اسسه الشيخ على يوسف فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ بتوجيه من عباس الثانى وتمويل منه بعد أن دب الفتور بين عباس الثانى ومصطفى كامل لاسباب مختلفة بعد ١٩٠٠ بعضها سياسى كقبول الخديو استعراض جيش الاحتلال فى عيد الملك انجلترا وبعضها حزبى كرغبة مصطفى كامل التخفف من وصاية الخديو نتيجة للاحساس بقوته بعد انشاء جريدة «اللواء» فى أوائل ١٩٠٠ ونجاحها الجماهيرى ، وبعضها شخصيته كأزمة الشيخ على يوسف مع الشيخ السادات حين تزوج على يوسف ابنة السادات فرفض السادات هذه المصاهرة بحجة «عدم التكافؤ» ورفع قضية لفض الزواج وتدخل الخديو لصالح على يوسف وأيد مصطفى كامل السادات ، وحين نبه مصطفى كامل الخديو الى استياء الرأى العام أجابه الخديو : «رأى عام ايه ؟ هو فيه حاجة اسمها رأى عام أو أمة ؟ ان أنا لبست برنيطة ومشيت فى البلد ما حدش يتكلم» («مذكرات محمد فريد» ص ١) وقد دامت القطيعة نحو عامين من ١٩٠٤ حتى ١٩٠٦ . وقد كان أول مبادئ حزب الاصلاح «تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الادارى» .

ومعروف انه قبل ١٩٠٧ لم يكن للاحزاب المصرية وجود رسمى بما فى ذلك «الحزب الوطنى» الذى أسسه الخديو عباس الثانى فقد كان تجمعا وطنيا يضم أولا الخديو عباس الثانى ومصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وسعيد الشيمى ياور الخديو ومحمد عثمان ولبيب محرم ، ثم استقال منه لطفى السيد وانضم الى حلقة محمد عبده التى كان يسميها كرومر «حزب الامام» (محمد عبده) وقد كان أول تجمع للحزب الوطنى فى صالون لطيف باشا سليم قائد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثورة الضباط على نوبار باشا ووزارته الأوروبية فى أواخر عهد اسماعيل وأحد العرابيين ، وقد ألف جمعية سرية انضم اليها الطالب مصطفى كامل والطالب محمد فريد وغيرهم قبيل اتصالهم بالخديو عباس الثانى نحو ١٨٩٣ أو ١٨٩٤ وقبل انشاء الحزب الوطنى بصورة رسمية كان كرومر والاجانب بصفة عامة هم الذين يطلقون على تجمع «مصطفى كامل» اسم «الحزب الوطنى» على غرار ما يعرفونه فى بلادهم من تنظيمات حزبية .

وعندما تألف «حزب الأمة» كان برنامجه يتألف من ستة مبادئ :

١ ـ أن نعضد بسعينا وأموالنا ونصائحنا حركة التعليم العام والمشروعات التى تساعد على تحقيق رغائبنا العامة من التقدم الى المدنية .

٢ ـ أن نوجه همنا ونصرف قوانا للحصول على حقنا الطبيعى وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، حتى يكون لنا رأى معدود فى القوانين التى تعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والادارة والرأى ونحوها حتى نصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية .

٣ ـ أن نواصل السعى ولا ندع فرصة تفوتنا فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغباتنا موصلا الى مقاصدنا فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانيا واجباريا .

٤ ـ أن نسعى ما استطعنا فى توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلا الى تقدم زراعة البلاد وانماء حاصلاتها وتنويع مزروعاتها .

٥ ـ أن لا نهمل الصناعة بل ندأب على رقيها وتقدمها بفتح المدارس الحرة والأميرية .

٦ ـ أن نسهر على المصالح التجارية العامة حتى تتمتع الأمة الحقيقية بثمرات اتعابها فى زراعتها وصناعتها .

أما «الحزب الوطنى» فقد تضمن برنامجه عند اعلان تأسيسه عشرة مبادئ :

برنامج الحزب الوطنى :

١ ـ منح مصر الحكم الذاتى أو إستقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضمانات الفرمانات الشهانية التى وعدت انجلترا باحترامها رسميا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ ـ اقامة حكومة دستورية يكون الحكام فيها مسئولين امام برلمان يتمتع بالسلطة اللازمة كبرلمانات أوربا .

٣ ـ احترام المعاهدات والاتفاقيات المالية التى تتعهد فيها الحكومة المصرية بدفع ديونها وقبول مراقبة مالية تشبه « الكوندومنيوم » الانجليزى الفرنسى طالما تظل مصر مدينة لأوربا وطالما تطلب أوربا هذه المراقبة .

٤ ـ نشر التعليم فى أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ونشر المبادئ الدينية وحث الاغنياء على تأسيس الجامعات وارسال البعثات الى أوربا وأنشاء دراسة ليلية للعمال .

٥ ـ تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وجميع مرافق الحياة الاجتماعية مما يجعل البلاد تحصل على إستقلالها الاقتصادى .

٦ ـ تقارب عنصرى الامة : المسلمين والمسيحيين وتعريف كل مصرى بالواجبات التى عليه القيام بها السهر على استتاب الأمن والنظام .

٧ ـ تحسين الأحوال الصحية لازدياد النسل القومى .

٨ ـ تقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين فى وادى النيل وتوسيع اختصاصات المحاكم المختلطة الى الجنح والجنايات .

٩ ـ تقوية العلاقات الودية بين تركيا ومصر من جهة وبين مصر والدول الأوربية من جهة أخرى لاكتسابها الى جانبها وتعريفها بوجاهة مطالبها القومية . (٢٧ ديسمبر ١٩٠٧) .

ويلاحظ أن هناك فوارق جسيمة بين برنامج الحزبين أهمها دعوة « الحزب الوطنى » الصريحة الناجزة الى الاستقلال والدستور لمصر والسودان ويقابلها تدريجية هذه الدعوة فى برنامج « حزب الأمة » مع اغفال كل ذكر للسودان . وكذلك يلاحظ اهتمام « حزب الامة » بالزراعة ووضوح دعوته الى التعليم الالزامى المجانى العام بينما « الحزب الوطنى » يضع الاهتمام بالزراعة على قدم المساواة مع الاهتمام بالصناعة والتجارة أما برنامجه التعليمى فيركز على العمال وابنائهم وعامة سكان المدن . كذلك اهتم برنامج « حزب الأمة » بالتنويه فى صدره الى ضرورة التقدم نحو « المدنية » وهى كلمة كان لها معنى خاص فى تلك الأيام وربما الى يومنا هذا ، لانها

نظر لمزق الصفحة التى نشر بها برنامج الحزب الوطنى فى عدد جريدة اللواء الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ اعتمدنا فى نشر برنامج الحزب الوطنى لمصطفى كامل على كتاب « مصطفى كامل حياته وكفاحه » تأليف أحمد رشاد . (مجلة الطليعة العدد الثانى فبراير سنة ١٩٦٥) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تعنى احتذاء الحضارة الأوروبية وهو ما خلا منه برنامج «الحزب الوطنى» .

أما «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» الذى اسسه الشيخ على يوسف فقد كانت أهم مادة فى برنامجه هى المادة الأولى التى تنص على «تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الادارى» وقد كان جهاد هذا الحزب مقصورا على الولاء لعباس الثانى والسعى بشتى الوسائل لنسف «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» لتحالفها ضد الخديو فى فترة تحالف الخديو مع الانجليز بين ١٩٠٨ و١٩١١ تاريخ وفاة ايلدون جورست البريطانى الذى خلف كرومر .

كانت هذه هى الاحزاب الثلاثة الكبرى التى تكونت رسميا فى مصر بين حادث طابة فى يناير ١٩٠٦ ومقتل بطرس غالى فى فبراير ١٩١٠ وقد تم بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» زواج مؤقت خلال ١٩٠٨ و١٩٠٩ لمواجهة حلف الخديو عباس الثانى مع الانجليز يذكرنا بتحالف الأعيان مع العرابيين خلال ١٨٨١ لمواجهة حلف الخديو توفيق مع الانجليز ثم انقضى تحالف الحزبين بعد مقتل بطرس غالى وموت جورست فى ١٩١١ ثم تجميد كل شئ فى مصر تحت كتشنر استعدادا للحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ .

وغير هذه الأحزاب الثلاثة الكبرى :

١ ـ أسس محمد بك وحيد فى منتصف ١٩٠٧ ومعه جماعة من المتفرنجين مثل محمد بك نشأت . المسالمين صراحة للاحتلال البريطانى «الحزب الوطنى الحر» الذى غير اسمه فى ١٩٠٨ الى «حزب الأحرار» واصدر جريدته «الاحرار» فى ١٨ مارس ١٩٠٨ .

وقد كان محمد بك وحيد يندد فى مقالاته بتطرف مصطفى كامل وجماعته ويسميهم «جرثومة التعصب والفتن» .

كما أن محمد بك نشأت كان يسميهم جماعة «الهجاصين» وفيما يلى برنامج حزب الأحرار :

أولا : مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته ونجاحه وتنبيههم بالحسنى الى مواضع النقص التى نرى فى تنبيههم اليها فائدة لمصر وأهلها كما هو الحال فى الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية الراقية التى ترتبط مصالحهم بمصالحها لأن طريق المسالمة هذه هى الطريق الوحيد التى تضمن للامم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم القوية المشرفة عليها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثانيا : مسألة الأجانب من سكان القطر المصرى على اختلاف مللهم ونحلهم وعدهم جميعا اخوانا لنا ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ثالثا : السعى فى تعميم التعليم الابتدائى بين طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالى شيئا فشيئا مع اجتناب الطفرة التى تؤدى الى ضد المقصود وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها والاهتمام بترقية لغة البلاد . وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها على شرط أن لا يكون ذلك سببا فى تقصير المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات الاجنبية حائلا دون اتقانهم للعلوم ومباراتهم لاخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية وارسال الارساليات من الطلبة الى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الاكفاء الذين يعول عليهم فى الترجمة والتأليف والتصنيف لكى تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات الأوروبية فى علومها كما بزتها فى آدابها .

رابعا : السعى فى اعداد العامة لقبول الاصلاح والمزايا النافعة فى التمدن الغربى وذلك بازالة أوهامهم ومخاوفهم من الاصلاحات الصحية التى لا تقوى الأمة الا بها والاصلاحات الادارية التى لا تنتظم احوال الأمة الا بها ايضا ، وما شاكل ذلك .

خامسا :السعى الى الحكم النيابى من ابوابه وذلك باقناع الحكومة الانكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسألتنا واخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجيا حتى اذا آن أوانه وأمنت عواقبه باستعداد الأمه له كنا أول المطالبين به بالطرق المشروعة التى تضمن لنا نيله .

سادسا :السعى فى تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليوقعوها الى المصائب والمحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخذونهم وسائط لقضاء أوطارهم » .

وقد نشر هذا البرنامج فى «المقطم» عدد ٢٦ يوليو ١٩٠٧ ويتضح منه أنه يقوم على شحاذة الاستقلال وشحاذة الدستور وشحاذة الاصلاح .

ومع ذلك فلو تجاوزنا عن لغة الاستكانة الفظيعة التى كتب بها هذا البرنامج نلاحظ ثلاثة أمور هى :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أولا : عدم ذكر أى شئ عن الخديو أو السلطان بما يوحى بعدم رضا هذا الحزب عن الحكم المطلق أو التبعية العثمانية .

ثانيا : النص ، فى الكلام عن اجانب مصر ، أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» . وهو اعتراض سافر على «الامتيازات الأجنبية» .

ثالثا : قبول الاتجاه العام نحو التقدم والاصلاح لا بالرجوع الى السلف ولكن باحتذاء النموذج الاوروبى .

وقد قدرت «اللواء» (عدد ٢٧ اكتوبر ١٩٠٧) اعضاء حزب الاحرار بعشرين عضوا ، وفى جريدة الأحرار (عدد ٢٠ سبتمبر ١٩٠٨) رفض رئيس الحزب وحيد بك مبدأ جباية رسوم لعضوية حزب الاحرار الذى «لا يحذو حذو الاحزاب الأخرى» فى جمع الأموال تحت ستار التنظيم لأن الانضمام الى الحزب يكون بالقلب وبالوطنية وبالعمل على نشر المبادئ ولا يكون بدفع الاتاوات (وقد كان حزب الأحرار) مناهضا للخديو والسلطان مؤيدا للاحتلال البريطانى للاستفادة من تقدم الانجليز والأوروبيين بصفة عامة . ومن «جهاد» محمد وحيد بك انه حوكم فى أوائل اغسطس ١٩١٠ لهجومه على أسرة محمد على وحكم عليه بالحبس شهرين . وقد احتفل الحزب فى ١٤ سبتمبر ١٩٠٧ بذكرى الاحتلال البريطانى بينما كانت بقية الاحزاب الأخرى تؤبن الحرية فى ذكرى الاحتلال .

وكان محمد وحيد بك يرسل البرقيات الى السير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية مستنكرا خطب مصطفى كامل قائلا ان مصطفى كامل يجرى وراء مصالحة ولا يعبر الا عن رأيه الشخصى . وقد أبرق لعباس الثانى فى استانبول مؤيدا لأنه أدلى بحديث فى «الديلى تلجراف» فى ١٩٠٧ جاء فيه انه يرى ان «الاحتلال أمر طبيعى» (د . يونان لبيب رزق : «الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ص ٣٤) .

٢ ـ الحزب الدستورى الذى أسسه ادريس بك راغب ، وكان يدين بالولاء للخديو (نحترم ونجل حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها كذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها) .

ويدين بالولاك للباب العالى : (نحترم حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر) ويدين بالولاء للانجليز («تتفق افكارنا مع أفكار جمهور من ساسة الانكليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر») . باختصار الولاء لكل صاحب سلطة فى البلاد . وفى ٩ فبراير

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٩١٠ نشر ادريس راغب بك فى «المؤيد» مقالا بعنوان «الحزب الدستورى : خطته ومقاصده» أوضح فيها أن المصريين لن يستأهلوا الحكم الدستورى الا بعد مرور ٢٠ سنة وعندئذ ينبغى أن يكون للأمى صوت واحد فى الانتخابات وللمتعلم خمسة أصوات .

٣ ـ «حزب النبلاء» الذى أسسه فى اكتوبر ١٩٠٨ حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حقى وهما من اتراك مصر للدفاع عن الدولة العثمانية وعن الارستقراطية التركية فى مصر وقد دخل هذا الحزب فى صراع مع «الحزب الوطنى» بعد أن آلت رياسته الى محمد فريد بعد وفاة مصطفى كامل عندما هاجم محمد فريد الخديو عباس الثانى فى «اللواء» عام ١٩٠٨ بسبب تصالحه مع جورست خليفة كرومر ومع الانجليز وقد شن فريد حملته على الاتراك والشراكسة فى مصر ووصف اثرياءهم بانهم فضوليون جمعوا ثرواتهم على حساب الشعب المصرى («اللواء» عدد ٢١ اكتوبر ١٩٠٨) . وكذلك نقل أحمد حلمى فى جريدة «القطر المصرى» ما نشرته جريدة «العدل» التركية من تنديد باسرة محمد على فقدم الى المحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية وحكم عليه بالحبس سنة وقد هب حسن حلمى زاده باسم «ابناء الذوات الذين يفوقون فريد شرفا ومجدا وأدبا» للدفاع عن الخديو عباس الثانى والارستقراطية التركية ضد هجمات محمد فريد («المؤيد» عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٠٨) .

وكذلك رد محمد خورشيد باشا فى «المؤيد» (عدد ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨) على هجوم محمد فريد على الاتراك والشراكسة . وقد كان «حزب النبلاء» هو الرد على «حزب الأمة» لأن تجمع الارستقراطية المصرية فى تنظيم «حزب الأمة» دفع الذوات الاتراك الى التجمع فى تنظيم «حزب النبلاء» . وقد كان «حزب النبلاء» من دعاة التقارب التركى الانجليزى ، وكانوا يهاجمون «الحزب الوطنى» بسبب عدائه لبريطانيا . فلما ضمت النمسا البوسنه والهرسك وسلختها من تركيا كان رأى «حزب النبلاء» أن الصداقة التركية الانجليزية هى وحدها الضمان ضد تمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية ، وقد ابرقوا للسير ادوارد جراى بهذا المعنى ، وكانوا يحملون «الحزب الوطنى» مسئولية الفرقة الانجليزية التركية بسبب عداء «الحزب الوطنى» للانجليز . وقد اتجه الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل وتولى محمد فريد دعوة الجامعة الاسلامية على أساس عقائدى دينى لا على أساس سياسى علمانى ، أى على أساس «الاسلام» وليس على أساس «تركيا» كما فعل «حزب النبلاء» الاتراك والشراكسة ، وقد كان هذا الاتجاه طبيعيا فى «الحزب الوطنى» الذى شغله ولاؤه لمصر والمصريين عن ولائه لتركيا والخديو عباس الثانى ومناوراتهما الدولية مع الانجليز للابقاء على الامبراطورية العثمانية ولو كان حل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«المسألة الشرقية» على حساب حل «المسألة المصرية» وهو الفرق بين الاتراك والاتراك المتمصرين الذين ربطوا مصيرهم وغاياتهم بمصير مصر وغاياتها .

وقد وجد «الحزب الوطنى» فى الدعوة الاسلامية التى يمكن أن يكون لمصر فيها نصيب مخرجا من الدعوة العثمانية البسيطة التى تستوحى سياسة مصر الخارجية من سياسة تركيا الخارجية .

٤ ـ «الحزب المصرى» أو ما يحسن أن نسميه «الحزب القبطى» وقد أسسه اخنوخ فانوس المحامى ونشر برنامجه فى ٢ سبتمبر ١٩٠٨ فى جرائد «مصر» و«الوطن» و«المقطم» فى وقت واحد . وقد أسس بعض الأقباط «الحزب المصرى» كرد فعل لاسراف الحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد فى تأسيس الدعوة الوطنية على الدعوة الاسلامية . وقد كانت الدعوة الاسلامية دائما مقترنة بالدعوة الوطنية حتى فى أيام مصطفى كامل ولكنها اشتطت أيام محمد فريد وعبد العزيز جاويش وأحمد حلمى . وقد ذكر سلامة موسى فى «الكاتب المصرى» عدد يوليو ١٩٤٦ أن الشبان الاقباط بين ١٩٠٣ و١٩٠٧ كانوا يقرءون «اللواء» ولكنهم يرفضون الانضمام الى «الحزب الوطنى» لانهم كانوا يضيقون بالدعوة الاسلامية وبالدعوة العثمانية اللتين تبناهما هذا الحزب . وقد كان منطقهم فى ذلك كما سجله سلامة موسى : «اذا كنتم تدعون الى جامعة اسلامية والى تأييد الحقوق التركية فى مصر مع أن الاتراك ليسوا فقط أجانب بل أن تاريخهم يحفل بالمظالم فى مصر ، فان لنا الحق فى الاتجاه نحو جامعة مسيحية والاعتماد على الاحتلال البريطانى» وتأسيسا على أن القومية المصرية والوطنية المصرية يجب أن تكون مفرغة من كل مضمون دينى دعت جريدة «مصر» (عدد ٢ يوليو ١٩٠٨) الى أن المصريين سواء أكانوا مسيحيين أو مسلمين هم فى الواقع اقباط لانهم جميعا سلالة قدماء المصريين فهكذا كان العرب يسمون المصريين عند الفتح العربى «القبط» بمعنى المصريين وليس بمعنى النصارى . وكانت الجرائد القبطية تسمى نفسها «مصر» و«الوطن» و «فرعون» ومن «الجريدة» (عدد ٩٩ مارس ١٩٠٧) نعلم أن عدد المشتركين فى تأسيس «الجريدة» كان ١١٣ مساهما كان منهم ١٤ مساهما من الأقباط وكان هؤلاء المساهمون هم الهيئة التأسيسية «لحزب الأمة» الذى اعلن حسن باشا عبد الرازق قيامه فى سبتمبر ١٩٠٧ . أما «الحزب الوطنى» فقد كان أعضاء لجنته الادارية ٣٠ عضوا كان منهم قبطى واحد هو ويصا افندى واصف المحامى («اللواء» عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧) ، وقد استقال ويصا واصف من عضوية اللجنة الادارية للحزب فى ٦ أغسطس ١٩٠٨ ثم تبعت ذلك استقالة عدد من الاقباط من عضوية الحزب («مصر» عدد ٧ أغسطس ١٩٠٨) .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد كان أهم ما جاء فى برنامج تأسيس «الحزب المصرى» المادة الثالثة «فصل الدين عن السياسة فصلا تاما والمساواة فى الحقوق العمومية بين سكان مصر وفى الحقوق الوطنية بين المصريين الوطنيين بلا تميز مطلقا بسبب الجنس والدين» ثم المادة الخامسة المطالبة «بعقد معاهدة بين انجلترا ومصر مقتضاها من الجهة الواحدة ضمان حرية تجارة انجلترا فى مصر وتسهيل طريق الهند لها فى وقت السلم والحرب فى دائرة حدود مصر، ومن الجهة الأخرى تعد انجلترا بالمحافظة على استقلال مصر والمساعدة فى صد الغارات الأجنبية عنها». أما فى المسألة الدستورية فقد دعا «الحزب المصرى» الى أن يتكون البرلمان من مجلسين هما «مجلس النواب» و«الأودة التشريعية» التى لها الرقابة على أعمال «مجلس النواب». وقد اشترط تمثيل الأقباط بالنسبة العددية فى «مجلس النواب» كما اقترح أن تكون «الأودة التشريعية» نصفها من المصريين ونصفها من الأجانب. وهذا هو نفس مشروع اللورد كرومر الذى بسطه فى تقريره السنوى الصادر فى ١ ابريل ١٩٠٧ قبل رحيله من مصر بشهر واحد. فكان ما يدعو اليه «الحزب القبطى» هو استقلال مصر مع معاهدة صداقة وتحالف مع انجلترا مع تمثيل نسبى للأقليات الدينية والعنصرية مع مشاركة الاجانب بحصة النصف فى الجمعية التشريعية، وهو ما ينفى مبدأ الاستقلال. كما أن مطالبة «الحزب المصرى» بالتمثيل النسبى للاقباط فى «مجلس النواب» كما بين الدكتور يونان لبيب رزق، كانت تتنافى مع مبدأ تساوى المصريين فى الحقوق والواجبات المدنية لأن الانتخابات العامة قد تخل بهذا التمثيل النسبى فى أى الاتجاهين اذا جرت على أساس المساواة المدنية.[1] ويبدوا أن اخنوخ فانوس لم يجد أعضاء أو أعضاء معروفين لحزبه الطائفى فاقتصر أمره على نشاطه الصحفى فى جريدتى «مصر» و«الوطن» وقد لاذ «الحزب المصرى» بالخديو عباس الثانى فى هذه المرحلة من انحياز الخديو للانجليز غالبا استعداء للخديو على المتطرفين الاسلاميين.

وحين اشتدت حملة عبد العزيز جاويش رئيس تحرير «اللواء» على الاقباط الذين كان يسميهم «أصحاب الجلود السوداء» («مصر» عدد ٦ يوليو ١٩٠٨) فزع بعضهم الى زعيمه محمد فريد لينتصف لهم منه ولكن محمد فريد كتب مقالا فى جريدة «الاكلير» الفرنسية سمى فيه الاقباط (الخوارج) («اللواء» عدد ١١ يوليو ١٩٠٨) فردت عليه جريدة «مصر» فى عدد ١٣ يوليو ١٩٠٨ بمقال عنوانه: «يالخيبه الأمل: فريد بك ومصر». كما أن محمد فريد أعلن فى أحد تصريحاته: «أن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائما بتركيا لأنها مقر الخلافة الاسلامية، ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر وغير مصر» («مصر» عد ٢٠ يوليو

(١) رزق: «الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩١٤» ١٩٧٠ ص ٤٣.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٩٠٨) . أما « حزب الأمة » الذى كان حزب العقلاء أو المعتدلين ، فانه رغم خلافه العقائدى والمنهجى مع « الحزب الوطنى » فقد وقف موقفا فاترا نحو « الحزب المصرى » . وقد رفضت « الجريدة » نشر رسالة لجمعية التوفيق القبطية ترد على هجوم « اللواء » على الاقباط بحجة أنها « موجبة للتفريق » فسألتها جريدة « مصر » فى عدد ١٦ يوليو ١٩٠٨ ان كانت مقالات « اللواء » ضد الأقباط . جبة للتفريق أم لا . وتدهورت العلاقة أيضا بين « الحزب المصرى » و« حزب الأمة » حين عقد لطفى السيد نوعا من الحلف المؤقت مع محمد فريد لمناوأة الخديو عباس الثانى بطلب الدستور . فكتبت « مصر » عنهما انهما « يتنازعان الملك على دولة الغوغاء فى مصر » (عدد ٢٤ أغسطس ١٩٠٨) وهكذا لم يجد اخنوخ فانوس المحامى صدرا رحبا الا فى جريدة القصر : « المؤيد » و« المنبر » التى نشرت كثيرا من مقالاته خلال شهر أغسطس ١٩٠٨ .

٥ ـ « الحزب الجمهورى » : وقد أسس محمد أفندى غانم « الحزب الجمهورى » فى أوائل ١٩٠٨ . ففى أواخر ١٩٠٧ نشرت « الاجيبشيان جازيت » أن جماعة من الوطنيين يبحثون فى انشاء حزب جمهورى فى مصر . وقد نقلت جريدة « الأخبار » هذا الخبر فى ٥ ديسمبر ١٩٠٧ ثم عادت فى ٧ ديسمبر ١٩٠٧ وكتبت أن « الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات الى مبادئ العدل والانصاف ، وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان » وقد نشر محمد غانم فى جريدة « الأخبار » بعنوان « الحزب الجمهورى » :

« سيادة الأمة مصدر كل سلطة » (٢٢ ديسمبر ١٩٠٧) .
« سيادة الأمة فى تمام استقلالها » (٣١ ديسمبر ١٩٠٧) .
و« الحزب الجمهورى واقوال اعدائه فيه (٤ فبراير ١٩٠٨) .

ولم يكن محمد غانم وحده فى المعركة فقد كان هناك أيضا شاب آخر اسمه محفوظ ، وكان طالبا فى مدرسة الحقوق الفرنسية وكان أعضاء « الحزب الجمهورى » جماعة من المثقفين ثقافة فرنسية اتخذوا لحزبهم شعار الثورة الفرنسية (حرية ـ إخاء ـ مساواة » كما أن الحزب اشترك فى احتفالات الجالية الفرنسية التى كانت تقام فى حديقة الأزبكية فى ١٤ يوليو . وفى بداية الامر فتحت جريدة « الاحرار » وهى جريدة « حزب الأحرار » (الوطن الحر) الذى أسسه محمد وحيد بك صدرها لدعاية « الحزب الجمهورى » فنشرت مقالا بعنوان « الحزب الجمهورى » فى عدد ١١ أبريل ١٩٠٨ ثم مقالا لمحمد غانم فى ٢٣ مايو ١٩٠٨ بعنوان « الجمهورية ... الجمهورية : الحرية لا ثمن لها » الخ ...

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى هذه المقالات طرح محمد غانم برنامج «الحزب الجمهورى» وهو يتلخص فى :

(ا) الكفاح من أجل الدستور .

(ب) الكفاح من أجل الاستقلال التام . (جـ) الكفاح من أجل اعلان الجمهورية

وقد اشتبك محمد غانم ومحفوظ مع الجرائد الأخرى مثل «المؤيد» (٢٥ يناير ١٩٠٨) و«الاهرام» «الأخبار» ٢٤ فبراير ١٩٠٨ و«الجريدة» ، فقد نشر لطفى السيد تفسيرا اعتذاريا عن دعوة «حزب الأمة» الى «الاستقلال التام» بأنه المقصود هو «الاستقلال الادارى» متراجعا أمام حملات اللواء و(المؤيد) وغيرهما بأن «حزب الأمة» يدعو لفصل مصر عن سيادة الدولة العثمانية . فهاجمه محمد غانم فى مقال بعنوان «أين هى جريدة الأمة» («الأحرار عدد ٤ أبريل ١٩٠٨) وأوضح فى هذا المقال أن دعوة المصريين يجب أن تكون للاستقلال التام عن التسلط العثمانى أو التسلط البريطانى وكذلك دعا محفوظ الى نفس الدعوة فى مقاله «الحزب الجمهورى فى مصر : الاستقلال التام ـ الجمهورية» «الاحرار» عدد ١١ أبريل ١٩٠٨) وهاجم محمد غانم محمد على وأسرته فى مقال بعنوان «صحيفة سوداء من فظائع الاستبداد» («الاحرار» عدد ٢٧ مايو ١٩٠٨) ، وهاجم محفوظ الخديو اسماعيل بأنه اغتصب مليون وربع مليون فدان من بلد لا تزيد مساحته الزراعية عن ٥ ملايين أفدنه ... («الاحرار» عدد ٢٥ ابريل ١٩٠٨ ، مقال بعنوان «الحزب الجمهورى : مواضع النقض») .

وقد اتخذت دعوة محمد غانم ومحفوظ طابعا عدائيا صارخا ليس فقط للملكية ولكن لطبقة الذوات وطبقة الأعيان فقد كتب محمد غانم فى تأبين قاسم أمين فى جريدة «الأحرار» عدد ٢ مايو ١٩٠٨ ما نصه :

«مات ولو قيل لنا افدوه بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون من مال الأمة عالة عليها وحملا ثقيلا على ابنائها ، يأخذون من ابنائها الملايين من الجنيهات لينفقوها فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو وغيرها على الخمور والنساء والميسر والعربات المتنوعة . ولو علموا أن ذلك الفلاح المسكين الواقف فى جوف الصعيد تحت نار الشمس فى الصيف الهجير يتصبب عرقا من الجهد فى العمل ، لو علموا أنه يفنى قواه نصبا وجوعا ليجمع لحضراتهم الذهب ويرسله لهم بالقناطير فيصرفونه فى لهوهم وشهواتهم لراقبوا الله فى هذه الأمة المسكينة التى أساؤا اليها بقدر ما احسنت اليهم» .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد كان محمد وحيد بك ينشر مقالات محمد غانم ومحفوظ «عملا بحرية الرأى» («الاحرار» ـ عدد ٢٨ مارس ١٩٠٨) ولكن دعوة «الحزب الجمهورى» الواضحة فى مهاجمة الانجليز والاحتلال البريطانى وسياسة اللورد كرومر فى أحدى المقالات جعلته يرد المقال الى صاحبه «مشفوعا بالرفض والانتقاد» ، كما ذكر فى «الاحرار» عدد أول نوفمبر ١٩٠٨ . وقد كان ذلك خاتمة التعاون بين «حزب الأحرار» و«الحزب الجمهورى» . فباغلاق المنبر الوحيد المتاح أمام «الحزب الجمهورى» وهو جريدة «الاحرار» اختنق الحزب وتحول الى جماعة من المثقفين المشتتين بغير لسان حال .

ونستطيع أن نستخلص أن العلاقة بين محمد وحيد بك ومحمد غانم أو بين «حزب الأحرار» و«الحزب الجمهورى» كانت فى واقع الأمر علاقة تعاون عضوى ، وليست مجرد علاقة تعاون طارئ «عملا بحرية الرأى» كما كتب محمد وحيد بك باعتبار أن الفريقين كانا من المثقفين الثوريين المتأثرين بالثقافة الأوروبية وبافكار الثورة الفرنسية بصفة خاصة مع فارق واحد وهو أن محمد غانم والجمهوريين كانوا كاليعاقبة يريدون الحرب على كل الجبهات : الخديو ، الباب العالى ، الانجليز أما محمد وحيد بك فقد كان أكثر اعتدالا ورأى من الضرورة مهادنة الانجليز حتى يتمكن من تقويض نفوذ الخديو والدولة العثمانية . وقد سجن فى أغسطس ١٩١٠ لمدة شهرين بسبب هجومه على أسرة محمد على . وهذا يجعلنا نتردد فى تبويب «حزب الأحرار» كما فعل الدكتور يونان رزق بين أحزاب اليمين لمجرد مهاجمته للانجليز والدليل على ذلك أن محمد غانم نفسه رغم نقده للطف السيد فيما يتصل بذبذبته ازاء مشكلة التبعية العثمانية والاستقلال التام يجد من كتابات لطفى السيد أن حزب الأمه هو أقرب الأحزاب الى «الحزب الجمهورى» و«أن قلوب أعضاء حزب الامة ترقص طربا لذكر الجمهورية») مقال : «الجمهورية : الحرية لا ثمن لها» فى جريدة «الاحرار» عدد ٢٣ مايو ١٩٠٨ ، ويعلن محمد غانم أن «الحزب الجمهورى» لا يعترف بأى حزب من الأحزاب المصرية الكبيرة سوى «حزب الأمة» . وقد كان حزب الأمة كحزب الأحرار متهادنا مع الانجليز فى سبيل مقاومة طغيان الخديو عباس الثانى والتبعية العثمانية ، رغم أن لغته كانت بالطبع أكثر اعتدالا وتقديرا للمسئولية[1] .

٦ ـ «الحزب الاشتراكى المبارك» وقد اسسه الدكتور حسن جمال الدين فى ١٩٠٩ وكان برنامجه كالتالى :

---

(١) انظر : د. محمد انيس «الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨» ، مجلة الكاتب عدد ديسمبر ١٩٦٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أولا : تحسين أحوال الفلاحين الفقراء وتحديد أوقات عملهم فى الحقل .

ثانيا : أن يحصل على نصيب من عائد الأرض السنوى التى يعمل بها وفق جهده .

ثالثا : منح معاشات للفلاحين من العجزة والمرضى .

رابعا : منع كبار الملاك من تشغيل زوجات الفلاحين أو قريباتهم فى أراضيهم .

خامسا : منع الفلاحين من تشغيل نسائهم فى أعمال شاقة عليهم .

سادسا : الا يجبر الفلاح أن يعمل فوق طاقته .

سابعا : معاملة الفلاح معاملة طيبة من كبار الملاك وأن يكون له الحق .ذا أساءوا هذه المعاملة فى شكواهم الى المحكمة أو العمدة .

ثامنا : أن تقوم الحكومة بفحص حالات الشرك بين الفلاحين وكبار الملاك .

تاسعا : على السلطات أن تتدخل فى أى خلاف ينشب بين الفلاحين وكبار الملاك .

عاشرا : العمد يخدمون سكان قراهم ولا يتحكمون فيهم .

حادى عشر : على الحكومة أن تقيد نفوذ العمد وتسن التشريعات بذلك .

ثانى عشر : لا يعمل الفلاح فوق طاقته أو يقوم بعمل زوجته .

ثالث عشر : زوجة الفلاح مسئولة عن خدمة زوجها واطفالها وادارة بيتها .

وبهذا البرنامج الهلامى الذى تسوده الروح الاخلاقية أكثر مما تسوده روح التنظيم الاجتماعى نزل الدكتور حسن جمال الدين الى الريف فى مديرية الشرقية يدعو الفلاحين للانضمام اليه .

٧ ـ «حزب العمال بالقطر المصرى والسودان» وقد أسسه فى ١٩٠٩ «السيد محمد» من «أصحاب الحرف اليدوية» وغرض هذا الحزب أنه «جامعة عمومية تجمع أواصرها كل طوائف ونقابات العمال وتكون هذه الجامعة عصمة أدبية اجتماعية لحقوقهم» («المستخدمون والعمال فى مصر» جريدة «الأخبار» عدد ١٨ أغسطس ١٩٠٩ . وقد هاجمه زعماء المطابع فتخلى الرجل عن مشروعه («الأخبار عدد ٢٠ أغسطس ١٩٠٩) وقد اقترنت سنة ١٩٠٩ و١٩١٠ بحركة عمالية عنيفة تعاقبت فيها اضرابات عمال السجائر («لفافى السجائر» فى شركة ماتوسيان «الأخبار» عدد ٧ مارس ١٩٠٩) وفى شركتى ملكونيان والانجلو ايجبشيان («الأخبار» عدد ١٧ يونيو ١٩٠٩) وصدامهم مع البوليس ومحاكمتهم وكذلك تظاهر عمال

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المبانى (فعلة المبانى) وهم النجارون والحدادون والبناؤن والنقاشون بسبب بطالتهم شهورا لكساد حركة البناء بفعل الأزمة الاقتصادية وقد عقدوا اجتماعا كبيرا فى حديقة الازبكية فى ٢٥ مارس ١٩٠٩ ونادوا بأن «أحسن المبادئ هو مبدأ الاشتراكية» وساروا فى مظاهرة يهتفون «جعانين يافندينا» («الأخبار» عدد ٢٧ مارس ١٩٠٩). وكذلك اضرب عمال المطابع (عمال مطبعة اللواء فى ٣ و٤ نوفمبر ١٩٠٩ وعمال المطابع الافرنجية فى ٢٢ اكتوبر ١٩٠٩) كما أضرب ٤٠٠٠ عامل من عمال السكك الحديدية فى عنابر بولاق فى نوفمبر ١٩١٠ مطالبين بعلاوات وبوجبة يومية كما أضرب فى نفس الشهر عمال ورش القلعة وعمال الترام ووكلاء المحامين («البلاغ المصرى» الاعداد ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٩ نوفمبر ١٩١٠).

وقد اسفرت تحركات العمال عن تكوين اتحاد لعمال المطابع الافرنجية فى أكتوبر ١٩٠٩ وجمعية للطباخين والحلوانية فى الاسكندرية («الأخبار» عدد ١٦ يوليو ١٩٠٩) و«لجنة لتدبير الأعمال» لعمال المبانى فى ٢٥ مارس ١٩٠٩. وقد كانت فى مصر ثلاث جمعيات عمالية فقط لعمال المطابع ولفافى السجائر والترزية. وفى «الأخبار» عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٠٩ مقال لتوفيق حبيب يستفاد منه أن جماعة من «الاشتراكيين المتطرفين» دعوا لعقد اجتماع فى ٢٢ سبتمبر ١٩٠٩ من عمال المصانع ومستخدمى المحلات التجارية لتكوين رابطة فحضر الاجتماع عدد كبير من العمال اليونانيين والايطاليين والارمن والفرنسيين «ولم نر واحدا من المصريين اقترب اليها أو شجعها كأن الجمعية ليست فى مصر». وقد كان الأمير حسين كامل (السلطان حسين فيما بعد) رئيسا لجمعية مستخدمى وموظفى الشركات والمصارف والمحال التجارية. وقد كان الفكر الاشتراكى معروفا فى مصر حتى قبل ١٩٠٩ و١٩١٠ بفضل كتابات شبلى شميل ونقولا حداد فى جريدة «الأخبار» حول الاشتراكية وكذلك تعاطف جريدة «الجريدة» مع بعض وجوه الفكر الاشتراكى. وقد كانت اسباب نقص الوعى العمالى بين المصريين واضحة أهمها:

١ ـ أن الفلاحين أو العمال الزراعيين كانوا لا يزالون قوة مهملة بسبب جهلهم المطبق وفقرهم المدقع.

٢ ـ أن عمال المدن كانوا اقرب الى طبقة الاسطوات أو الحرفيين ينتمون الى البورجوازية الصغيرة لا الى البروليتاريا.

٣ ـ أن أغلب عمال المدن من ذوى الوعى العمالى أو الطبقى كانوا من الأجانب المقيمين فى مصر.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن العبث أن نحاول المبالغة فى أهمية هذه التنظيمات السياسية السبعة التى جاورت التنظيمات الرئيسية الثلاثة وهى «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» و«حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» . كانت هذه التنظيمات السياسية السبعة اقرب أن تكون تجمعات أو نواد سياسية تعبر عن اتجاهات فكرية قائمة فى المجتمع المصرى : كان هناك :

١ ـ حزب الاحرار (محمد بك وحيد) ويدور برنامجه على ترقية مصر حضاريا على النمط الأوروبى والسعى للاستقلال والحكم الدستورى سعيا سلميا مع العداء للحزب الوطنى الذى أقام حركته الوطنية على العنف والعاطفة وادماج الدين والدولة فكن لحكم الخديو المطلق وللسيادة العثمانية . وبتحليل مبادئ هذا الحزب نجد أنها لا تختلف فى كثير عن مبادئ «حزب الأمة» أو فلنقل أن «الأحرار» كانوا أعيان المدينة بينما «الأمة» كانوا أعيان الريف .

٢ ـ الحزب الدستورى (ادريس بك راغب) وهو حزب طبقى سافر من مرجئه الحياة النيابية عشرين سنة مع التمييز الطبقى (المتعلم الواحد يساوى ٥ أميين) وغير ذلك فهو يمثل الولاء للسلطة أيا كان مصدرها : الخديو أو الباب العالى أو الانجليز .

٣ ـ حزب النبلاء (حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حق) وهو حزب الارستقراطية التركية فى مصر يدافع عن سلطة الخديو المطلقة وعن سيادة تركيا على مصر ويناهض «حزب الأمة» لقمع الارستقراطية المصرية ويناهض «الحزب الوطنى» لقمع البورجوازية المصرية . ومن المهم أن نذكر أن زاده حين كان يعير محمد فريد بقوله أن «ابناء الذوات الذين يفوقون فريد شرفا ومجدا وأدبا» انما كان يقصد أن يقول لمحمد فريد انت تركى مثلنا ولكن لاننا أحسن منك نسبا ومقاما فأنت تماشى هؤلاء الاخساء المصريين .

٤ ـ «الحزب القبطى» (اخنوخ فانوس) وكان يدعو لفصل الدين عن الدولة ويعادى السيادة العثمانية ويهادن الخديو والانجليز فى وقت مصالحة عباس الثانى ـ جورست تخوفا من أن يصبح اقباط مصر مواطنين من الدرجة الثانية .

٥ ـ «الحزب الجمهورى» (محمد غانم) وهو حزب المثقفين الوطنيين الراديكاليين أو الثوريين اليعاقبة المناهضين للخديو والترك والانجليز والارستقراطية التركية والارستقراطية المصرية وبورجوازية مصطفى كامل ومحمد فريد فى آن واحد . وكانوا مثل «حزب الأمة» يؤمنون بالقومية المصرية ويفصل الدين عن الدولة وبترقية مصر على النمط الأوروبى ولكن ساءهم فى «حزب الأمة» مهادنته للانجليز وطبقية الأعيان فيه .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٦ ـ «الحزب الاشتراكى» (حسن جمال الدين) ، واصح أن نسميه «حزب الفلاحين» لأن برنامجه كان منصبا على اصلاح احوال الفلاحين وليس لعمال المدن فيه نصيب وكل ما فيه من دعوة «اشتراكية» لا يمس الملكية وانما هو مقصور على مشاركة العامل الزراعى فى صافى ارباح الزراعة .

٧ ـ «حزب العمال» (السيد محمد) ويدل اسمه (بالقطر المصرى والسودان) على انه كان يمثل الشريحه السفلى من الحزب الوطنى أى أنه كان يمثل «الحرفيين» لا «الأفندية» وقد كان حزب اسطوات لا حزب عمال بالمعنى الحقيقى ، لان البروليتاريا الصناعية بالمعنى الحقيقى كان أكثرها من الاجانب ولذا لم يكتب لهذا الحزب البقاء .

وقد دل مولد هذه الأحزاب السبعة مع مولد الحزبين الكبيرين «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» وحزب الخديو وهو «حزب الاصلاح» على حالة الغليان الفكرى والاجتماعى التى استعرت فى مصر بين حادث طابة فى ١٩٠٦ ومقتل بطرس باشا غالى فى ١٩١٠ مرورا بحادث دنشواى وخروج كرومر من مصر . وكان حزب الخديو «الاصلاح» يعبر عن موقف السراى لا أكثر ولا أقل فى معارضة الحياة الدستورية (فى حديث مع ادوارد دايسى Edward Dicey عام ١٩٠٧ أعلن عباس الثانى أن الحكم النيابى لا يصلح للشعوب الشرقية) ، وفى التعاون مع الانجليز أيام جورست[1] . وفى هذه الاثناء طالب وحيد بك باندماج «حزب الاحرار» فى «حزب الأمة» على أساس «اتفاق الاهداف» والح فى هذه المطالبة فرفض «حزب الأمة» هذا الاندماج على أساس أن «حزب الأحرار» راض عن الاحتلال و«حزب الامة» رافض له ، وعلى أساس أن «حزب الأحرار» لا يطلب الحياة النيابية بينما «حزب الأمة» يطلبها ، وأخيرا فان «حزب الأحرار» حزب وهمى .

وقد كان الخلاف على اشده بين الحزبين الكبيرين «الوطنى» و«الأمة» ايام مصطفى كامل . ففى خطبة مسرح زيزينيا الشهيرة بالاسكندرية (٢٢ اكتوبر ١٩٠٧) التى أعلن فيها مصطفى كامل قرار انشاء «الحزب الوطنى» اتهم مصطفى كامل «حزب الأمة» بانهم جواسيس الانجليز وخدام الاحتلال وخونه اشرار . وكانت «الجريدة» تتهم «الحزب الوطنى» بالديماجوجية والغوغائية وتهييج الرعاع . غير أن بداية الوفاق بين عباس الثانى وجورست نجم عنها شيئان :

---

(١) فى ٢١ يناير ١٩٠٨ خطب السير ادوارد جراى فى مجلس العموم البريطانى قائلا أن المصريين غير أكفاء للحكم الذاتى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ ـ انسلاخ بعض قيادات «الحزب الوطنى» التى كانت تعارض فى انتقاض «الحزب الوطنى» على الخديو . وانسلاخ بعض قيادات «حزب الأمة» التى كانت تعارض انتقاض «حزب الأمة» على الانجليز .

٢ ـ قيام جبهة من الحزب الوطنى و«حزب الأمة» فى مواجهة الخديو والانجليز وقد بلغ هذا التقارب قمته بعد الانقلاب الدستورى الذى أجبر السلطان عبد الحميد على اصدار الدستور فى يوليو ١٩٠٨ ثم اطاح بالسلطان عبد الحميد فى ابريل ١٩٠٩ مما قوى «الاتجاه المصرى» فى «الحزب الوطنى» حتى أن محمد فريد خطب فى ١٥ اغسطس ١٩٠٨ بالاسكندرية يقول : «نحن مصريون قبل كل شئ» . وكتب فى «الانذار» الفرنسية يقول : «الحزب الوطنى يرى أن قاعدته السياسية هى مبدأ المصرية دون غيرها من الاعتبارات الأخرى كوحدة العقيدة» («الجريدة» عدد ٢ سبتمبر ١٩٠٨) .

وقد كانت قيادات الحزب الوطنى المحافظة حتى الانقلاب الدستورى فى يوليو ١٩٠٨ وفيما بعده تهاجم «حزب الاتحاد والترقى» وتهاجم مبدأ الحكم الدستورى فى الدولة العثمانية بوصفه يؤدى الى تفتيت «الجامعة الاسلامية» وقد كتب «اللواء» : «بأن طلب الدستور للدولة العلية جدير بأن يصدر من ألد أعدائها لا من أصدق ابنائها ، فالدستور أقوى ضربة يضرب بها الاتراك واحد سيف يقضى على وجودهم فى أوروبا» ذلك لأن «بلاد الاتراك بلاد مختلفة الأجناس أهلها متعددة عوائدهم متناقضة اميالهم متباينه اغراضهم متنوعة مطامعهم . فإذا ألف منهم مجلس نواب كان ساحة للقتال والنزال ومنبتا للافساد لا معهدا للاصلاح» (سيد على فى «اللواء» عدد ٢٠ يوليو ١٩٠٨) ، ويبدو أن مقاله رد على اتجاهات الشباب داخل الحزب الوطنى نفسه لأن عنوانه هو «السابحون فى الخيال ـ يقولون مالا يعملون ـ تركيا والدستور» . أما بعد خلع السلطان عبد الحميد فى ١٣ أبريل ١٩٠٩ فقد عدل الحزب الوطنى موقفه وبدأ يساند «حزب الاتحاد والترقى» بفضل تقدمية محمد فريد النسبية ، ويساند معها الدعوة الدستورية . وكان «الاتحاد والترقى» فى بداية الأمر يعامل «الحزب الوطنى» فى شئ من الحذر والتحفظ نظرا لحسن صلاته مع انجلترا فى أوائل عهده على حساب المصلحة المصرية مما اضعف دعوة الجامعة الاسلامية داخل الحزب الوطنى ولكنه لم يلبث أن عاد الى السياسة الحميدية القائمة على اقامة محور بين تركيا والمانيا لتثبيت الدولة العثمانية بعد اغسطس ١٩٠٩ فتجددت دعوة «الحزب الوطنى» للجامعة الاسلامية مع الدعوة للدستور فى مصر . أما «حزب الاصلاح» (الشيخ على يوسف ومن ورائه الخديو) فلم ينقطع فى (المؤيد) عن نسف

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الدعوة الدستورية فى مصر بالدعوة الى تمثيل مصر فى البرلمان التركى (مجلس المبعوثان) . وتألب عليه «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» ، فعمد الخديو عباس الثانى الى التعاون مع الحميديين اللاجئين فى مصر ، والى جمع الأموال لانشاء سكة حديد الحجاز والى اثارة العرب على تركيا لاقامة خلافة عربية . وباختصار تبنى مخطط الانجليز فى انشاء تجمع عربى يواجهون به محور تركيا ـ المانيا .

وتصاعد عداء «الحزب الوطنى» لعباس الثانى الذى اتهمه محمد فريد فى «اللواء» (عدد ٢٨ سبتمبر وعدد ٤ اكتوبر ١٩٠٨) بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال وشدد هجومه على وزارة بطرس غالى . وأخذت «اللواء» تنشر خطب لطفى السيد و«الجريدة» تنشر خطب محمد فريد وبدأ التفكير جديا فى ادماج الحزبين ازاء ضغط الخديو والانجليز واشترك الحزبان فى العمل السياسى فنظما أول مظاهرة زحفت على سراى رأس التين فى ٢٦ سبتمبر ١٩٠٨ لتهتف «الدستور» («المؤيد» عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٠٨) تلتها مظاهرة من الطلبة فى القاهرة هاجمت فى ٢٥ ديسمبر ١٩٠٨ جريدة «المؤيد» ونادت بسقوط الشيخ على يوسف الذى غدا مجرد اداة فى يد الخديو عباس الثانى («اللواء» عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٠٨) . أما الشيخ على يوسف فقد وصف هذا المد الوطنى الديمقراطى بأنه انحراف الى «العرابية» وأنه «سياسة انتحارية» («المؤيد» عدد ٢٩ و٣٠ سبتمبر ١٩٠٨) .

وقد سبقت هذه المظاهرات «حركة العرائض» التى دعا اليها احمد حلمى فى «اللواء» (اعداد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، فبراير ١٩٠٨) لتوقيع عرائض تطالب بالدستور وتقديمها للخديو وقد تبنى «الحزب الوطنى» هذه الحركة ، وقد جمع فى هذه الحركة ٧٥٫٠٠٠ توقيع . فاشتد التقارب بين الخديو عباس الثانى والانجليز لاحباط هذه الحركة الدستورية وتوالت فى ابريل ١٩٠٨ تصريحات السير ادوارد جراى «بأنه لا يمكن منح الدستور للمصريين الا بعد استشارة الحكومة الانجليزية» ، وكذلك تصريحات ممثلى القصر كأحمد شوقى الشاعر بنفس هذا المعنى . أما «حزب الأمة» فكان فى هذه المرحلة أكثر اعتدالا فى المطالبة بالدستور مكتفيا بتوسيع قاعدة الناخبين والمنتخبين بتخفيض النصاب المالى المشترط وبتوسيع اختصاصات «مجلس شورى الحكومة» وقد نص عليه فى دستور دوفرين (١٨٨٣) ولكن لم يتم انشاؤه . أما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية (الشيخ على يوسف) فقد ساير بقية الأحزاب المصرية فى المطالبة بالدستور شكلا ولكنه طالب بتمثيل مصر فى «مجلس المبعوثان» (البرلمان التركى) لتخريب الحركة الدستورية المصرية وتأكيد تبعية مصر للدولة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العثمانية (« المؤيد » ، عدد ٣٠ يناير ١٩٠٨) .

واذا أردنا أن نلخص موقف الخديو والانجليز فى هذه الفترة (١٩٠٨ ـ ١٩٠٩) فهو العمل الدائب على تحقيق أمرين :

١ ـ حمل بعض قيادات «حزب الأمة » و«الحزب الوطنى » وقواعدهما على الانفضاض عنهما بالاستقالات والانشقاقات .

٢ ـ دق اسفين ما بين «حزب الأمة » و«الحزب الوطنى » اتقاء لخطر الوحدة الوطنية . وقد نجح حلف قصر عابدين ـ قصر الدوبارة فى تحقيق بعض الانشقاقات الداخلية فى كل من الحزبين ومع ذلك فقد بقيت الوحدة الوطنية صامدة فى وجه العرش والانجليز .

وهنا احتاج الأمر الى رصاصات ابراهيم ناصف الوردانى ان تستقر فى جسد بطرس باشا غالى فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ لتحدث الفتنه الكبرى بايعاز من السير ايلدون جورست بين الاقباط والمسلمين فى ١٩١١ ولتشيع الفرقة بين «حزب الأمة » و«الحزب الوطنى » .

وانعقد المؤتمر القبطى بأسيوط فى مارس ١٩١١ فدعا رئيس الوزراء محمد سعيد باشا الى عقد المؤتمر المصرى الاسلامى فى أبريل ـ مايو ١٩١١ وجعل مصطفى رياض باشا رئيسا له . وكان محمد فريد مسجونا فى قضية الغاياتى ، فكتب فى « مذكراته » فى اثناء حبسى شرع فى المؤتمر المصرى الذى جمعه محمد سعيد باشا بناء على رغبة السير الدون جورست وبالتالى للتفريق بين الأقباط والمسلمين » .

وما أشبه الليلة بالبارحة وبأمس الأول . فى كل مرة تتحد فيها الأمة على مواجهة الاستبداد الملكى والاستعمار الأجنبى تجرى فيها مذبحة فى الاسكندرية أو حريق فى القاهرة أو تدمير لدور العبادة أو رصاص طائش بيد متطرف اهوج يحركها فى هدوء عقل خائن أو عميل . فلا تفسير لاغتيال بطرس غالى وما لابسه من هيستريا دينية أنست الناس قضايا الوطن الا أنه حلقة من حلقات هذه السلسلة المحكمة من الاجرام السياسى[1] .

---

(١) فى أثناء نظر مشروع مد امتياز قناة السويس الذى عرضته وزارة بطرس غالى على الجمعية العمومية اغتال صيدلى شاب تعلم فى لوزان اسمه ابراهيم ناصف الوردانى (٢٤ سنة) وهو من شباب الحزب الوطنى بطرس غالى رئيس الوزراء . وقرر الوردانى فى محاكمته انه قتل بطرس غالى لخيانته للبلاد فهو الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ بشأن السودان (بوصفه وزيرا للخارجية) ورأس المحكمة المخصوصة فى قضية دنشواى وأعد العمل بقانون المطبوعات وهو أخيرا قد أعد مشروع مد امتياز قناة السويس . وقبض معه على ثمانية من شباب الحزب الوطنى بتهمة الاشتراك فى تدبير الاغتيال وهم :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كيف انتهت كل هذه الاحزاب المصرية ؟ يمكن ان نقول ان قتل بطرس غالى باشا كان النهاية الحزينة لكل هذه الحركة المشروعة فى سبيل الاستقلال والدستور . فازاء تصاعد العمل الوطنى والعمل الدستورى والعمل الدينى داخل صفوف « الحزب الوطنى » ومن خلال صحافته بصفة خاصة ، احيت الحكومة قانون المطبوعات القديم لسنة ١٨٨١ فى مارس ١٩٠٩ ، ولكن لجوء صحف « الحزب الوطنى » الاجنبية للتجنس بالجنسيات الاوروبية للتمتع بالامتيازات الاجنبية شل فاعلية قانون المطبوعات مؤقتا حتى اغتيال بطرس غالى ، فلم يحدث فى هذه الفترة الا محاكمة واحده فى اغسطس ١٩٠٩ للشيخ عبد العزيز جاويش بتهمة اهانة بطرس غالى وفتحى زغلول (اللواء عدد ٢٨ يونيو ١٩٠٩) والحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور . وبعد اغتيال بطرس غالى اصدرت الحكومة قانونا جديدا اضافيا مشددا للمطبوعات وبدأت به سياسة للقمع والمطاردة وبموجب هذا القانون سجن عبد العزيز جاويش مرة اخرى لمدة ستة شهور فى اغسطس ١٩١٠ بسبب تقريظه لكتاب « وطنيتى » لعلى الغاياتى ثم انتهى الامر باغلاق كافة صحف « الحزب الوطنى » تقريبا . ففى ٥ أكتوبر ١٩١١ اغلقت جريدة « مصر الفتاة » وفى ٧ ابريل ١٩١٢ ، أغلقت جريدة « وادى النيل » فى الاسكندرية ، وفى أول سبتمبر ١٩١٢ اغلقت جريدة « اللواء » ، وفى ٢٠ ديسمبر ١٩١٢ اغلقت جريدة « العلم » .

وقد انتهى الامر بهجرة محمد فريد وبقية زعماء « الحزب الوطنى » الى الخارج فى ١٩١٢ ، وتحول كوادره فى مصر حتى منذ ١٩٠٩ الى جمعيات سرية ارهابية ازاء قمع الحكومة . وقد كان من هذه الجمعيات السرية الارهابية « جمعية التعاون الاخوى » التى كان ينتمى اليها الوردانى قاتل بطرس غالى . وفور اغتيال بطرس غالى انشىء فى وزارة الداخلية المصرية « القلم السياسى » (مكتب الخدمة السرية للعمل السياسى) بامر من مستشار الداخلية الانجليزى رونالد جراهام ، وهو القلم الذى كانت له سطوة عظمى فى تاريخ مصر الحديث

= على افندى مراد المهندس ، محمود افندى انيس المهندس ، شفيق افندى منصور وعبده افندى البرقوق الطالبان بمدرسة الحقوق ، عبد العزيز افندى رفعت مهندس تنظيم ، عبد الخالق افندى عطية المحامى ، محمد افندى كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة ، حبيب أفندى حسن المدرس . وقد افرج عنهم لعدم توافر الأدلة . وكانت هيئة المحكمة مكونة من المستر دلبروجلى رئيسا وعضوية أمين بك على وعبد الحميد بك رضا المستشارين ، وكان فى كرسى النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام ، وتكونت هيئة الدفاع من أحمد بك لطفى وابراهيم بك الهلباوى ومحمود بك أبو النصر .

وقد حكم باعدام الوردانى . وبرغم ما يقوله الرافعى فى ص ١٨٧ من « محمد فريد » فقد كانت الغوغاء يومئذ تنشد « تسلم يمين الوردانى اللى قتل بطرس النصرانى » وقد سمعت بنفسى فى صباى هذا النشيد الذى بلغتنا أصداؤه نحن ابناء ثورة ١٩١٩ . وهكذا تحول الحادث السياسى الى حادث سياسى من نوع آخر . أما بالنسبة لمشروع مد امتياز قناة السويس فبحثه مفصل فى باب « ملحمة القناة » .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حتى ثورة ١٩٥٢ حين حلت محله فى السطوة اجهزة المخابرات المصرية . وكانت مهمة هذا المكتب تعقب الجمعيات السرية . وفى ٣٠ يونيو ١٩١١ قدم ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة (تشيتهام) الى السير ادوارد جراى تقريرا عن «الجمعيات السرية المصرية» ذكر فيه ان فى مصر ٢٨ جمعية سرية اكثرها تابع «للحزب الوطنى» ويعمل تحت اشراف محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويش وشفيق منصور المحامى . ومن اهم هذه الجمعيات «جمعية السلام العام فى وادى النيل» وقد تأسست فى يناير ١٩١١ برئاسة محمد فريد الذى اناب عنه الدكتور عثمان غالب والقاضى السابق ابراهيم عزت شكرى بك لادارتها . اما الشيخ عبد العزيز جاويش وهو قطب الجناح الاسلامى المتطرف داخل الحزب الوطنى ، فقد اسس فى ١٩١٠ «جمعية الرابطة الاسلامية» من طلبه مدرسة الحقوق اثناء محاكمة الوردانى ، وكان اهمهم شفيق منصور الذى سنسمع عنه فيما بعد فى حادث اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى عام ١٩٢٤ ، وكان قد قبض عليه فى قضية الوردانى فى ١٩١٠ ثم افرج عنه لعدم توافر الادلة . كذلك اسس عبد العزيز جاويش «جمعية الاتحاد الازهرى» التى كان يرأسها الشيخ فهيم قنديل للعمل السرى داخل الازهر . كذلك رعى عبد العزيز جاويش .. «جمعية الاخلاص الوطنية» التى اسسها محمد زكى وقد ثبتت صلته بالحزب الوطنى منذ ١٩١٠ وكان جاويش يمد اعضاء الجمعية بالشفرة لاستخدامها فى مراسلاتهم . كذلك اسس حسين تيمور «جمعية التمدن الاخوى» واسس وجيه رشاد ومحمد الالفى «جمعية الرابطة الاخوية» وكانت للجمعيتين صلات «بجمعية التعاون الاخوى» التى كان ينتمى اليها الوردانى . وأسس عثمان طلعت صبور وعبد الجليل سعد وحافظ نديم «جمعية اتحاد الاديان» التى توقف نشاطها فى اواخر ١٩١٠ لان صبور رئيسها كان ممن استجوبوا فى قضية الوردانى . وفى الازهر تكونت ايضا «جمعية الاحرار العلمية» و «جمعية الاصلاح الازهرى» وقد اسسها الشيخ على احمد الجرجاوى والشيخ مسعود فرج . وكان كل هؤلاء من اعضاء «الحزب الوطنى» . كذلك كانت هناك جمعيات سرية عديدة تتعاون مع «الحزب الوطنى» دون ان تكون تابعة له مباشرة على الاقل فى الظاهر ، ومن اهمها «جمعية التشجيع على التعليم الحر» التى أسسها احمد ابراهيم السروى (ترزى) واسماعيل فرج (كاتب محام) وكانت تدبر فى ١٩١١ اغتيال الخديو او رئيس الوزراء او المعتمد البريطانى كما كانت تدبر اغتيال الشيخ على يوسف وتوفيق نسيم بك رئيس محكمة الاستئناف اثناء نظر قضية عبد العزيز جاويش فى ١٩١٠ . وكانت الواجهة الخارجية التى اتخذتها هذه الجمعية هى جمع الاموال للشيخ عبد العزيز جاويش لتنفيذ مشروعه لنشر التعليم الوطنى . وفى ١٩١٠ كانت هناك دعوة لمقاطعة البضائع الانجليزية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اسفرت عن تأليف جمعية سرية هى «جمعية التعاون المنزلى» اكثر اعضائها من العمال . وقد أسس صالح بك صبحى «جمعية الاتحاد» ومحمد باشا الشريعى «جمعية الاتحاد المغربى» وحسين بك حجازى «جمعية الاخاء» وحافظ نديم «جمعية الاتحاد الشرقى المتين» كما أسس بعض ضباط الجيش «جمعية الحياة» وهكذا وقد حاول الشيخ على يوسف نفسه ان يستخدم نفس تكنيك «الحزب الوطنى» لصالح الخديو عباس الثانى و «حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية» فأسس فى الازهر جمعية سرية هى «جمعية الاخلاص الاسلامية» وجعل سكرتيرها الشيخ ثابت الجرجاوى ، ولكن هذه الجمعية ولدت ميتة كما تقول الوثائق البريطانية .

وهكذا انتقل كفاح «الحزب الوطنى» حتى ثورة ١٩١٩ ، الى حركات سرية تعمل فى مصر تحت الارض وحركة علنية يقودها زعماؤه ولاسيما محمد فريد من منفاهم ومهجرهم الأوربى . وقد كان أهم تطور أصاب «الحزب الوطنى» منذ «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا وتحالف الخديو مع الانجليز ولاسيما بعد أن خلف جورست كرومر فى ١٩٠٧ انتقاض «الحزب الوطنى» على عباس الثانى وتبنيه للحركة الدستورية فى قوة أعظم من قوة «حزب الأمة» بعد أن كان «الحزب الوطنى» معاديا للفكرة الدستورية أيام تحالفه مع عباس الثانى بين تاريخ توليه عرش مصر فى ١٨٩٢ و «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ . ومع ذلك فقد ظل جناح قوى فى «الحزب الوطنى» وربما أقوى جناح فيه على ولائه أو تعاونه القديم للدولة العثمانية حتى بعد خلع الأتراك للسلطان عبد الحميد خليفة المسلمين فى ١٩٠٨ ، رغم أن محمد فريد حاول بعد الانقلاب الدستورى فى تركيا أن يؤصل الولاء لمصر أولا وقبل كل شىء . ولكن جموح القطب الاخر عبد العزيز جاويش ودعاة الجامعة الاسلامية داخل الحزب الوطنى صبغ أكثر نشاط «الحزب الوطنى» فى الداخل والخارج بالتركيز على الدعوة الدينية والتعاون المصرى العثمانى فى مناوأة الانجليز . حتى قيادات «الحزب الوطنى» العاقلة كانت مسوقة بقيام محور تركيا – المانيا فى صراعه مع محور انجلترا – فرنسا بين حادث طابه (١٩٠٦) ونهاية الحرب العالمية الثانية لتنسق جهود الحركة الوطنية المصرية مع الترك والالمان ، بمنطق «عدو عدوى – صديقى» ، وهو المنطق الوطنى الساذج ، منطق الضعفاء الذين يقاتلون بذراع غيرهم ، الذى جر على مصر الويلات فى كل المراحل الفاصلة من تاريخها وكان له أثر مباشر فى استنفاد حيوية «الحزب الوطنى» وتأكيد غربته عن تيار الحركة الوطنية الاصيل ، كما أثبتت احداث ثورة ١٩١٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد كان أهم مانجلى عنه كفاح المصريين فى سبيل الاستقلال والدستور هو تراجع الانجليز فيما يتصل بالحكم النيابى من دون الاستقلال . كانت انجلترا تعد العدة لدخول الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ، وكان لابد لها لتهدئة خواطر المصريين أن تعطيهم بعض التنازلات التى تسترضيهم بها بدلا من الاستمرار فى سياسة القمع السافر من جميع الوجوه كما فعلت فيما بعد عندما كانت تعد العدة لخوض الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) فاضطرت الى اعطاء المصريين بعض التنازلات الواضحة بمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونتريه فى ١٩٣٧ . وكان اللورد كيتشنر قد خلف السير ايلدون جورست بعد وفاته فى ١٢ يوليو ١٩١١ فى وظيفة المعتمد البريطانى فى القاهرة . وفى أول يولية ١٩١٣ اصدر الخديو عباس الثانى دستور ١٩١٣ المعروف «بالقانون النظامى رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ » والذى اعده حسين رشدى باشا وزير الحقانية بالاتفاق مع كيتشنر وبعض العقلاء من القيادات المصرية وحمله الى باريس حيث وقعه الخديو عباس الثانى وهو يصطاف هناك . وقد جاء فى ديباجة الدستور مايأتى :

«نحن خديو مصر

«لما كانت رغبتنا هى منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للافكار النيرة ، وكافلا لحسن الادارة ولصيانة الحرية الشخصية وضمانا لاتساع نطاق التقدم والعمران وملائما لهذه البلاد بنوع خاص .

«ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها إلا بتعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجا يؤدى الى ترقية نظام الحكومة ـ بطريق تجمع بين السكينة والتروى ، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاه للاساليب الغربية ، بل يكون داعيا الى تمهيد السبيل لرفاهية الأمة المصرية واسعادها .

«ولما كانت بغيتنا حينئذ هى تعديل القانون النظامى تعديلا يكون من ورائه تحسن الاسلوب التشريعى ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى الى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية فى هيئة واحدة ، والى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكمه ، والى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد اليهم بالمشاركة فى أعمال السلطة التشريعية والى تخويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الان لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، والى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح القوانين ، لكى تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بادارة الشئون الداخلية فى القطر المصرى ،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«امرنا بما هو آت : »

فلنسم دستور ١٩١٣ دستور كيتشنر كما سمينا دستور ١٨٨٣ دستور دوفرين . ومن هذه الديباجة نعرف حدود الحكم النيابى الجديد بموجب هذا الدستور . صحيح أن الدستور يشير الى البرلمان الجديد على أنه «السلطة التشريعية» ولكننا نستطيع أن نستخلص من عبارة «والى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح القوانين» ان المجلس النيابى الجديد ظل كالمجلس النيابى القديم ذا صفة استشارية وصفه توصيه وليس سلطة تشريعية بالمعنى الكامل . لقد مضت أيام المجد ، أيام شريف وعرابى ، حين كان دستور ١٨٧٩ الموؤد ودستور ١٨٨٢ الذى جاء بالاساطيل الى الاسكندرية يجعل من البرلمان سلطة تشريعية بالمعنى الكامل ، لها السيطرة على سن القوانين واقرار الميزانية وفرض الضرائب ومراقبة اعمال الحكومة ويجعل السلطة التنفيذية (الوزارة) مسئولة أمام البرلمان . كل هذا كان فى رأى الخديو عباس الثانى والانجليز «محاكاة للاساليب الغربية» التى لا تتفق مع واقع المصريين ، أى أن المصريين بعد ثلاثين سنة من الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ ـ ١٩١٣) غدوا أقل نضجا للحكم النيابى مما كانوا وابعد عن واقع الحضارة الأوروبية مما كانوا ، فهم بحاجة الى نظام منبثق من واقعهم لا الى الاقتباس من الامم المتحضرة .

أما دواعى اصدار هذا الدستور الجديد فهى واضحة من الديباجة انها ضمان «الحرية الشخصية» و «حسن الادارة» و «التقدم والعمران» ولم يأت أى ذكر فى الدستور لضمان «الحرية السياسية» أو ضمان «الحرية المدنية» . والاشارة صريحة فى اصدار الدستور الى ضرورة «تعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء» ، ومعنى هذا ببساطه ان الدستور جاء لوضع حد للقلق الاجتماعى واتقاء للفتن والقلاقل التى كان يقوم بها الوطنيون والديمقراطيون .

ومع اننا لا نزال فى نطاق «الشورى» وليس فى نطاق السلطة التشريعية فقد كان دستور كيتشنر متقدما على دستور دوفرين .

فبموجب دستور ١٩١٣ ادمج «مجلس شورى القوانين» و «الجمعية العمومية» فى هيئة واحدة هى «الجمعية التشريعية» وعدد أعضائها المنتخبين هو ٦٦ عضوا و ١٧ عضوا معينا يضاف اليهم الوزراء بحكم مناصبهم . والنواب موزعون على الوجه التالى وفقا لكثافة السكان :

٤ عن القاهرة ، ٣ عن الاسكندرية ، ٧ عن الغربية ، ٥ عن المنوفية ، ٥ عن الدقهلية ، ٥ عن البحيرة ، ٥ عن الشرقية ، ٣ عن الدقهلية ، ٣ عن الجيزة ، ٣ عن بنى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سويف ، ٣ عن الفيوم ، ٤ عن المنيا ، ٥عن أسيوط ، ٤ عن جرجا ، ٤ عن قنا ، ١ عن أسوان ، ١ عن بورسعيد والاسماعيلية ، ١ السوٍيس ، ١ دمياط .

أما الأعضاء المعينون من الحكومة فهم .

٤ يمثلون الأقباط ، ٣ يمثلون العرب ، ٢ يمثلون التجار ، ١ يمثل المهندسين ، ٣ يمثلون رجال التربية العامة ، ١ يمثل التربية الدينية ، ١ يمثل المجالس البلدية .

فكان مجموع أعضاء الجمعية التشريعية هو ٨٣ عضوا غير الوزراء ، منهم ٦٦ عضوا منتخبا و ١٧ عضوا معينا ، أى نسبة الخمس من المجموع . كما أن تحديد نوعية الاعضاء المعينين يدرجهم فى نطاق أهل «الكفاءات» وأهل «الخبرة» وممثلى «الطوائف» وهو متبع فى تعيينات بعض مجالس الشيوخ . فالجمعية التشريعية اذن بمثابة برلمان ادمج فيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ . اما رئيس الجمعية التشريعية فقد كانت الحكومة تعينه من بين الأعضاء المعينين وللجمعية وكيلان احدهما تعينه الحكومة والاخر ينتخبه الاعضاء (كان سعد زغلول هو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب) وكان عضوا عن دائرة السيدة زينب بعد استقالته فى مارس ١٩١٢ من وزارة الحقانية . وقد نص قانون الانتخاب على أن انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية يكون على درجتين فكل عضو ينوب عن ٢٠٠ر٠٠٠ مواطن وكل مصرى بلغ سن العشرين ولم تصدر فى حقه احكام مخله بالشرف له الحق فى انتخاب المندوبين وكل ٥٠ من هؤلاء المندوبين ينتخبون مندوبا عنهم يشترط فيه الا تقل سنه عن ٣٠ سنه ، وهؤلاء المندوبون الخمسنيون ينتخبون عضو الجمعية التشريعية عن مديرياتهم . وسوف نسمع عن هذا النظام الانتخابى فيما بعد فيما يسمى بالتمثيل النسبى فى دستور ١٩٣٠ أيام دكتاتورية صدقى باشا أى الانتخاب على درجتين (وحقيقته على ثلاث درجات وانما يقال على درجتين للتسويغ) ثم فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى حيث ينتخب نحو ٥ ملايين عضوا نحو ١٠٠ر٠٠٠ عضو ، وينتخب هؤلاء ١٥٠٠ فى المؤتمر القومى ثم ينتخب هؤلاء نحو ١٠٠ عضو فى اللجنة المركزية يضاف اليهم نحو ٥٠ عضوا معينا) فهى سلسلة من الغرابيل والمناخل لا يبقى بعدها الا النخالة ودقيق الزلط ثم انها ترفع عن الممثل المسئولية أمام الجماهير العريضة . ومدة العضوية فى الجمعية التشريعية ست سنوات يتجدد خلالها ثلث الأعضاء المنتخبين والمعينين كل سنتين من المندوبين الخمسينيين ومن الحكومة كما يحدث عادة فى مجالس ادارات الشركات المساهمة والنوادى لتجديد الدم باستمرار من ناحية ولا ستبقاء خيرة الخبرة من ناحية أخرى . وقد اشترط فى عضو الجمعية التشريعية أن يكون سنه على

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأقل ٣٥ سنة عارفا بالقراءة والكتابة وأن يكون من دافعى ضرائب الأطيان بنصاب ٥٠ جنيها أو عوائد مبان بنصاب ٢٠ جنيها سنويا ، أو ضرائب أطيان وعوائد املاك بنصاب ٣٥ جنيها سنويا فإن كان من حملة الشهادات العالية أعفى من خمس هذه النصابات . وكان العضو يتقاضى مكافأة شهرية قدرها ٢٥ جنيها وقد ظلت قرارات الجمعية التشريعية كما كانت فى حالة الجمعية العمومية : أى استشارية الا فيما يخص فرض الضرائب الجديدة أو زيادة الضرائب ـ واستجد للجمعية التشريعية حقان :

حق مناقشة الحكومة (دون صفة الالزام) وحق تحضير مشروعات القوانين (دون صفة الالزام) .

كذلك من يتأمل ديباجة دستور ١٩١٣ يجد انها تحدد مقترحات الجمعية التشريعية «بادارة الشئون الداخلية» وبهذا نكون قد عدنا الى برلمان الخديو اسماعيل الذى حدد اختصاص مجلس شورى النواب «بمذاكرة المنافع الداخلية» باختصار ممنوع على نواب الأمة الكلام فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية أو فى نظام الحكم .

وكان للحكومة حق حل الجمعية التشريعية اذا استحكم الخلاف بينهما .

وفى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ اسفرت انتخابات الجمعية التشريعية عن الأعضاء التالين :

القاهرة :

سعد زغلول باشا ، عبد الخالق مدكور باشا ، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، حسين واصف باشا .

الاسكندرية :

حسين حقى سيف أفندى ، محمد يكن باشا ، منصور يوسف باشا .

دمياط :

عبد السلام العلايلى بك .

بور سعيد والاسماعيلية :

الشيخ عبد الفتاح الجمل .

السويس :

عبد الرحمن عوض أفندى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الغربية :

ابراهيم سعيد باشا ، أحمد أبو الفتوح باشا ، حافظ المنشاوى باشا ، راغب عطية بك ، على المنزلاوى بك ، محمد فتح الله بركات بك ، محمد كمال أبو جازيه بك .

المنوفية :

عبد العزيز فهمى بك ، عبد المجيد سلطان باشا ، محمد السيد أبو على باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أبو حسين باشا .

البحيرة :

ابراهيم نصار بك ، أحمد محمود باشا ، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، محمد المنياوى بك .

الدقهلية :

حسين هلال بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، عثمان سليط بك ، متولى نوربك .

الشرقية :

عبد الله السيد أباظه بك ، على الشمسى بك ، عمر مراد بك ، محمد عثمان اباظه ، محمود الاترىى باشا .

القليوبية :

عبد الرحمن نصير بك ، محمد علام بك ، مصطفى بكير افندى

الجيزة :

فرج الدالى أفندى ، الشيخ محمد حسن عزام ، محمد رشوان الزمر أفندى .

الفيوم :

محمد الباسل بك ، طنطاوى طنطاوى بك ، الشيخ محمد على صالح .

بنى سويف :

زكريا نامق بك ، محمد على سليمان بك .

المنيا :

المصرى السعدى بك ، حسنين الشريعى بك ، زايد جلال بك ، على شعراوى باشا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أسيوط :

ابراهيم موسى الدورى بك ، عبد الرحمن محمود بك ، محمد على علوبه بك ، محمد قطب قرشى بك ، محمد محفوظ باشا .

جرجا :

ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك ، عمر عبد الآخر بك ، محمد أمين أبو ستيت بك ، محمود همام بك .

قنا :

ابراهيم على بك ، حسن بكرى بك ، الشيخ عمر أحمد خلف الله ، محمد محمود بك .

أسوان :

حنفى مصطفى منصور بك .

عن الوجهاء والأعيان

أحمد مظلوم باشا ، عدلى يكن باشا ، خالد لطفى باشا ، محمد شريعى باشا ، ابراهيم بك راجى ، حسن توفيق باشا .

عن الأقباط :

قلينى فهمى باشا ، مرقس سميكه بك ، سينوت حنا بك ، كامل صدقى بك المحامى .

رجال التربية العامة والدينية :

الشيخ محمد شاكر ، أمين سامى باشا .

الاطباء :

الدكتور محمد علوى باشا ، الدكتور محمد أمين بدر .

العرب :

السعدى بشاره الطحاوى بك .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التجار :

ميشيل بك لطف الله ، يوسف أصلان قطاوى باشا .

وعين أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية التشريعية وعدلى يكن باشا وكيلا لها ، وكان سعد زغلول باشا هو وكيلها المنتخب .

وقد افتتح الخديو عباس الثانى الجمعية التشريعية فى ٢٢ يناير ١٩١٤ بسراى مجلس الشيوخ السابق (وزارة الأشغال) فى شارع القصر العينى المتاخمه لمجلس النواب (مجلس الأمة أو مجلس الشعب) ، وتلا خطبة العرش التى لم يكن فيها شيء يذكر الا تكرار ديباجة دستور ١٩١٣ بلغة أخرى ، والتنويه بزيادة مشاركة البرلمان فى أعمال الحكومة وباتساع قاعدة الناخبين وبتمثيل الاقليات بحد ادنى والتوجيه الى ضرورة الاهتمام بمشاكل «صغار المزارعين» بصفة خاصة وانفضت الدورة فى يونيو ١٩١٤ ، وقد كانت الدورة الثانية يحل موعدها فى أول نوفمبر ١٩١٤ ولكن انعقادها تأجل جملة مرات ثم تأجل الى أجل غير مسمى نظرا لنشوب الحرب العالمية الأولى فى ٤ أغسطس ١٩١٤ . ولم تدع للانعقاد بعد ذلك حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فمجرد اعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ تألف الوفد المصرى من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وزار المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (عيد الجهاد الوطنى) للمطالبة باستقلال مصر ، وكان ذلك بداية ثورة ١٩١٩ التى أسفرت عن الاستقلال المشروط بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وعن دستور ١٥ مارس ١٩٢٣ .

وهكذا لم تجتمع الجمعية التشريعية غير دورة واحدة فى النصف الاول من ١٩١٤ . وقد كان من تحاملات عبد الرحمن الرافعى ورجال الحزب الوطنى فى التشهير بالجمعية التشريعية قول الرافعى فى كتابه عن «محمد فريد» ص ٣٨٥ أن «الجمعية التشريعية» «صرفت معظم وقتها فى مناقشات طويلة عميقة للبحث عمن هو الأحق بين وكيلى الجمعية برأسة الجلسات عند غياب رئيسها : هل هو الوكيل المعين عدلى يكن باشا أم الوكيل المنتخب سعد زغلول باشا ؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو فى تعرف أى الوكيلين أحق برأسة الجلسات عند غياب الرئيس ؟

«وهكذا كانت الرآسة وما إليها هى الشغل الشاغل لكبراء البلاد فى كل زمان» .

فالرافعى قد صور هذا الصراع على أنه مجرد صراع شخصى على الرياسات ليس فقط بسبب نقص وعيه الدستورى بل لنقص ايمانه وايمان الحزب الوطنى بصفة عامة بالديمقراطية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ونظرهم الى الكفاح الدستورى والديمقراطى على أنه مجرد ورقة فى لعبة السياسة والصراع مع أفندينا والانجليز وليس على أنه مجرى أساسى فى تاريخ تحرير الشعوب ، فالمشكلة التى تجلت فى الجمعية التشريعية لم تكن مشكلة صراع على الرياسات بل كانت مشكلة تحديد مصدر السلطة فى حكم البلاد : أهو «العرش» من خلال مندوبه المعين (عدلى يكن) أم «الأمة» من خلال ممثلها المنتخب (سعد زغلول) ، وهل تحكم مصر بموجب حق الملوك الالهى أم بموجب حق الشعوب الطبيعى ؟

ومن يتأمل تطور الأحداث فى ثورة ١٩١٩ يجد أن لب الصراع بين سعد زغلول وكيل الأمة المنتخب من الشعب وعدلى يكن رئيس الوزراء المعين من السلطان فؤاد حول من يرأس وفد المفاوضات مع الانجليز من أجل استقلال مصر ، كان فى حقيقته استمرارا لهذا الصراع الأصيل فى تاريخ الديمقراطية المصرية حول من يتحدث باسم الأمة : العرش ورجاله أو الأمة وزعماؤها ؟ لقد كان الصراع الذى دار داخل الجمعية التشريعية هو جوهر صراع الأمة مع العرش حول الدستور والحياة النيابية .

كذلك ظلم الرافعى الحركة الوطنية والدستورية معا حين صور انشاء الجمعية التشريعية على أنه مجرد لعبة انجليزية للقضاء على الحركة الوطنية ، فهو يقول فى «محمد فريد» (٣٧٥) : «أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه وذلك لكى يشغل الامه بنظام حادث تترقب من ورائه الخير ، فيصرفها ولو الى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور» والحقيقة أن الانجليز اضطروا حين بدت نذر الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٣ أن يتراجعوا أمام هياج الشعب المصرى من أجل الاستقلال والحكم النيابى لتهدئة المصريين بهذه المصالحة الجزئية حتى يمكنهم أن يخوضوا الحرب العالمية الأولى وظهرهم آمن نسبيا . أما الجلاء عن مصر فقد كان مستحيل التحقيق لان انجلترا وحلفاءها كانوا يستعدون لقتال المانيا وايطاليا وتركيا ومن غير المعقول أن يسلموا أهم قاعدة لهم فى البحر الأبيض المتوسط لقمة سائغة لاعدائهم . ولو كانت الجمعية التشريعية حقا كما روج الحزب الوطنى مجرد لعبة انجليزية لشغل المصريين عن المطالبة بالاستقلال أو بالحياة النيابية السليمة لما لجأ الانجليز الى تعطيلها طوال الحرب العالمية الأولى أولا بمرسوم ١٨ أكتوبر ١٩١٤ الذى أجل الدورة البرلمانية الثانية من أول نوفمبر ١٩١٤ الى أول يناير ١٩١٥ ، ثم بمرسوم ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ الذى أعاد تأجيلها الى ١٥ فبراير ١٩١٥ ، ثم توالت مراسيم التأجيل الى ١٥ ابريل ١٩١٥ ثم الى أول نوفمبر ١٩١٥ ثم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أخيرا الى أجل غير مسمى بمرسوم ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ . وكل هذا التسويف وهذه الذبذبة يدلان ، ليس فقط على أن الانجليز كانوا يخشون انعقاد الجمعية التشريعية ولكن على تخوفهم من البطش السافر بالحكم النيابي ازاء مقاومة المصريين .

وكان الخديو عباس الثانى قد سافر الى استانبول اسابيع قبل نشوب الحرب العالمية الأولى غالبا لينسق خططه مع السلطان رشاد سلطان تركيا فى مقاومة الانجليز . فقد انتهت سنوات العسل التى قضاها عباس الثانى مع ايلدون جورست خليفة كرومر بين ١٩٠٧ ، ١٩١١ . وبتولى اللورد كيتشنر منصب جورست بعد وفاته انتهت سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز لا ن الجنرال كيتشنر اعاد أيام كرومر فى حكم مصر حكما مباشرا متبعا سياسة قمع المصريين وتهدئتهم على حساب الخديو فى آن واحد فعاد عباس الثانى الى تجديد تحالفه مع سلطان تركيا . وكان من مظاهر تأمر عباس الثانى مع جبهة تركيا والمانيا والنمسا وايطاليا انه حاول أن يبيع سكة حديد مريوط التى كان يمتلكها شخصيا الى شركة ايطالية بحجة أنه لا يربح منها شيئا فتدخل كيتشنر وحال دون ذلك وأجبر عباس الثانى على بيعها للحكومة المصرية فى فبراير ١٩١٤ مقابل ٣٩٠٫٠٠٠ جنيه وغضب الخديو عباس على رئيس وزرائه محمد سعيد باشا لانحيازه للانجليز فى هذا الأمر ، فاستقال محمد سعيد باشا بعد نحو اربع ، نوات قضاها فى الحكم بين بطرس غالى وتولى خلفه حسين رشدى باشا رئاسة الوزارة فى ٥ ابريل ١٩١٤ وهو من اختيار عباس الثانى ولم يعترض كيتشنر .

وكانت وزارة رشدى باشا الأولى مكونة على الوجه الأتى :

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية .

اسماعيل سرى باشا للاشغال والحربية البحرية .

أحمد حلمى باشا للمعارف .

يوسف وهبه باشا للمالية .

محمد محب باشا للأوقاف .

عدلى يكن باشا للخارجية .

عبد الخالق ثروت باشا للحقانية .

اسماعيل صدقى باشا للزراعة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وفى استانبول جرت محاولة لاغتيال عباس الثانى فى ٢٥ يوليو ١٩١٤ برصاص طالب مصرى اسمه محمود مظهر كان يدرس بمدرسة البحرية العثمانية وهو ابن أحمد بك مظهر رئيس محكمة بنى سويف وجرح الخديو جروحا بليغه شفى منها أما المعتدى فقد قتله البوليس التركى فور الحادث فدفن معه سره وقد وقع الحادث عند خروج الخديو عباس الثانى من رياسة مجلس الوزراء التركى بعد مقابلة الصدر الأعظم الأمير محمد سعيد حليم ويقول الرافعى إنه قد يكون للأمير سعيد حليم يد فى الحادث طمعا فى عرش مصر .

وقد منع الانجليز الخديو عباس الثانى من العودة الى مصر بعد شفائه فى سبتمبر ١٩١٤ .

وفى ١١ نوفمبر أصدر الخديو عباس الثانى من منفاه منشورا مضحكا مؤسفا يعلن فيه تحالفه مع تركيا ومنحه الدستور للمصريين واعتزامه دخول مصر غازيا بجيش عثمانى يعيد فتح مصر «لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢» . وهذا نص المنشور :

«أبناء مصر والسودان الأعزاء ،

«ها قد اتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبى وطىء البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى أنه مؤقت وأنه لتأييد الاريكه الخديوية كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانجليزية ووعود رجالها الرسميين العلنية ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسى الوعود بالجلاء وتداخل فى شئون البلاد الادارية والسياسية فتصرف فى مالية البلاد تصرف المالك المبذر ، واعتدى على حقوقنا فى السودان ، واحل ابناءه مكان الوطنيين فى الوظائف العمومية وسلب استقلال القضاء وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا فى انتشار التربية والتعليم الصحيح فى ارجاء البلاد وفى منح البلاد دستورا كاملا يتناسب مع أحوال التقدم العصرى . ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى ، جاءت الحكومة الانكليزية فمنعتنا عن الرجوع الى مصر ، مقر العرش الخديوى ، ودعتنا لترك الاستانه والرحيل لايطاليا فرفضنا هذا الطلب رفضا باتا ، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداء على الفرامانات الشاهانية . ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية هى تأييد هذه الفرامانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى لاعادة الحالة الى ما كانت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

عليه قبل سنة ١٨٨٢ . وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية والإخلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا ولبلادكم . وبما أن الأمل وطيد فى نجاحنا بمعونته تعالى ، فاننا نعلن من الان منحكم الدستور الكامل والغاء القوانين المنافية للحرية واعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والعفو عن المجرمين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة والعمل على تعميم التعليم وترقيته وكل مافيه تقدم البلاد المادى والأدبى والسهر على راحة سكانها وتوفير أسباب سعادتهم . هاهى الفرصة فانتهزوها وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب ، فانه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال ومن يحاربنا معهم حقق الله الامال » .

وباختصار فان الخديو عباس الثانى طالب المصريين بالثورة على الانجليز استعدادا لدخوله مصر على رأس جيش عثمانى وهو طلب غير مشجع لان المصريين لم يجدو منطقا فى استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال عثمانى . لاكلمه عن استقلال مصر بعد أن تضع الحرب أوزارها ، وانما اصرار « لاعادة الحالة الى ماكانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ » أى السيادة العثمانية على مصر بموجب معاهدة لندن فى ١٨٤٠ والفرامانات الشاهانية المنظمة لهذه السيادة أما الوعد بالدستور بعد النصر فقد كان بمثابة توقيع شيك بلا رصيد .

وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة فاعلنت الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الان فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وفى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس الثانى وتولية الأمير حسين كامل سلطانا على مصر . ولم يعترض على ذلك أحد الا قيادات الحزب الوطنى وشبابه الذين عادوا الى سياستهم القديمة القائمة على التعاون مع الخديو عباس الثانى والدولة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العثمانية فى محاربتهم للانجليز[1] . أما الغالبية العظمى من المصريين فقد ظلو فاترين نحو دعوة أمير المؤمنين لأنهم كانوا يفتقدون الضمان لخروج تركيا من مصر بعد خروج الانجليز . وهذا ماكان محمد فريد وزملاؤه فى المنفى حريصين عليه رغم تعاونهم مع تركيا فى هذه الفترة الحرجة ، أن تعود مصر للمصريين بعد الحرب لا للعثمانيين . وقد اكتشف بنفسه ان الصدر الأعظم وعامة زعماء حزب الاتحاد والترقى التركى كانوا يجاهرون باسترداد تركيا لمصر بعد انتصار تركيا أو يضمرون ذلك ، ومن هنا فقد كان محمد فريد حريصا على توضيح استقلال مصر الداخلى على الاقل غير أن حديث محمد فريد مع زيمرمان Zimmerman وكيل خارجية المانيا فى يناير ١٩١٦ يستدل منه أن محمد فريد كان يمكن أن يكتفى باستقلال مصر الداخلى أو الادارى مع وجود علاقة عضوية بين مصر وتركيا شبيهه بعلاقة المجر بالنمسا حيث قال لزيمرمان :

« أنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا فى ادارة مصر لجهلهم البلاد وأهلها بل لجهلهم الادارة أيضا كما هو مشاهد فى سورية وغيرها ولا نقبل أن نكون تحت ادارتهم بحال من الأحوال لاننا ارقى منهم كثيرا ، وبلادنا أكثر انتظاما من قبل دخول الانجليز وبالاختصار فان الاتراك يريدون أن يأكلوا مصر ، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة . فنحن قد قاومنا الانجليز ونقاوم كل من يريد أكلنا أيا كان ، لاننا نسعى وراء الاستقلال ، وغاية ما نقبله أن نكون مع الأتراك مثل المجر والنمسا ، على شرط المساواة فى الحقوق والاستقلال التام »[2]

وهكذا نجد أن الحزب الوطنى قد استخرج معنى جديدا لمبدأ « مصر للمصريين » وهو أنه الاستقلال الداخلى لمصر أو الحكم الذاتى لمصر داخل الاطار العثمانى ، وفى مكان أخر من « مذكراته » يتصور محمد فريد علاقة مصر والبلاد العربية بتركيا على أنها يجب أن تشبه « اتحاد ممالك المانيا تحت رعاية بروسيا » أى اتحاد فيدرالى مركزه استانبول مع عواصم اقليمية وحكم ذاتى لكل عضو فى الاتحاد . وهو يقول ان الاتراك أنفسهم يرفضون هذه الصيغة لانهم يخشون

---

(١) اقترن ذلك باضطهاد قيادات الحزب الوطنى فى مصر ومطاردة شبابه . فاعتقل : أحمد بك لطفى وعلى فهمى كامل بك (وكيل الحزب) وعبد الله بك طلعت وعبد اللطيف بك الوفائى . ونفى الى مالطه : الدكتور عبد الغفار متولى . ومحمد عوض محمد ومحمود ابراهيم الدسوقى ومحمد عوض جبريل وحامد بك العلايلى وحامد المليجى وسلامه الحولى وعلى فهمى خليل والامير العطار . ووضع تحت الراقبة . عبد المقصود متولى ومحمد زكى على وأحمد وفيق وأمين الرافعى وعبد الرحمن الرافعى ومصطفى الشوربجى واسماعيل بك حافظ ومحمد فؤاد حمدى وابراهيم رياض والدكتور عبد الحليم متولى والدكتور عبد الفتاح يوسف وأحمد رمضان زياد والبوزباشى حافظ محمود قبودان والبوزباشى أحمد حموده وفؤاد عثمان ومحمد الشافعى ومصطفى حمدى ويعقوب صبرى وأحمد نبيه قبودان وحسن نور الدين واسماعيل حسين والشيخ ابراهيم مرونى وغيرهم .

(٢) الرافعى : « محمد ... » (عن مذكراته) ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ظهور ريشستاج اسلامى فى استانبول يسيطر عليه نواب الدول العربية على الدولة العثمانية بحكم أكثريتهم العددية ، ويصبح الأتراك فى المقام الثانى . وقد اكتشف محمد فريد أن تركيا تسعى لاسترداد مصر كولاية عثمانية وأن بعضهم يصرح «بأنه يفضل أن تكون مصر انكليزية من أن تكون مستقلة» تخوفا من بأسها وقوة حضارتها . وقد سببت آراء محمد فريد فى الاستقلال الداخلى له متاعب فى استانبول عندما اقام بها فترة أثناء الحرب العالمية الأولى فحقق معه ووضع تحت المراقبة .

وفى أواخر الحرب العالمية الأولى بعد أن تأكد انتصار الحلفاء (انجلترا وفرنسا وحلفائهما) على المانيا وتركيا ساءت العلاقة بين محمد فريد والخديو عباس الثانى لما لاحظه فريد على الخديو من محاولات لاسترضاء الانجليز .

وقد ظل محمد فريد فى منفاه يدعو لحرية مصر واستقلالها بفهمه الخاص وبمنهجه الخاص حتى أخر لحظة فى حياته وقد توفى فى برلين يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ، وكانت الأمة كلها مشتعلة تحت زعامة سعد زغلول و«الوفد المصرى» الذى صبت فيه كافة التيارات الوطنية والديمقراطية .

وحين نقلت رفات محمد فريد الى القاهرة فى ٩ يونيو ١٩٢٠ ودعته مصر وداع الزعماء .

وفى ٩ أكتوبر ١٩١٧ توفى السلطان حسين كامل وتولى السلطان احمد فؤاد عرش مصر مكانه فى نفس التاريخ . وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ أعلنت الهدنة بين الدول المتحاربة بعد سحق قوات ايطاليا وتركيا والمانيا والنمسا والمجر . وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بدأ المصريون صفحة جديدة فى تاريخ كفاحهم فى سبيل الاستقلال والديمقراطية : بدأت ثورة ١٩١٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الباب الثامن

الصحافة والرقابة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الصحافة والرقابة ـ ١

البداية : رفاعة العظيم

كان أول دخول الصحافة مصر مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) وهو أيضا تاريخ دخول المطبعة العربية الأولى والمطبعة الأفرنجية الأولى . غير أن الجريدتين اللتين أنشأتهما الحملة الفرنسية فى مصر كانتا باللغة الفرنسية ، وهما جريدة «لى كوريية دى ليجبت» «بريد مصر» ومجلة «لاديكاد ايجيسيين» «العشرية المصرية» لنشر أبحاث المجمع العلمى المصرى ، وقد قصد بهما أن يكونا صحافة جيش الاحتلال ومن وثائق فرنسا العلمية ، أما المصريون فلم يعرفوا شيئا مطبوعا بالعربية أيام الحملة الفرنسية الا منشورات سلطة الاحتلال الفرنسى بما اشتملت عليه من بيانات ونداءات وقوانين ولوائح وأوامر جديدة ، وأحيانا بعض التوجيهات والأفكار والمبادىء العامة . وكانت هذه الى جانب توزيعها على الأعيان تتخذ صورة الملصقات على نواصى الشوارع والحارات وعلى أبواب المساجد . وقد كانت هذه البديل الأوروبى «لمنادى» العصور الوسطى الذى كان بمثابة الجريدة الرسمية بل ووزارة الأعلام فى جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية ولذا يمكن أن نطلق على هذه المنشورات أو الملصقات جرائد الحائط» .

فلما جاء محمد على جدد نظام الفرنسيين فى التعريف بالقوانين وفى الارشاد العام بل وفى التعريف بالاحداث الهامة . فأنشأ محمد على فى ١٨٢٧ (١٢٤٣) هجرية «جرنال الخديو» باللغتين التركية والعربية من مائة نسخة فقط ليعرف منها أخبار مشروعاته الكثيرة وغير ذلك من شئون مالية وادراية . وكان تداول «جرنال الخديو» قاصرا على كبار رجال الدولة . وكان كلهم من الاتراك أو من يدخلون فى حكمهم . ولكن يبدو أن تأميم الزراعة والتجارة والصناعة واتساع الجيش والاسطول والتوسع فى تعليم شباب المصريين ليشغلوا المناصب التنفيذية ونصف

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

القيادية في الجهاز الضخم الذى بناه محمد على جعله يحس ضرورة أن يكون للحكومة «حضور» بالكلمة المطبوعة فى كل قرى مصر ومدنها ، وفى كل مستويات المسئولية فى الخدمة العامة ، ولذا سرعان ما أصدر محمد على بعد سنة واحدة «الوقائع المصرية» فى ٣ ديسمبر ١٨٢٨ التى صدرت بلغتين متجاورتين : التركية والعربية لتحمل قوانين الدولة وأخبارها وتوجيهاتها . وكانت توزع فى صورة اشتراكات اجبارية على جميع موظفى الدولة ممن يتقاضون الف قرش فأكثر شهريا (فلنقل بلغة اليوم على مديرى العموم) ومجانا على فقراء الطلاب ، فلما تولى رفاعة الطهطاوى رياسة تحريرها خاض معركة ليكون النص الأصلى «للوقائع المصرية» بالعربية وأن تكون الصيغة التركية هى المترجمة . وقد انتصر سنوات ثم طرد من رياسة تحرير «الوقائع» . كذلك انتصر الطهطاوى فى معركة أخرى وهى تحويلها الافتتاحية الى مقال فى التربية الوطنية والسياسية والاجتماعية بعد أن كانت مجرد مدائح تذبيج فى عظمة الوالى وكمال صفاته ، وهذه بداية صحافة الرأى فى مصر . كذلك دق رفاعة الطهطاوى وزملاؤه المصريون فى معركة التحرير هذه أسفينا ثالثا ، وهو أن المطبعة كانت لديهم والورق كان لديهم ، فلما تولى عباس الأول وجد «الوقائع المصرية» ترسل لحفالة المجتمع كبعض الفنانين والطهاة والضرافين . فمنع تداولها بين من هم أقل رتبة من أميرالاى وحظر نشر أى «شىء يختص بالسياسة فيها» . فى عهد عباس عادت اللغة التركية لغة أولى وقصر توزيع «الوقائع المصرية» على كبار الموظفين وحظر عليها الخوض فى السياسة وفى عصر عباس نفى رفاعة الطهطاوى الى السودان .

ولم تصدر فى زمن محمد على جرائد أخرى الا جريدة متخصصة هى الجريدة العسكرية (١٨٣٣) لنشر أخبار الجيش ولوائحه ، ثم جريدة فرنسية ثقافية كانت تصدر أسبوعيا فى الاسكندرية من أغسطس ١٨٣٣ الى مارس ١٨٣٤ عن ناد أدبى أنشأه مثقفو الاسكندرية ، اسمها «لومنيتور ايجبسيان» ، وكان محمد على يؤزراها للدفاع عنه ضد دعاية الباب العالى أمام الرأى العام الأوروبى المحلى على الأقل .

وقد كان تطور الصحافة المصرية وجها من وجوه صراع مصر فى سبيل الاستقلال وفى سبيل الديمقراطية فى القرنين الاخيرين . فمحمد على الذى صارع الاستعمار التركى شجع الصحافة العربية والاجنبية فى مصر لتدافع عن استقلال الارادة المصرية فى مواجهة الباب العالى . وعباس الذى كان خادما مطيعا للباب العالى لم يكن بحاجة الى صحف بل على العكس من ذلك كبل الصحيفة الوحيدة التى بقيت له من عهد محمد على . أما سعيد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) فقد جدد صراع مصر مع تركيا ، ولكنه ابتدأ من نقطة الصفر التى ابتدأ منها محمد على قبل ١٨٠٥ من ناحية كما أنه لم يكن يملك ربع شخصية محمد على ودهائه وثبات جنانه . وحين بدأ مخططه الاستقلالى بالاتفاق مع فرديناند دلسبس أرسل سلطان تركيا الى القاهرة اسكندر شلهوب وموله لاصدار جريدة «السلطنة» فى ١٨٥٧ لنقد اخطاء سعيد وتذكير المصريين بواجباتهم نحو الباب العالى ، ولكن هذه الجريدة لم تعمر . ولكن أهميتها تنبع من أنها جريدة أنشئت لتخاطب الرأى العام وتؤلب المصريين على واليهم ، فهى اذن حلقة هامة ، ربما كانت بداية السلسلة ، فى صحافة الرأى التى كان لها أثر خطير فى تاريخ مصر الحديث .

وقد أدرك اسماعيل منذ توليه فى يناير ١٨٦٣ أهمية صحافة الرأى التى تخاطب الرأى العام مباشرة فى الدفاع عن قضايا مصر وعن سياساته الخاصة فاهتم بتشجيعها والانفاق عليها بل وشراء ذمم أصحابها وكتابها عند الضرورة . وبالطبع فى صراعه مع الباب العالى أو غيره من الدول لم يكن فى امكان الخديو اسماعيل أن يستفيد من الصحافة الحكومية مثل «الوقائع المصرية» ولذا شجع تأسيس الصحف الفردية . فأوحى الى كاتب يدعى أبو السعود باصدار جريدة « وادى النيل » فى ١٨٦٦ ، وكان اسماعيل يمده بالمال من ميزانية الدولة ، فنحن نعلم من وثائق العصر أن الحكومة دفعت لهذه الصحيفة فى ١٨٧٢ مبلغ ٢٨٫٠٠٠ قرش بصفة اعانة من الخديو[1] ، وكانت جريدة «وادى النيل» هى لسان حال الخديو اسماعيل فى مواجهة جريدة «الجوائب» التى أنشأها سلطان تركيا فى استانبول وأسند رياسة تحريرها الى أحمد فارس الشدياق وقد تخصصت فى مهاجمة الخديو اسماعيل ثم فى مهاجمة عرابى والثورة العرابية فيما بعد . وغير «وادى النيل» المصرية أنشأ ابراهيم المويلحى ومحمد عثمان جلال فى ١٨٦٩ مجلة «نزهة الأفكار» ، ولكن هذه المجلة توسعت فى حرية الرأى الى حد أن شاهين باشا وزير الحربية أبدى للخديو اسماعيل تخوفه من اثارتها للخواطر وايقاظها للفتن فأمر باغلاقها .

وفى ١٨٧٥ أنشأ محمد أنس ابن أبو السعود جريدة «روضة الأخبار» فى خدمة اسماعيل الذى قام برعايتها . هذا الى جانب المجلة الثقافية «روضة المدارس» التى أنشئت فى عهد اسماعيل وكان يرأس تحريرها رفاعة الطهطاوى ثم الجريدة الرسمية التى كان سعيد فى أواخر ايامه قد تنازل عن ملكية الدولة لها وأهداها لاحد موظفيه (عبد الرحمن بك رشدى) مع

(١) د . سامى عزيز : «الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى» دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مطبعة بولاق بكل مافيها ليديرهما لحسابه الخاص ، بعد أن توقفت المطبعة من يوليو ١٨٦١ الى أغسطس ١٨٦٢ . وظل عبد الرحمن بك رشدى يصدر « الوقائع المصرية » لحسابه الخاص بانتظام وينشر فيها أخبار الدولة فقط من فبراير ١٨٦٣ الى ٢٢ نوفمبر ١٨٦٥ حين استردها الخديو اسماعيل وعين أحمد خيرى بك مشرفا عليها والشيخ أحمد عبد الرحيم محررا عربيا لها . وفى ٢٨ أغسطس ١٨٦٨ فصل ادارتها عن « ديوان المدراس » (وزارة المعارف) . وعادت « الوقائع المصرية » تنشر مع قوانين الدولة ، الأخبار الهامة ، الداخلية والخارجية ، والريبورتاجات والمقالات السياسية والشعر والنثر ، والاعلانات التجارية المدفوعة ... الخ . وكانت من أهم الصحف المدافعة عن سياسة اسماعيل وتصرفاته ازاء هجمات جريدة « ايجيبت » التى كانت تصدر فى الاسكندرية وتركز الهجوم عليه .

الطيور المهاجرة

وقد كان اسماعيل هو عهد الميلاد الحقيقى للصحافة المصرية وللصحافة فى مصر بوجه عام ، لا الصحافة التابعة للحكومة ، ولكن الصحافة المملوكة للأفراد ، أيا كانت انتماءاتها وولاءاتها أو مصادر تمويلها الخفية . وقد بلغ عدد الصحف التى صدرت فى عصر اسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) بمختلف اللغات أربعين صحيفة منها ٢٣ صحيفة عربية . وقد صدر هذا العدد الضخم من الصحف بتشجيعه أو بتشجيع أعدائه ولاسيما تركيا وانجلترا . ونستطيع أن نفهم هذا الازدهار العظيم فى صحافة مصر أيام اسماعيل اذا ذكرنا أن بلدا ليست فيه أحزاب سياسية يمكن أن تعبر عن مختلف الاتجاهات والمصالح وتستقطب الجماهير لتجعل من الرأى العام قوة ضاغطة على الحاكم ، تقوم الصحيفة فيه مقام الحزب السياسى أو نواته . صدرت فى عصر اسماعيل الجرائد والمجلات المتخصصة الآتية :

« الوقائع الرسمية » ... « أركان الجيش المصرى » .. « يعسوب الطب » .. « المجلتين الثقافيتين » .. « روضة المدارس المصرية » .. « النحلة الحرة » ، والصحف السياسية الاتية : « وادى النيل » .. « نزهة الأفكار » .. « الكوكب الشرق » .. « الأهرام » .. . « روضة الأخبار » ... « أبو نظارة زرقاء » .. « الوقت » .. « شعاع الكوكب » .. « صدى الاهرام » .. « مصر » .. « حقيقة الأخبار » .. « الوطن » .. « البسفور » .. « التجارة » .. « الكوكب المصرى » ... « مرآة الشرق » .. « الاسكندرية » .. « بستان الأخبار »[1] .

(١) الكونت فيليب دى طرازى : « تاريخ الصحافة العربية » ، ٤ أجزاء بيروت ، ١٩١٣ ، قسطاكى الياس الحلبى « تاريخ تكوين الصحف المصرية » ، مطبعة التقدم ، ١٩٢٨ .
د . ابراهيم عبده : « تطور الصحافة المصرية » ، مطبعة الآداب (الطبعة الثانية) ، ١٩٥١ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد كان من الاسباب المباشرة لازدهار الصحافة فى عصر اسماعيل هجرة عدد كبير من المثقفين والكتاب والفنانين الشوام الى مصر نتيجة للمذابح الدينية التى دبرها الباب العالى فى لبنان وسوريا عام ١٨٦٠ . وقد تبنى الخديو اسماعيل هؤلاء اللاجئين السياسيين كجزء من سياسته العامة فى مناوأة الباب العالى والتعبير عن استقلال الارادة المصرية . فأنشئت جريدة «الأهرام» فى سنة ١٨٧٥ التى قدر لها أن تعيش حتى الان نحو مائة عام . وقد أدى نشوب الحرب بين تركيا وروسيا فى ١٨٧٧ الى انقسام صحف مصر وانقسام الرأى العام المصرى فيها الى فريقين : فريق يناصر الباب العالى صاحب السيادة الرسمية على مصر وفريق يجاهر بعداء الباب العالى ويشمت فيما يحل به من هزائم .

وقد ترك الخديو اسماعيل الصحافة المعادية لتركيا تعبر عن موقفها بحرية تامة بوحى من سياسته الاستقلالية ، فساعد ذلك على استقطاب الفكر والشعور فى مصر حول تبعية مصر للخليفة السلطان وحول مبدأ استقلال مصر أو ما كان يسمى يومئذ «مصر للمصريين» . بل لقد بلغ تعريض بعض الصحف المصرية بفساد النظام العثمانى أن «الأهرام» نددت صراحة باستبداد سلطان تركيا ودعت الى الاصلاح بالحكم الديمقراطى ، فكتبت فى عدد ٢٢ مارس ١٨٧٧ تقول : «لقد شكونا من الاستبداد الموصل للدمار فتهيأ الآن لنا أن نقصيه بعيدا . والخطاب السلطانى قال قد اشتهرت وثيقة الاصلاحات وأوجدت البرلمان مؤكدا للجميع العدالة والحرية» . وفى عدد ١٢ ابريل سنة ١٨٧٨ ارتفعت نبرتها فكتبت تقول : «قل لنا متى النهاية ، تحملنا مالا يطاق صبرنا على البلوى ، فحتام ننتظر» . ومعنى هذا أن القضيتين الرئيسيتين اللتين اشتغلت بهما صحافة مصر فى عصر اسماعيل كانتا :

(١) قضية استقلال مصر عن تركيا

(٢) قضية الديمقراطية .

وقد جاء جمال الدين الأفغانى لاجئا الى مصر فى ١٨٧١ ، وكان من مطاردى الباب العالى ، بسبب انتمائه الى التيار الاصلاحى الكبير الذى اجتاح تركيا نفسها ، وكانت دعوته تقوم على بعث شباب العالم الاسلامى ببعث شباب الاسلام ايام مجد السلف الصالح الذى لم ينطو الا نتيجة لفساد السلاطين الفاسدين . وكانت أفكاره الملتهبة مليئة بالمتناقضات ، فقد كان من جهة داعية حرية وشورى عدوا للاستبداد ومن جهة أخرى داعية لنظرية «المستبد العادل» وكان من جهة داعية ثورة واستقلال ومن جهة أخرى داعية جامعة اسلامية تدين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالولاء للباب العالى ، وكان من جهة داعية عقلانية واجتهاد وتوفيق بين العلم والدين وبين الفكر والدين وبين الدنيا والدين ، ومن جهة أخرى داعية عاصفة واندفاع يذكران بعصور الايمان العظيم . حتى لقبه الذى اختاره لنفسه أو اختاره له آباؤه وهو « السيد » جمال الدين الأفغانى « الحسينى » ـ كالنسب الذى اختاره أحمد عرابى لنفسه ـ كان يوحى بجذور شيعية عميقة لا تتمشى مع الدعوة العقلانية ، بلا ولا تتمشى مع العقيدة العقلانية السنية ، وانما تذكرنا بباطنية الطرق الصوفية ، وكان غامض الصلات بعواصم العالم يتجول بينها فى يسر يسير كرجل بلا وطن أو كمنفى أبدى ، وكان ذا شخصية مغناطيسية ، وأوشاج مغناطيسية حتى نشأت حوله اسطورة دامت مائة عام الى يومنا هذا . فكل الناس تعرف متى جاء ومتى مضى وماذا قال ، ولكن أحدا لم يجرؤ بعد أن يفتح دفاتره ليسأل : من هو ـ ولماذا جاء فى الوقت المناسب ، ولماذا مضى فى الوقت المناسب ، ولماذا قال ماقال ؟ كل رجالات عصره حوسبوا حسابا عسيرا فيما خلا جمال الدين الافغانى ، لا أحد يعرف لماذا ؟

كل الناس كانوا من أعوانه أو مريديه : الخديو والمجاور ، الجنرال والأديب ، عالم الأزهر والعمدة ، اليهودى والنصرانى .

وفى سنة ١٨٧٧ حصل الأفغانى لاديب اسحاق على امتياز اصدار جريدة « مصر » وغذاها بمقالاته فصارت شيئا مذكورا ، وتحدث فيها الأفغانى لأول مرة عن « مصر الفتاة » فدخل هذا التعبير قاموس مصر السياسى وعاش جيلا بعد جيل . وأوحى الأفغانى الى يعقوب صنوع باصدار جريدة « أبو نظارة زرقاء » التى أصدرت أيضا فى ١٨٧٧ ، وأوحى لاديب اسحاق باصدرا جريدة أخرى فى الاسكندرية باسم « التجارة » فأصدرها فى ١٨٧٩ . وساعد سليم عنحورى على اصدار جريدة « مرآة الشرق » فى ١٨٧٩ .

وبغض النظر عن جمال الدين الأفغانى ومدرسته ومخالفاته ، فقد أدت الصحافة المصرية فى عصر اسماعيل دورا خطيرا فى الدعوة لتقويض سيادة الباب العالى على مصر وفى مؤازرة الخديو اسماعيل فى مواقفه ضد الباب العالى وفى بلورة فكرة « مصر للمصريين » . كذلك أدت دورا خطيرا فى التنديد بالتدخل الأوروبى فى مصر ولاسيما فى أوج ازمة تأليف الوزارة المختلطة (وزارة نوبار ـ ريفرز ويلسون ـ دى بلينيير) عام ١٨٧٨ ، وأدت دورا خطيرا فى المطالبة بالدستور وبالحياة النيابية وباقرار مبدأ فصل السلطات ومبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وفى التنديد بسوء تصرفات اسماعيل المالية . وقد كانت سياسة اسماعيل مضطربة نحو الصحافة فقد كان يرعاها وينفق عليها لحاجته اليها فى مواجهة الباب العالى أو الضغط الأوروبى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكان ينقلب عليها كلما طالبته بالديمقراطية أو نددت بتصرفاته المالية فيعطلها أو يصادرها . وفى عصر اسماعيل بذرت كل بذور الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تبلورت فى ثورة عرابى .

ومع ذلك فدارس هذه الفترة ينبغى أن يكون فى منتهى الحذر فى تحليل التيارات المتلاطمة التى كانت تتقاذف مصر بين تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ حتى ثورة عرابى والاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . فحين تكتب جريدة «الوطن» وصاحبها ميخائيل عبد السيد فى ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩ عام عزل اسماعيل : «أن الأمة اذا اتفقت كلمتها على خلع ملك أو سلطان فلابد من تنفيذ ارادتها واجابة رغبتها» ، فهى لم تذكر أن عزل اسماعيل كان أيضا مطلبا من مطالب الدول العظمى ولاسيما انجلترا والمانيا والنمسا وتركيا . وحين نرى الرقعة عليها فرسان من غير فرسان الحلبة فلا مناص من السؤال عن الدروع والشارات وصيحات الحرب : إيرانى هو الأفغانى ينزل فى أرض حسن العطار والجبرتى ورفاعة الطهطاوى ليبشر بالله والحرية و «مصر الفتاة» تحت راية خليفة عثمانى يكون أكثر عصرية من السلطان عبد العزيز . لبنانى هو سليم نقاش يكتب المجلدات ليثبت للمصريين أن «مصر للمصريين» . موارنة وارثوذوكس من بر الشام يترافعون عن الشعب المصرى ويطالبون بالدستور وحقوق الانسان المصرى ، يهودى مصرى هو يعقوب صنوع يعتنق الاسلام ويتخذ الجنسية الايطالية ليتمتع بحماية ايطاليا وفقا للامتيازات الاجنبية ويصدرها صحفا عديدة باللغات الاجنبية يسب فيها ملك البلاد ، فلا تستطيع أن تصل اليه يد اسماعيل الا بأن يتفضل قنصل ايطاليا ويبعده عن الاراضى المصرية !.

ولست أقصد أن كل هؤلاء كانوا قيادات فكرية مزيفة دس الباب العالى بعضها ودست الدول الأوروبية بعضها الآخر . وانما فلنقل أن هؤلاء كانوا ثوار الامبراطورية العثمانية على اتساع ارجائها وعلى اختلاف مللها تجمعوا فى مصر ليس فقط لان مصر كانت كما هى دائما قلب العالم العربى وقلب العالم الاسلامى وقلب الشرق الأوسط ، وانما لان الاختمار الثورى فى مصر كان أعمق جذورا وأكثر ابعادا وأعظم فاعلية منه فى أى بلد اسلامى أخر وفى أى بلد عربى أخر وفى أى بلد افريقى أخر .

لقد جاء كل منهم ينشد احزانه الخاصة على ربابة مصر ، أما نشيد مصر الحزين فقد خرج مختنقا من حناجر العرابيين الابرار الجهال لان كلماته لم تكن قد اكتملت بعد الا فى ثورة ١٩١٩ . وفى وسط هذا الخليط من المضطهدين الوافدين كان طبيعيا أن يجد الاستعمار العثمانى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والاستعمار الفرنسي أقنعة «مصرية» . أو على الأصح «متمصرة» تدافع عن مصالحه وقضاياه فى ثوب وطنى قشيب .

فمهمة المؤرخ اذن عسيرة : وهى أن يبحث فى أضابير هذه الفترة سواء فى الداخل أو فى سجلات وزارات الخارجية الأوروبية وسجلات الباب العالى ليعرف منها من كان يهاجم أخطاء اسماعيل أو الباب العالى لوجه مصر وحدها ومن كان بوقا يردد انغام الدول العظمى بتقاسيم عربية أو بتقاسيم مصرية ، ومن كان يرجع أنين الأقليات الدينية والعنصرية والسياسية المقهورة داخل الدولة العثمانية . لقد كان غريبا ذلك العصر . عصر اسماعيل «تتجول فى ارجائه الشخصيات الغامضة التى تخدم عرش مصر بأمانة . مثل نوبار باشا وابراهام بك واسماعيل باشا المفتش ورياض باشا ، ثم كانت تنقلب عليه وكأنها تستند الى قوة ما غير ظاهرة للعيان . فحين يكون الخيار أمام المصريين بين الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، عشية خلع اسماعيل ، نقرأ فى عدد ٢٥ ديسمبر ١٨٧٨ من جريدة «الأهرام» «قد حان لكم أن تعلموا أن الراعى لكم ولستم للراعى . انبذوا الخوف جانبا وقاوموا سيوف الظلم . لا تهابوا من يروم إبعاد الحق . لا تخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم ...» ينبغى أن نتدبر ارتفاع نبرة هذا الضيف فى دار غير داره ، أهو من نبرة يعاة الجبل أيام العلم المثلث الالوان ، أم هو ترجمان لصوت سيد يهجس بحق أريد به باطل وينرصد بمصر المسكينة ترصد العنكبوت بالذبابة الذهبية .

فلنقل أنه عصر اختلط فيه فرسان الكلمة بتجار الكلمة ، واختلط فيه المثاليون من دعاة الحرية والمساواة والاخاء بخدم الاستعمار المقنعين . واذا اردت أن تجمل المعارك السياسية والاجتماعية والفكرية التى خاضتها الصحافة فى عصر اسماعيل وجدتها تتركز فى القضايا الاتية :

١ ـ ضرورة الاطاحة بالخديو اسماعيل لانه جر البلاد الى الخراب المالى ولأنه كان نموذج الملك المستبد .

٢ ـ ضرورة وضع دستور للبلاد واقامة نظام الحكم على الاساس الديمقراطى الممثل فى الحكم النيابى وصيانة الحريات العامة والخاصة .

٣ ـ ضرورة فتح باب الاجتهاد فى الدين والمعتقدات حتى تتمشى القيم الدينية والفكرية مع حضارة العصر الحديث .

٤ ـ ضرورة اصلاح العادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية بما يؤدى الى نهضة البلاد .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٥ ـ ضرورة بعث روح القومية المصرية أو ما كان يسمى يومئذ «مصر للمصريين» وقد كانت هذه النقطة الأخيرة موضع خلاف بين دعاة الاصلاح الدينى أنفسهم داخل مدرسة جمال الدين الأفغانى وخارجها . وكانت الصحافة التى قوضت عرش اسماعيل هى الصحافة التى بذرت بذور الثورة العرابية .

ومنذ مجىء جمال الدين الافغانى الى مصر فى ١٨٧١ ظهرت أول تنظيمات شبه سياسية فى الحياة المصرية كان أوضحها «جمعية حلوان» و «جمعية مصر الفتاة» و «الحزب الوطنى الحر» و «المحفل الماسونى» وهو الذى أنشأ المحفل الماسونى فى ١٨٧٧ مع شريف باشا وانضم له توفيق باشا ومحمد عبده ويعقوب صنوع وسعد زغلول وأديب اسحاق وسليم نقاش والمويلحى وابراهيم اللقانى وعلى مظهر والزرقانى والقونى وبطرس غالى وغيرهم من ضباط الجيش وأعضاء مجلس النواب . وكان الأفغانى هو الروح المحركة وراء أكثر هذه الجماعات التى شكلت بدايات التجمعات الحزبية فى مصر وكانت أكثر الجرائد التى صدرت فى هذه الفترة بمثابة منابر رسمية أو شبه رسمية لهذه التجمعات التى كانت تغذيها بالمال وبالرعاية لتعبر عن أرائها . وقد أصدر أديب اسحاق وسليم نقاش جريدة «مصر» فى القاهرة و«التجارة» فى الاسكندرية لتكونا لسان جمال الدين الأفغانى وحزبه الاصلاحى . وكان الافغانى هو الذى أمد أديب اسحاق بالمال ليصدر جريدة «مصر» هذه التى مالبثت أن انتقلت الى الاسكندرية ، وكان سليم نقاش يدير الجريدتين فى الاسكندرية بينما ظل أديب اسحاق يكتب لهما المقالات ويستكتب لهما الكتاب من حلقة جمال الدين الأفغانى فى القاهرة ، وفى مقدمتهم الشيخ محمد عبده وابراهيم اللقانى وقد كلف المحفل الماسونى عبد الله النديم بأن يشترك فى تحرير جريدتى «مصر» و«التجارة» وأوفده خصيصا لهذا الغرض الى الاسكندرية ليعاون سليم نقاش فى اصدار هاتين الجريدتين . وكان الأفغانى نفسه يكتب فيهما تحت اسم مستعار هو «المظهر بن وضاح» . كذلك كان الأفغانى وراء كثير من الصحف التى أصدرها يعقوب صنوع . وقد كانت الحركة الماسونية فى أوروبا وراء حركات التحرير والاصلاح والبعث القومى فى ايطاليا والمانيا ووراء الجماعات الثورية السرية كالكاربوناري والبرشنشافت أيام الوحدة الايطالية والوحدة الالمانية . وقد قامت بنفس الدور فى الثورة العرابية . ولكن من علامات الاستفهام الخطيرة فى هذه الفترة أن الخديو توفيق نفسه كان عضوا بارزا فى المحفل الماسونى ، كما كان عرابى عضوا فيها ، وهكذا اتسعت هذه الحركة للعرابيين ولاعداء العرابيين وللاحرار وللخونة . وهذا ماقصدت اليه عندما قلت أن تاريخ الثورة العرابية والاحتلال البريطانى لمصر لم يكتب بعد .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقبل عزل اسماعيل نفى يعقوب صنوع فى ١٨٧٨ فأصدر فى باريس عدة صحف . وفى ٢٤ اغسطس ١٨٧٩ نفى الخديو توفيق الأفغانى ، وفى نوفمبر ١٨٧٩ نفى اديب اسحاق أو هرب الى باريس والغيت جريدتاه ، فاصدر فى أوروبا جريدة « القاهرة » للتنديد باستبداد « رياضستون » أى رياض باشا وفى اللقب اتهام بعمالته لانجلترا . وفى « الوقائع المصرية » عدد ١٧ نوفمبر ١٨٧٩ أن جريدة « مصر الفتاة » عطلت نهائيا بامر « المراقبة الثنائية » لما ذاع عنها من أنها تعبر عن حزب يتشبه بحزب « تركيا الفتاة » ويتخذ مبادىء الثورة الفرنسية (الحرية والاخاء والمساواة) مذهبا له . وفى مصر أصدر سليم نقاش جريدتين هما « المحروسة » و « العهد الجديد » . وقد كانت جماعة الافغانى تمول أديب اسحاق وسليم نقاش لاستئناف عملها الصحفى ، سواء فى مصر أو فى أوروبا . ومن منفاه ركز يعقوب صنوع هجومه على الخديو اسماعيل وعلى رياض باشا وعلى الخديو توفيق بعد توليه اثر خلع اسماعيل وكان صنوع يدعو لحق الأمير حليم فى عرش مصر بدلا من الخديو توفيق ، ولذا فأنه من النافع فى دراستنا لدور الصحف فى عصر اسماعيل وفى الثورة العرابية الا نغفل دسائس البلاط المصرى ودسائس البلاط العثمانى فى الصراع على عرش مصر .

وكانت جريدة صنوع المحررة بالعربية وبالعامية تهرب الى مصر حيث تباع منها آلاف النسخ سرا وتتغلغل فى أعماق الريف بفضل تعاون الثوار المصريين .

الصحافة العرابية
والصحافة الخديوية

وفى يونيو ١٨٨١ أصدر عبد الله النديم أول صحفه وهى «التنكيت والتبكيت» ، وكان يطبع منها نحو ٣٠٠٠ نسخة وكان له مراسلون فى زفتى ورشيد والاسماعيلية والمنصورة وكفر الدوار منذ العدد الثانى . وكانت جريدة النديم تعبر عن موقف العرابيين ، فتشن الهجوم على التدخل الأجنبى فى حكم البلاد والتحكم الأجنبى فى اقتصادها وتنادى بحق الشعب فى حكم نفسه وتسخر من الأفكار والعادات المستوردة ، وتندد بالانقطاع وتدعو لتصير الحكم المصرى والجيش المصرى . وبعد ثورة عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ أصبحت «التنكيت والتبكيت» جريدة الثورة الرسمية ، وفى أكتوبر ١٨٨١ كتب عرابى بنفسه خطابا لادارة المطبوعات يبلغها بذلك ويبلغها أن الجريدة غيرت اسمها فأصبح «الطائف» وأصبحت جريدة رسمية له ، وكتب محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى ناظر الداخلية خطابا بذلك فى ٥ مارس ١٨٨٢ ، واخطرت ادارة المطبوعات جميع الصحف بأن «الطائف» أصبحت الجريدة الرسمية لمجلس النواب ، ودعت الادارات الحكومية الى الاشتراك فى الجريدة لمتابعة الاحداث ، واكسب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة .

وقد أدى تحول جريدة النديم من جريدة شعبية الى جريدة رسمية الى تغير فى شخصيتها . فبعد أن كانت تتوسع فى استخدام اللغة العامية والرموز الشعبية ، بل والالفاظ السوقية ، ظهرت فى صورة الجريدة المحترمة التى تتوخى فى الموضوع والتعبير مخاطبة الناس المحترمين ، وبذلك غيرت الطبقة الاجتماعية التى كانت تخاطبها . كانت «التنكيت والتبكيت» شعبية الموضوعات وكانت صحف يعقوب صنوع قد خلقت شخصيات رمزية شفافة اشتهرت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فى زمانها مثل «شيخ الترن» (سلطان تركيا) و «شيخ الحارة» (الخديو) و «أبو ريضه» (رياض باشا)، و «أبو الغلب» (الفلاح المصرى) و «كريم حليم» (الأمير حليم).

وقد كان زعماء الثورة العرابية هم المسئولون عن هذا التحول فى شخصية جريدة «التنكيت والتبكيت»، فقد جاء فى خطاب عرابى لادارة المطبوعات أن «فوات زمن التنكيت اقتضى تبديل جريدة (التنكيت والتبكيت) الأدبية والتهذيبية وأن يكون موضوعها سياسيا تهذيبيا للذود عن حقوق الأمة والمدافعة عن حقوق حكومتها التوفيقية». أما صحف يعقوب صنوع فقد استمرت فى استخدام هذه الصور الشعبية والتصويرات الكاريكاتورية والتعبير الدارج.

وباستيلاء عرابى على الحكم بعد انقلاب ٩ سبتمبر ١٨٨١ آل أمر مصر الى «حكومة الثورة»، ولذا فقد كان موقف «الطائف» جامعا لهذين النقيضين. فأعلن النديم فى افتتاحية «الطائف» أن جريدته سوف «تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث الذود عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسير حكومتنا الحرة العادلة، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الافرنجية والعربية»، ثم قال: «وحيث أن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع السنة الأعداء عنها».

ولم يبق من «الطائف» الا عشرون عددا وبعض الشواهد التى أخذتها عنها الصحف الاخرى المعاصرة ومنها نستطيع أن نستخلص شيئا عن براءة العرابيين فى الفكر السياسى والاجتماعى، ـ على طريقة الشيخ عاشور ـ التى جعلتهم يمزجون القضايا القومية والديمقراطية الخطيرة بأشياء لا يفهمونها من تطور الحضارة أو بالدعوة البيوريتانية لمكارم الأخلاق. فقضية تغلغل الموظفين الأجانب فى الادارة المصرية منذ اقامة «المراقبة الثنائية»، وربما قبل ذلك. كانت قضية خطيرة كتبت فيها «الطائف» لأنها تستحق أن يجاهد العرابيون لحلها، لانها وجه من وجوه السيطرة الأجنبية على مصر، وأداة من أدوات اغتصاب مصر. ومع ذلك فقد وجدت «الطائف» مكانا على صفحاتها للتنديد بتبديد الاف الجنيهات على دار الأوبرا فى الوقت الذى يعانى فيه الشعب الفقر والحرمان. وهو كلام يمكن أن يصح لو أن العرابيين نجحوا فى مقاومة كل أنواع التبديد على الترف فى حياة سراة مصر وحكامها، فلم يبق أمامهم الا الفنون الرفيعة يقاومونها. كذلك كان عظيما أن تهاجم «الطائف» الامتيازات الأجنبية، ولكنه بدلا من التركيز على الأضرار القومية والاقتصادية والقانونية للامتيازات الأجنبية ركزت

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

على أضرارها الاخلاقية لانها مكنت رعايا الدول الأوروبية من ادارة المواخير والحانات والمراقص والمغانى ، كأنما القوادة والدعارة والكباريهات والخمارات تكون أكثر فضيلة لو نظمت بخبرة مصرية ، أو كأنما الأوروبيون كانوا لا يعرفون هذه الأوبئة الاجتماعية فى بلادهم وانما ابتكروها خصيصا لتدمير المصريين .

وقد ظلت صناعة الملاهى والبغاء والحانات فى الواقع منذ عصر اسماعيل حتى الغاء الامتيازات الاجنبية بمعاهدة مونتريه فى ١٩٣٧ بل الى مابعد الحرب العالمية الثانية مركزة فى أيدى حثالة اقليات الامبراطورية العثمانية ولاسيما اللبنانيين والأرمن واليهود الشرقيين والمالطيين واليونانيين الذين كانوا يتجنسون بجنسيات الدول العظمى ليصبحوا «حماية أجنبية» تأمن من القضاء المصرى ، ولم يكن لحثالة الأوروبيين فيها الا نصيب محدود . كذلك دعت «الطائف» للحياة الدستورية ولتحرير العبيد ولرعاية الفقراء ، كما نددت باحتلال فرنسا لتونس .

وبعد المؤامرة الشركسية على حكم عرابى التى أسفرت عن لائحة مايو ١٨٨٢ وقبول الخديو توفيق مطالب انجلترا وفرنسا ، أخذت «الطائف» تتطرف فى هجومها على الخديو توفيق فسمته «الخائن المخدوع» واتهمته بخيانة الوطن والدين ، كما ذكرت الناس بفضائح الخديو اسماعيل . واضطرت الحكومة لتعطيلها شهرا من ١٧ مايو ١٨٨٢ حتى عادت للصدور فى ٢١ يونيو ١٨٨٢ . وظلت «الطائف» جريدة الجناح المتطرف فى الثورة العرابية حتى هزيمة التل الكبير . ولازم عبد الله نديم عرابى منذ نشوب الحرب فى ١١ يونيو فى مقر قيادته فى كنج عثمان فى الجبهة الشمالية ثم انتقل معه فى أغسطس الى الجبهة الشرقية ، وأخذ يصدر «الطائف» فى صفحة واحدة ينقل فيها أخبار الحرب ويستنفر المصريين والعرب والمسلمين لقتال الغزاة الانجليز ، ويدعو المواطنين للتطوع بالنفس والمؤن والمال للجيش ، ويشدد النكير على المتخاذلين الذين تركوا صفوف العرابيين وانضموا للخديو . وكان ينشر المعلومات العسكرية الكاذبة لرفع روح الناس المعنوية ، فزعم أن بطارية قايتباى والدفاع المصرى فى معركة الاسكندرية أغرقا اربع قطع من الاسطول البريطانى الذى رفع العلم الابيض (!)أما التحصينات المصرية فقد «تخربت بعض جدران الحصون ولكنها أصلحت ليلا» رغم أن التحصينات المصرية فى الاسكندرية كانت قد دكت تماما وأن الاسكندرية سقطت فى أيدى الانجليز .

وقد كانت مهمة الصحافة العرابية ولاسيما جريدة «الطائف» مهمة عسيرة ، فهى من ناحية كان عليها أن تنفى تهمة التعصب الدينى التى التصقت بالثورة العرابية منذ مذبحة ١٠ يونيو

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٨٨٢ فى الاسكندرية ثم مذبحة طنطا بعد ذلك بايام . وهى من ناحية أخرى كان عليها أن تستثير نخوة المسلمين للجهاد فى حرب التحرير ضد الغزو البريطانى . كذلك كان على العرابيين من ناحية أن يوفقوا بين موقفين متناقضين ، فقد كانوا من ناحية يرفضون كل محاولة فى مؤتمر القسطنطينية لفرض التدخل الاجنبى المسلح ، عثمانيا كان أو أوروبيا أو مشتركا ، لحسم الخلاف بين الخديو توفيق والعرابيين ، وكانوا من جهة أخرى يأملون فى كسب تأييد السلطان العثمانى الذى أوفد مندوبه درويش باشا فنظم عبد الله النديم بتكليف من قيادة الثورة العرابية المظاهرات الشعبية فى استقباله وكانت الشعارات التى رفعها العرابيون فى هذه المظاهرات هى :

١ ـ رفض « اللائحة » وهى مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى قدمتها انجلترا وفرنسا الى الخديو توفيق مطالبة بعزل عرابى والعرابيين .

٢ ـ المطالبة بابعاد الاسطول البريطانى من المياه المصرية .

٣ ـ اعلان ولاء الشعب المصرى لسلطان تركيا خليفة المسلمين . ومما ذكره بلنت عن هذه المظاهرات أن عبد الله النديم درب المتظاهرين على الهتاف المنغم ، فكانت النساء ، تهتف « اللايحة » فيهتف الرجال « مرفوضة » . ثم يشترك الجميع كالكورس هاتفين « ردوا الاسطول .. ردوا الأسطول » .

وقد كان فى اعلان العرابيين الولاء للباب العالى محاولة ساذجة لتصوير الثورة العرابية على أنها نزاع داخلى بين خديو مستبد وشعب مظلوم ، فى حين أن جميع الأطراف كانت تعلم أن الثورة العرابية كانت ثورة مصرية ضد حكم الأتراك والشركس ، وان هدفها المباشر كان تمصير الحكم المصرى والجيش المصرى الى جانب اعلان الدستور وتطبيق نظام الحكم النيابى . ورغم هذه الجهود الساذجة لتحييد الباب العالى ، لم يضع السلطان العثمانى وقتا فاصدر « منشورالعصيان » ضد عرابى ورجاله ، وبالتالى جعلهم من الخوارج على أمة المسلمين وقد نجح « منشور العصيان » فى تأليب كثير من المصريين ، لافرق فى ذلك بين الغوغاء والسادة ، على عرابى والعرابيين ، رغم أن عرابى ورجاله ظل لهم حتى اللحظة الأخيرة ، بل حتى بعد هزيمتهم ، سند قوى فى طول البلاد وعرضها ولاسيما فى أعماق الريف المصرى ـ معقل الوطنية المصرية ـ ومشاركة وجدانية عميقة جعلتهم بعد سقوطهم أشبه مايكون بابطال المآسى .

وبمجرد نشوب الحرب بين انجلترا ومصر اصدر راغب باشا رئيس الوزراء امره باعلان الاحكام العرفية وبفرض الرقابة على الصحف ، وكان أحمد رفعت أفندى سكرتير عام مجلس

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الوزراء ومدير المطبوعات هو المكلف بتطبيق نظام الرقابة على الصحف ، بحيث لا يأذن بنشر شيء الا بعد الاطلاع عليه ، وكان أحمد رفعت من العرابيين فقصر الرقابة على أمرين هما «المسائل التى تهيج التعصب الدينى أو الطعن الشخصى غير السياسى فقط » ، كما أدلى بنفسه فى محضر التحقيق معه . وقد ذكر فى محضر التحقيق أنه أمر الرقابة باغلاق جريدة « الفسطاط » لانها نشرت مقالة «تتضمن تعصبا دينيا » كما أنه وبخ حسن افندى الشمسى على مقال له يتضمن دعوة عصبية وطعنا شخصيا . أما الطعن فى الخديو توفيق والخونة المتواطئين مع الغزو البريطانى ، فلم يتعرض له احمد رفعت افندى ، بل تركه ينشر فى جريدة « الطائف » وفى جريدة « المفيد » عملا بحرية الرأى . بل لقد دافع أحمد رفعت أفندى عن مسلكه فى اجازة مقالات الطعن فى الحضرة الخديوية بجريدتى « الطائف » و « المفيد » (ونماذجها مقال « فعل الخديوى » ومقال «سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا » فى جريدة « الطائف ») بقوله أن هذا الطعن كان « نتيجة هيجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وتأييد هذا الهيجان بالمجلس العمومى المنعقد فى الداخلية وتقرر فيه توقف أوامر سموها وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق وليست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط » .

وقد نشر أحمد رفعت افندى مقالات فى جريدة « السكان » الفرنسية بباريس ، بناء على أوامر المجلس العرفى (حكومة عرابى) يدافع فيه عن العرابيين ويؤكد أنهم ليسو عصاة بل يمثلون جميع المصريين ، وأنهم يحملون السلاح لتحرير وطنهم ، أما المعارضون فى الحرب فهم زمرة قليلة من الخونة كذلك امرت ادارة المطبوعات باغلاق جريدة « الاجيبسيان » التى كانت تصدر فى الاسكندرية بالفرنسية «لتكلمها فى حق العصاة » .

وبمجرد نزول القوات البريطانية ارض مصر بعد ضرب الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ انقلبت صحف « الشوام الأحرار » على عرابى والعرابيين وذهبت تؤيد الخديو توفيق والاحتلال البريطانى ، بعد أن كانت لسان حال جمال الدين الأفغانى ومدرسته . فجريدة « الأهرام » التى كانت منذ نشأتها ذات ميول فرنسية تؤيد الحركة الثورية المصرية وتهاجم النفوذ الانجليزى فى مصر ، غالبا خدمة للمصالح الفرنسية ، مالبثت أن انتقضت على الثورة العرابية بعد هزيمتها ، وانتهى أمرها بأن نشرت فى عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٢ صورة الجنرال وولزلى قائد الحملة الانجليزية على مصر ، وحملت حملة شعواء على العاصى عرابى ورفاقه البغاة . وقد روى عرابى لمحاميه برودلى أن بشارة تقلا صاحب الأهرام ومحررها «كان ممن يدينون بمبدئنا قبل الحرب ، وقد أقسم بدينه وشرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا ، وقد عددناه فى الحق

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من الوطنيين » . وبعد تسليم عرابى نراه يدخل عليه فى سجنه ويخاطبه باوقح الالفاظ ، ووجده عرابى خائنا ولا شرف له . أما جريدة « الوطن » فقد بايعت السياسة الانجليزية بغير تحفظ . وكذلك انتقضت جريدة سليم نقاش « المحروسة » على عرابى والثورة العرابية بعد استقالة وزارة شريف باشا ، وانتهى أمرها بالخيانة الصريحة بعد أن كانت فى زمن ما لسان حال أديب اسحاق ومدرسة جمال الدين الأفغانى .

وقد أصدر سليم نقاش كتابه « مصر للمصريين » بعد الاحتلال البريطانى وجمع فيه كثيرا من وثائق الثورة العرابية ، وقد وصف عرابى فى مذكراته هذا الكتاب بانه أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية ، الا أنه « كتاب مشوه فيه الغث الثمين والصدق والكذب » وأنه محشو بكثير من « الأكاذيب والأباطيل وضعت لارضاء ذوى النفوذ من خصوم الثورة » .

كذلك أصدر الشيخ حمزة فتح الله جريدة « الاعتدال » بعد الغزو البريطانى ، وندد فيها بالعرابيين والحرب الدائرة بينهم وبين الانجليز . وكانت حجته الأولى فى ذلك أن العرابيين جهال بفنون الحرب اقحموا البلاد فيما لا طاقة لها به لمآربهم الشخصية ، وقد « بلغ من تضلع البغاة الجهال بالفنون الحربية وخبرتهم بطرق النكاية بالعدوان أن يقابلوا الآلات الانجليزية الحديثة العهد المصنوعة منذ أشهر وأسابيع بآلات عتيقة مضى عليها من الأجيال ما أكلها به الصدأ » . وتأسيسا على أن « الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا الى التهلكة » فإن عرابى « جاهل خاطر بدماء المسلمين وأعراضهم وبلاذهم » و « حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية والحالة هذه وأنها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم لوجب شرعا مخالفة أمرهما بها لانها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد » ، « فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية وعن الجنون الذى أتى به الآن عرابى تخلصا من سوء العاقبة ، وان كانت أفعاله كلها جنونا محضا من البداية للنهاية » ، وهويتهم « الجراكسة الكرام ظلما وعدوانا بالمؤامرة على الفتك به » ان الدين يقول : وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل . أما عرابى المجنون فلم يعد من كل ذلك شيئا مذكورا .

وحجة الشيخ حمزة فتح الله هى قمة الانتهازية المصرية ، فمنطقه يقول للعرابيين فى اختصار شديد : لو أنكم كنتم أقوى من ذلك لكنت فى صفكم ، أما وانكم خاسرون لا محالة فلتهلكوا وحدكم . ولام المخطىء الهبل ولو كان الخديو أو الخليفة نفسه ! .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أما الصحافة الأجنبية فى مصر والخارج فقد كان أكثرها منحازا بالطبع ضد العرابيين لأن مصادر أخبارها كانت وكالتا رويتر وهافاس للانباء ، وقد كانت هاتان الوكالتان تتقاضيان الاعانات من الخزانة المصرية بتوجيه من « المراقبة الثنائية » (١٠٠٠ جنيه سنويا) كما أن برقياتها للخارج كانت لا ترسل الا بعد مراقبة السير ادوارد ماليت Sir Edward Malet قنصل انجلترا العام يومئذ ، وكانت الصحافة الأوروبية تعتمد عليها فيما تنشره من أخبار الثورة العرابية والغزو الانجليزى . ولم يكن لصحف انجلترا مراسلين فى مصر غير جريدة « البال مال جازيت » Pall Mall Gazette التى كان مراسلها السير اوكلاند كولفن Sir Auckland Colvin عضو « المراقبة الثنائية » وجريدة « التايمز » . وحين تولى جون مورلى John Morley رئاسة تحرير « البال مال جازيت » الى جانب رئاسته لتحرير مجلة « فورتنايتلى ريفيو » Fortnightly Revieur حاول بلنت كسبه الى جانب عرابى فى صراعه مع بريطانيا ، ولكنه فشل فى ذلك . وهكذا أصبحت الصحف الانجليزية الثلاث الكبرى فى صف واحد هو صف التشهير بالحركة العرابية والدعوة لتأديب العرابيين العصاة المحرضين على كراهية الاوروبيين وعلى المذابح الدينية . حتى الخديو اسماعيل المنفى نفسه أدلى بحديث لمراسل « الفيجارو » الفرنسية هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين الجهلة » ، وقد نشر عبد الله النديم نص هذا الحديث فى عدد ٢٩ يونيو ١٨٨٢ من جريدة « الطائف » وعلق عليه بقوله أن المسألة ليست مسألة خديو يحل محل خديو آخر ، ولكنها مسألة « تقدم البلاد فى ضبط النظام ، الامر الذى يقضى على الجاهلين بحقوق الانسان الطبيعية ، والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الانسان » وهو تحليل مستنير يدل على أن طليعة الثوار العرابيين كانت على وعى كاف بنظرية العقد الاجتماعى وبمبادىء حقوق الانسان وبكافة المبادىء الأساسية التى حركت الثورة الفرنسية قبل ثورة الفلاحين المصريين بزعامة عرابى بنحو مائة عام .

كذلك اشتركت « الوقائع المصرية » فى شركتى رويتر وهافاس للانباء منذ منتصف ١٨٨٠ ، تنشر عنهما البرقيات عن أنباء أوروبا ، كما كانت بعض مقالاتها تتناول بالعرض الموضوعات التى تشغل الرأى العام الاوروبى . وقد كان بين هيئة تحريرها فى تنظيمها الجديد سعد زغلول وابراهيم الهلباوى وعبد الكريم سليمان وجودت مدير المطبوعات . وكان محمد عبده فى الوقت نفسه مديرا للمطبوعات ورئيسا لتحرير « الوقائع المصرية » ، فكان وضعه غريبا شبيها بوضع الرقيب رئيسا للتحرير ، فقد كانت له سلطة انذار الجرائد الاخرى .

وهذا يدل على أن الانشقاق فى الرأى العام المصرى وقياداته الذى استفحل أثناء

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثورة العرابية بين المتطرفين والمعتدلين ، كانت جذوره قد تكشفت فى أوائل حكم توفيق باشا ، أى قبل ثورة عرابى بعامين . وقد كان محمد عبده بين المثقفين زعيم جناح المعتدلين . ولعل هذا هو سبب اختيار رياض باشا له ليصد هجوم صحافة الثوار على توفيق ونظامه . وقد بدأ هذا الانشقاق باختلاف محمد عبده مع أستاذه جمال الدين الأفغانى أولا ، ثم اشتدت الخصومة بين محمد عبده ومصطفى كامل والخديو عباس حلمى فيما بعد .

وقبل ثورة الضباط الأولى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ مطالبين «بتنزيل رياض وجعل الحكومة دستورية» كما قالت جريدة «العهد الجديد» عدد ١٣ سبتمبر ١٨٨١ ، وانتصار التيار الشعبى الذى أطاح بوزارة رياض باشا وجاء بوزارة شريف باشا ، كان التوتر السياسى يشتد يوما بعد يوم ، وقبل أن تتحول «الوقائع المصرية» الى جريدة الحكومة والعقلاء تبنى الخديو توفيق ورياض باشا جريدة «البرهان» التى أصدرها معوض محمد فريد فى ٥ مايو ١٨٨١ وكان يحررها الشيخ حمزة فتح الله ، فأعلنت «البرهان» فى عدد ٢٦ مايو ١٨٨١ أنها جريدة السراى ، كما فاخرت بذلك فى عدد أول ديسمبر ١٨٨١ . ثم أصدر حمزة فتح الله جريدته «الاعتدال» وقد كانت مقالاته تقوم على أربعة محاور هى :

١ ـ التنديد بأطماع أوروبا فى مصر والعالم الاسلامى .

٢ ـ الدعوة الى نظرية توفيقية أو تلفيقية فى الوطنية تجعل من الشعور الوطنى مرادفا للولاء لوحدة العالم العربى داخل الولاء لوحدة العالم الاسلامى تحت راية السلطان العثمانى .

٣ ـ حث العرابيين على الاعتدال وطاعة أولى الأمر .

٤ ـ بيان خطورة نتائج الانحراف عن تعاليم الدين .

وقد كانت هذه النظريات هى أركان فلسفة الحكم التى بنى الخديو توفيق عليها نظامه : لقد كانت الكارثة التى أوقعها بمصر عصر محمد على وابراهيم وسعيد واسماعيل هى ظهور الفكرة القومية التى قوت فى المصريين الرغبة فى الاستقلال والخروج عن الاطار العثمانى . أما الخديو توفيق فهو يعلن للباب العالى أنه عدو للفكرة القومية مؤمن بالجامعة الدينية وأنه سيخصص عهده لاستئصال كل فكرة قومية عند المصريين وللقضاء على كل نزعة نحو الاستقلال ولا عادة مصر كما كانت الى حظيرة الخلافة العثمانية . ففى ملف ثابت باشا ، محفظة ١٦٣ بدار المحفوظات التاريخية (رسالة من الخديو توفيق الى ثابت باشا فى ١٨ يولية ١٨٨٢ ـ ٢١ شعبان ١٢٩٩ هـ) يكتب الخديو توفيق :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«موضوع الغيرة الاسلامية ... فانني لأقول انني أول من يتحاشى التفرقة بين المسلمين وأول من يفى بدوام ارتباط مصر بالخلافة العظمى ومن أجل ذلك فانى لم أدخر وسعا فى سبيل انقاذ مصر من مصيبة القومية التى منيت بها منذ سنتين . وهذا ما حملنى على ازعاج مولانا ولى النعم طيلة هذه المدة ، بل لا زلت حتى يومنا هذا افعل ذلك واقرر مرة أخرى أن ازالة الفكرة القومية من مصر فرض على ، ذلك أن انتشار هذه الفكرة واتساعها بين الناس سيفضى الى انفصال مصر عن الخلافة العظمى » .

وهذا هو لب الموضوع . ان مد «القومية المصرية» الذى استفحل «فى السنتين الأخيرتين» على حد تعبير الخديو توفيق ، لم يكن الا روح الثورة العرابية المتمثلة فى ثورة الجيش المصرى لتصير قيادة الجيش التى كانت فى يد الاتراك والشركس ولتصير المناصب العليا فى الدولة ولاعلان الدستور والحكم النيابى وحقوق الانسان ولوضع حد للتدخل الأوروبى ، ولوضع حد لسيادة الدولة العثمانية على مصر باسم الخلافة ، والمتمثلة فى دعوة كتاب الثورة العرابية وخطبائها ولاسيما يعقوب صنوع صاحب «أبو نضارة» ثم «أبو صفارة» و «أبو زمارة» ..الخ فى باريس وعبد الله النديم صاحب «التنكيت والتبكيت» و «الطائف» وحسن الشمسى صاحب «المفيد» وأديب اسحاق وسليم نقاش صاحبا «مصر» و «التجارة» ثم «المحروسة» ثم «مصر القاهرة» فى باريس ... الخ وحتى حين مزج العرابيون دعوتهم القومية والوطنية بالدعوة الدينية ، فقد نودى فى المساجد بعرابى حامى الاسلام ، ومن الدعاة من تمنى أن يكون عرابى هو المقصود بالحديث «يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» ... الخ ، وهو بالقطع تجديف فى حق الخليفة العثمانى فى استانبول .

ولم تكن مقاومة فكرة القومية المصرية سياسة مرتجلة من الخديو توفيق وانما كانت وفقا للمخطط العثمانى . فقد أرسل الباب العالى الى مصر لجنة لتقصى الحقائق مكونة من مندوبين فوق العادة هما نظامى باشا وعلى فؤاد بك فأرسلا فى ٧ أكتوبر ١٨٨١ الى حمدى باشا كبير أمناء الحضرة السلطانية فى استانبول برقية جاء فيها : «بعد المحادثات طبق منطوق التعليمات السنية فتحادثنا مع الخديو قائلين أن من أهم المسائل التى تمس وتضر بمصالح مصر والدولة العلية خلق مسألة مضرة كبعث الفكرة القومية بين الشعب . وأن هذه الفكرة ليست موجودة بين أفراد الشعب . وكل ما هنالك من الأنباء والأخبار عبارة عن دعايات مغرضة تنشرها بعض صحف الأخبار والحوادث ، ويروج لها أنصار حليم باشا فى الصحيفة المعهودة التى تصدر فى باريس فتدخل مصر خلسة وتوزع مجانا على أفراد وضباط الجيش وأن ضرر مثل هذه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الجرائد التى تتمتع بقسط كبير من الحرية بالحكومة المصرية لا يخفى على أحد . وكان الجواب عليها عدم اذن اطلاق الحرية لهذه الجرائد والصحف من الدخول الى مصر ، بل واتخاذ إجراءات فعالة ضدها وأمّن سمو الخديو على هذا وقال أن حكومته شارعة فى اتخاذ التدابير اللازمة نحو هذا الأمر » . (دار الوثائق التاريخية : الدفتر ٢٨٨ تركى للبرقيات المتبادلة بين القاهرة واستانبول)[1] .

فاستئصال فكرة القومية المصرية اذن كان مطلبا تركيا ، كما كان البطش بحرية الصحافة فى مصر مطلبا تركيا . وفى آراء توفيق وسلوكه استجابة تامة للمطلبين ، وبناء عليه صدر قانون المطبوعات فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ليقيد حرية الصحافة وتوسع فى حق الحكومة فى انذار الصحف وتعطيلها والغائها . وقد طالب الشيخ حمزة فتح الله فى « البرهان » (١٠ نوفمبر ١٨٨١) بتشريع قانون للمطبوعات تكون فيه العقوبة مغلظة وكانت « المحروسة » جريدة سليم نقاش قد نقلت موقعها من معسكر الثوار الى معسكر السلطة فدعت الى ما يشبه ذلك فى عدد ٧ نوفمبر ١٨٨١ . أما الشيخ محمد عبده فقد كتب فى عدد أول ديسمبر ١٨٨١ من « الوقائع المصرية » ليبرر قانون المطبوعات رأيا شائبا لا يليق بمثقف أو مفكر ، وهو أن المطبعة والمطبوعات ترف حضارى يجوز للسلطة أن تمنحه للمواطنين أو تمنعه عنهم . قال موجها انذارا رسميا لجريدة « الأهرام » : « اذا رأينا فى عدد ١٢٦٠ (١١/٢٧) من جريدتكم عند الكلام على قانون المطبوعات ، جملة ذهبت فيها الى أن سير المحاكم المختلطة يقضى بعدم اعترافها بهذا القانون . ثم ذكرتم أنكم مرتقبون لما تبديه الجرائد من آرائها فيه مع أنه لا يخفى على أحد خصوصا محررى الصحف أن المطابع والمطبوعات ليست الا من الأمور التكميلية التى يجوز للحكومة أن تبيح وجودها فى البلاد ويجوز لها أن لا تبيحه . ولها اذا أباحتها أن تجعلها تحت نظام تضعه على حدود ملائمة لمصلحتها وهذا من شئون الحكومة المحلية خاصة ، ثم الناس بالخيار بين أن يتعاطوا عمل الطبع تحت ذلك القانون والنظام ولهم أن لا يتعاطوه اذا رأوا من أنفسهم عدم القدرة على التزامه لافرق فى هذا بين الأهلين والأجنبيين كما هو الحال فيما مضى ولا يزال فيما يأتى ، وأن الاجراء فى هذا الأمر ليس الا من الأمور الادارية الصرفة وليس لغير الادارة شأن فيه . ولهذا أخطرناكم بذلك هذه المرة لتكونوا على حذر من الوقوع فى مثلها » .

وقد بدأ الاعداد لقانون المطبوعات فى أواخر وزارة رياض باشا ولكنه صدر فى أوائل وزارة شريف باشا التى عين محمود سامى البارودى فيها وزيرا للحربية للسيطرة على الجيش

(١) الدكتور سامي عزيز : « الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى » دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الذى كان شريف باشا نفسه يتخوف منه ، ولذا فقد عمل شريف باشا على تدعيم مجلس النواب ، ليواجه الزعماء العسكريين بالزعماء المدنيين ، ولكن الموقف تدهور عندما أصر مجلس النواب على حقه فى مناقشة الميزانية وأيده الجيش فى ذلك ، وكان الخديو توفيق والمراقبة الثنائية يرفضان الاعتراف بحق مجلس النواب فى مناقشة الميزانية .

ثم ازدادا الموقف تدهورا عندما طالب الجيش بزيادة عدده وأيده فى ذلك مجلس النواب . وفى هذه الأزمة تقدمت انجلترا وفرنسا فى ٧ يناير ١٨٨٢ بمذكرة تؤيدان فيها الخديو توفيق فى قمع الاضطرابات الداخلية والخارجية . وحين وقع شريف باشا بين جبهة الجيش والبرلمان من جهة وجبهة الخديو والمراقبة الثنائية من جهة أخرى وعجز عن التوفيق بين الجبهتين استقال فى ٢ فبراير ١٨٨٢ . وخلفته فى ٤ فبراير ١٨٨٢ حكومة الثورة العسكرية برياسة محمود سامى البارودى باشا . ولم تبادر وزراة البارودى الى الغاء قانون المطبوعات الذى كان يشكو منه العرابيون بل استفادت منه لتكميم صحف أعدائها ليس فقد صحف الملكيين مثل « البرهان » التى اضطرت لعزل الشيخ حمزة فتح الله لكى يسمح لها بالاستمرار فى الصدور ، ولكن أيضا صحف الشوام ولاسيما جريدة « الأحوال » وجريدة « الزمان » وجريدة « الأهرام » وجريدة « المحروسة » وجريدة « مصر » ، فقد عطلت حكومة الثورة كل هذه الصحف التى أسسها المهاجرون الشوام ؛ وكانت رفيقة كفاح من أجل استقلال مصر وحقوق الإنسان حتى دخلت الثورة العرابية مرحلة المواجهة الكبرى مع الخديو توفيق والدول الأجنبية ، فتخلت عن الثوار ثم انقلبت عليهم تشهر بهم بكل لسان .

بروفيل الأمير حليم

هذه الاسئلة الحائرة التى طرحتها حول بعض الصحف الشامية التى مهدت للثورة العرابية وتعاونت معها فى مرحلة ما ، وحول بعض كتابها ممن اقترنت اسماؤهم وصحفهم بجمال الدين الأفغانى واخصهم يعقوب صنوع صاحب «أبو نضارة» (١٨٧٧) ثم «أبو صفارة» وأبو «زمارة» الباريسيتين بعد نفيه ، وأديب اسحاق صاحب «مصر» (١٨٧٧) و «التجارة» (١٨٧٩) و «القاهرة» الباريسية أو «مصر القاهرة بعد نفيه» وسليم نقاش صاحب «المحروسة» «والعهد الجديد» وسليم عنحورى صاحب «مرآة الشرق» (١٨٧٩) ربما كانت الاجابة عليها فى تتبع خيط غامض فى التاريخ المصرى وهو تاريخ الأمير حليم الذى كانت هذه الصحف ترشحه لعرش مصر عند خلع الخديو اسماعيل وتهدد به الخديو توفيق فى أوائل حكمه .

وقد بدأ غزو الكتاب الشوام بتأسيس سليم وبشارة نقلا لجريدة «الأهرام» فى ١٨٧٥ ، ولم تكن هذه الجريدة بأقل اجتراء على الخديو اسماعيل والخديو توفيق فى أوائل عهدها من سائر هذه الجرائد الثورية التى نشأت فى حلقة جمال الدين الأفغانى . والسؤال المحدد هو : كيف اتفق أن تدفق على مصر منذ أن نزلها جمال الدين الأفغانى فى ١٧٧١ طريدا من استانبول كل هذا الفوج من الكتاب الشوام مرة واحدة ؟ وكيف اتفق انهم جميعا كانوا من «يعاقبة» الفكر والسياسة المنادين بالحرية والمساواة والاخاء وبحقوق الانسان وكافة مبادىء الثورة الفرنسية المطالبين بالدستور والحكم النيابى ؟ ثم كيف اتفق كل هؤلاء المهاجرين أن يكون اعلى نبرة فى مهاجمة صاحب العرش وأقطاب الحكم فى مصر من أبناء البلاد أنفسهم وكانهم يستندون الى قوة خفية قهارة أقوى بطشا من قوى صاحب العرش ورجالات الدولة ؟ وأخير أو ليس من النقائض والمفارقات أن تبشر جماعة من الشوام أبناء مصر بأن «مصر للمصريين» ؟ وكيف اتفقت هذه الدعوة القومية مع تعاليم استاذهم الافغانى القائمة على وحدة العالم الاسلامى تحت الخلافة العثمانية بعد تجديد شباب تركيا الفتاة ؟

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ان المندوبين فوق العادة اللذين أرسلهما الباب العالى لتقصى الحقائق فى مصر ، نظامى باشا وعلى فؤاد بك ، عندما ابرقا الى حمدى باشا كبير امناء الحضرة السلطانية فى ٧ أكتوبر ١٨٨١ حولَ مضمون محادثاتهما مع الخديو توفيق قررا بوضوح جملة أمور منها أن المشكلة فى مصر والخطر الأكبر هما «بعث الفكرة القومية بين الشعب» وان سواد الشعب المصرى لا يزال خاليا من الشعور بالقومية المصرية أى لا يزال متمسكا بالولاء للخلافة العثمانية وان الترويج لفكرة القومية المصرية هو من عمل يعقوب صنوع وجريدته «أبو نظارة» التى كان يصدرها فى باريس ويهرّبها لمصر ويدعو فيها ضد الخديو توفيق لصالح الامير حليم .

والأمير حليم هو ابن محمد على وأخو سعيد باشا الأصغر الذى قيل ان سلطان تركيا كان يريد تعيينه بدلا من توفيق بعد عزل اسماعيل ليسحب الامتيازات التى كان قد أعطاها للخديو اسماعيل بموجب فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٣ ، وكانت فرنسا تؤيد الأمير حليم لتقاوم نفوذ انجلترا فى مصر . وقد اتصل الأمير حليم بالعرابيين عن طريق أحد رجال الحركة العرابية ، وهو حسن موسى العقاد وكان عرابى لا يميل الى الأمير حليم أما يعقوب صنوع فقد كان أحد حلقات الاتصال بين الأمير حليم وزعماء الحزب الوطنى من ناحية والعرابيين من جهة أخرى . وكان للأمير حليم بعض الأنصار من الباشوات الاتراك فى مصر المشتغلين بالحركة الوطنية سواء عن اخلاص أو أملا فى استرداد مكانتهم القديمة .

أما الأمير حليم فنعرف عنه أن سعيد باشا أقام حفلا عظيما فى الاسكندرية بعد توليه عرش مصر بنحو أربع سنوات ودعا اليه كل امراء الأسرة المالكة ، وكان أكثرهم فى القاهرة ، ومن بينهم أخوه الأصغر الأمير حليم والأمير أحمد والأمير اسماعيل (فيما بعد الخديو اسماعيل) ، ولدا ابراهيم باشا وحفيدا محمد على . وكان ولى العهد من بين هؤلاء بموجب فرمان الوراثة فى ١٨٤١ هو الأمير أحمد ، لأنه كان أرشد الذكور من أسرة محمد على ثم يليه الأمير اسماعيل . وقد تخلف الأمير اسماعيل عن حضور حفل الاسكندرية بسبب مرضه . أما الأمير أحمد والأمير حليم فقد سافرا الى الاسكندرية وشاركا فى الحفل . فلما انقضى الاحتفال عاد الاميران مع حاشيتهما من الاصدقاء والاتباع نحو ٢٥ شخصا فى قطار خاص . وفى طريقهم الى القاهرة لاقوا حتفهم حين كان القطار يمر على كوبرى كفر الزيات ، وكان الكوبرى مفتوحا بالخطأ لمرور السفن ، فسقط القطار بكل عرباته فى النيل بحمولته الملكية ، فغرقوا جميعا ولم ينج منهم الا واحد هو الأمير حليم .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وعند وفاة سعيد باشا فى ١٨٦٣ تولى عرش مصر اسماعيل باشا لانه كان بعد غرق أخيه الاكبر الأمير أحمد فى كفر الزيات أرشد الذكور من أسرة محمد على . ولكن مشكلة وراثة العرش بدأت تتجدد فى عصر اسماعيل فاسماعيل من ناحيته أخذ يسعى لدى الباب العالى لتغيير نظام وراثة العرش وحصره فى الأرشد من الذكور فى ذريته هو ، وقد نجح فى ذلك باستصدار فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ بذلك . أما الأمير حليم من ناحيته فقد بدأ يطالب بعرش مصر بناء على الطعن فى نسب الخديو اسماعيل بن ابراهيم باشا باعتبار ماكان يقال من أن ابراهيم باشا لم يكن من صلب محمد على وانما كان مجرد ولده بالتبنى ، فقد راج أن محمد على قبل مجيئه الى مصر كان قد تزوج من أمينه هانم التى كانت قد انجبت ابراهيم من زوج سابق . وكان الامير حليم يقيم فى استانبول ليدافع عن حقوقه لدى سلطان تركيا ويبدو أنه كان له بعض أنصار فى البلاط التركى وفى مجلس وزراء تركيا . وقد كان للخديو اسماعيل وكيل أعمال ارمنى فى استانبول ، هو ابراهام بك ، صهر نوبار باشا ، وكان يوافيه أولا بأول بتحركات الأمير حليم . وفى أول أكتوبر ١٨٦٨ بعث ابراهام بك الى الخديو اسماعيل برسالة يقول فيها : «ان الاشاعة تقول أن مصطفى باشا غير راض عن حليم باشا ، ولكن لا تصدق شيئا من هذه الرواية . فهو يتظاهر بالموقف المحايد فى حضور الوزراء ولكنه يعمل خفية لصالح حليم باشا . وقد عرض مصطفى باشا على سعيدى بك ، لجهله أن سعيدى بك مرتبط بنا ، بعض المال لتحليمه لامناء السلطان حتى يتوسطوا لكى يستقبل السلطان حليم باشا» (دار المحفوظات الملكية فى «اسماعيل المفترى عليه» ، لندن ، راو تليدج ١٩٣٣ ، ص ١٦٢) .

وواضح أن الأمير حليم الذى كان بموجب فرمان الوراثة الأصلى فى ١٨٤١ أصغر نسل محمد على ، وبالتالى كان ولى العهد بعد اسماعيل قد بدأ يتحرك بعد صدور فرمان ١٨٦٦ الذى جرده من حقه المستقبل فى عرش مصر بنقل الوراثة الى أرشد أبناء اسماعيل ، وهو توفيق باشا وقد كبد حرص اسماعيل على نقل وراثة العرش فى ذريته ، الخزانة المصرية ٣٥٠،٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا لأنه قبل أن يضاعف الجزية التى تدفعها مصر الى الباب العالى سنويا من ٣٥٠،٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا الى ٧٠٠،٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا . وهو لم يفعل هذا اعتباطا وانما فعله باسم استقرار نظام الحكم واخذا بنظام وراثة العرش المعمول به فى أوروبا ، فالنظام القديم فتح الباب لاغتيال البيت المالك بعضهم بعضا ، وقد كان مقتل عباس الأول ثم حادث الأمير أحمد والأمير حليم فى كفر الزيات ، مدعاة لرواج الشائعات حول دسائس امراء البيت المالك ليفتك بعضهم بالبعض الآخر فى سبيل تاج مصر .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لاحظ أن عباس باشا حاول من قبل حصر وراثة العرش فى ابنه الهامى باشا ولكنه لم ينجح (وكذلك حاول سعيد باشا من بعده تغيير نظام وراثة العرش دون نجاح) .

وقد كان السلاح القاطع الذى استخدمه الخديو اسماعيل فى استانبول عن طريق ابراهام بك وكيل أعماله لقضاء مصالحه ومصالح مصر هو رشوة وزراء الباب العالى ورجال البلاط وكبار رجال الدولة ، بل والسلطان عبد العزيز نفسه والسيدة والدة ، من أموال الخزانة المصرية . وقد حاول الخديو اسماعيل رشوة مصطفى باشا بمبلغ ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرلينى لكى يكسبه الى صفه فيتخلى عن قضية الأمير حليم . نعرف هذا من تقرير أرسله ابراهام بك الى الخديو اسماعيل فى ١٩ ابريل ١٨٦٩ جاء فيه : .

« بمجرد أن تلقيت برقية سموكم التى وجهتنى لاخطار مصطفى باشا بان مبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه استرلينى سوف يوضع تحت تصرفه لبناء قصره الريفى ومعه مبلغ ١٥٠٠ جنيه استرلينى لشراء قطعة الأرض التى تحيط بها عزبته وبذلك يكون المجموع ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرلينى ، قمت بزيارته وأبلغته رسالة سموكم اليه » .

« وقد بلغ بذلك ووجهنى يامولاى أن أحمل الى سموكم أخلص شكره وبعد ذلك بلحظات بدأ يبسط أمامى مشروعاته ولو أنه نفذ مايفكر فى عمله بهذا المبلغ وهو ٢٦٫٥٠٠ جنيه استرلينى ، فلن تكفيه ٥٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ..

« وقد جاء حليم باشا لزيارتى وتحدث عن دعاواه التى ينوى أن يطالب بها كما تحدث عن فكرته بتقديم التماس لغرض الحراسة . فقلت له أن كلامه هرف فى هرف ، وأن من الخير له أن يتركنى وشأنى تماما ، وأن دعاواه لا تعنى شيئا بالنسبة لنا .

« وقد أبلغ كمال باشا مصطفى باشا أن حليم باشا لم يعد كما كان مرهقا فى مطالبه ، انه يأمل الان فى الحصول على ٧ مليون جنيه استرلينى بدلا من ٢٠ مليون جنيه استرلينى » .

ومن هذا يتبين ـ لو صدق ما قاله ابراهام بك ـ أن الأمير حليم كان يطالب الخديو اسماعيل بخلو رجل قدره ٢٠ مليون جنيه استرلينى للتنازل عن حقه فى ولاية العهد ـ فقد كان أرشد من توفيق باشا ـ ثم تواضع فى طلبه مكتفيا بتعويض قدره ٧ ملايين .

وقد تحول موضوع الأمير حليم وفرمان الوراثة فى ١٨٦٦ موضوعا لابتزاز وزراء الباب العالى للأموال من الخديو اسماعيل حتى بعد صدور الفرمان فى ١٨٦٦ . ففى رسالة من ابراهام بك الى الخديو اسماعيل مؤرخه ٧ ابريل ١٨٧٠ ، يقول ابراهام بك : « منذ يومين تحدثت الى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

صاحب البنك الذى يتعامل معه هذا الوزير (صفوت باشا) وهما صديقان حميمان ، وعلمت من صديق البنكير أن صفوت باشا قال له مايلى :

« (لقد أفسدنا منذ أيام خطط الخديو فى مجلس الوزراء . ان المصريين يظنون أننا لا يحسب لنا حساب ، وهم مخطئون فى ذلك) وأضاف : « (عندما حصلوا على الفرمانين القديمين كنت عضوا فى مجلس الوزراء الذى منح هذين الفرمانين . وبديهى أنى كنت انتظر شيئا ولكن لم يأت فى طريق شىء . بل انى حتى لم اتلق شكرا . ولكنهم يعرفون أنى وقفت بجانبهم . وفى هذه المرة قمت بواجبى ، وعندما ترى ابراهام أعد هذا الكلام على مسامعه وقل له أنه مامن أحد ينحاز لجانبهم دون مقابل .) »

وبعد خمسة أيام ، فى ١٢ ابريل ١٨٧٠ ، كتب ابراهام بك الى الخديو اسماعيل يقول :

(« اردت أن أحصل على معلومات من السراى مباشرة . ولكنى صادفت كل أنواع العقبات . وهذا هو السبب :

(« قبل صدور الفرمان الأخير ، يبدو أن كميل بك وحسن راسم باشا كانا قد اتفقا على بعض التفاصيل ، ووعدا بعض الشخصيات ببعض المال فى حال النجاح . وعندما جاء نوبار الى استانبول واتم الموضوع لم يعط شيئا لهؤلاء الاشخاص ، بل أبلغهم أن الباب العالى قد منح الفرمان وأنه لا أحد مدين لهم بشىء »)

(« وهذا هو السبب فى أن الجميع يتشككون فينا . بل لقد عرفت عن طريق على بك أننا اذا رغبنا فى عمل شىء أو معرفة شىء فلابد أن ندفع مقدما . فاجبت بان ذلك لن يتم ، وقلت أن الخدمات لا يدفع ثمنها الا بعد أدائها ») .

فالمشكلة اذن بين الخديو اسماعيل ووزراء الباب العالى المرتشين كانت أزمة ثقة تتمثل فى « الدفع مقدما » أو « الدفع عند الاستلام » وقد كان اسماعيل يعرف أن نظام الدفع مقدما سيجعل نهب مصر من وزراء تركيا ، من يخصه الأمر ومن لا يخصه ، أمرا لا ضابط له ولا رابط ، ولذا أصر دائما على مبدأ « الدفع عند الاستلام » . وفى ١٢ ابريل ١٨٧٠ ابرق ابراهام بك الى الخديو اسماعيل يقول :

« قال لى أمس مصطفى باشا وكميل باشا أن الصدر الأعظم قال لهما أن سموكم يجب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أن تدفعوا لحليم باشا على الأقل ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا باعتباره الابن الوحيد الباقى لمحمد على » .

وهكذا ضمرت حقوق الأمير حليم من تعويض قدره ٢٠ مليون جنيه استرليني الى تعويض قدره ٧ ملايين جنيه استرليني الى معاش سنوى قدره ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني .

ولكن يبدو أن ٢٤٫٠٠٠ جنيه استرليني لم تكن بالرقم المرضى للأمير حليم نفسه ، فبعد ذلك بشهر (١٤ مايو ١٨٧٠) ابرق ابراهام بك الى الخديو اسماعيل رسالة أخرى يقول فيها :

«زارنى طبيب حليم باشا ليقول ا ن الأمير يرغب فى مقابلتى فزرته فى قصره الريفى ،وقد سلمنى عن طريق سكرتيره ، كتابيا العرض التالى الذى أتشرف بابلاغه لسموكم » .

«رغبة منى فى الوصول الى حل وسط يكون جادا ودائما وجذريا ورغبة منى فى أن اثبت بوضوح عزمى على أنهاء الصعوبات القائمة التى لا تتناسب مع طراز اسرتنا الرفيع والتى تشكل خطرا على سلامها ، ولكى اتجنب غضاضة الاضطرار الى عرض مطالبى العديدة عاجلا أو أجلا امام محكمة الرأى العام » .

«أعلن الان أنى سابيع وأبيع فعلا للخديو كل أملاكى فى مصر وأنى ساتنازل واتنازل فعلا عن كل حقوق القائمة الان والتى يمكن أن تستحق لى مستقبلا ، وأنى اتخلى عن كل دعوى قضائية يمكن أن تقوم مابيننا وانى اعترف بحق الوراثة المباشرة فى أسرة اسماعيل خديو مصر ، كل ذلك مقابل مبلغ سنوى يدفع لى قوامه ٨٠٫٠٠٠ جنيه استرليني لمدة أربعين سنة » .

وغير واضح ان كان هذا المبلغ يشمل مبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه استرليني سنويا بصفة خلو رجل لعرش مصر وهو ما تحدث عنه الصدر الأعظم والباقى بصفة تعويض عن ممتلكات الأمير حليم المادية فى مصر ، أم أنه تعويض جزافى اجمالى جعله الأمير حليم بداية صالحة للمساومة عسى أن يصل فى النهاية الى مبلغ ٢٤٫٠٠٠ جنيه التى تحدث عنها الصدر الأعظم . وعلى كل فقد ابرق ابراهام بك الى اسماعيل مرة أخرى بعد يومين فى ١٦ مايو ١٨٧٠ يقول أن الأمير حليم قد حدد له موعد للحضرة السلطانية قريب الأجل ، ومن المصلحة أن يرد من الخديو اسماعيل رد فورى على عرضه خشية أن يخرج الأمير حليم من الحضرة السلطانية برأى أخر . أما البرقية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثانية فى ٢٠ مايو ١٨٧٠ فتقول أن الأمير حليم كان شديد الرغبة فى مغادرة استانبول ، وأن مصطفى باشا يحاول وسعه أن يثنيه عن التمسك بالتعويض الجسيم الذى اقترحه مؤخرا وأن طبيب الأمير حليم على استعداد لمنعه من السفر لو كانت هناك امكانيات الوصول الى تسوية .

كل هذا يعطى صورة حزينة لعصر اسماعيل : فرمان يصدر من السلطان عام ١٨٦٦ بنظام جديد لوراثة عرش مصر كبد مصر مضاعفة الجزية للباب العالى ورشى جسيمة قدمت للسلطان عبد العزيز ولوالدته ولعدد من وزرائه الأقوياء . ورغم صدوره يتجمع بلطجية السياسة ولصوصها من صدور الدولة العثمانية لمزيد من ابتزاز أموال مصر وارهاق ملكها بالمطالب التى لا تنتهى . ومامن شك فى أن الأمير حليم ماكان يمكن له وهو فى استانبول أن يجاهر بالاعتراض على ارادة سلطانه ويتمسك بحقوقه فى عرش مصر لولا أن بعض كبار رجال الدولة العثمانية شجعوه على ذلك كوسيلة لابتزاز أموال اسماعيل بصفة مستمرة .

وهذه الصورة الشائعة التى رسمتها احداث الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر للأمير حليم صورة رجل يطالب بخلو رجل مقابل التنازل برضاه عن حقه فى الملك بدلا من أن يجاهد الى آخر يوم حياته لاسترداد هذا الحق ، تتعارض مع صورة البطولة التى أسبغها عليه يعقوب صنوع وحسن موسى العقاد وبعض باشوات «جمعية حلوان» وبعض الأحرار فى الثورة العرابية ، من كل من رسموه فى هيئة رسول الحرية والمساواة والاخاء ومخلص مصر من طغيان اسماعيل وتوفيق ولو كانت للأمير حليم كل هذه المبادىء الجليلة والمقاصد النبيلة نحو أهل مصر لما ساوم بالمال على حقه فى قيادتها وانما هى اسطورة من أساطير السياسة بنتها بعض الدول الأوروبية لتحطم اسماعيل المشاغب الأكبر متعاونة مع بعض لصوص الدولة فى استانبول وبعض الاجراء من «الكتاب الاحرار» وبعض المخدوعين من الثوار المصريين . (لاحظ أن مبدأ خلو الرجل للتنازل عن عرش مصر قد تكرر بعد ذلك فى التاريخ المصرى الحديث مع الخديو المخلوع عباس حلمى فى الثلاثينات من القرن العشرين ومع حفيد الأمير حليم النبيل عباس حليم الذى برز أيضا فى الثلاثينات فى مواجهة الملك فؤاد سليل اسماعيل بروز لويس فيليب فى مواجهة شارل العاشر أخر البوربون فى ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا) . وليس ببعيد أيضا أن الأرمنى ابراهام بك وكيل أعمال الخديو اسماعيل فى استانبول كان يسرق مولاه فيأخذ شرائح كبيرة من كل هذه الرشى والعطايا التى كان يبتزها رجالات الباب العالى من الخديو اسماعيل . وربما لم يكن ابراهام بك بل ونوبار باشا نفسه بريئين من ترتيب حرب القناصة التى شنت على اسماعيل فى استانبول وفى عواصم أوروبا ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس .